سلسلة تقارير دورية

التعاونيات في فلسطين

بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي

حزيران 2021

فريق معهد مواطن

التعاونيات في فلسطين

بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي

فريق معهد مواطن

حزيران 2021

التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي
ضمن سلسلة: تقارير دورية

Cooperatives in Palestine: Youth Unemployment, Poverty, Apathy, and Higher Education.
Part of the series: Occasional Reports

نشر لأول مرة في سنة 2021، بيرزيت
من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت 2021. هذا الكتاب مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي. يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الوصلة:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي
196 صفحة، 21*29.7 سم

1. التعاونيات
2. البطالة
3. التعليم العالي
4. القطاع الإنتاجي
5. الفقر
6. الاقتصاد السياسي
أ. العنوان
ب. السلسلة

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
جامعة بيرزيت
www.muwatin.birzeit.edu

BIRZEIT UNIVERSITY
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

المساهمون في البحث

الإشراف	مضر قسيس
الباحث الرئيسي	علاء العزة
باحث مشارك	سيلفيا تروني
الباحثون المساعدون	دانا فراج
	شادي الخواجا
	فارس شوملي
	فتحي النمر
	وائل عمر
تنسيق العملية البحثية	جويس قشوع
مساعدو البحث	أحمد مفيد
	اسيل حسين
	حمزة الباز
	حنين سنونو
	ختام عجارمة
	دالية حشوة
	ديالا ادكيكك
	سيرين الأعرج
	عهود مرقطن
	كارلوتا موستن
	مجد حثناوي
تدقيق المخطوطات	شادي الخواجا
المدقق اللغوي	عبد الرحمن أبو شمالة

المحتويات

المساهمون في البحث ..... ت

الملخّص التّنفيذي 1

واقع التعاونيات ... أرقام واتّجاهات أولية 4

الاستنتاجات والعمل الميداني 6

المنهجية 9

مراجعة الأدبيات 17

مدخل مفاهيمي للعمل التعاوني في سياقيه العالمي والمحلي 18

التعاونيات: الطاقة الكامنة والسياق 18

التعاونيات في السياق العالمي: تاريخ ومفهمة 22

التعاونيات في فلسطين (الأراضي المحتلة عام **67**): الاستعمار الاستيطاني والتحولات الاقتصاد - سياسية 30

ما بعد أوسلو: اقتصاد تابع 30

المساعدات: اقتصاد يهدم الإنتاج 32

مأسسة التشوه 34

القطاع الزراعي في فلسطين 36

الاحتلال والزراعة: سكان بلا أرض 39

الاحتلال والزراعة: سياسات السلطة ورعاتها 41

المياه في فلسطين 42

القطاع التعاوني في فلسطين 45

العمل التعاوني اليوم 45

النوع الاجتماعي والتعاونيات 56

الجيل والعمل التعاوني 57

آفاق العمل التعاوني 62

خلاصة

تفاعل وترابط قضايا الفقر والبطالة والعزوف المجتمعي والتعليم العالي: التعاونيات كحل وممارسة 65

تصورات وحوارات حول التعاونيات والقطاع الزراعي 69
أولاً. الاقتصاد السياسي وموقع التعاونيات 70
الأرض كموقع رمزي ومادي للعمل السياسي في المواجهة مع الاحتلال 71
حنق من حال المنظومة الاقتصادية في الأراضي المحتلة 77
الريادي الفردي والعمل الجمعي: خطاب ورؤيا بديلة 80
الفقر والبطالة: التعاونيات كضوء في آخر النفق 83
الفجوة البنيوية ووهم السوق التنافسي 85
ثانياً: البيئة الاجتماعية 87
أحلام فردية وسيف البطالة 87
غياب المدلولات 95
اختلاط المفاهيم 104
النوع الاجتماعي 110
ثالثاً: البنية التحتية والبيئة التنظيمية 112
الأرض 113
المياه 114
القانون والنظام 115
البيئة الداعمة للعمل التعاوني (الإغاثات والممولون) 118
خلاصة عامة 121
المصادر 125

الملاحـــق 135

الملحق الأول: الإطار القانوني الناظم لعمل الجمعيات التعاونيـــة الزراعيـــة في الضفـــة الغربيـــة 137
تأسيس الجمعيات التعاونية وتسجيلها 139
إشكالية اشتراط عدد محدد لأعضاء الجمعية التعاونية 140
دور هيئة العمل التعاوني ومركزة العمل 141
التمويل والأموال في الجمعيات التعاونية 143
الموارد المالية للجمعية التعاونية، وموافقة الهيئة على المشاريع الممولة 143
الإقراض 144
الإعفاء الضريبي والجمركي 145
حل الجمعيات التعاونية 146
حماية وتعويض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين 146
الخلاصة 147
المصادر 148

الملحق الثاني: الجامعـــات الفلسطينيـــة والعمل التعاوني والزراعة 149
أولاً. على مستوى التخصصات التي لها علاقة بالزارعة 149
ثانياً. على مستوى المساقات التي لها علاقة بالزراعة أو التعاونيات أو العمل التعاوني 151
ثالثاً. على مستوى العمل التطوعي 152
رابعاً. على مستوى المراكز والمعاهد 153

الملحق الثالث (ورقة سياسات): دمج العمل التعاونـــي في مؤسسات التعليم العالي 155
مقدّمة 155
غياب اهتمام طلاب الجامعات وخريجيها بالنموذج التعاوني 157
إدماج العمل التعاوني في مؤسسات التعليم العالي 158
ميزات القطاع التعاوني 158
التعاونيات الزراعية ... نموذجاً 159
توصيات سياساتية 160
المصادر 160

الملحق الرابع (ورقة سياسات): الأطر الناظمة للقطاع التعاوني الزراعي 161
سياسات حكومية 163
دعم القطاع الخاص 163
دور الشباب والشابات في القطاع التعاوني الزراعي 164
حماية وتعويض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين 165
الحماية والتعويض 165
الإقراض 166
الإنتاج والتسويق 167
هيئة العمل التعاوني 168
تأسيس الجمعيات التعاونية وتسجيلها 168
هيئة العمل التعاوني ومركزة العمل 169
التمويل والأموال في الجمعيات التعاونية 169
الخلاصة 171
المصادر 172

الملحق الخامس (ورقة سياسات): الشباب والتعاونيات والمؤسسات الداعمة لها في الضفة الغربية 175
مقدمة 175
الشباب والواقع التعاوني في فلسطين 176
البنية المعيقة للقطاع التعاوني وتحدياته 179
أولاً. البنية الاستعمارية 179
ثانياً. السياسات والقوانين الفلسطينية 180
ثالثاً. البيئة الثقافية 181
رابعاً. العوامل الذاتية 181
البدائل المتاحة 182
التوصيات 185
البنية المفاهيمية 185
البنية العملية 185
البنية المالية 186
المصادر 187

الملخّص التّنفيذي

يتقصّى هذا المشروع البحثي تصورات الشباب والفاعلين الاجتماعيين لدور التعاونيات الزراعية في خلق فضاءات لعمل الشباب وتحسين واقع انخراطهم المدني، وفي تقليل الفقر، وتعزيز الوعي البيئي، والمساواة في النوع الاجتماعي. ويفحص المشروع تصورات الفاعلين حول قدرة التعاونيات الشبابية على تجسيد نموذج اقتصادي مستدام وفعّال، يرتكز على الانخراط الاجتماعي والمدني، وإذا ما كان بإمكان هذا النموذج أن يساهم في خلق فضاءات للشبان والشابات الفلسطينيين تسود فيها المساواة.

يسعى هذا المشروع البحثي إلى تطوير توصيات متعلقة بالسياسات بناء على الاستنتاجات البحثية حول مدى نجاعة التعاونيات الزراعية الشبابية في معالجة الإشكاليات الاقتصادية، والاجتماعية -المدنية، والثقافية. كما يفحص المشروع أدوار الفاعلين المختلفين، مثل دور الجامعات في تطوير مناهج تعليمية لتيسير انخراط خريجي الجامعات في التعاونيات، وبخاصة أنهم أصحاب النسبة الأعلى من البطالة في السوق الفلسطينية.

تقوم الفرضية على أن بإمكان نموذج التعاونيات الشبابية أن يقدم بدائل نحو عملية إنتاجية أكثر استدامة وثباتاً في السياق الفلسطيني في ظل الاحتلال العسكري، وفشل الحكم، والانقسام، وعزوف الشباب عن المشاركة السياسية والمجتمعية، وتراجع الانخراط المدني. أي إن التعاونيات الإنتاجية، قادرة في ظروف معينة، على كسر الحلقة المفرغة من الفقر، والبطالة، والتعليم قليل الجدوى من الناحيتين الاجتماعية - الاقتصادية، والاغتراب، واللامبالاة السياسية - الاجتماعية، والمساهمة في التقدم باتجاه السيادة الغذائية، وتشكيل قاعدة اجتماعية أوسع للاقتصاد الوطني. إذ يشكل الطابع التعاوني لتنظيم العمل في التعاونيات، أحد المكامن المفترضة لقدرة التعاونيات على سد فجوات العزوف المجتمعي والسياسي، وإعادة فهم العملية الإنتاجية باعتبارها صيرورة اجتماعية وليست فقط عمليات حسابية في السوق الاقتصادي الليبرالي. إذ إن التعاونيات، بما هي تنظيم جماعي فيه مصلحة مشتركة، باستطاعتها معالجة جملة من القضايا، أو أن تخفف من وطأتها مثل النسب المرتفعة للبطالة، والاغتراب، وبخاصة في أوساط فئة الشباب، والذي يتمظهر في شكل العزوف السياسي والمجتمعي والمدني. فالتعاونيات تقدم نموذجاً للديمقراطية

في حيز العمل، من خلال التنظيم الجماعي والآليات الجماعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والتسويق وغيرها، تؤثر إيجاباً على المشاركة السياسية في المشروع الوطني والحياة السياسية والانخراط المدني. كما أنها قادرة على خرط جزء لا بأس به من المعطلين عن العمل كعاملين وعاملات أو كأعضاء فيها. هذه القدرة التشغيلية الكامنة في النموذج التعاوني على توظيف الطاقات المهملة في هامش البطالة، تساهم، أيضاً، في تعزيز الفئات الوسطى وتوسعتها وتمكينها في ظل تقلبات سوق العمل والحالة السياسية. وهي بذلك تشكل حقلاً إضافياً للتشغيل لا يمكن إهماله إلى جانب القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، دون التأثير سلباً بالضرورة على أي من القطاعات السابقة.

ويرتكز البحث على تحليل العلاقة بين ثلاثة عوامل؛ بطالة خريجي الجامعات، والنشاط المدني، والسيادة على الغذاء، حيث يتم التحليل من خلال الممارسات الاجتماعية والاقتصادية في العمل الإنتاجي التعاوني الزراعي للشباب. ومن شأن هذا التحليل أن يحفّز سياسات لتقليل نسب الفقر في فلسطين، إضافة إلى مساندة الشباب على تحقيق ذواتهم وتعزيز المشاركة المجتمعية. فنحاول في هذا البحث الإجابة عن أسئلة مثل هل يمكن، فعلاً، أن تحقق التعاونيات وبخاصة الزراعية منها، مصدراً للدخل الثابت والمستدام في مواجهة عملية الإفقار للأسر والأفراد في المجتمع الفلسطيني؟ هل يمكنها أن تشكل بديلاً تنموياً عن نمط الاقتصاد النيوليبرالي المسيطر على الواقع الفلسطيني؟ أو تشكل نمطاً اقتصادياً مقاوماً في الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي؟ هل يمكن للتعاونيات أن تعلب دوراً في صناعة ثقافة بديلة للثقافة التي فرضتها بنى الهيمنة المتعددة؟ وهل يمكن أن تساهم التعاونيات في حل مشكلة العزوف السياسي والمجتمعي للشباب؟

البحث عبارة عن مساهمة في وضع تصورات حول توفر نماذج إنتاجية متكاملة في المعرفة، والعمل، تتوافق مع احتياجات المجتمع، والوقوف على نماذج اقتصادية - اجتماعية ترسخ النسيج الاجتماعي والمشاركة السياسية، الاقتصاد المنتج والبديل (وبخاصة الزراعي)، وتسهم في الانفكاك عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

كما نهدف إلى المساهمة في إيجاد بدائل على المستوى الفردي، والمستوى الجماعي، والمؤسسي، للحد من البطالة والفقر، وتحسين الإنتاج الوطني، وبخاصة الزراعي. فعلى المستوى الفردي، البحث عن حلول وبدائل ممكنة للشباب والفئات الأخرى من المجتمع في توفير نماذج اجتماعية - اقتصادية، تساهم في الحد من البطالة، والانخراط في المشاركة المجتمعية والسياسية. أما على المستوى الجماعي، للمجتمع والاقتصاد الفلسطينيين، تسعى الدراسة إلى البحث عن مخارج لأزمات الإنتاج والبطالة والفقر والتعليم العالي سابقة الذكر.

كما يفحص البحث دور الجهات الرسمية الفلسطينية في دعم القطاع التعاوني، ودراسة الأجندة الفلسطينية الرسمية فيما يختص بالتعاونيات والقطاع الزراعي، والوقوف على السياسات والتشريعات الفلسطينية، وفحص الحاجة إلى تعديل الأنظمة والقوانين المتعلقة بالعمل التعاوني أو القطاع الزراعي أو سياسات أخرى لها علاقة بقضايا البطالة أو الشباب أو الفئات المهمشة في المجتمع، والقضايا المرتبطة بالضرائب أو الميزانية الحكومية لدعم القطاع الزراعي، ومدى تطابق وفاعلية قانون التعاون الجديد، وأية قوانين أخرى، مُقرة أو مقترحة، ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة، مع أولويات المجتمع الفلسطيني، وهل تلبي المنظومة التشريعية رغبات العاملين في التعاونيات والقطاع الزراعي بشكل عام وطموحاتهم.

كما يقف البحث على علاقة التعليم العالي بالإقدام والعزوف عن العمل التعاوني، عن طريق فحص رؤى الخريجين ومحيطهم الاجتماعي المتعلقة بالعمل والتعاونيات لتفسير ظاهرة المشاركة الضئيلة للإنتاج التعاوني في الحالة الفلسطينية، مع إمكانية دراسة أثر بيئة التعليم الجامعي والمناهج المستخدمة، والقيم التي يتم الترويج لها في الواقع.

إضافة إلى ذلك، يتطرق البحث إلى دور المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، في نشر ثقافة العمل التعاوني، وحصر المؤسسات التي تعمل في مجال التعاونيات والزراعة، ومعرفة ما هي الإمكانيات والأدوار التي تلعبها في هذا المجال.

تعتبر التعاونيات، والنماذج/الأنماط الزراعية الأخرى، مدخلاً حقيقياً للتنمية، ويعتبر العمل التعاوني، ركيزة، في البنية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل عدم نجاح الاستراتيجيات السائدة، والسياسات الاقتصادية-الاجتماعية النيوليبرالية، والخطط المستندة إلى هذه السياسات الرامية إلى تطوير الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني عن طريق المزيد من الوصفات التي أثبتت فشلها، وزادت قوتها التدميرية في بلدان كثيرة.

من هذا المنطلق، تحاول هذه الدراسة استكشاف ودراسة النماذج الاقتصادية الاجتماعية، مثل التعاونيات، والتعاونيات الشبابية، والمزارع العائلية، والمزارع الخاصة، في الواقع الفلسطيني، ومقارباتها المتنوعة، وتفاعل القضايا المرتبطة بها، من الفقر والبطالة والمشاركة المجتمعية والسياسية، وموارد الإنتاج الأساسية للزراعة من الأرض والمياه، من أجل محاولة الخروج بحلول عملية لإشكاليات هذه القضايا.

يسعى معهد مواطن، من خلال هذا البحث، إلى:

1. التوصل إلى فهم أفضل لتصورات الشباب حول سوق العمل ومستقبله ومكانتهم فيه.
2. تحديد المعيقات والمحفزات الممكنة لانخراط الشباب في التعاونيات الإنتاجية كنموذج بديل للانخراط في سوق العمل.
3. التوصل إلى فهم أفضل لتصورات الشباب حول التدخل في السياسات المتعلقة بالتنمية، وترويج النموذج التعاوني والتعاونيات.
4. الوقوف على تصورات وخبرات الشباب الذين يعتبرون أنفسهم منخرطين في التعاونيات والنماذج البديلة الأخرى، بغض النظر عن مستوى نجاعتها.
5. تحديد المعيقات التنظيمية والإجرائية أمام انخراط الشباب في التعاونيات.
6. تحديد التصورات الثقافية المحتملة حول النموذج التعاوني والعمل الزراعي.
7. تحديد التعديلات اللازمة في السياسات التنموية للقطاع الزراعي التعاوني بهدف استقطاب الشباب.

لتحقيق هذه الأهداف، راجع الفريق البحثي في معهد مواطن مجموعة من الأدبيات والنصوص المختلفة كالمقالات، والكتب، وسياسات المؤسسات الفاعلة في القطاعات الزراعية والتعاونية والشباب والمواد الإعلامية، إلى جانب مراجعة الأطر الناظمة للتعاونيات من قوانين وإجراءات وغيرها. كما أجرى الفريق حوالي 100 مقابلة إثنوغرافية مع أصحاب العلاقة ومحيطهم من أعضاء في التعاونيات الزراعية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والطلبة والخريجين والعاطلين عن العمل من الشباب وعائلاتهم.

وتحاول هذه الدراسة إلقاء بعض الضوء على ظهور نماذج جديدة لتعاونيات زراعية في السنوات الأخيرة، اتسمت معظمها بأنها تعاونيات شبابية، تضم أعضاء من أبناء الطبقة الوسطى من كلا الجنسين. معظم هذه التعاونيات غير رسمية وغير مسجلة لدى هيئة العمل التعاوني، وترافق ظهورها مع نشوء مجموعات شبابية ثقافية واجتماعية مختلفة خلال العقد المنصرم في مختلف أنحاء الوطن، مع ضرورة الإشارة إلى أن البحث يتناول الضفة الغربية فقط.

وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أن هذا المشروع البحثي يركّز على العمل التعاوني في الإنتاج الزراعي كأحد نماذج الإنتاج التعاوني، لارتباطه المباشر بحالة الاستعمار الاستيطاني، وفقدان الفلسطينيين القدرة على السيطرة على مواردهم الطبيعية.

واقع التعاونيات ... أرقام واتّجاهات أولية

يعيش المجتمع الفلسطيني، في ظل أوضاع معيشية واقتصادية تتصف بارتفاع معدلات البطالة بشكل قياسي، الأمر الذي يظهر جليّاً لدى خريجي الجامعات والكليات، إذ بلغت نسبة البطالة، في العام 2017، 28.4%، ونسبة البطالة في الضفة الغربية 18.7%. وبلغت نسبة البطالة في أوساط الخريجين الشباب 56.3%، والنسبة في الضفة الغربية 41.7%،[1] ووصل معدل البطالة بين الخريجين، في نهاية العام 2018 إلى 50%، مقابل 31% المعدل العام للبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[2]

يخضع المجتمع الفلسطيني لجملة من بنى الهيمنة أكثرها وضوحاً بنية الاستعمار الاستيطاني المتمثل في استمرار الحالة الاستعمارية، مع تراجع أفق التحرر نتيجة اضمحلال القوى الفاعلة في النضال ضد الاحتلال، وانشغال قوى سياسية وازنة بمصالح ضيقة وصراعات؛ وترهل وضعف الاقتصاد الفلسطيني الخاضع للسياسات النيوليبرالية، الذي يستمر في التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والاعتماد على الريع الخارجي، ويتسم بارتفاع معدلات الفقر وأرقام البطالة القياسية.

نتيجة لهذه العوامل، تنتشر مظاهر اللامبالاة، والعزوف عن المشاركة المجتمعية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع، وتظهر بشكل واضح لدى الجيل الشاب، الذي يعاني بشكل أكبر من قلة وندرة فرص العمل ونوعيتها السيئة، وقد يكون التوجه إلى التعليم العالي أحد أشكال البطالة المقنعة الناتجة عن تلك البنى.

على الرغم من هيمنة البنى المتداخلة للاستعمار الاستيطاني النيوليبرالية، هناك زيادة في الاهتمام بنماذج مغايرة للسائد، تظهر بلاغياً في خطاب بعض النخب السياسية والمؤسسات الأهلية وفاعلين آخرين. ومن هذه النماذج الاقتصادية الاجتماعية، نموذج التعاونيات، والمزارع الفردية أو الجماعية، والشركات الزراعية الهادفة إلى الربح، و/أو تطوير الزراعة.

كذلك، ظهور توجه لدى مجموعات وأفراد من الشباب نحو العمل في الزراعة، وتشكيل مزارع وتعاونيات زراعية، لمحاولة الخروج على نمط الأعمال الإدارية والوظائف التي يصعب الحصول عليها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة.

بلغ إجمالي عدد التعاونيات المسجلة في الضفة الغربية، حتى تاريخ 31 تموز 2017، 1439 جمعية تعاونية، من ضمنها 7 اتحادات تعاونية. ويشمل هذا الرقم جمعيات تعاونية كانت قائمة قبل نشوء السلطة الفلسطينية، أو تلك التي تم تسجيلها بعد نشوء السلطة. وكان عدد التعاونيات العاملة 400 تعاونية، بنسبة 27.8% فقط. وبلغ عدد التعاونيات التي سجلت بعد نشوء السلطة، 577 تعاونية.[3]

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي المنقح 2017** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل 2018)، 34؛ 94،
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2367.pdf

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول 'الفجوة بين التعليم وسوق العمل'»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (14 تموز/يوليو 2019)،
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3507&mid=3915&wversion=Staging
مع وجوب الإشارة إلى أن نسبة البطالة العامة، ونسبة البطالة لحاملي الشهادات الأكاديمية، تفوق هذه الأرقام، بكثير، إذ إن آلية عمل الإحصاء تقلل من النسبة تبعاً للأوقات التي يتم تنفيذ عملية الإحصاء فيها.

[3] هيئة العمل التعاوني، **تقرير إنجاز حول نظام معلومات التعاون** (رام الله: هيئة العمل التعاوني، 2017)،
https://bit.ly/2LKAEHU

تنقسم الجمعيات والاتحادات التعاونية، حسب نشاطها الاقتصادي، إلى خمسة أقسام أساسية: الزراعية، الإسكانية، الخدمية، الحرفية، الاستهلاكية. 37.6% من الجمعيات يعمل في النشاط الزراعي، و31.8% في النشاط الإسكاني، و24.1% في الخدمي، و2.7% في النشاط الحرفي، و3.8% الاستهلاكي.[4]

إن التعاونيات تساهم بقوة في الاقتصاد العالمي بأشكال عدة: أهمها أنها تشمل مساهمات 12% من سكان العالم كأعضاء أو عاملين فيها. كما توفر التعاونيات الزراعية فقط حوالي 100 مليون وظيفة عالمياً. وتساهم التعاونيات، إضافة إلى توفير فرص العمل، في تعزيز الأمن الغذائي، إضافة إلى المسؤولية البيئية. فالتعاونيات قطاع إنتاجي أساسي ساهم في بناء اقتصادات العديد من الدول، سواء في المركز الرأسمالي أو في دول المحيط، كما أنها قادرة على التقليل من نسب الفقر والبطالة وحدتهما.

وتؤدي التعاونيات، إضافة إلى دورها الاقتصادي، دوراً اجتماعياً متميزاً. فتنتظم العديد من التعاونيات كحركات اجتماعية تناضل في سبيل العدل والمساواة ومواجهة السياسات النيوليبرالية وآثارها وتخفيف وطأتها الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها وسيلة ذات فاعلية كبيرة في النشاط المجتمعي والمشاركة السياسية، وبخاصة في الدول المستعمَرة سابقاً، كالهند على سبيل المثال، أو الدول تحت الاستعمار الجديد. وتساهم التعاونيات، أيضاً، كحركات اجتماعية في الصراع في الساحة الأيديولوجية كذلك من خلال الصراع على القيم.

وفي السياق الفلسطيني، كانت التعاونيات إحدى الوسائل التي وُظِّفت في الصراع مع الاحتلال منذ سنوات مبكرة. ومرّت التعاونيات بمراحل عدة في فلسطين ارتبطت بشكل أساس بالتحولات السياسية في القضية الفلسطينية. وتزامن تفاقم الأزمة في القطاع التعاوني مع أزمات المشروع الوطني، وصولاً إلى الأزمة الشاملة الحالية. وتتشابه الأزمتان (أزمة المشروع الوطني، وأزمة القطاع التعاوني) في العديد من السمات، كغياب الرؤية الاستراتيجية وتحولات في المنظومة القيمية وغياب للممارسة الديمقراطية الحقيقية، وطغيان العلاقات العائلية والعشائرية، إضافة إلى التفرد والإقصاء وغيرهما.

وتشير الأدبيات إلى أن المعيقات الأساسية أمام القطاع التعاوني الزراعي اليوم تتمثل، أساساً، في الاستعمار وسياساته واحتكار الموارد من مياه وما يجري من مصادرة للأراضي وتوسّع للاستيطان، إضافة إلى سيطرة الاستعمار على البذور والأشتال ومعظم أنواع السماد، أي السيطرة الشاملة والمحكمة على مدخلات عملية الإنتاج الزراعي كافة.

يُضاف إلى ذلك النموذج النيوليبرالي للسوق الفلسطينية، والاقتصاد الريعي المُتّكل على المساعدات. فأدى اتباع وصفات البنك الدولي، وبخاصة في السنوات اللاحقة للانتفاضة الثانية، إلى تفضيل قطاع الخدمات والتجارة وسياسات الاستيراد وتهميش القطاعات الإنتاجية وعدم حمايتها، أو عدم القدرة على ذلك. ففرضت هذه السياسات منافسة غير عادلة ما بين المنتج الزراعي المحلي والمنتج المستورَد من السوق العالمية أو السوق الإسرائيلية.

وثالثاً، توضح الأدبيات مجموعة من عوامل الضعف الذاتية للتعاونيات، مثل ضعف الخبرات الزراعية، وغياب جانب التوثيق، ما يصعّب مراكمة الخبرة والتعلّم من التجارب السابقة، وضعف الرؤية الاستراتيجية أو غيابها، وضعف التسويق وغيرها الكثير، إضافة إلى عدم إلمام في البيئة القانونية الناظمة للعمل التعاوني، وعدم العمل على سن تشريعات وقوانين تساهم في دعم هذا القطاع.

[4] المصدر نفسه.

هـذه العوامـل وغيرهـا سـاهمت فـي تراجـع كبيـر لـدور القطـاع التعاونـي فـي الاقتصـاد الفلسـطيني وإعاقتـه عـن لعـب الـدور المُمكـن. فنسـبة إنتـاج التعاونيـات الزراعيـة لـم تتجـاوز حوالـي 1.4% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي سـنة 2010.

الاستنتاجات والعمل الميداني

توصـل هـذا المشـروع البحثـي إلـى جملـة مـن الاسـتنتاجات تتعلـق بتصـورات الشـباب حـول سـوق العمـل والعمـل التعاونـي والزراعـي منـه بشـكل أخـص، ونمـاذج التنميـة المتَّبعـة فـي مقابـل النمـاذج المُفضَّلـة، وحـول معيقـات العمـل التعاونـي الزراعـي وإمكانياتـه المسـتقبلية.

أبـرز المشـاركون فـي البحـث سـواء فـي المجموعـات البؤريـة أو فـي المقابـلات الإثنوغرافيـة جملـة مـن القضايـا حـول القطـاع التعاونـي والعمـل الإنتاجـي الزراعـي. أبرزهـا: قناعتهـم بـأن النمـوذج التعاونـي قـادر علـى تخفيـف وطـأة الآثـار الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية للنيوليبراليـة؛ مثـل البطالـة، والفقـر، والأمـن الغذائـي، كمـا أنـه أداة مهمـة فـي الصـراع التحـرري الفلسـطيني مـع الاسـتعمار. وعلـى الرغـم مـن هـذه الأهميـة، فـإن المسـألة الزراعيـة، وبخاصـة فـي شـكلها التعاونـي، غائبـة إلـى درجـة كبيـرة عـن برامـج الأحـزاب والقـوى والمشـاريع السياسـية، إضافـة إلـى ضعفهـا فـي الاسـتراتيجيات الحكوميـة.

وتتجسـد أبـرز المعيقـات أمـام العمـل التعاونـي الزراعـي الاعتماديـة العاليـة علـى شـركات إسـرائيلية تـورّد الأشـتال والبـذور وبعـض أنـواع السـماد، إضافـة إلـى الميـاه فـي حـالات كثيـرة. وفـي مقابـل هـذه الاعتماديـة العاليـة، هنالـك غيـاب لأي عمـل ممنهـج رسـمي للفـكاك مـن هـذا الارتبـاط. إضافـة إلـى ذلـك، تمثّـل سياسـات التوسـع الاسـتيطاني تهديـداً حقيقيـاً ومعيقـاً رئيسـياً علـى نمـو الإنتـاج الزراعـي بشـكل عـام، بمـا فيـه القطـاع التعاونـي الزراعـي. وهـذه القيـود الاسـتعمارية علـى الإنتـاج الزراعـي، تضـع المنتَـج الزراعـي المحلـي فـي منافسـة شـبه مسـتحيلة مـع المنتـج الإسـرائيلي أو الأجنبـي مـن حيـث السـعر والجـودة، دون أي حمايـة للمُنتَـج أو المُنتِـج مـن تقلبـات السـوق والكـوارث الطبيعيـة والسياسـية. يـزداد الحـال تعقيـداً بسـبب النمـوذج التنمـوي النيوليبرالـي للسـلطة الفلسـطينية، وبخاصـة فـي تقديمـه قطاعـي الخدمـات والتجـارة علـى القطاعـات الإنتاجيـة، مـا سـاهم، بشـكل أسـاس، فـي تراجـع قطـاع الإنتـاج التعاونـي الزراعـي، إذ أصبحـت التجـارة الزراعيـة قـادرة علـى توفيـر المنتجـات بأسـعار أقـل مـن الإنتـاج الزراعـي المحلـي. كمـا أصبحـت القيمـة التبادليـة لـلأرض كسـلعة، مُغريـة ومضمونـة أكثـر مـن قيمتهـا الإنتاجيـة الزراعيـة.

ففـي مقابـل الإجمـاع العـام حـول أهميـة العمـل التعاونـي الزراعـي فـي السـياق الفلسـطيني الحالـي، الـذي ظهـر جليّـاً فـي أثنـاء العمـل الميدانـي لهـذا البحـث، هنالـك مجموعـة مـن العوامـل الطـاردة للشـباب تدفـع بهـم بعيـداً عـن العمـل التعاونـي الزراعـي؛ كـون أن المـزارع الفلسـطيني فـي ظـل المعطيـات القائمـة يصبـح فـي موقـع هـشّ دون أي دعـم حكومـي جـدي، وفـي منافسـة غيـر متكافئـة، وفـي ظـل تهديـدات متصاعـدة اقتصاديـة أو سياسـية، بحيـث يصبـح الإنتـاج التعاونـي الزراعـي الفلسـطيني جهـداً مضنيـاً مُصاحَبـاً بمجموعـة مـن المخاطـر العاليـة فـي مقابـل مـردود ضئيـل.

هـذه المعضلـة تدفـع العديـد مـن الشـباب، بتوصيـات مـن الأهـل فـي حـالات كثيـرة، إلـى البحـث عـن الوظيفـة أو العمـل المأجـور، عوضـاً عـن العمـل التعاونـي، هربـاً مـن القلـق الدائـم والشـعور بعـدم السـيطرة علـى الظـروف المحيطـة وعـدم الاسـتقرار فـي ظـل الهشاشـة العامـة فـي القـدرة علـى التأقلـم مـع المتغيـرات الطارئـة، وتقلبـات السـوق والوضـع السياسـي. وقـد تصـل هـذه الحالـة مداهـا فـي تفضيـل الاسـتمرار فـي السـعي خلـف الوظيفـة أو العمـل المأجـور علـى الرغـم مـن نسـب البطالـة المرتفعـة، علـى التفكيـر فـي العمـل التعاونـي الزراعـي أو ممارسـته.

وتضاف إلى ذلك مجموعة من العوامل المعيقة الثقافية والأيديولوجية والقيمية. فعلى سبيل المثال، هنالك هيمنة فكرية توهم الشباب بفكرة الاستثمار الفردي والمشاريع الريادية الفردية على حساب نماذج إنتاجية بمنطق العمل الجماعي التعاوني. تجد هذه الهيمنة أساساً لها في العديد من البنى الأيديولوجية كالإعلام والمؤسسات التعليمية وغيرها. ففي الجامعات، تولى أهمية أعلى بكثير لخطاب المشاريع الريادية والنجاحات الفردية، في مقابل إهمال كبير للإنتاج التعاوني، سواء في المناهج أو في النشاطات اللامنهجية. هذا إضافة إلى أن نظام التعليم العالي بصيغته الحالية لا يقدم مساهمات جدية في مسألة التعاونيات، بل تركّز مؤسسات التعليم العالي على إعادة إنتاج الخطاب السائد حول الريادة في قطاعات خدمية غير منتجة، تسيطر عليه أيديولوجيا السوق و»حاجاته»، عوضاً عن الانطلاق من سدّ حاجات المجتمع. كما أن طغيان نظام التعليم البنكي وتراجع نموذج التعليم التحرري في مؤسسات التعليم العالي، يساهم في إنتاج أفواج من الخريجين المُعدّين لتنفيذ الأوامر كموظفين، لا كمساهمين فاعلين في قرارات الإنتاج. وفي حين أن النموذج الأول قد يلبي حاجات السوق، فإنه ليس بالضرورة أن يخدم المجتمع، وإنما يعمل على زيادة الربح وتراكم رأس المال على حساب الأبعاد الاجتماعية للعملية الإنتاجية.

كشف العمل الميداني أن البيئة الجامعية كان لها في حالات محدودة أثر إيجابي على توجّه مجموعة من الشباب نحو الإنتاج التعاوني، إلا أن هذا الأثر جاء نتيجة لنشاطات طلابية ومجموعات شبابية عملت على نقض الفكر المهيمن ونقد النظام الاقتصادي والسياسي والتعليمي القائم، ولم يكن نتيجة للنظام التعليمي نفسه بشكل مباشر. أما في مساهمة التعليم العالي في رفد القطاع الزراعي عموماً، فكانت النتائج متواضعة أيضاً، إذ تقدم أربع جامعات فقط تخصصات مباشرة في الزراعة، وهي جامعة فلسطين التقنية «خضوري»، وجامعة الخليل، وجامعة النجاح، وجامعة القدس المفتوحة. فيما تقدم جامعتا بيرزيت والجامعة العربية الأمريكية تخصصات ترتبط بالزراعة بشكل غير مباشر. فيما تغيب الزراعة عن باقي الجامعات. وتبدو الصورة أشد حدة فيما يتعلق بالإنتاج التعاوني والتعاونيات الزراعية. فهنالك غياب واضح لمساقات حول الإنتاج التعاوني، بما في ذلك ضمن الجامعات التي تقدم برامج زراعية.

لقد تراجعت المكانة الاجتماعية للفلاح بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني. فعلى الرغم من استهلاك الدور المركزي لرمزية الفلاحين الفلسطينيين في تشكيل الهوية الفلسطينية المعاصرة، فإنَّ المكانة الاجتماعية انهارت أمام التحولات الاجتماعية تحت الاحتلال وفي ظل السلطة. فنشأت صورة مزدوجة للفلاح، ففي مقابل الرمزية المفرطة للفلاح الفلسطيني كحامٍ للأرض والنضال الوطني، يبرز تصور واقعي للفلاح قليل الدخل، ذي العمل المضني، والهش أمام تحولات السياسة والاقتصاد. وترافق هذا التحول في صورة الفلاحين مع تسارع في سيرورة تحول حضري واجتماعي نشهد فيها عمليتي بلترة الفلاحين، وحضرنة الريف المتواضع أصلاً. وكان لهذه التحولات أثر من حيث النوع الاجتماعي ودور المرأة في العمل الزراعي. ففي حين كانت المرأة جزءاً أساسياً في العمل الزراعي سابقاً، وبخاصة ذا الطابع العائلي، تُقلَب هذه الصورة في أحيان كثيرة اليوم. فاستخلاصاً للعمل الميداني، تبيَّن أن الصورة الأكثر شيوعاً عن العمل الزراعي أنه عمل ذكوري أو رجولي؛ كونه يعتمد بشكل أساس على العمل البدني.

إضافة إلى ما سبق، فهناك العديد من التعقيدات التنظيمية والبيروقراطية التي تصبح عائقاً أمام الإنتاج التعاوني، وبخاصة الزراعي منه، وتشكّل عاملاً طارداً للشباب. من بين هذه المعيقات صعوبة إجراءات التسجيل للتعاونيات، والمركزية العالية لدور هيئة العمل التعاوني، وارتفاع عدد الحد الأدنى للأعضاء. هذه الأسباب، وغيرها من المعيقات التنظيمية والبيروقراطية، تدفع العديد من الشباب الراغبين في تأسيس التعاونيات إلى عدم تسجيل الجمعيات التعاونية رسمياً، وإلى اللجوء إلى مساحة أقرب إلى اقتصاد الظل، ولذلك آثار سلبية عدة على عمليات التسويق والتأمين والتعويض والاستفادة من الدعم والشفافية والديمقراطية الداخلية وغيرها الكثير.

ولكن على الرغم من كل ما سبق من معيقات، فإننا لا نستطيع أن نشيح بنظرنا عن نماذج ناجحة ومحاولات أخرى جدية لمجموعة من التعاونيات الجديدة التي ظهرت على الرغم من كل ما سبق من معيقات، وبخاصة أن جزءاً منها يتميز بالدور المركزي للعنصر الشبابي والمشاركة الفعالة من أعضاء من كلا الجنسين. إضافة إلى ذلك، فإن هناك نسبة عالية نسبياً من الطالبات في البرامج الزراعية في مؤسسات التعليم العالي. هذان المؤشران يدلان على الإمكانيات الكامنة في نموذج الإنتاج التعاوني وقدرته على التفاعل بشكل إيجابي مع متطلبات المرحلة الحالية.

بالتفاعل مع هذه المعطيات، طوّر الفريق البحثي في معهد مواطن، أثناء العمل على هذا المشروع البحثي، مجموعة من التوصيات تتعلق بالسياسات الحكومية والقوانين والأطر التنظيمية للقطاعين التعاوني والزراعي، إضافة إلى مجموعة من التوصيات إلى مؤسسات التعليم العالي، وهذه التوصيات ترتبط، كذلك، بعمل العديد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة والمهتمة بالمسألتين الزراعية والتعاونية.

صحيح أن المعيقات أمام نمو القطاع التعاوني الإنتاجي، التي ظهرت في مراجعة الأدبيات والعمل البحثي الميداني، هي معيقات سياسية بالدرجة الأولى، يرتبط جزء منها بمسائل أساسية في القضية الفلسطينية كالاستيطان، واحتكار الموارد لصالح الاستعمار، وبذلك يتطلب معظمها حلولاً سياسية، لكن ثمة العديد من القضايا السياساتية أو التشريعية والتنظيمية أو التقنية أو الثقافية التي من الممكن العمل عليها في تطوير الإنتاج التعاوني الزراعي. فعلى سبيل المثال، من الممكن والضروري لمؤسسات التعليم العالي، أن تبذل جهوداً أكبر في مجال إيجاد حلول تقنية للالتفاف على هذه المعيقات وللتخفيف من حدّتها. إذ يجب تطوير البحث العلمي في مجالات الإنتاج الزراعي، والمياه، وتقنيات الزراعة والتكنولوجيا الزراعية، لإيجاد مخارج للفلاحين الفلسطينيين في مواجهة الظروف الصعبة للإنتاج الزراعي في فلسطين. كما من الممكن دمج موضوعي الإنتاج التعاوني والمسألة الزراعية في مجموعة أكبر من التخصصات والنشاطات اللامنهجية والمساقات الإجبارية والتخصصية والاختيارية، وإعادة النظر في النظام التعليمي، بحيث يحظى العمل التعاوني وفلسفة التعاون بمكانة بارزة ضمن التعليم العالي. إضافة إلى ذلك، من الممكن تطوير برامج في الجامعات لاستضافة وتحفيز ودعم مبادرات تأسيس التعاونيات الطلابية والشبابية، بالاستفادة من مساحات الجامعة ومرافقها في الإنتاج والتسويق.

وعلى صعيد السياسات الحكومية، فيجب توضيح السياسات التي تهدف إلى دعم الشباب وتمكينهم وتوفير فرص عمل لهم كإحدى الفئات المهمشة، واعتبار التعاونيات أحد التوجهات التي قد تساهم في توفير فرص عمل للشباب والحدّ من الفقر، وتشجيع مشاركة الشباب في جميع مراحل الإنتاج الزراعي، وتخصيص الدعم والموارد المالية اللازمة لتزويدهم بوسائل الإنتاج، وتعزيز مهارات الشباب والشابات في المجال الزراعي والإرشاد المهني، إضافة إلى تشجيع الإنتاج التعاوني في المناطق المصنفة «ج»، من خلال اعتماد نصوص قانونية تعطي أفضلية معينة للعمل في هذه المناطق، كإلغاء الرسوم بشكل كامل للجمعيات التعاونية الزراعية على سبيل المثال، إضافة إلى إقرار ترتيبات من شأنها تمكين الشباب من استخدام أراضٍ عامة أو أراضٍ وقفية في سبيل الإنتاج الزراعي التعاوني، وبخاصة أن نسبة حيازة الشباب للأراضي الزراعية لا تزيد على 4%. كما أن هناك حاجة لوضع سياسات وخطط تسويقية من شأنها إيجاد أفضل التوازنات للتقليل من وقع سيطرة الاحتلال على المنافذ والمعابر الحدودية، والموازنة بين توجيه الإنتاج الزراعي للتصدير الخارجي، ووضع سياسات لاستقرار التسويق والاستهلاك المحلي لأغلب المحاصيل بشكل يمنح صغار المزارعين والمنتجين حماية خاصة، ويعزز دورهم في عجلة الإنتاج المحلي.

ونظراً لقرار مجلس الوزراء الأخير، الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2021، الذي يقضي بإلغاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، نشير إلى

أهمية العمل على نظام جدّي وفعال للتعويض والتأمين الزراعي، الذي يشمل حق التعاونيات في الاستفادة وتخفيف الخسائر، إضافة إلى ضرورة التفكير والعمل على استحداث أنظمة للإقراض عملية وسهلة، تساهم في تعزيز عمل التعاونيات الزراعية، من خلال الحصول على القروض المساندة في حالات الحاجة.

أما فيما يتعلق بدور الرقابة والإشراف بحسب ما تقوم به هيئة العمل التعاوني، فإننا نوصي باعتماد التعديلات والمقترحات التي تخفف من البيروقراطية المعمول بها، وبخاصة ما يتعلق بصعوبة إجراءات التسجيل، وإجراءات فتح الحسابات البنكية، وارتفاع عدد الأعضاء المشترط لتأسيس التعاونية، وتعقيد الشروط الخاصة بالخطط والمشاريع الممولة من الجهات المانحة والمقدمة للجمعيات التعاونية، إضافة إلى القلق من القوانين الضريبية لأسباب تاريخية جزئياً، وبسبب التأرجح التشريعي المتعلق بها، وبخاصة ما يرتبط بضريبة الدخل، وتحديداً للمزارعين. وعليه، فإن من المفيد صوغ قانون الجمعيات التعاونية بشكل يجعله محفزاً ومنظّماً للإنتاج التعاوني لا معيقاً طارداً، كما أن من الضروري إعادة النظر بالنظام الضريبي، بحيث ينصف التعاونيات (الزراعية بشكل خاص)، والخريجين الجدد، والشباب العاطلين عن العمل.

وعلى الرغم من قرارات مجلس الوزراء الأخيرة، الخاصة بإلغاء هيئة العمل التعاوني، وإلحاق اختصاصاتها ومهامها وموظفيها بوزارة العمل، وإلغاء كل من مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، فإنه بمراجعة استراتيجية الحكومة، والتمعن فيما يرشح عنها، فإنها تشير إلى رغبتها في تعزيز العمل والتعاون والإنتاج، وأنها مدركة لضرورة التوازن بين القطاعات المختلفة، وقد تخلت عن تجربة السير في مجال واحد وحيد للتنمية. وبطبيعة الحال، فإن على السياسات الحكومية أن تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة الراهنة من مسيرة الشعب الفلسطيني، وأن تعمل على توفير شروط النهوض بالواقع التعاوني الزراعي، وجذب فئة الشباب أو المزارعين بشكل خاص. إننا نعتقد أن التوصيات المقترحة هنا، سواء المتعلقة بقانون الجمعيات التعاونية أو بالسياسات الحكومية، ستساهم في تفعيل عدد أكبر من التعاونيات، وتجاوز بعض العقبات التي تواجهها.

المنهجية

تضمنت منهجية الدراسة، البحث النظري/المكتبي والبحث الميداني، لجمع المعلومات.

بالنسبة إلى البحث المكتبي/النظري، تم الاعتماد على المصادر الأولية والمراجع الثانوية التي تناولت موضوع التعاونيات والزراعة والغذاء في السياق الفلسطيني، وكذلك الأدبيات التي بحثت الموضوع في السياق العربي والدولي، إضافة إلى الأدبيات التي بحثت موضوع الزراعة في سياق الاستعمار الاستيطاني وسياق الاقتصاد السياسي، وأية أدبيات مهمة ذات صلة، بالتركيز على الأدبيات المتعلقة بالقطاع الزراعي والتعاونيات الزراعية. كذلك، تمت مراجعة الأدبيات التي تناولت قضايا الشباب والبطالة، والتعليم العالي والجامعات، والمشاركة السياسية والمجتمعية، إضافة إلى مراجعة ما تم رصده في الإعلام المحلي والتقارير الصحافية حول التعاونيات والزراعة، وتصوير الإعلام المحلي للتعاونيات والعمل التعاوني.

البحث الميداني

أولاً: الزيارات الميدانية والمقابلات

قام فريق البحث بإجراء زيارات استطلاعية ميدانية، وعقد حوارات وتنفيذ مقابلات معمّقة بعد تصميم أداة المقابلات، مع 8 مجموعات مختلفة مع عدد من الفاعلين في العمل التعاوني، قائمة على أسئلة مفتوحة، بحيث كانت الأسئلة منسجمة وملتزمة بمعايير أخلاق البحث المقرة في

الجامعة. شملت عملية البحث الميداني مرحلتين: الأولى، مرحلة الزيارات الاستطلاعية الميدانية، لجمع معلومات أولية للبحث، قبل البدء بالدراسة الفعلية، إذ تم التوجه إلى الفاعلين، وعقد حوارات وجاهية معهم. أما الثانية، المرحلة الفعلية، وبحكم حالة الطوارئ الصحية بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، فقد كانت المخاطر الصحية ممكنة بدرجة عالية (للمشاركين والباحثين على حد سواء) في حالة التواصل الجسدي خلال عملية إجراء المقابلات، ولتجنب هذه المخاطر، فقد تم إجراء المقابلات مع المشاركين عبر التقنيات التكنولوجية المختلفة عبر الإنترنت.

وفي كل الأحوال، فقد تم، بشكل رئيسي، اتباع المنهج الإثنوغرافي في العمل، إذ يعتمد البحث على البحث الحقلي، من خلال جمع البيانات من المؤسسات والجهات الحكومية والتعاونيات، والطلاب والخريجين وعائلاتهم، وتصنيفها وتحليلها، وربطها بأهداف وأسئلة وفرضيات البحث. وتكمن أهمية إجراء المقابلات والزيارات الميدانية، في استكمال المعلومات والبيانات المتوفرة عن العمل التعاوني والقطاع الزراعي، والقضايا المرتبطة بها، إضافة إلى آليات عمل التعاونيات، ومعيقاتها ونجاحاتها، إذ لا توفر الدراسات والأدبيات كافة المعطيات التي نحن بحاجة لها في التحليل وكتابة البحث بشكل جدي وحقيقي، بحيث ينبثق من رؤية الواقع، وأهمية البحث الميداني التشاركي، كذلك، ينبع من ضرورة رسم الصورة بشكل أوسع وبشكل أدق، من خلال التعرف على أطراف العمل التعاوني: الحكومة، المؤسسات، التعاونيات، العاملين، الشباب.

يتكون مجتمع الدراسة لهذا البحث من كافة المؤسسات العاملة في القطاع التعاوني والقطاع الزراعي؛ إضافة إلى القطاع التعليمي (الجامعات)؛ المؤسسات الرسمية الفلسطينية المختصة بالقطاع التعاوني والزراعي؛ كافة الجمعيات/التعاونيات/المزارع الزراعية؛ طلبة وخريجي الجامعات وعائلاتهم في الضفة الغربية مع التركيز على وسط وشمال الضفة.

عقدت النشاطات البحثية الميدانية على مرحلتين: الأولى (الاستطلاعية) امتدت بين شباط/فبراير وتموز/يوليو 2019؛ وتلتها المرحلة الرئيسية وامتدت بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس 2020. وتم خلال العمل الميداني زيارة ومقابلة مجموعات وأطراف من الفاعلين في العمل التعاوني، وهي:

1. المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي والعمل التعاوني التي تعمل مع التعاونيات الزراعية (14 مؤسسة).
2. التعاونيات الزراعية القائمة والتقليدية بتصنيفاتها الثلاثة: المختلطة والذكورية والنسوية (12 تعاونية).
3. التعاونيات التي شكلت نماذج جديدة لتعاونيات شبابية ومزارع عائلية (مزرعة يقوم بالعمل فيها أفراد العائلة فقط) ومزارع عائلية خاصة (مزرعة يقوم بالعمل فيها أفراد العائلة وتقوم بتوظيف عمال أيضاً) ومزارع خاصة (مزرعة يقوم بالعمل فيها أفراد ليس بينهم صلة قرابة) ومبادرات (9 تعاونيات).
4. اتحادات تعاونية وزراعية (2 اتحادات).
5. الجهات والهيئات الحكومية/الرسمية المختصة بالقطاعين الزراعي والتعاوني (3 جهات).
6. القطاع التعليمي والأكاديمي من معاهد ودوائر وكليات وأكاديميين (7 مقابلات).
7. الطلاب وممن هم على وشك التخرج، والخريجون الذين يعملون، وآخرون من العاطلين عن العمل (41 طالباً وخريجاً)، ضمن الفئة العمرية 18-39 سنة.
8. عائلات الطلاب والخريجين (3 عائلات).

وتم اختيار العينية البحثية حسب طبيعة الجهة التي توجه إليها الفريق: فبالنسبة للمؤسسات، تم تحديد عدد من المؤسسات الفاعلة على الأرض، التي لها تعاون وعمل مباشر بالقطاع الزراعي والتعاوني، والتي قبلت التعاون مع الفريق، ومن ثم تم استخدام تقنية الكرة المتدحرجة (ترشيح مؤسسات أخرى من قبل المؤسسات التي تمت مقابلتها).

أما بالنسبة للتعاونيات الزراعية/المزارع والاتحادات، فتمت عملية الاختيار، بالاعتماد على قوائم وكشوفات التعاونيات، التي حصل عليها فريق البحث من المؤسسات العاملة في القطاعين الزراعي والتعاوني، ومن هيئة العمل التعاوني، والتي قبلت التعاون مع الفريق. وتم كذلك استخدام تقنية الكرة المتدحرجة (ترشيح تعاونيات من قبل التعاونيات أو المؤسسات)، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للمناطق المختلفة (شمال، وسط)، وتصنيفها من حيث انخراط النساء فيها لضمان تمثيل نسوي متكافئ.

وبالنسبة للخريجين ومن هم على وشك التخرج، تمت عملية الاختيار، بالنسبة للطلاب والخريجين، بطريقة عشوائية من خلال التوجه إلى الجامعات، والاستعانة بالدوائر المختلفة فيها، والذين قبلوا التعاون مع الفريق. وبعد ذلك، تم استخدام تقنية الكرة المتدحرجة (ترشيح أفراد من قبل الجامعات أو الأفراد أنفسهم)، مع أخذ التوزيع الجغرافي للمناطق المختلفة (شمال، وسط)، وتوزيع النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.

في ما يتعلق بالعائلات، تمت عملية الاختيار، من خلال اختيار عدد من عائلات الخريجين والطلاب الذين تمت مقابلتهم، التي قبلت التعاون مع الفريق.

بالنسبة للقطاع التعليمي، فقد تمت عملية الاختيار بناءً على المسح الشامل الخاص الذي قام به فريق المعهد لكافة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (11 جامعة)، لفحص مدى اهتمام الجامعات والتعليم الجامعي بقطاع الزراعة والعمل التعاوني، في البيئة الجامعية، إن كان على مستوى التدريس أو النشاطات غير المنهجية (العمل التعاوني/العمل التطوعي) أو وجود مراكز ومعاهد متخصصة بالقضايا المتعلقة بالزراعة والتعاونيات.

أما ما يتعلق باللقاءات والمقابلات والزيارات الميدانية، فقد توزعت على النحو التالي:

ثلاث مؤسسات تعمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت بإعداد مجموعة من الدراسات حول القطاع التعاوني والزراعي، كذلك عملت مع مجموعة من التعاونيات بشكل مباشر (مركز العمل التنموي معاً، مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (المرصد)، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية).

خمس مؤسسات تعمل في الحقل الزراعي، ومع التعاونيات الزراعية، النسوية والمختلطة والذكورية، في مختلف الضفة الغربية، وعملت على إعداد مجموعة من الدراسات المختصة حول القطاعين الزراعي والتعاوني (اتحاد لجان العمل الزراعي، جمعية التنمية الزراعية/الإغاثة الزراعية الفلسطينية، المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، بنك البذور البلدية - اتحاد لجان العمل الزراعي، حركة طريق الفلاحين - فرع فلسطين).

مؤسستان نسويتان تعملان مع التعاونيات النسوية (جمعية تنمية المرأة الريفية، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية).

أربع مؤسسات تعنى بالزراعة والشباب والتنمية المجتمعية، وتعمل مع التعاونيات (اتحاد الشباب الفلسطيني، ائتلاف الحق في الأرض/اللجان الشعبية، مركز الفن الشعبي، مؤسسة داليا المجتمعية).

ثلاث جهات وهيئات حكومية/رسمية (هيئة العمل التعاوني، صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي).

اتحادا جمعيات تعاونية يضمان عدداً من الجمعيات التعاونية تحت مظلتهما (اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين/اتحاد المزارعين الفلسطينيين).

12 **تعاونية زراعية** قائمة وتقليدية بتصنيفاتها الثلاثة: المختلطة والذكورية والنسوية (جمعية جيوس التعاونية للزراعة العضوية، جمعية بيتا التعاونية للتصنيع الغذائي/الزراعي، جمعية قرى رام الله التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية، جمعية بيت لقيا التعاونية الزراعية للتنمية والتطوير، جمعية سلواد الزراعية، جمعية طمون التعاونية للزراعة المحمية والري، جمعية الزيت العضوي التعاونية في بني زيد الغربية، جمعية قراوة بني زيد التعاونية الزراعية، جمعية دير غسانة التعاونية الزراعية، جمعية الزيت العضوي التعاونية في بني زيد الشرقية، جمعية فرخة التعاونية للزيت العضوي، جمعية عزبة المدور التعاونية للزراعة والري).

تسعة نماذج جديدة من تعاونيات شبابية ومزارع ومبادرات، تضم العنصر الشبابي بالأساس، أو تعتمد النظام العائلي: (مزرعة أم سليمان، تعاونية مزرعة أرضي، مزرعة الفلاح، تعاونية كفر نعمة، تعاونية عشاق الأرض، تعاونية مزرعة الدرب، تعاونية أرض اليأس، مزرعة حاكورتنا، لجنة الطوارئ الشبابية في فرخة).

سبعة أكاديميين وباحثين وعاملين في مجال العمل التعاوني/التطوعي والزراعة في الجامعات الفلسطينية (د. نداء أبو عواد - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت، د. معن شقوارة - عميد كلية الزراعة - جامعة القدس المفتوحة - فرع أريحا، غادة العمري - مسؤولة برنامج العمل التعاوني/ التطوعي في جامعة بيرزيت، سناء قصراوي - رئيسة قسم تنمية المجتمع المحلي - كلية التنمية الاجتماعية والأسرية - جامعة القدس المفتوحة، د. رائد اشنيور - مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، حسن لدادوة - دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية - جامعة بيرزيت، د. سامية البطمة - عميدة كلية الأعمال والاقتصاد - جامعة بيرزيت).

41 **طالباً وخريجاً** من مختلف الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

3 **عائلات** طلاب وخريجين.

ثانياً: المجموعات البؤرية

قام فريق البحث بعقد ثلاث مجموعات بؤرية بحثية عبر الفضاء الإلكتروني ضمن أنشطة المشروع البحثي والعمل الميداني، كالتالي:

المجموعة البؤرية الأولى: شملت عدداً من الطلاب والخريجين الجامعيين، في تاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، بمشاركة 6 من الطلاب والخريجين.

المجموعة البؤرية الثانية: شملت عدداً من التعاونيات والاتحادات التعاونية والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية العاملة في القطاعين التعاوني والزراعي، في تاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بمشاركة 3 تعاونيات تقليدية وشبابية ومبادرات (جمعية بيت لقيا التعاونية الزراعية للتنمية والتطوير، تعاونية أرض اليأس، لجنة الطوارئ الشبابية في فرخة)؛ واتحاد تعاوني واحد (اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية)؛ و6 مؤسسات أهلية غير حكومية (المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، مركز الفن الشعبي، مؤسسة التعاون، مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (المرصد)، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بنك البذور البلدية – اتحاد لجان العمل الزراعي)؛ وهيئة حكومية واحدة (هيئة العمل التعاوني).

المجموعة البؤرية الثالثة: شملت عدداً من الأساتذة الأكاديميين والباحثين العاملين في مجال العمل التعاوني/التطوعي والزراعة في 5 جامعات فلسطينية، إضافة إلى طالب هندسة زراعية، يعمل على

تشكيل تعاونية طلابية، في تاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بمشاركة 9 أشخاص (د. يحيى استيتة، كلية العلوم والتكنولوجيا الزراعية - جامعة فلسطين التقنية - فرع خضوري؛ د. هبة الفارس، عميدة كلية الزراعة والطب البيطري - جامعة النجاح الوطنية؛ د. معن شقوارة، عميد كلية الزراعة - جامعة القدس المفتوحة - فرع أريحا؛ د. طلال التميمي، كلية الزراعة - جامعة الخليل؛ د. رائد اشنيور، مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت؛ غادة العمري، مسؤولة برنامج العمل التعاوني/التطوعي في جامعة بيرزيت؛ حسن لدادوة، دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية - جامعة بيرزيت؛ طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية؛ سناء قصراوي، رئيسة قسم تنمية المجتمع المحلي - كلية التنمية الاجتماعية والأسرية - جامعة القدس المفتوحة).

ثالثاً: الندوات وحلقات نقاش

قام المعهد بعقد ندوات وجلسات عامة، ضمن نشاطات المشروع البحثي:

ندوة بعنوان «إنشاء بنوك تعاونية في فلسطين»، في تاريخ 24 نيسان/أبريل 2019، قدمها الأستاذ جمال عودة – رئيس قسم الرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصص في سلطة النقد الفلسطينية، لمناقشة فكرة سلطة النقد الفلسطينية لإنشاء بنوك تعاونية في فلسطين، ولإلقاء الضوء على أهميتها للقطاع التعاوني، وأثرها المحتمل، والتحديات التي يمكن أن تواجهها.

جلسة تفاكر حول بحث التعاونيات، في تاريخ 29 حزيران/يونيو 2019، لإلقاء الضوء على المشروع البحثي، وتقديم عرض أولي لمخرجات وعملية جمع المعلومات الأولية للعمل البحثي والميداني، قبل البدء بالدراسة الفعلية، ومناقشة المواد المنجزة في المشروع، من أجل المساهمة في تطوير الأفكار والرؤى، والأوراق البحثية، وبلورة عناصر المشروع البحثي ككل، واكتساب وتبادل المعرفة من تجارب وتصورات المشاركين في الجلسة، لعدم الوقوع في معضلة تكرار وإعادة إنتاج المنشور.

جلسة نقاش وتقييم حول دراسة مسحية أولية حول العمل التعاوني والتعاونيات في فلسطين، في تاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2020، بمشاركة العديد من الباحثين والأكاديميين والناشطين وممثلين عن مجموعة من المؤسسات والهيئات والجمعيات والاتحادات المعنية، العاملة في القطاعين الزراعي والتعاوني، وعن مؤسسات دولية. هدفت الجلسة إلى تسليط الضوء على واقع التعاونيات والنماذج الزراعية الأخرى الموجودة في المجتمع الفلسطيني، والقضايا المرتبطة بها مثل البطالة، والفقر، والغذاء، والمواطنة، والمشاركة المجتمعية والسياسية؛ والإنتاج الاقتصادي، إضافة إلى الخيارات التي تتاح للأفراد في ظل تعدد قوى الهيمنة في المجتمع الفلسطيني، من أجل بلورة أهداف الدراسة وعناصر المشروع المتكامل حول التعاونيات والقطاع التعاوني.

ندوة إلكترونية بعنوان «الزراعة الفلسطينية: الحاضر وتحديات المستقبل»، في تاريخ 23 نيسان/أبريل 2020، قدمها د. جميل حرب - عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الأحياء والكيمياء الحيوية في جامعة بيرزيت. تناولت الندوة أنماط الزراعة الفلسطينية ومزاياها، والمعيقات التي تواجهها في الحاضر، والتحديات التي من المتوقع أن تبرز أمامها في المستقبل. وكذلك، تم نقاش مسببات فشل القطاع الزراعي والتعاونيات الزراعية في السياق الفلسطيني.

لقاء تشاوري حول مسودات أوراق السياسات التي أعدت ضمن المشروع، في تاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، بهدف مناقشة مسودات أوراق السياسات الثلاث المرتبطة بالتعليم العالي، والأطر القانونية، والبيئة العامة للتعاونيات في فلسطين، والمساهمة في شحذها قبل إنتاجها في صيغها النهائية.

رابعاً: المشاركة في نشاطات عامة

شارك فريق البحث في عدد من الندوات والمؤتمرات المرتبطة بموضوع التعاونيات والزراعة والمياه، كالتالي:

- ندوة بعنوان «التنمية المستدامة: الأرض والإنسان والغذاء - تجربة في قرية المعصرة»، 23 شباط/فبراير 2019، في جامعة بيرزيت. تقديم: فاطمة بريجية، رئيسة مجلس قروي المعصرة - بيت لحم. تنظيم: معهد الصحة العامة والمجتمعية - جامعة بيرزيت.
- مؤتمر «النوع الاجتماعي في فلسطين: مقاربة العمل والسياسات»، 27-28 آذار/مارس 2019، في جامعة بيرزيت. تنظيم: معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت؛ وزارة شؤون المرأة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والقنصلية الإسبانية العامة في القدس.
- محاضرة ونقاش بعنوان «المشاع الفلسطيني المفقود: دروس في التصدي للاستعمار»، 10 نيسان/أبريل 2019، في بلدة بيرزيت. تقديم: د. رامز عيد، أكاديمي وباحث متخصص في علم الإنسان السياسي. تنظيم: المتحف الفلسطيني.
- محاضرة بعنوان «الحماية البيئية في ظل الاحتلال المستمر: حدود القانون الدولي الإنساني»، 11 نيسان/أبريل 2019، في جامعة بيرزيت. تقديم: د. مايكل ماسون، مدير مركز الشرق الأوسط في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن. تنظيم: برنامج الماجستير في الدراسات الإسرائيلية - جامعة بيرزيت.
- مؤتمر «التنمية المستدامة في ظل الأزمات والصراعات: حتى لا ننسى أحداً»، 23-24 نيسان/أبريل 2019، في جامعة بيرزيت. تنظيم: دائرة الإدارة العامة - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت؛ مكتب رئيس الوزراء/الفريق الوطني للتنمية المستدامة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ برنامج الأمم المتحدة (الموئل)، لمستقبل حضري أفضل.
- جلسة نقاش دراسة «التعليم العالي الفلسطيني بين الحق فيه وفوضى السوق»، 22 أيار/مايو 2019، في جامعة بيرزيت. تقديم: جبريل محمد وهند بطة، معدي الدراسة. تنظيم: معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت؛ مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت؛ مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- جلسة بعنوان «حوار السياسات - العدالة للقطاع الزراعي»، 9 تموز/يوليو 2019، في مدينة رام الله. تنظيم: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)؛ اتحاد لجان العمل الزراعي.
- مؤتمر «السيادة على الغذاء: المستعمرة والحدود»، اليوم الثاني 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في مدينة رام الله. تنظيم: اتحاد لجان العمل الزراعي؛ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)؛ حركة طريق الفلاحين (لا فيا كامبيسينا).
- لقاء قانوني بعنوان «الإطار القانوني الناظم للعمل التعاوني في فلسطين»، 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، في جامعة بيرزيت. تقديم: كمال الشافعي، المستشار القانوني في هيئة العمل التعاوني؛ بنان طنطور، مساعد قانوني في هيئة العمل التعاوني. تنظيم: معهد الحقوق في جامعة بيرزيت؛ برنامج ماجستير القانون - كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت.

- ندوة إلكترونية بعنوان «نحو سياسات زراعية داعمة لصغار المنتجين/ات»، 16 تموز/يوليو 2020. تنظيم: ائتلاف المؤسسات الأهلية الزراعية الفلسطينية، من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي؛ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ مؤسسة التعاون.

- ندوة إلكترونية بعنوان «تحليل للبيئة القانونية وأثرها في تمكين التعاونيات»، 25 آب/أغسطس 2020. تنظيم: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)؛ هيئة العمل التعاوني؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية. بالشراكة مع: الاتحاد العام للجمعيات التعاونية؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الإسكانية؛ اتحاد لجان العمل الزراعي؛ المركز الفلسطيني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ مركز أبحاث الأراضي؛ جمعية المرأة العاملة؛ مؤسسة we effect السويدية.

- تقديم ورقة بعنوان «تصورات طلبة وخريجي الجامعات حول التعاونيات الزراعية والتعليم العالي»، في الندوة الإلكترونية «التعاونيات الشبابية كنمط اقتصادي بديل للسياسات النيوليبرالية»، 29 أيلول/سبتمبر 2020. تنظيم: اتحاد لجان العمل الزراعي؛ مؤسسة روزا لكسمبورغ.

مراجعة الأدبيات

نعرض في هذه المراجعة مجموعة من الدراسات والأبحاث والتقارير، تجاوزت المائة، باللغتين العربية والإنجليزية. عالج عدد من الأدبيات موضوع نشأة التعاونيات والاقتصاد التعاوني، في أوروبا والسياق العالمي، والوطن العربي، وفلسطين. وبحثت أهمية التعاونيات في الاقتصاد الكلي، وللنمو الاقتصادي والاجتماعي، ومساهمتها في بناء اقتصاد منتج. وركزت معظم الأدبيات على قطاع الزراعة، والتعاونيات الزراعية، كقطاع مؤثر حقيقي في التنمية. وبحثت معظم الدراسات مفهوم التعاونيات والجمعيات التعاونية، وأهدافها، والأسس التي قامت عليها، وأنواع التعاونيات وشكلها، وتحليل السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المرتبطة بنشأة التعاونيات والفكر التعاوني.

بينما تناولت دراسات أخرى، مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، وركزت معظمها على فئة الشباب العاطلين عن العمل. وأوضحت معظم الدراسات، مساهمات النموذج التعاوني في الحد من معدلات البطالة والفقر، والدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوطني للتعاونيات في المجتمعات، بشكل عام، ومنها، المجتمع الفلسطيني.

كما ناقشت بعض الدراسات معيقات النمو الاقتصادي، عالمياً، في سياق الاقتصاد العالمي، ونموذج الاقتصاد الحر، والنيوليبرالية، وتأثيرات الاقتصاد العالمي الجديد على المجتمعات، وبخاصة الشباب، التي تصب في زيادة أعداد العاطلين عن العمل، والعزوف السياسي والاجتماعي، إضافة إلى بحث آفاق الحلول للخروج من واقع المجتمعات المتأزم. كذلك، بحث عدد من الأدبيات العمل التعاوني والزراعة في سياق الاستعمار والاستعمار الاستيطاني، إضافة إلى سياق الاقتصاد السياسي.

فقد كان لإسقاطات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الأفراد، في مختلف المجتمعات، أهمية في بلورة مفاهيم وأدوات لمجابهة ومواجهة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجديد الناتج عن هذه الإسقاطات، التي منها، ظهرت الأفكار التعاونية في المجتمعات المختلفة. وأدت تأثيرات الاستعمار الاستيطاني، في السياق الفلسطيني، إلى بلورة مفاهيم التعاون والعمل الجماعي لدى الفلسطينيين، لمواجهة تأثيرات هذا الاستعمار، التي كانت لها أهمية مباشرة في ولادة الأفكار التعاونية والرؤية الجماعية للعمل المشترك.

ينقسم عرض مراجعة الأدبيات إلى محورين أساسيين. يبحث المحور الأول في مفهوم التعاونيات، ودورها في السياق العالمي، من حيث مساهمتها الاقتصادية من جهة، ومن حيث تنظيمها في شبكات وحركات اجتماعية مقاومِة للاستعمار وناقدة لعلاقات الإنتاج السائدة من جهة أخرى. أما المحور الثاني فيركز على الجانب المحلي، فيتناول الاقتصاد السياسي الفلسطيني، للولوج إلى القطاعين الزراعي والتعاوني في الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين.

مدخل مفاهيمي للعمل التعاوني في سياقيه العالمي والمحلي

التعاونيات: الطاقة الكامنة والسياق

تتعدد مفاهيم التعاون والعمل التعاوني حسب السياق الذي تولد وتتطور فيه، وحسب الجهة التي تعرفها، وتختلف بناء على المنطلقات الفكرية التي تنبثق عنها هذه المفاهيم، والتجارب العملية التي تُنتج مفاهيم بذاتها مغايرة لمفاهيم أخرى.

إذ نتج مفهوم التعاون بمعنى العمل التعاوني وتجسد بالتعاونيات، في أوروبا، نتيجة للأوضاع الناجمة عن الثورة الصناعية. أما في فلسطين، فقد تطور مفهوم العمل التعاوني في سياق الحياة اليومية تحت حكم الاستعمار الاستيطاني، وكأحد أساليب التنظيم الاجتماعي الذاتي لمقاومته ومقاومة التحديات الاقتصادية المرتبطة به.

فمثلاً، تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، التعاونيات بأنها: «نوع خاص من المشاريع، جمعية من نساء ورجال يشكلون معاً مشروعاً يدار ديمقراطياً بشكل مشترك، ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه. وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح، كما أنها تساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية».[5] وعرّفت توصية منظمة العمل الدولية الرقم (193)، الجمعية التعاونية بأنها: «جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتّحدوا معاً طواعية، لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية، ويشرف عليها ديمقراطياً».[6]

بينما يرى الكاتب جودت أبو عون التعاونية عبارة عن «عملية تنظيم أشكال عمل ونشاطات لأعضائها في أحد جوانب عملية الإنتاج، أو من كل الجوانب المتعلقة بتلك العملية، شريطة وجود التجانس والعلاقة المتبادلة بين أطراف العملية ذاتها». فالجمعيات التعاونية، هي: «تنظيمات جماهيرية اقتصادية اجتماعية، تنشأ بمبادرات طوعية من قبل مجموعة من الناس، معتمدين على جهودهم المشتركة وتضامنهم التام. ويعمل أعضاء المجموعة من أجل تحقيق الأهداف العامة في مجال عمل ونشاط التعاونية الاقتصادي، وما يترتب عليه من أهداف اجتماعية وثقافية». إذ يقوم المشروع التعاوني على أساس العمل التعاوني المشترك ما بين المساهمين، بحيث يضمن لهم السيطرة التامة على عملية الإنتاج؛ تحقيق مصالح الأعضاء بناء على مقدار تعامل الأعضاء مع المشروع التعاوني؛ تشجيع روح التضامن والتعاون ما بين الأعضاء؛ تنمية النزعة الديمقراطية عند الأفراد، بشكل عام.[7]

---

[5] طارق دعنا، **البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية «أريحا والأغوار»**، سلسلة أوراق تنموية (12) (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، أيار/مايو 2013)، 15.

[6] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني كقطاع مؤثر في التنمية»، **المرصد التنموي**، عدد 1 (كانون الأول/ ديسمبر 2010): 32.

[7] جودت أبو عون، «الحركة التعاونية الفلسطينية ودورها في التنمية»، **صامد الاقتصادي** 16، عدد 98 (تشرين الأول/ أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر 1994): 208.

تعرّف هيئة العمل التعاوني الفلسطينية، في قانون التعاون الفلسطيني الذي صدر العام 2017، الجمعية التعاونية، كالتالي، هي: «مؤسسة اقتصادية اجتماعية تؤسس من 15 عضواً على الأقل، يرتبط أعضاؤها طوعاً لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم المشتركة من خلال مساهماتهم الذاتية وملكيتهم المشتركة وإدارتهم ومراقبتهم الديمقراطية، وتمارس نشاطاتها بصفتها الاعتبارية».[8]

ترى المؤسسات العاملة في القطاع التعاوني والتنمية، وبعض المفكرين والكتاب، مفاهيم وأدواراً أخرى للتعاونيات، فحسب عدنان شومان، الجمعية التعاونية هي «الجهاز التنفيذي المنظم للحركة التعاونية»، فهي: «المنظمة التي يتحقق بواسطتها النظام التعاوني، وهي شكل من أشكال تنظيم الأفراد في هيئات منتجة فعالة، توجههم فيها إلى ما فيه خيرهم وخير الوطن، لأنها، بحكم تنظيمها لجهودهم، تدفعهم إلى تحسين أحوالهم وزيادة دخلهم، وبالتالي، إلى زيادة الدخل القومي، هذا إضافة إلى أنها تعوّدهم على ممارسة الحياة الديمقراطية والتفكير في حل مشاكلهم بأنفسهم، واستنباط الطرق والحلول المدروسة للنهوض بمستواهم». ويسعى النظام التعاوني إلى تحقيق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على حرية الفرد وملكيته في حدود المصلحة العامة، مع عدم استغلال جهود الآخرين.[9]

الجمعية التعاونية هي الشكل القانوني الذي تتحقق عن طريقه أهداف التعاون والجمعية التعاونية وتجمع الأفراد بشكل اختياري لممارسة عمل منظم يعود بالفائدة على كل فرد من أفرادها، وهي مؤسسة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، إذ تهتم بتحقيق منفعة مادية لأعضائها، كما تسعى إلى تقديم خدمات اجتماعية لهم وللمنطقة التي تتواجد فيها. لذلك، كان تأسيس أية جمعية تعاونية يتطلب دعامتين أساسيتين؛ الأولى، هي الشعور بالحاجة إلى قيامها لتأدية خدمات وتأمين منفعة لا يستطيع الفرد بمفرده أن يحققها أو يصل إليها؛ والثانية، هي الاشتراك الاختياري دون فرض أو إجبار. فإذا توفرت هاتان الدعامتان لدى مجموعة من الأفراد، فإنهم يستطيعون تأسيس جمعية تعاونية.[10] إذ إن قيام مجموعة من الشباب بتشكيل جمعية تعاونية، يوفر «جدارة ائتمانية» أكبر من الفرد، كما يوفر استمرارية للمشروع ووضعاً مؤسساً لا يتوفر في حالة المشروع الفردي.[11]

بينما يرى مركز بيسان للبحوث والإنماء، التعاونيات وسيلة تنظيم ذاتي جماهيري، يستخدمها الفقراء والمهمّشون من أجل تحسين ظروف حياتهم، وتفاعلهم في الواقع المعيشي، اجتماعياً وسياسياً.[12] إذ يعتبر العمل التعاوني، كوسيلة للفقراء، ومحدودي الدخل؛ لتسهيل حياتهم ورفع مستواهم عبر المشاركة الفعالة في تحديد سطوة السوق وعلاقاته معهم، وكذلك، هو وسيلة تنظيم جماهيري لمجموعات مفقرة يمكن أن تدافع عن حقوقها، وأن تحتج وتُسهم بجهدها أيضاً، في زيادة الإنتاج، وتقليص المصاريف الاستهلاكية.[13]

لقد ربطت التعريفات السابقة مفهوم التعاون، بالعمل الجماعي، وتحقيق المنفعة المشتركة لجميع أعضاء التعاونية، وتكامل عملها الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن أغلب التعريفات لم تحدد عدداً معيناً لتأسيس جمعية تعاونية، باستثناء هيئة العمل التعاوني التي وضعت شرطاً للعدد، وحددته بـ 15 عضواً على الأقل.

---

[8] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي للعام 2018** (رام الله: هيئة العمل التعاوني، أيار/مايو 2019)، 29.

[9] عدنان شومان، **التعاونيات** (دمشق: دار الفكر، 1960)، 11-14.

[10] المصدر نفسه، 90.

[11] خليل أحمد النمروطي وماهر فايز مكي، «دور التعاونيات في توفير فرص عمل للخريجين»، **مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول** (غزة: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، نيسان/أبريل 2012)، 215.

[12] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الحماية الاجتماعية والعمل التعاوني»، **المرصد التنموي**، عدد 3 (أيلول/سبتمبر 2011): 42.

[13] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 31.

لقد استخدم لفظ التعاون والجمعيات التعاونية بالمعنى الاقتصادي، في أوائل القرن التاسع عشر. ويرى المؤرخون أن ظهور الحركة التعاونية الحديثة، في أوروبا، في القرن التاسع عشر، جاء كرد فعل لمساوئ النظام الاقتصادي والاجتماعي التي كانت تعاني منها شعوب أوروبا. فقد بدأ تشكل النظام الرأسمالي، وبدأت العصور الاقتصادية الحديثة بالتشكل، في القرن السادس عشر. وبعد اكتمال تكون الاقتصاد الرأسمالي، وزيادة وتعاظم آثاره الاجتماعية والاقتصادية السلبية، بدأت تظهر الأفكار الجديدة كردود فعل لتلك المساوئ، التي من بينها الأفكار التعاونية.[14]

بينما في السياق الفلسطيني، تشير بعض الأدبيات إلى أن فلسفة التعاون والتعاونيات غير غريبة عن بعض القيم والتقاليد الموروثة في المجتمع الفلسطيني بأشكال مختلفة.[15] وتطورت هذه الفلسفة عبر إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية، في فترة ما قبل أوسلو، بهدف التشبث بالأرض، في مواجهة التبعية وقوى الاستعمار المتعددة.[16]

يمتلك القطاع التعاوني قدرة كامنة كبيرة على استيعاب القوى العاملة، تتفرع في مجالات الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تقدمها الجمعيات التعاونية على مستويات القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية. ويمتلك، كذلك، خاصية التطور، بديناميكيته الذاتية، وباعتماده من أطراف سوق العمل كافة، باعتباره إحدى الأدوات المهمة التي يمكن أن تساهم في معالجة مشاكل تصاعد البطالة ومكافحة الفقر.[17] ويكمن دور النموذج التعاوني الإنتاجي على المستوى الاقتصادي والسياسي والقيمي: باعتباره محاولة وتجربة من أجل تحويله إلى برنامج يعمل على تعميم النموذج التعاوني، كنموذج تنموي بديل، يربط مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عملية واحدة.[18]

تتكون مبادئ التعاون من سبعة مبادئ، أقرها الحلف التعاوني الدولي، خلال احتفالية شهر تموز من العام 1995، وذلك بمناسبة مرور 100 عام على تأسيسه. وهذه المبادئ هي: العضوية الاختيارية المفتوحة؛ الإدارة الديمقراطية للتعاونيات؛ مساهمة العضو الاقتصادية؛ الإدارة الذاتية المستقلة؛ التعليم والتدريب والإعلام؛ التعاون بين التعاونيات؛ الاهتمام بالمجتمع.[19] كذلك، أقر المؤتمر الخامس عشر للتحالف التعاوني الدولي المنعقد في باريس العام 1937، عدداً من القواعد، ومنها قاعدة نشر الثقافة والتعليم وبث الروح التعاونية، ولا شك أن هذه القاعدة تعتبر متممة لجميع مبادئ النظام التعاوني، لأنه إذا لم تنتشر الثقافة التعاونية، ويتفهم الأفراد إيجابيات النظام التعاوني وفوائده، فإنهم لا يتمسكون بجمعياتهم، ولا يعملون بجدية وبجهد أكبر لتحقيق أهدافها.[20]

يتناول الكاتب سامح عبود جدلية الواقع الاجتماعي والوعي والقيم والثقافة السائدة، ويشير إلى أن الدور الأساسي في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافة والقيم لأفراد المجتمع، يعود إلى الواقع الاجتماعي، الذي يحدد سلوك أفراد المجتمع وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية. إلا أنه، في الوقت ذاته،

---

[14] شومان، **التعاونيات**، 5-11.

[15] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 211.

[16] المصدر نفسه، 222.

[17] كمال هماش، «التعاونيات بوابة للتشغيل ومدخل للتنمية»، **الحوار المتمدن** (17 شباط/فبراير 2010)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204100

[18] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «التعاونيات: نموذج تنموي بديل»، **بدائل** (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2010): 8.

[19] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي**، 10.

[20] شومان، **التعاونيات**، 24-25.

لا ينفي ثنائية التأثر والتأثير بين الوعي الاجتماعي والواقع الاجتماعي. إذ إن الطريقة التي يحيا بها الناس، ويلبون بها احتياجاتهم المادية، ونوعية العلاقات الاجتماعية والإنسانية فيما بينهم، تحدد مصالحهم، ومن ثم تحدد وعيهم وسلوكهم الاجتماعي. إلا أن دور الثقافة السائدة وأهمية تأثير الوعي على الواقع الاجتماعي، هو دور ثانوي.[21]

تحدد طبيعة الثقافة والقيم السائدة في المجتمعات، مدى نجاح الحركة التعاونية من عدمه، إذ يمكن لهذه الثقافة والقيم السائدة أن تدعم نجاح الحركة التعاونية إذا كانت في توافق وانسجام مع قيم التعاون ومبادئه وأهدافه، وكذلك، يمكن أن يؤدي عدم الانسجام إلى فشل الحركة التعاونية وتشويهها وانحرافها. فسيادة قيم التعاون، الأخلاقية والسلوكية والفكرية، في مجتمع ما، يجعله [أي المجتمع] تربة خصبة لنمو التعاون وازدهاره، أما افتقار أفراد المجتمع لتلك القيم، فيجعله تربة بوراً لا يمكن أن ينمو فيها التعاون أو أن يزدهر، وهذا قد يفسر سر النجاح المبهر للحركة التعاونية في مجتمعات، وفشلها المريع في مجتمعات أخرى.[22]

كذلك، نجاح التعاونيات مشروط بتحلي المتعاونين بقيم معينة، والتزامهم بمبادئها، إضافة إلى أنهم محكومون، أيضاً، بظروفهم الاجتماعية، وتغير الظروف الاجتماعية يؤدى إلى تغير القيم، كما أن تغيير القيم يساعد على تغيير الظروف الاجتماعية. وتتمثل القيم التعاونية في «المساعدة الذاتية، والاعتماد على النفس، والمسؤولية الذاتية، والاستقلالية، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة، والتضامن، والانفتاح، ...». كذلك، يؤمن أعضاء التعاونيات بالقيم الأخلاقية للأمانة والصراحة والمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالآخرين. فإذ تهمشت تلك القيم والأخلاق في المجتمع، فلا أمل في نجاح الحركة التعاونية.[23] إذ يقوم النظام التعاوني على أساس حماية مصالح فئات المجتمع من أخطار الاستغلال، والغاية منه، تقديم خدمات عامة لهذه الفئات، يصعب عليهم الحصول عليها، في حالة سعوا إليها فرادى، أي ليس، جلب أكبر ربح ممكن لهم. ويحترم النظام التعاوني الحرية الفردية، وحق الملكية الخاصة، لكنه، في الوقت ذاته، لا يسمح بسوء استعمالها في استغلال جهود الآخرين.[24]

تعتبر الحركة التعاونية أحد مظاهر العمل الاجتماعي الاقتصادي.[25] ويكون ترسيخ مفهوم التعاونيات، كنموذج مجتمعي ووطني بأبعاده المتعددة، منقوصاً من دلالته التي نرجوها إذا لم يمثل قيم العمل الجماعي والتطوعي في مبادئه، فالفرد ينخرط مع المجموع، وتغدو الجماعة هي الإطار الذي تتحقق فيه مصالح الأفراد، والانتماء لهذه الجماعة يتطلب فهماً وممارسة لقيم الملكية الجماعية ومعانيها، وأن يشعر الفرد بحب لبذل جهوده وممارسة دوره الطوعي الواعي، كواجب في سبيل إنجاح هذا النموذج الجماعي، الذي يصبح جزءاً منه. ومثلما للعمل الجماعي فهمه ومعانيه، فله أيضاً أدوات وآليات تنظمه وتضمن نجاعته وكفاءته، متكاملاً مع العمل التطوعي بمستوياته المختلفة وأدوات تطويره المتنوعة.[26]

[21] سامح سعيد عبود، «التعاونيات والثقافة والقيم السائدة»، **الحوار المتمدن** (24 حزيران/يونيو 2015)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=473554

[22] المصدر نفسه.

[23] المصدر نفسه.

[24] شومان، **التعاونيات**، 17-18.

[25] أبو عون، «الحركة التعاونية الفلسطينية»، 209.

[26] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «التعاونيات: نموذج تنموي»، 8.

التعاونيات في السياق العالمي: تاريخ ومفهمة

ظهرت الحركة التعاونية في أوروبا، في منتصف القرن التاسع عشر، بشكل واضح، نتيجة لفشل الثورة الصناعية، إذ كان الشعور يتمثل بالإحباط الذي تعرض له المجتمع الأوروبي من الآثار الناجمة عنها من فقر وبطالة، ما جعل المجتمع الأوروبي يعتقد أنه بالتعاون تستطيع تلك المجتمعات أن تحسن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. فقد أدت التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات الأوروبية، منذ تلك الفترة، إلى ظهور قطاع جديد في الاقتصاد الوطني، يعرف بالقطاع التعاوني، يمثل المرتبة الثالثة بعد كل من القطاع العام والقطاع الخاص.[27]

كانت التعاونيات، على مدار 160 عاماً الماضية، وسيلة فعالة للناس في إيجاد طريقة للتحكم في معيشتهم الاقتصادية، إذ إنها تساعدهم، حقيقة، على خلق فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية.[28] في العام 2007، قال كوفي عنان «إن الحركة التعاونية، التي تأسست على مبادئ المبادرة الخاصة، وروح المغامرة التجارية، والعمل الذاتي، والتي ترتكز على قيم الديمقراطية والمساواة والتضامن، قادرة على المساعدة في تمهيد الطريق أمام نظام اقتصادي أكثر عدلاً وشمولاً».[29]

فهي تمتلك قدرة على تحقيق التوازن بين ما هو اجتماعي واقتصادي، وحماية المزارع من الفقر والاقتلاع الناتج عن ممارسات أدوات الاستعمار الجديد. فعلى سبيل المثال، يبين تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، حقائق مثيرة لإنجازات التعاونيات الزراعية على مستوى العالم، فهي توفر أكثر من 100 مليون وظيفة في أنحاء العالم، أي أكثر مما توفره فرص التوظيف في الشركات المتعددة الجنسية بنسبة 20%، إضافة إلى ذلك، يقدر عدد الأعضاء إضافة إلى العاملين في التعاونيات الزراعية، بوظائفها المختلفة، حوالي مليار شخص. وكانت أفضل 300 تعاونية، في العام 2008، مسؤولة عن إجمالي مبيعات قيمتها 1.1 تريليون دولار، وهذا يعادل حجم اقتصاد كندا، التي تعد عاشر أكبر اقتصاد في العالم.[30]

ووفقاً لبيانات التحالف التعاوني الدولي، فإن نحو 12% من الأفراد حول العالم، يشاركون في التعاونيات، حيث توظّف التعاونيات بكل تخصصاتها 280 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم.[31] وتشير الأرقام في تقرير المرصد التعاوني العالمي للعام 2018، إلى أن 33% من التعاونيات العالمية موجودة في قطاع الزراعة والغذاء.[32]

مثلت التعاونيات والقطاع التعاوني، قطاعاً أساسياً ومؤثراً في العديد من دول العالم، مثل إسبانيا وإيطاليا وفنلندا وألمانيا، وجنوب أفريقيا والبرازيل، والهند وماليزيا، وغيرها من الدول. وعلى الرغم من وجود التحديات والمعيقات لتطوير القطاع التعاوني، فقد لعبت التعاونيات الدور المساهم الحقيقي لتطوير الاقتصاد والحد من الفقر والبطالة، في هذه الدول.

---

[27] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 220.

[28] المصدر نفسه، 216.

[29] OCDC, *Cooperatives: Pathways to Economic, Democratic and Social Development in the Global Economy* (Arlington, Virginia: US Overseas Cooperative Development Council (OCDC), 2007), 9.

[30] دعنا، **البدائل الإنتاجية**، 15.

[31] International Cooperative Alliance (ICA), "Facts and Figures," *International Cooperative Alliance (ICA)* (n. d.), https://www.ica.coop/en/cooperatives/facts-and-figures

[32] ICA and EURICSE, *World Cooperative Monitor 2018: Exploring the Cooperative Economy* (Brussels and Trento: International Cooperative Alliance (ICA), and European Research Institute on Cooperative and Social Enterprises (EURICSE), 2018), https://monitor.coop/sites/default/files/publication-files/wcm2018-web-803416144.pdf

إذ من بين الدول العشرين الأولى من حيث معدل مشاركة الأفراد بالتعاونيات فيها، هي الهند وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية. وتوجد التعاونيات الزراعية في جميع بلدان العالم تقريباً. وهي ممثلة تمثيلاً جيداً في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، وتسهم في الأمن الغذائي والحد من الفقر في مختلف مناطق العالم، وتساعد المزارعين على زيادة عائدهم ودخلهم من خلال تجميع مواردهم لدعم الترتيبات الجماعية والتمكين الاقتصادي.[33]

فقد انتهجت بعض الدول، نظام التعاونيات، مثل إسبانيا وإيطاليا والهند وجنوب أفريقيا. ومع أن التعاونيات، تواجه العديد من التحديات والمعيقات التي تحول دون تطورها وانتشارها بشكل اجتماعي واسع، وعلى الرغم من التطور المحدود لدى التعاونيات في جنوب أفريقيا، فإنها تعتبر أداة اقتصادية لخلق فرص عمل، وبالتالي عملت على التقليل من الفقر. كما أصبحت التعاونيات جزءاً مهماً في الحياة الاقتصادية في فنلندا، كونها مؤسسات اقتصادية لها أهداف اجتماعية، ولها دور اقتصادي، يتمثل في خلق فرص عمل، وتحسين الإنتاج وتنوعه.[34]

كذلك، لعبت الحركة التعاونية دوراً كبيراً ومؤثراً، في بناء اقتصادات دول، تعتبر اليوم من الدول المتقدمة في الترتيب العالمي لقوة الاقتصاد، مثل ماليزيا تحت قيادة مهاتير محمد، فقد نجحت باعتمادها على النهج التعاوني، أن تضع حلولاً ثابتة ومستقرة، للانتقال من واقع الاقتصاد المتخلف إلى واقع الاقتصاد النامي والمتطور، الذي حقق ويحقق حياة كريمة لأبناء ماليزيا. وتجربة الهند على هذا المستوى، أيضاً، فقد استطاعت بهذا الأسلوب حل مشاكل أساسية في اقتصادها، وأنشأت اقتصاداً استطاع أن يبني الاقتصاد الوطني في الجمهورية الهندية، ذات التعداد السكاني الكبير، إذ كان للحركة التعاونية الدور الأكبر للرد على الفقر فيها.[35] ولا تتيح التعاونيات إمكانية مقاومة الفقر فحسب،[36] بل إنها، أيضاً، أكثر متانة وأطول صموداً من المشاريع التقليدية المملوكة للقطاع الخاص.[37]

تشمل أهداف التعاونيات تعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، وتعزيز حماية البيئة، وضمان صحة المستهلكين وسلامتهم. وبسبب أعدادها الكبيرة، تستطيع التعاونيات أن تعزز هذه الأهداف من خلال قدرتها على شراء السلع والخدمات وتوريدها في ظروف تنافسية لصالح أعضائها.[38] وتؤدي التعاونيات دوراً حيوياً على الصعيد الاقتصادي، في السياق العالمي، في المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، وزيادة الإنتاج، والمساهمة في سد فجوة الفقر. وأثبتت [إلى حد ما] أنها طريقة ناجحة لتوفير فرص العمل.[39] وبناء على ما سبق، يصبح النموذج التعاوني إحدى الأدوات المجتمعية الفعالة في خلق البدائل ومجابهة الهيمنة.

لا تقتصر أهمية التعاونيات في الدور الاقتصادي كتوفير فرص عمل، أو في الدور البيئي والاجتماعي، وإنما تشمل أهمية النموذج التعاوني كونه قادراً على تحدي علاقات الإنتاج السائدة وطرح بدائل مجتمعية في مقاومة الاستعمار أيضاً. تعاونية أمول للألبان هي أحد الأمثلة على ذلك. بدأت هذه التعاونية كوسيلة للاحتجاج على النخب الاستعمارية البريطانية، وكوسيلة لإنتاج منتجات الألبان الخاصة بالهنود دون الاعتماد على المستعمرين. وقد بدأ ذلك في قريتين صغيرتين، ولم تجمع

[33] Ibid.

[34] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 215-216.

[35] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 31.

[36] Andrew Emmanuel Okem, "The Meaning and Defining Characteristics of Cooperatives," in *Theoretical and Empirical Studies on Cooperatives: Lessons for Cooperatives in South Africa*, ed. Andrew Emmanuel Okem (Cham, Switzerland: Springer International Publishing, 2016), 1-14.

[37] Claudia Sanchez Bajo and Bruno Roelants, *Capital and the Debt Trap: Learning from Cooperatives in the Global Crisis* (Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2011).

[38] ICA and EURICSE, *World Cooperative Monitor 2018*.

[39] Ibid.

سوى 247 لتراً من الحليب يومياً، يصل هذا الرقم اليوم الى 10.16 مليون لتر في اليوم.[40] ونمت هذه التعاونية في كوجرات إلى الحد الذي أصبحت فيه تتلقى الحليب من الملايين من المزارعين في مختلف أنحاء الهند، أصحاب المزارع الكبيرة والصغيرة.[41]

ومن الأمثلة الأخرى على قوة التعاونيات بوجودها كموقع للمقاومة حالة تعاونية كوبراتيفا سنترال في جنوب الولايات المتحدة التي تشكلت من قبل مزارعين مكسيكيين مستأجرين، حيث إنها مواقع تمتاز بعلاقات إنتاج مختلفة عن تلك الخاصة بالمنشآت الرأسمالية، وبذلك تتغير علاقات السلطة في مكان العمل، ما يقلل بدوره الاغتراب.[42] وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها شفالبه، الذي وجد أنه كلما زادت حرية التصرف للعمال أثناء العمل، كانت هناك نسبة اغتراب أقل.[43]

تساهم عوامل عديدة مختلفة في التقليل من الاغتراب، مثل تخفيض فائض القيمة على السلع المنتجة، إن لم يكن إلغاءها تماماً في بعض الحالات، ما يعني زيادة في المردود للأيدي العاملة. كما أنه يحسن ظروف العمل، ويشجع التفاوض وجماعية القرار.[44] وهذا بدوره يولد شعوراً متزايداً بالملكية لدى العمال، فضلاً عن الشعور بالفخر بما يجري إنتاجه. إن قيادة التعاونية كثيراً ما تُـنتَخَب ديمقراطياً، وهو ما يعزز الشعور بأن هذا مسعى مشترك.[45] وتميل التعاونيات، أيضاً، إلى توفير فرص التدريب التي يمكن أن توفر وظائف جديدة.[46]

كما تعمل التعاونيات على زيادة المشاركة الاجتماعية، وتشجيع الأعضاء على المزيد من الاستثمار في مجتمعاتهم، بل وحتى المناطق المحيطة بها أيضاً.[47] يساعد هذا التحسن في العلاقات المجتمعية على كسر العزلة، حيث كان ينظر العمال إلى بعضهم البعض كمنافسين وليس حلفاء،[48] وهذا بدوره يساعد على نشر تعاونيات أخرى بطريقة الدومينو. يعزز بدج ذلك من خلال دراسته التي وجدت أن هنالك ارتباطاً ما بين انخراط الفرد بشكل فاعل في المجتمع المحلي مع درجة الاغتراب المجتمعي.[49]

ومع ذلك، لا يمكننا الحديث عن التعاونيات كما لو أنها تشترك في هيكل واحد وتنظم بطريقة مماثلة. على سبيل المثال، في العام 2007، أقرت الصين قانون التعاونيات المهنية الزراعية كوسيلة لتشجيع تحديث الزراعة ودمجها في الاقتصاد. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد التعاونيات

[40] Seas of Change, "Case study 4, India: Amul/National Dairy Development Board," *Seas of Change* (2015), https://seasofchange.net/wp/wp-content/uploads/2015/07/Case-study-4-IFAD-dairy-Indiadocx1.pdf

[41] Ruchira Prasad and Rupali Satsangi, "A Case Study of Amul Co-operative in India in Relation to Organizational Design and Operational Efficiency," *International Journal of Scientific & Engineering Research* 4, no. 1 (January 2013), https://www.ijser.org/onlineResearchPaperViewer.aspx?A-CASE-STUDY-OF-AMUL-COOPERATIVE-IN-INDIA-IN-RELATION-TO-ORGANIZATIONAL-DESIGN-AND-OPERATIONAL-EFFICIENCY.pdf

[42] Miriam J. Wells, "Alienation, Work Structure, and the Quality of Life: Can Cooperatives Make a Difference?" *Social Problems* 28, no. 5 (June 1981): 548-562.

[43] Michael L. Schwalbe, *The Psychosocial Consequences of Natural and Alienated Labor* (Albany, NY: State University of New York Press, 1986), 4.

[44] Wells, "Alienation, Work Structure."

[45] Seas of Change, "Case study 4, India."

[46] Wells, "Alienation, Work Structure."

[47] Yiching Song et al., "Farmer Cooperatives in China: Diverse Pathways to Sustainable Rural Development," *International Journal of Agricultural Sustainability* 12, no. 2 (2014): 95-108.

[48] Bruno Roelants, Eum Hyungsik and Elisa Terrasi, *Cooperatives and Employment: A Global Report* (International Organisation of Industrial and Service Cooperatives (CICOPA), and Desjardins Group, 2014).

[49] Jason Alexander Budge, "We Own it, We Run it: Do Worker Cooperatives Resolve the Problems of Alienation?" *UC Berkeley: Summer Undergraduate Research Fellowship Conference Proceedings 2014* (Berkeley: University of California, 2015), https://escholarship.org/uc/item/24f3g97c

الزراعية. وقد سمح هذا القانون للمزارعين بممارسة المزيد من السيطرة على ما يرغبون في زراعته وكيفية بيعه، وهو ما كان في السابق ضمن نطاق عمل الحكومة. وتشير التقديرات إلى أن 9.7% من كل الأسر الريفية الصينية كانت تشارك في تعاونية بشكل أو بآخر.[50]

ومن ناحية أخرى، فإن التعاونيات المهتمة بالتكامل مع السوق تبقى صاحبة الأفضلية في الاقتصاد الصيني. على سبيل المثال، تساعد الحكومة الصينية التعاونيات في بيع منتجاتها من خلال تنظيم الصفقات مع سلسلة المتاجر الكبرى المحلية. غير أن أنواعاً أخرى من التعاونيات مثل التعاونيات التي تركز على البيئة والاستدامة والثقافة المحلية والمجتمع، غالباً ما تُترك دون أي دعم حكومي.[51]

وتساهم التعاونيات، أيضاً، كمنشآت اقتصادية، وأيضاً كحركات اجتماعية في الصراع في ساحة الفكر والأيديولوجيا، من خلال تسليط الضوء على كيفية عمل النظام الغذائي العالمي الحالي، وبخاصة نموذج الإنتاج الزراعي، وعلى علاقات القوة التي تقوم عليه. لقد خضع النظام الغذائي العالمي للتدقيق من جانب الكثير من الأدبيات، ودراسة علاقته بالنظام الرأسمالي، كما تم التحقيق في العلاقة مع السكان المحليين على نطاق واسع. وقد جاءت المساهمات المهمة من الأوساط الأكاديمية والحركات الاجتماعية، على سبيل المثال، حركة (لا فيا كامبيسينا) (LVC)، التي تدعم نشاطها من خلال البحوث الأكاديمية الشاملة، والأدلة القائمة على الحقائق، والنقد القاسي والعمل ضد النظام الحالي. إن الانتقادات التي وجهتها الأدبيات وLVC للنظام العالمي هي ذات صلة ببحثنا، حيث يمكن تطبيقها لفهم السياق الفلسطيني ضمن الواقع الأوسع للاقتصاد العالمي، والطريقة التي يؤثر بها ويتفاعل معها.

في العقود الماضية، حذرت حركات اجتماعية من إخراج الإنتاج من سياقه وارتباطه بالخصائص المحلية للنظام المحلي. إن تعطيل سبل معيشة الفلاحين هو نتيجة لمجموعة معقدة من السياسات والممارسات والاتفاقات والديناميات الدولية. وهي نتيجة لنهج اقتصادي موجه من الأعلى إلى الأسفل، الذي تطور لخدمة مصالح الشركات الكبيرة بدلاً من مصالح المجتمعات المحلية. وقد قامت الحركات الاجتماعية، التي تحاول التصدي لهذا النظام، بوضع نموذج معاكس للتنمية والاقتصاد والإنتاج الغذائي.[52] وهذه كلها حركات مقاومة للهيمنة ولإنهاء الاستعمار، تحاول تجاوز خصوصيات قضاياها، ووضعها ضمن سياق عالمي أكثر تعقيداً، هو الاستعمار، والرأسمالية الاستخراجية، وتراكم رأس المال عن طريق نزع الملكية. والواقع أن انتقاداتهم هي عبارة عن نقد نظامي شامل، ويفتح المجال أمام العلاقات الاجتماعية والبيئية المشتركة المستندة إلى أسس مادية.[53]

لا تتسم هذه الحركات بإعادة التفكير في كل النظام الغذائي فحسب، بل تتسم، أيضاً، بنهج شامل مختلف يهدف إلى تقويض العلاقات الاجتماعية والإنتاجية والاقتصادية الحالية، والاستعانة بنظم غير متمحورة حول مصلحة الإنسان فقط، وتعيد تقييم المعارف المحلية.[54] وهذه الحركات تتألف من الفلاحين وصغار المزارعين الذين تأثروا بالاستعمار، وبالتفكك البشري والبيئي، وبالنظام الغذائي الحالي الذي يؤدي إلى التدهور والعنف الهيكلي.

---

[50] Song et al., "Farmer Cooperatives in China."

[51] Ibid.

[52] Peter M. Rosset and Maria Elena Martinez-Torres, "La Via Campesina and Agroecology," in *La Via Campesina's Open Book: Celebrating 20 years of Struggle and Hope*, by Henry Saragih and et al. (La Via Campesina, 2013), https://viacampesina.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2013/05/EN-12.pdf

[53] Leonardo Figueroa-Helland, Cassidy Thomas and Abigail Pérez Aguilera, "Decolonising Food Systems: Food Sovereignty, Indigenous Revitalization, and Agroecology as Counter - Hegemonic Movements," *Perspective on Global Development and Technology* 17, no. 1-2 (February 2018): 173-201.

[54] Ibid.

وإضافة إلى ذلك، دفعت السوق العالمية الحركة التعاونية إلى بدء تنظيم نفسها على صعيد عالمي أيضاً، لمواجهة التحديات المختلفة التي يواجهها الفلاحون في شتى الدول والمناطق نتيجة لعولمة الإنتاج والسوق. وحركة لافيا كامبيسينا هي أحد أبرز الأمثلة على ذلك، فهي إحدى أكبر وأقوى الحركات التعاونية الرئيسية. ووفقاً لتعريفهم الخاص، فإنها حركة دولية تجمع بين ملايين الفلاحين، والمزارعين الصغار والمتوسطي الحجم، والسكان الذين لا يملكون أراضي، والنساء والشباب الريفيين، والسكان الأصليين، والمهاجرين، والعمال الزراعيين من جميع أنحاء العالم. تضم الحركة 182 منظمة محلية ووطنية في 81 بلداً من أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين. ويبلغ مجموع عدد المزارعين حوالي 200 مليون مزارع. وهي حركة مستقلة وتعددية ومتعددة الثقافات، سياسية في مطالبتها بالعدالة الاجتماعية مع كونها مستقلة عن أي حزب سياسي أو اقتصادي، أو أي نوع آخر من الانتماءات.[55]

لا تقبل الحركة سوى الحركات الشعبية والمنظمات المحلية، ولا تشمل المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على المانحين وعلى الإطار الإنمائي الذي فرضته المؤسسات المالية التي أنشأت النظام في المقام الأول.[56]

وتتمثل مجالات النضال الرئيسية للحركة في: السيادة الغذائية، والإصلاحات الزراعية، والنضال من أجل الأرض؛ وتعزيز البيئة الزراعية وحماية البذور المحلية؛ وتعزيز حقوق الفلاحين والكفاح ضد تجريم الفلاحين. تتبع الحركة سياسة الابتعاد عن الزراعة التجارية المنتجة للكميات الضخمة لصالح تبني ممارسات زراعية تحترم البيئة، وتشجع الزراعة المستدامة. ترفض «لا فيا كامبيسينا» الطريقة التي تتم بها هيكلة السوق العالمية، وتزعم أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة إذا تم تصور الزراعة أولاً وقبل كل شيء باعتبارها قطاعاً اقتصادياً ينتج السلع التي سيتم تصديرها. وفي نظر الحركة، يتم استخدام التجارة فقط في حالة الإنتاج الزائد، وينبغي لهذه التجارة أن تخدم دوماً السكان، وليس المصالح الاقتصادية للشركات الزراعية. وبالتالي، فإن مفهوم الاستدامة الذي تدفعه المنظمات والمؤسسات الدولية إلى الأمام، التي تدعي إمكانية الاستدامة، يمكن الوصول إليه في إطار السوق الحرة وأيديولوجية التنمية، يتناقض تناقضاً حاداً مع مفهوم LVC.[57] الغذاء هو للتغذية قبل أن يكون سلعة، ويجب أن يكون لكل بلد وكل الناس الحق والقدرة على تحديد سياساتها الغذائية والزراعية الخاصة بهم، وأن يكون لهم الحق في حماية أسواقهم المحلية، وأن يكون لهم ميزانيات القطاع العام للزراعة التي قد تشمل الإعانات التي لا تؤدي إلى الإنتاج المفرط، والصادرات، والإغراق، والإضرار بالدول الأخرى.[58]

وطبقاً لروز ومارتينز توريس، فقد تطور فلاحو LVC على خمس مراحل في غضون أربعين عاماً، في أعقاب الاختراق التدريجي للرأسمالية للقطاع الزراعي، لم يختفِ الفلاحون، بل نظموا أنفسهم في منظمات عالمية متطورة تستجيب لسياسات الليبرالية الجديدة التي تنفذها المؤسسات والمنظمات العالمية. وقد جرت المرحلة الأولى من التنظيم بين الثمانينيات و1992، حيث فرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (برنامج التكيف الهيكلي). وفي هذه المرحلة، حدث اضطراب في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث لم تعد الدولة تعمل في مجال حماية المواطنين وحقوقهم، بل أصبحت بمثابة محكم يضمن أن تكون السياسات الاقتصادية متماشية مع برامج التكيف الهيكلي. وأصبحت

[55] La Via Campesina, "The International Peasant's Voice," *La Via Campesina* (n. d.), https://viacampesina.org/en/international-peasants-voice/

[56] María Elena Martínez-Torres and Peter M. Rosset, "La Vía Campesina: The Birth and Evolution of a Transnational Social Movement," *The Journal of Peasant Studies* 37, no. 1 (2010): 149-175.

[57] Annette Aurelie Desmarais, "The Via Campesina: Peasant Women on the Frontiers of Food Sovereignty," *Canadian Women Studies* 23, no. 1 (2003): 140-145.

[58] Martínez-Torres and Rosset, "La Vía Campesina: The Birth."

الحركات في هذه الفترة أكثر استقلالاً عن الأحزاب السياسية. إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الحركات في هذه الفترة، يتلخص في انحدار أسعار المحاصيل والثروة الحيوانية نتيجة للعولمة، واتفاقيات التكيف الهيكلي والتجارة، وفرض شروط خفض الميزانية، وفرض السوق الحرة على حكوماتها من قِبَل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي هذه الفترة، أدركت منظمة الفلاحين الحاجة إلى تنظيم أنفسهم على المستويين فوق الوطني وعبر الوطني، مع إدراكهم أنه عليهم خلق كتلة كبيرة تستطيع المطالبة بحقوقهم، والاستفادة من أقرانهم في بلدان أخرى، الذين يواجهون، أيضاً، قضايا مماثلة. وفي هذه الفترة، أيضاً، تعلموا تطوير روايات وخطابات مضادة للهيمنة، وترتبط الحركات بنضال السكان الأصليين، والتعلم منهم، والشروع في استخدام مفهوم العلوم الإيكولوجية لمقاومة قوى السوق، ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى مفهوم الاقتصاد الأخلاقي.[59]

وفي المرحلة الثانية، حددت الحركة هويتها، فقررت استبعاد المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تمثل تعبيراً مباشراً عن الحركات المحلية الشعبية من عضويتها وعدم العمل معها. تطور الخطاب المضاد للهيمنة، فعملوا على إعادة صياغة دور الفلاحين داخل المجتمع، ليس باعتباره إشارة إلى التخلف الاقتصادي، بل باعتباره ركيزة للدفاع عن السيادة الغذائية وحماية السوق المحلية. في هذه المرحلة، ذهب الفلاحون إلى كل طاولات المفاوضات، والمناقشات الجارية، لأجل اتخاذ القرار بشأن مستقبل المجتمعات الريفية. ولهذا السبب أيضاً، لا تعتبر المنظمات غير الحكومية حرة على المستوى السياسي بالقدر الكافي للتحدث باسم الفلاحين، فهي تعتمد على التمويل من جانب الجهات المانحة. والحركة منظمة بطريقة ديمقراطية: فالمساءلة للقيادة تأتي من قاعدة العضوية، في حين أن المساءلة في نظام المنظمات غير الحكومية تأتي من الأعلى، أي المانحين. ولا تملك المنظمات غير الحكومية، عادة، القدرة على التعبئة، ولكي تفعل ذلك، يتعين عليها أن تتحالف مع الحركات الاجتماعية.[60]

وتبدأ المرحلة الثالثة في مدينة بنجالور العام 2000. وهي معروفة بظهور «لا فيا كامبيسينا» كحركة تشارك في عملية صنع القرار والتأثير على الساحة السياسية، وتعترف بها المنظمات الدولية كحركة طليعية في القضايا الريفية. وفي هذه المرحلة، تعين على الحركة أن تتصدى لمحاولات استيعابها من قبل البنك الدولي. وهذا يفسر قرار الحركة بإغلاق أي حوار ومواجهة مع هذا النوع من الجهات الفاعلة، والأعداء الواضحين، ومعارضتهم معارضة تامة. وعلاوة على ذلك، فإن المساواة بين الجنسين والتمثيل في هذه المرحلة أصبحا هدفاً رئيسياً.[61]

وفي المرحلة الرابعة (2004-2008)، اعترفت الحركة بالحاجة إلى تطوير نفسها على الصعيد الدولي، وإلى الارتباط مع الحركات والعمال والقطاعات الأخرى. كما أدركت الحركة تمام الإدراك الحاجة إلى تبادل الخبرات، وخلق القيادات، وتعبئة الناس، وتعزيز الروابط بين منظمات الفلاحين في مختلف أنحاء العالم. وفي هذه اللحظة، ولد أهم البرامج والمؤسسات التعليمية التابعة لحركة «لا فيا كامبيسينا»، حيث أنشئت الدورات التدريبية وحلقات العمل ومؤسسة الجامعة. ويستند نموذج التعليم إلى ممارسات التبادل، وهو ما أطلقت عليه الحركة منهجية «campesino à campesino».[62]

المرحلة الحالية للحركة (2008 – المعاصرة)، هي عندما أعلنت الحركة بوضوح أن أعداءها هم: الرأسمالية والشركات عابرة القومية والنظام الأبوي. وفي هذه المرحلة، يكتسب الكفاح من أجل بناء السيادة الغذائية زخماً جديداً، على غرار فكرة أن العالم يستعد لمواجهة الصدام بين نموذجين مختلفين للحياة والتنمية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وفي هذه اللحظة،

[59] Ibid.

[60] Ibid.

[61] Ibid.

[62] Ibid.

تذكر الحركة، أيضاً، ضرورة إنشاء الروابط مع العمال، وقطاع العمل غير الرسمي في المناطق الحضرية، والحركات البيئية وحركات حقوق المرأة والسكان الأصليين.[63]

تتميز الإيكولوجيا الزراعية لحركة «لا فيا كامبيسينا» بأنماط غير المركزية للإنتاج والاستهلاك، مع وجود صلة قوية بين إنتاج الأغذية والنظم الإيكولوجية المحلية والإقليمية والمجتمعية.[64] فهي لا تعتبر الغذاء سلعة، بل ثقافة وصحة وأسلوب حياة.[65] الإيكولوجيا الزراعية هي ممارسة للتغيير، وليست وسيلة للإنتاج؛ بل هي بناء الاستقلال الذاتي عن نظام الإنتاج لنموذج الهيمنة، وشكل من أشكال المقاومة، وتطهير الاعتماد على البذور التجارية، والمبيدات الحشرية والأسمدة التي تزداد توسعاً، وإمكانية بناء المعرفة التي تشكل جزءاً من علاقة مستدامة بين البشر والطبيعة، استناداً إلى معارف الأسلاف وثقافتهم وتنوعهم الإقليمي.[66] وتصر الإيكولوجيا الزراعية على التنوع البيولوجي الزراعي وعلى الحفاظ على المعارف والثقافة المحلية التي تعزز التنوع البيولوجي واستخدامها،[67] بحيث إن البيئة الزراعية، التي كانت أغلبها مستدامة لآلاف السنين، تشكل عنصراً من عناصر الحركة الأوسع نطاقاً لاستخلاص الأنظمة الغذائية من نموذج الأعمال الزراعية، وتؤكد على تنويع العناصر الغذائية، وكفاءة استخدام الطاقة، والمعرفة المحلية في بناء قدر أعظم من الاستقلال. وعلى النقيض من النظام الغذائي الثالث، فإن الإيكولوجيا الزراعية قائمة على الأراضي، وتعتمد على معرفة الأرض والمياه والموارد التي يطورها السكان الريفيون المحليون عبر آلاف السنين، وهي ليست صيغة يمكن تطبيقها في كل مكان بالطريقة نفسها، وهي ليست تقنية اقتصادية موصوفة يمكن تطبيقها بصرف النظر عن السياق.[68] وتأسست الزراعة البيئية على احترام الطبيعة والتناغم معها، وهي على نقيض تام مع استخدام المواد الكيميائية مع المحاصيل المعدلة وراثياً التي تدمر الأرض للأجيال المقبلة.[69]

وقد برزت الإيكولوجيا الزراعية في العقدين الماضيين كهدف واستراتيجية لحركة السيادة الغذائية. لقد برزت السيادة على الغذاء كمفهوم ضمن حركة فلاحي «لا فيا كامبيسينا»، ويقصد بهذا المفهوم الكفاح من أجل ضمان حقوق المزارعين في الحصول على الموارد اللازمة لإنتاج الغذاء، والأراضي، والمياه، والبذور، والائتمان، والأسواق. ويتصور أنه حق للناس في إنتاج غذائهم بأنفسهم في أراضيهم، دون الاعتماد على الواردات، وتعزيز القيم الثقافية والبيئية.[70] وهو ينطوي على سيطرة ديمقراطية على النظام الغذائي، ويتناقض مع مفهوم الأمن الغذائي الذي يُعنى فقط بمكافحة الجوع، ويتجاهل كيفية ومكان إنتاج الغذاء،[71] وكيف تتم التجارة به، وكيف يستهلك. ومع ذلك، فإن الأمن الغذائي يستتبع سيادة الغذاء. إن السيادة الغذائية تنبع من فهم شامل للآليات المتشابكة التي تؤثر على الفلاحين، والأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية، والفقراء. إنه نقد عنيف وشامل لنظام ينظر إليه على أنه رد فعل على تراجع هيمنة الإنسان والنزعة القومية، والمركزية الغربية الأوروبية، والرأسمالية الإمبريالية الجديدة الصناعية، والحداثة التكنوقراطية، وحداثة الدولة

[63] Ibid.

[64] Rosset and Martinez-Torres, "La Via Campesina and Agroecology."

[65] Peter Rosset, "Food Sovereignty: Global Rallying Cry of Farmer Movements," *Food First: Institute for Food and Development Policy* 9, no. 4 (2003): 1-4.

[66] La Via Campesina, *Struggles of La Via Campesina for Agrarian Reform and the Defence of Life, Land and Territories* (Harare, Zimbabwe: La Via Campesina, 2017).

[67] Figueroa-Helland, Thomas and Aguilera, "Decolonising Food Systems."

[68] Nils McCune, Juan Reardon and Peter Rosset, "Agroecological Fomarciòn in Rural Social Movements," *Radical Teacher* 98 (Winter 2014): 31-37.

[69] Rosset, "Food Sovereignty."

[70] Desmarais, "The Via Campesina: Peasant Women."

[71] Rosset, "Food Sovereignty."

القومية. وتدعو الإيكولوجيا الزراعية للاستعانة بنظام تقييم مختلف، غير متمحور فقط حول مصالح البشر، وتفنيد الكونيات، ودعم المعرفة المحلية.[72]

تم تطوير مفهوم السيادة الغذائية خلال قمة حركة «لا فيا كامبيسينا» في العام 1996. إن السيادة الغذائية تفهم «الغذاء» باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتصر على حماية الموارد الطبيعية، وعلى الحاجة إلى إصلاح زراعي حقيقي، وإعادة هيكلة نظام التجارة الغذائية، والسيطرة الديمقراطية على النظام الغذائي.[73] فالسيادة الغذائية تطالب بالمساحات السياسية والمادية للفلاحين والناس عموماً لتحديد درجة الاعتماد على النفس التي يسعون إليها، وتقييد غمر الشركات العالمية الكبرى للأسواق المحلية؛ والسيادة الغذائية لا تلغي التجارة، بل تعزز صياغة السياسات والممارسات التجارية التي تخدم حقوق الناس في إنتاج الغذاء الآمن والصحي والإيكولوجي.[74]

يمكن اعتبار السيادة الغذائية كجزء من الأمن الوطني لأنها تكسر دورة الاعتماد على توفير الغذاء من البلدان والشركات الأجنبية. فالواردات الرخيصة تلحق الضرر بالمجتمعات الريفية والمزارعين غير القادرين على منافسة الأسعار، وتزيلهم من أراضيهم وتتسبب في حلقة من الفقر والجوع. في حين ستساعد سيادة الغذاء بدلاً من ذلك على تنمية الاقتصادات المحلية، وتغذية الدورات المحلية للإنتاج والاستهلاك، وجمع الأموال في عمليات توزيع متعددة في الاقتصاد المحلي، وتوليد العمالة، ومنح المزارعين إمكانية الوصول إلى السوق المحلي وتمكينهم من كسب العيش. وينبغي حماية الزراعة الصغيرة المحلية عن طريق تقديم الدعم والمساعدة للمَزارع المحلية صغيرة الحجم، وحفظ التربة، والانتقال إلى ممارسات الزراعة المستدامة.[75] فضلاً عن ذلك، فإن السيادة الغذائية تحارب نظام الغذاء المهيمن، الذي يرتكز على علاقات القوة غير المتكافئة.[76]

وعلى الرغم من الظروف المختلفة التي يتعين عليهم مكافحتها، فقد جمعت أوجه التشابه في حركة سيادة الغذاء، والتي تعتبر الإيكولوجيا الزراعية هدفها واستراتيجيتها على أساس مفاهيم التعليم القائم على التبادل وليس الخبرة (بمفهوم الخبراء الدوليين). وكما أوضحنا أعلاه، فإن النظام الغذائي المعاصر، والذي يشمل جوانب غير إيجابية وتقنيات خصخصة السلع الطبيعية، وتفكيك السياسات الزراعية الموجهة إلى الفلاحين على نطاق صغير، والتغيير العميق في دور المناطق الريفية في المجتمعات، قد أدى، أيضاً، إلى ردود فعل جدية. ومع ظهور مساحات عالمية من انعدام الأمن الغذائي، التي تتميز بتشكيلات مؤسسية متعددة المستويات، وعلاقات قوة معقدة، ظهرت، أيضاً، مساحات عالمية من الاحتجاج والمقاومة.[77] وقد أصبحت هذه الحركات، التي تروج لفكرة أن الغذاء ليس سلعة، هي القوة التي تجمع بين البشر وغير البشر والأنظمة البيئية بطرق تعزز العمل الجماعي. فالغذاء وإنتاجه يجمع بين العديد من العلاقات المطلوبة لكي يعيش الناس بكرامة، فهو ليس مجرد مادة مغذية، بل إنه يشتمل على قيمة فائضة مرتبطة بقوة الغذاء في جمع الناس من حوله، وفي السرد الذي يدور حول صراعات ومطالب السكان الأصليين والفلاحين وصغار المزارعين، يرتبط الغذاء بالبيئة ويصبح وطناً للناس.[78]

---

[72] Figueroa-Helland, Thomas and Aguilera, "Decolonising Food Systems."

[73] Ibid.

[74] Rosset, "Food Sovereignty."

[75] Ibid.

[76] Figueroa-Helland, Thomas and Aguilera, "Decolonising Food Systems."

[77] Jorg Gertel, "Spatialities of Hunger: Post-National Spaces, Assemblages and Fragmenting Liabilities," *Middle East: Topics & Arguments* 5 (November 2015): 25-35.

[78] Kyle Powys Whyte, "Indigenous Food Sovereignty, Renewal, and US Settler Colonialism," in *The Routledge Handbook of Food Ethics*, ed. Mary C. Rawlinson and Caleb Ward (London and New York: Routledge, 2016), 354-365.

تجمع LVC بين الممارسات المناهضة للاستعمارية، والمقاومة النسوية والمناهضة للرأسمالية مع تشجيع للإبداع وعلم البيئة الزراعية. إن العلوم الزراعية الأصلانية هي في الواقع ثورية مقارنة بالغربية: في حين أن الأخيرة ترى أن البشر متفوقون على الطبيعة، فإن الأصلانيين ينظرون إلى الطبيعة كشبكة من علاقات الاعتماد المتبادل، وشبكات من القواسم المشتركة غير البشرية. هذه الوحدة المجتمعية منسوجة معاً بواسطة دورات التمثيل الغذائي الحيوي والدورات الكونية التي تعمل باستمرار على إعادة تدوير الطاقة الحيوية. وهكذا، فإن العلوم الأصلانية تفوق أي حدود جغرافية في شبكات علائقية ديناميكية، تعكس اهتمام السكان الأصليين بالتفاعلات الإيكولوجية النظامية، ما يؤدي إلى ملاحظات دقيقة تم جمعها منذ آلاف السنين من أجيال تعيش بشكل وثيق مع النظم الإيكولوجية المحلية. لا يمكن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي دون الحفاظ على التنوع الثقافي.[79] إن المعرفة الأصلية تعزز التنوع البيولوجي، وتفضّل مكافحة تغير المناخ، وهي مفيدة للتربة وتخلق علاقات اقتصادية واجتماعية إيجابية لمحاربة الجوع، على عكس النظم الموجهة نحو تحقيق الربح في الأعمال التجارية الزراعية.[80]

ولمواجهة نهج الشركات الزراعية، ومن أجل الفوز بمعركة الأراضي المتنازع عليها، كان على «لا فيا كامبيسينا» تطوير أدوات لإعداد شبكة لممارسات المقاومة والمعرفة. وقد أنشأت أكاديميات تدريب على القيادة، وفتحت مدارس لإعداد الفلاحين للضغط على المنظمات والمؤسسات الحكومية والدولية، وعززت التبادل بين أعضاء كامبيسينا، وبخاصة لتبادل الخبرة. كانت هذه الممارسات وثيقة الصلة بتقدم الابتكارات الزراعية. أثبت نظام «campesino à campesino» نجاحه، الذي بدأ في غواتيمالا، ولكن لاحقاً نفذ في جميع أنحاء العالم، وهو منهجية اتصال أفقي يتبادل فيه الفلاحون الأفكار والحلول الابتكارية، أو إعادة إحياء الممارسات التقليدية لحل المشاكل المشتركة.[81] هناك نوع آخر من التعليم أطلق عليه اسم «dialogo de sabers»، وهو حوار بين طرق المعرفة، حيث لا يكون المتعلمون كائنات سلبية متلقية للعلم، بل يشجع التفاعل والعمل الإيجابي في عملية التعلم، ويفترض أن هناك طرقاً مختلفة، لكن متساوية، في معرفة العالم. برزت هذه المنهجية تلقائياً عندما جمع الطلاب والأساتذة والقيادة التربوية معارفهم المختلفة. تسمى الدورات التدريبية «فورماتسيون» وتهدف إلى بناء غد أفضل للبشرية. لقد طورت LVC، وحركة السيادة الغذائية، أكثر من 100 مركز من «الفورماتسيون» حول العالم، من أجل تسريع عملية الانتقال إلى السيادة الغذائية. ولدت أول جامعة من LVC في فنزويلا. إنها جامعة بيئية تضم المتطلبات المادية والأراضي الزراعية والدعم الحكومي المطلوب لاستضافة الطلاب لمدة خمس سنوات.[82]

التعاونيات في فلسطين (الأراضي المحتلة عام 67): الاستعمار الاستيطاني والتحولات الاقتصاد – سياسية

ما بعد أوسلو: اقتصاد تابع

احتُفِلَ باتفاقية أوسلو باعتبارها معلماً مهماً لعملية السلام بين إسرائيل ودولة فلسطين المستقبلية. لكن بعد 25 عاماً، أصبح من الواضح أن اتفاقية أوسلو كانت مجرد وسيلة لفرض السيطرة الاستعمارية على ما تبقى من فلسطين، وتسهيل استخراج الموارد الطبيعية منها، ومصادرة الأراضي، وإنشاء البانتوستانات، والتقويض الممنهج للاقتصاد الفلسطيني.[83] حددت اتفاقية أوسلو

[79] Figueroa-Helland, Thomas and Aguilera, "Decolonising Food Systems."

[80] Whyte, "Indigenous Food Sovereignty."

[81] Martínez-Torres and Rosset, "La Vía Campesina: The Birth."

[82] McCune, Reardon and Rosset, "Agroecological Fomarciòn."

[83] Linda Tabar and Chandni Desai, "Decolonization is a Global Project: From Palestine to the Americas," *Decolonization: Indigeneity, Education & Society* 6, no. 1 (2017): i-xix.

ومعها بروتوكول باريس الاقتصادي العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ونطاق السياسات الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية. يشير توقيع هذه الاتفاقات إلى قبول الفلسطينيين للشروط «الأمنية» المفروضة من قبل إسرائيل، حيث تم تخصيص كمية غير متناسبة من الموارد لبناء أجهزة الأمن الفلسطينية، على حساب قطاعات أخرى.[84]

ينص بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي أشرف على توقيعه 42 دولة و20 ممثلاً للأمم المتحدة ووكالات خارجية أخرى، على أن السياسة الاقتصادية لفلسطين، يجب أن تعتمد على الاستثمار في القطاع الخاص، وإنفاذ سياسات السوق الحرة. كان كل هذا يعتمد على الافتراض بأن «إنشاء سوق حرة ليبرالية من شأنه أن يضمن الاستقرار والمنافسة والازدهار والكفاءة والاستثمارات الأجنبية المباشرة».[85] وفقاً لاتفاقية أوسلو، كانت فلسطين ستتلقى دعماً هائلاً من قبل المانحين الكبار لتطوير البنية التحتية والخدمات والبرامج التنموية اللازمة لبناء دولة حديثة. في العام 1996، تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قدمت السلطة الفلسطينية وثيقة للجهات المانحة الكبرى تفيد بأنها «سوف تشجع وتدعم فكرة السوق المفتوحة الموجهة نحو التصدير والقطاع الخاص».[86] مُنحت السلطة الفلسطينية 2.1 مليار دولار من المساعدات التنموية (على الرغم من تقدير منظمة التحرير الفلسطينية أن تطوير الخدمات الأساسية للدولة سيتطلب تمويلاً بقيمة 11.6 مليار دولار أمريكي). يجادل الخالدي بأن عملية «اللبرلة والخصخصة والعولمة القوية أثرت بشدة على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو، وقوضت العملية المعتادة للتحول الهيكلي الاقتصادي».[87]

في الممارسة العملية، كان تطوير سوق حر واقتصاد مفتوح متعارضاً تماماً مع الامتيازات الممنوحة لإسرائيل للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني، بحكم الواقع أو القانون. مثلاً، منعت اتفاقية أوسلو السلطة الفلسطينية من التفاوض على اتفاقياتها التجارية مع الدول الأجنبية، وحظرت تطوير عملة وطنية دون موافقة إسرائيلية، وفرضت بالقوة استعمال الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار كعملات، وقوضت عموماً القدرة الفلسطينية على تطوير الاقتصاد والسيادة السياسية.[88] علاوة على ذلك، تم تأسيس اتحاد جمركي بحكم الواقع، حيث تم الحفاظ على تعريفات الاستيراد والتصدير الإسرائيلية، مصحوبة بقيود وشروط على كميات البضائع التي يمكن للسلطة الفلسطينية تصديرها واستيرادها. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 60% من العائدات الفلسطينية تمر عبر إسرائيل، ويتم استخدام هذه العائدات كوسيلة لممارسة الضغط والسيطرة على الفلسطينيين.[89] إضافة إلى كل ما سبق، نظراً لسيطرة إسرائيل على الحدود، فقد تم فرض «جمارك على الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها».[90]

---

[84] Mandy Turner, "Security, Cooptation and Resistance: Peacebuilding - as - Fragmentation in the Occupied Palestinian Territories," in *Hybrid Forms of Peace: From Everyday Agency to Post - Liberalism*, ed. Oliver P. Richmond and Audra Mitchell (Basingstoke, England: Palgrave Macmillan, 2012), 189-190.

[85] Ibid, 194.

[86] Mohamed M. Nasr, "Monopolies and the PNA," in *State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation*, ed. Mushtaq Husain Khan, George Giacaman and Inge Amundsen (London and New York: Routledge Curzon, 2004), 174.

[87] Raja Khalidi, "What Is the 'Palestinian Economy'?" in *Between State and Non-State: Politics and Society in Kurdistan - Iraq and Palestine*, ed. Gülistan Gürbey, Sabine Hofmann and Ferhad Ibrahim Seyder (New York: Palgrave Macmillan, 2017), 127.

[88] Adel Zagha and Husam Zomlot, "Israel and the Palestinian Economy: Integration or Containment?" in *State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation*, ed. Mushtaq Husain Khan, George Giacaman and Inge Amundsen (London and New York: Routledge Curzon, 2004), 121.

[89] Nasr, "Monopolies and the PNA," 183.

[90] Zagha and Zomlot, "Israel and the Palestinian Economy," 122.

على الرغم من أنه قد تبين أن الافتراضات حول العلاقة الطردية بين التجارة الحرة والديمقراطية والاستقرار والأمن كانت خاطئة في العديد من السياقات المختلفة،[91] ولكن حتى لو افترضنا أنها صحيحة، فإن السيطرة الإسرائيلية على البضائع والأشخاص داخل الأراضي المحتلة وخارجها، يناقض تماماً هذا التوجه جوهرياً. في الواقع، قام بروتوكول باريس الاقتصادي بفصل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن الدول العربية الأخرى من جهة، وعن إسرائيل من جهة أخرى، ما قوّض الاقتصاد الفلسطيني بشدة.

فيما يتعلق بسوق العمل، نص بروتوكول باريس على أنه يمكن للفلسطينيين البحث عن عمل في إسرائيل، مع مراعاة القيود والشروط الإسرائيلية.[92] نتيجة لذلك، انخفضت نسبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل بشكل كبير. تمكنت إسرائيل من فرض السيطرة على تحركات البضائع والأشخاص داخل المناطق المحتلة، واحتواء الاقتصاد الفلسطيني، بحيث لا يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي.[93]

بسبب عدم الوضوح في صياغة هذه الاتفاقيات، استطاعت إسرائيل تفسيرها حسب احتياجاتها، والتعامل معها بانتقائية شديدة. في الوقت نفسه، ترفض إسرائيل بشكل دوري تحويل العائدات المستحقة للسلطة الفلسطينية لإعادة تأكيد اعتماد الأخيرة على إسرائيل.[94] بشكل عام، زاد بروتوكول باريس من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، وفي الوقت نفسه حرر إسرائيل من اعتمادها على الاقتصاد والقوى العاملة الفلسطينية. وفرت الاتفاقية الاقتصادية أدوات جديدة لإسرائيل لتعميق هيمنتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقويض الدولة الفلسطينية من أسسها.

المساعدات: اقتصاد يهدم الإنتاج

يعتمد مبدأ تقديم المساعدات الدولية على مجموعة من الافتراضات الأساسية. هذه الافتراضات ليبرالية الطابع، وتفيد بأن الليبرالية الاقتصادية تعزز السلام. الادعاء هو أن الاقتصاد الليبرالي سيدفع التحول في طبيعة المصالح الحكومية والمجتمعية نحو التجارة والسلام، وبعيداً عن الحرب والعنف. يحاجج أتباع المدرسة الوظيفية أن التعاون والتنسيق في مواضيع «السياسة الدنيا» (low politics) سيكون له تأثير إيجابي غير مباشر على «السياسة العليا» (high politics). علاوة على ذلك، يمكن للنخبة التجارية أن تفتح قنوات خلفية للمفاوضات وللمساعدة في إيجاد الحلول، ببساطة لأن السلام مفيد لمصالحهم التجارية. حجة أخرى تقول إن الأسواق المفتوحة في اقتصاد عالمي معولم يقلل - إلى حد ما - من سيادة الدول، وبالتالي تقلل من أهمية النهج الذي يرتكز على مصالح الدول بالمفهوم التقليدي.[95]

غالباً ما تمر هذه الافتراضات دون تحدٍّ وتشكل الأساس النظري للعديد من مبادرات الدعم الدولي. هذه الافتراضات لا تصمد أمام المعاينة الدقيقة، وبخاصة في سياق فلسطين. على سبيل المثال،

[91] Oliver P. Richmond and Audra Mitchell, "Introduction – Towards a Post - Liberal Peace: Exploring Hybridity via Everyday Forms of Resistance, Agency and Autonomy," in *Hybrid Forms of Peace: From Everyday Agency to Post - Liberalism*, ed. Oliver P. Richmond and Audra Mitchell (Basingstoke, England: Palgrave Macmillan, 2012), 1-38.

[92] Zagha and Zomlot, "Israel and the Palestinian Economy," 123.

[93] Turner, "Security, Cooptation and Resistance," 200.

[94] Zagha and Zomlot, "Israel and the Palestinian Economy," 124.

[95] Jan Selby, "The Political Economy of Peace Processes," in *Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of Peacebuilding*, ed. Michael Pugh, Neil Cooper and Mandy Turner (Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2008), 11-29.

لـم تمنـع العلاقـات التجاريـة الوثيقـة بيـن الولايـات المتحـدة وألمانيـا فـي الثلاثينيـات هاتيـن الدولتيـن مـن الخـوض فـي حـرب شرسـة ضـد بعضهمـا البعـض. كانـت الولايـات المتحـدة هـي المشـتري الرئيسـي للنفـط العراقـي، وهـذا، أيضـاً، لـم يمنـع الولايـات المتحـدة مـن الدخـول فـي حـرب مـع العـراق. تغفـل هـذه الافتراضـات، أيضـاً، أن التنميـة ليسـت متسـاوية فـي معظـم الحـالات، وقـد يشـكل عـدم المسـاواة دافعـاً للصـراع فـي المسـتقبل. الادعـاء أن الاقتصـاد الفلسـطيني سـيتنامى جنبـاً إلـى جنـب مـع الاقتصـاد الإسـرائيلي هـو مجـرد وهـم ليبرالـي، وأن مـا حصـل علـى أرض الواقـع هـو اعتمـاد جانـب علـى الآخـر، وبالتالـي خلـق مشـاكل أكبـر. إن الافتـراض بـأن السـلام سـيعود بالخيـر علـى التجـارة ليـس حقيقـة عالميـة. قـد يشـكل السـلام، أيضـاً، تهديـداً لبعـض مسـارات التنميـة، وبخاصـة التـي تجنـي أرباحـاً كثيـرة فـي الحـروب، مثـل صناعـة السـلاح وخصخصـة «الأمـن».[96]

فـي السـنوات الـ 25 الماضيـة، أدت قيـود أوسـلو والاحتـلال المطـول مـن جهـة، والشـروط التـي فرضهـا المانحـون علـى التمويـل مـن جهـة أخـرى، إلـى تطـور الاقتصـاد الفلسـطيني بطريقـة هشـة، ومعتمـد بشـكل متزايـد علـى المسـاعدات الدوليـة، حيـث مثلـت برامـج المسـاعدات 46% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة.[97] علـى الرغـم مـن كونهـا مـن أكبـر الـدول المسـتفيدة مـن المسـاعدات الخارجيـة غيـر العسـكرية، فقـد فشـلت فلسـطين فـي تحقيـق نتائـج إنمائيـة كبيـرة أو طويلـة الأمـد.[98] العائـق الرئيسـي للتنميـة فـي فلسـطين هـو الاحتـلال، وسياسـة المجتمـع الدولـي هـو تجاهلـه ومحاولـة العمـل خلالـه. هـذا السـعي إلـى الظهـور كطـرف محايـد، هـو واحـدة مـن أكبـر العقبـات أمـام نمـو الاقتصـاد الفلسـطيني. علـى سـبيل المثـال، فـي العـام 2010، قـدرت تكلفـة الاحتـلال الإسـرائيلي بمبلـغ 6.897 مليـار دولار، أي مـا يعـادل 84.9% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي الفلسـطيني فـي ذلـك الوقـت. مـن غيـر الواقعـي توقـع نمـو الاقتصـاد فـي ظـل هـذه الظـروف.[99]

عندمـا تحـاول الـدول المانحـة إعفـاء نفسـها مـن سـياق الاحتـلال، فإنهـا تصبـح جـزءاً مـن هـذا السـياق. هـذا يعنـي أنـه علـى الرغـم مـن أن الـدول المانحـة تدعـي أنهـا لا تحـاول التأثيـر علـى الصـراع بـأي شـكل ملمـوس، فإنهـا تؤثـر عليـه بشـكل غيـر مباشـر. عندمـا لا يذكـر المانحـون العائـق الرئيسـي للنمـو الاقتصـادي الفلسـطيني، أي الاحتـلال الإسـرائيلي، فإنهـم فـي الواقـع يفاقمـون هـذا الاحتـلال وهـذا العائـق. بشـكل غيـر مباشـر، تقـوم الـدول المانحـة بتمويـل الاحتـلال الإسـرائيلي بحكـم الواقـع عـن طريـق تخفيـف أعبـاء الاحتـلال عـن الحكومـة الإسـرائيلية. فـي هـذه الحالـة، يمكـن لإسـرائيل أن تحافـظ علـى احتلالهـا دون أن تضطـر لدفـع ثمنـه، لأن المانحيـن الدولييـن مسـتعدون للقيـام بذلـك مـن خـلال دعـم السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية التـي ليـس لديهـا سـلطة فعليـة علـى الأرض خـارج ملـء الوظائـف الإداريـة التـي تجعـل الاحتـلال الإسـرائيلي أيسـر. تحتفـظ إسـرائيل بالسـيطرة الكاملـة دون الاضطـرار إلـى السـيطرة الإداريـة المباشـرة علـى السـكان الذيـن تحكمهـم.[100]

يمكـن القـول، أيضـاً، إن المسـاعدات الخارجيـة تسـاهم فـي عمليـة إفقار/إعاقة التنميـة (De-Development)، إذ ترفـض الـدول المانحـة ممارسـة أي ضغـط علـى إسـرائيل، وهـذا يعنـي أن معظـم التنميـة تتركـز حـول المنطقـة (أ) فـي الضفـة الغربيـة. هـذا يتـرك المنطقـة (ج)، التـي كان مـن المفتـرض أن تكـون المحـرك

[96] Ibid.

[97] Nassar Ibrahim and Pierre Beaudet, "Effective Aid in the Occupied Palestinian Territories?" *Conflict, Security & Development* 12, no. 5 (2012): 482-486.

[98] Sahar Taghdisi Rad, "Political Economy of Aid in Conflict: An Analysis of Pre - and Post - Intifada Donor Behaviour in the Occupied Palestinian Territories," *Stability: International Journal of Security & Development* 4, no. 1 (2015): 1-18.

[99] Alaa Tartir, "Aid and Development in Palestine: Anything, but Linear Relationship, Can Aid Contribute to Development?" *Birzeit University Working Paper 2012/4 (ENG) Conferences and Public Events Module* (Birzeit: Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies - Birzeit University, 2012).

[100] Taghdisi Rad, "Political Economy of Aid in Conflict."

الاقتصادي للدولة الفلسطينية المستقبلية متخلفة وعرضة للضم الإسرائيلي.[101] على الرغم من الادعاء أنها غير منحازة، فإن سياسات الدول المانحة لديها أجندة خاصة. على سبيل المثال، التمويل السخي لأجهزة الأمن الفلسطينية للحفاظ على السيطرة على السكان والتنسيق مع القوات الإسرائيلية. يتم تسويق هذه السياسات تحت العديد من المسميات مثل «بناء الدولة» و«الحكم الرشيد» و«إصلاح قطاع الأمن». في العام 2011، تم إنفاق ما يقرب من ربع نفقات السلطة الفلسطينية على «النظام والسلامة»، وهو ما يعادل 11 ضعف ما تم إنفاقه على «الشؤون الاقتصادية» وضعف ما تم إنفاقه على «الحماية الاجتماعية».[102]

مأسسة التشوه

أصابت أحداث الانتفاضة الثانية، وكذلك الانقسام بين فتح وحماس، التي بلغت ذروتها عند قيام حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة، النظام الفلسطيني بالهلع. رداً على ذلك، حوّل المانحون سياستهم إلى سياسة ركزت على فصل النمو الاقتصادي عن السياسة. تم تعيين سلام فياض رئيساً للوزراء العام 2007. وفي هذا السياق السياسي الجديد، طور فياض سياسات تدور حول تخفيض النفقات وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، فضلاً عن تشجيع نمو القطاع الخاص ونمو الاستثمار. يعتقد الكثيرون أن هذه السياسات دفعت السلطة الفلسطينية للتحول النيوليبرالي، لكن في الحقيقة كانت هذه الأحداث مجرد تفكك للنظام الزبائني للرئيس الراحل ياسر عرفات واستبداله بآخر جديد.[103]

كانت الاستراتيجية الجديدة للسلطة الفلسطينية تتمثل في إنشاء وإعداد المؤسسات اللازمة لإقامة دولة فلسطينية. حسب رؤية السلطة الفلسطينية الجديدة، كان إعداد هذه المؤسسات سيثبت للمجتمع الدولي أن الفلسطينيين «جاهزون» أو ربما «يستحقون» قيام دولة خاصة بهم. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى مزيد من الدعم للسلطة الفلسطينية، والضغط على إسرائيل.[104] ركزت هذه الرؤية الجديدة على أربعة أركان: إصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون؛ بناء المؤسسات المسؤولة، تقديم خدمة فعالة للجمهور؛ النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص والسوق الحرة.[105]

أعرب البنك الدولي عن تأييده لهذه الرؤية، وصرح في العام 2011 أن السلطة الفلسطينية «في وضع جيد يؤهلها لإقامة دولة في أي وقت في المستقبل القريب». من وجهة نظر السلطة الفلسطينية، كان هذا نصراً بلا منازع. اكتسبت هذه السياسات دعم بعض الفلسطينيين، الذين رأوا أن فياض جعل المؤسسات تعمل بشكل فعال، وأنه يمتلك أسلوباً مهنياً في العمل. وقد ساعدت هذه السياسات الطبقة الرأسمالية والشركات الكبرى ومصالحهم التجارية، إضافة إلى إعطاء دفعة أكبر للعقائد الليبرالية الجديدة في الجامعات ومراكز التعليم.[106]

هناك بالطبع تباين في الآراء، حيث جادل نقاد سياسات فياض بأنه خلق فقاعة اقتصادية في

[101] Mandy Turner, "The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993," in *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-development and Beyond*, ed. Mandy Turner and Omar Shweiki (Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2014), 44.

[102] Ibid, 40-42.

[103] Toufic Haddad, *Palestine LTD: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory* (London: I. B. Taurus, 2016).

[104] Raja Khalidi and Sobhi Samour, "Neoliberalism and the Contradictions of the Palestinian Authority's State - building Programme," in *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-development and Beyond*, ed. Mandy Turner and Omar Shweiki (Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2014), 179-199.

[105] Alaa Tartir, "Securitised Development and Palestinian Authoritarianism Under Fayyadism," *Conflict, Security and Development* 15, no. 5 (2015): 479-502.

[106] Khalidi and Samour, "Neoliberalism and the Contradictions," 186-193.

مناطق معينة، وحقق نمواً للبعض فقط دون خلق فرص عمل فعلية. كما أن النمو المحقق يعتمد على المساعدات، وغير مستدام. أدت إعادة هيكلة الجهاز الأمني إلى احتكار العنف من خلال قمع المعارضة والنشاط السياسي والمقاومة لإسرائيل، وإنشاء دولة بوليسية استبدادية. إضافة إلى ذلك، سعى نهج فياض إلى نزع الصبغة السياسية عن قضية سياسية، وتقديم حلول اقتصادية كبديل للنضال السياسي وإنهاء الاستعمار. وصف البعض هذا النهج بأنه «التحرير من خلال الليبرالية الجديدة»، لأنه لم يفعل شيئاً لتحدي الاحتلال أو السياسات الإسرائيلية على الأرض.[107]

بشكل عام، تحققت رؤية سلام فياض من خلال مزيج من «العصا» و«الجزرة». هذه التطورات تشكل تحديات للنظريات مثل نظرية «إفقار/إعاقة التنمية» لروي، لأن هذه النظرية أغفلت المشاركة الفلسطينية الطوعية في عملية إفقار/إعاقة التنمية، حيث أظهرت ما تسمى بـ «الفياضية» بوضوح مشاركة واعية للنخب الفلسطينية في المشروع، وتحالفهم مع رأس المال الإسرائيلي والدولي. هناك حاجة ملحة إلى تحول اجتماعي كبير إلى جانب تحول في المؤسسات السياسية الفلسطينية. إن إعادة التوجه نحو اقتصاد فلسطيني مقاوم يستلزم الجمع بين النظرية والتطبيق العملي.[108]

جلّ هذه التعقيدات السياسية والاقتصادية يمكن تكثيفها من خلال النظر في الإحصاءات التي تعكس جزءاً من هذا الواقع الذي بدأ في التشكل في السنوات الثلاثين الأخيرة، حيث وصلت نسبة السكان العاطلين عن العمل ذروتها في قطاع غزة (44.4%)، حيث كانت دير البلح هي الأعلى بنسبة 49.2%. نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية هي 18.7%، وتوجد أعلى نسبة في الخليل بواقع 22.6%. أما منطقة قلقيلية، فهي أقل منطقة تعاني من البطالة وهي 10.4%. يعمل حوالي 30% من الفلسطينيين دون راتب محدد (امتلاك شركة، مساعدة الأعمال العائلية).[109] يعمل معظم الفلسطينيين «كفنيين، أخصائيين، مساعدين، وكتبة» بنسبة 26.3% من القوى العاملة. قطاع العمل الذي يشكل أصغر نسبة من السكان العاملين هو «الصيادون والمزارعون» الذين يشكلون 3.4% فقط من العاملين. يعمل 21.4% من القوى العاملة الفلسطينية كموظفين لدى الحكومة. النسبة أعلى بكثير في قطاع غزة (36.3%) مقارنة بالضفة الغربية (15.3%). متوسط شهر العمل هو 22.2 يوم، بمتوسط 41.8 ساعة من العمل في الأسبوع. 35.9% من العاملين في القطاع الخاص يعملون بأقل من الحد الأدنى القانوني للأجور، وهو 1450 شيكل بنسبة 16.2% في الضفة الغربية و74% في قطاع غزة.[110]

أما من ناحية التعليم، فإن الحصول على درجة البكالوريوس أو الدبلوم المتوسط لا يمثل ضماناً للحصول على وظيفة. في الواقع، إذا نظرنا إلى الإحصاءات المتعلقة بالخريجين الجدد، أي في الفئة العمرية 20-29، يمكننا أن نرى مقداراً مذهلاً من البطالة. بطبيعة الحال، تعاني بعض التخصصات أكثر من غيرها، ولكن حتى المهنة التي حققت أكبر قدر من النجاح في التوظيف، وهي القانون، لا يزال يعاني 27% من خريجيها من البطالة. في العلوم التربوية وإعداد معلمين، وصلت نسبة البطالة إلى 70%. يتوجب على الخريجين الجدد أن ينتظروا في المتوسط 11 شهراً على الأقل قبل العثور على وظيفة، وهذا هو أفضل سيناريو.[111] كل هذا يغذي أرقام البطالة، وعدد أفراد الأسرة الذين يحتاجون إلى الدعم المادي، وبالتالي إلى زيادة نسبة الفقر بشكل غير مباشر.

---

[107] Tartir, "Securitised Development."

[108] Khalidi and Samour, "Neoliberalism and the Contradictions," 194.

[109] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2018**، رقم 19 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2018)، 81-85، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2399.pdf

[110] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية**، 30؛ 33.

[111] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً تحت عنوان: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة، 2017»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (5 تموز/يوليو 2018)، http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3178

يبلـغ متوسـط الاسـتهلاك الشـهري لتكاليـف المعيشـة 171.7 دينـار، بواقـع 221.2 دينـار فـي الضفـة الغربيـة، و95 دينـاراً فـي قطـاع غـزة. بلـغ متوسـط الإنفـاق علـى الغـذاء 52.7 دينـار، بواقـع 65.4 دينـار فـي الضفـة الغربيـة و33 دينـاراً فـي قطـاع غـزة. ينفـق الفلسـطينيون مـا متوسـط 30.7% مـن دخلهـم علـى الغـذاء. أمـا الفئـة التاليـة مـن المصروفـات، فكانـت النقـل والاتصـالات بنسـبة 18.3%.[112]

لا يـزال انعـدام الأمـن الغذائـي يمثـل مشـكلة للفلسـطينيين، فـي حيـن أنـه شـهد تحسـنا فـي الضفـة الغربيـة، مـن 22% فـي العـام 2013 إلـى حوالـي 12% فـي العـام 2018، فـإن الوضـع فـي قطـاع غـزة يواجـه تدهـوراً مسـتمراً، مـع وصـول نسـبة انعـدام الأمـن الغذائـي لأرقـام كارثيـة تصـل إلـى 68% مـن السـكان، أي 1.3 مليـون شـخص. حسـب مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية، فـإن هـذا نتيجـة مباشـرة للفقـر.[113] تقـع معظـم المنـازل التـي تعانـي مـن انعـدام الأمـن الغذائـي فـي المناطـق الحضريـة وترأسـها نسـاء. مـن بيـن جميـع المحافظـات، فـي العامين 2014/2013، تتميـز سـلفيت عـن غيرهـا بوجـود أقـل عـدد حـالات انعـدام الأمـن الغذائـي، حيـث تبلـغ 6% مـن السـكان فقـط، أمـا رام الله والقـدس فتبلـغ 11%.[114] يمكـن أن يكـون عـدد سـكان سـلفيت الصغيـر نسـبياً عامـلاً مسـاهماً فـي هـذه النسـبة المتدنيـة، إلا أن مناطـق أخـرى مثـل طوبـاس وأريحـا بهـا عـدد أقـل مـن السـكان، ولكـن معـدل انعـدام الأمـن الغذائـي أعلـى بكثيـر. مـن بيـن جميـع المناطـق فـي فلسـطين، تمتلـك سـلفيت، فـي العـام 2015، أعلـى نسـبة مـن الحدائـق فـي المنـازل، بنسـبة 62.3%. اسـتخدمت جميـع هـذه الحدائـق (تقريبـاً 98.3%)، فـي ممارسـة النشـاط الزراعـي، خـلال العـام الزراعـي 2014/2013. وكان فـي المناطـق الأخـرى نسـبة حدائـق منزليـة أقـل، ولـم تسـتخدم جميعهـا للنشـاط الزراعـي.[115]

القطاع الزراعي في فلسطين

فـي أوائـل القـرن العشـرين، تميـز المجتمـع الفلسـطيني بالعيـش التقليـدي القائـم علـى زراعـة الكفـاف ومسـاهمة كبيـرة مـن النسـاء الريفيـات الفلسـطينيات.[116] ويمكـن تصنيـف القطـاع الزراعـي فـي فلسـطين إلـى الزراعـة المرويـة والزراعـة البعليـة التـي تشـكل غالبيـة الأراضـي الفلسـطينية المزروعـة. ويشـكل إنتـاج الخضـروات 65% مـن إجمالـي الإنتـاج الزراعـي فـي الضفـة الغربيـة. المحاصيـل التـي تـزرع فـي الغالـب هـي البنـدورة والخيـار والباذنجـان والقـرع والفلفـل الحلـو والفاصوليـا الخضـراء. مـن ناحيـة أخـرى، تُسـتخدم 9.9% مـن إجمالـي الأراضـي الزراعيـة فـي الضفـة الغربيـة للفواكـه، حيـث تمثـل الحمضيـات واللـوز والتمـر والجوافـة والعنـب المحاصيـل السـائدة.[117] وتعـد معظـم الأراضـي الزراعيـة فـي الضفـة الغربيـة ممتلـكات مفتتـة، وتغلـب الزراعـة الأسـرية علـى طابـع الزراعـة الفلسـطينية، حيـث إن 94.6% مـن الأيـدي العاملـة فـي القطـاع الزراعـي تأتـي مـن الأسـرة.[118]

---

[112] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2018**، 96؛ 99.

[113] OCHA, "The Monthly Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, November 2018," *United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)* (14 December 2018), https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-november-2018

[114] Food Security Cluster, "Food Insecurity in Palestine," *SEFsec 2014 infographic* (Food Security Cluster, 29 January 2016), https://fscluster.org/search?text=SEFsec+2014+infographic

(لم يعد رابط النشرة فعالاً، في الوقت الحالي، من المصدر).

[115] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2018**، 138؛ 141.

[116] Nida Abu Awwad, "Gender and Settler Colonialism in Palestinian Agriculture: Structural Transformations," *Arab Studies Quarterly* 38, no. 3 (Summer 2016): 540–561.

[117] ARIJ, *Palestinian Agricultural Production and Marketing between Reality and Challenges* (Bethlehem: The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), 2015).

[118] Ibid.

يعتمد النمط الغذائي للأسر الفلسطينية على توفر المنتج الزراعي بأقل الأسعار، بغض النظر عن القيمة التغذوية أو الصحية، وبالتالي يعكس انعدام الأمن الغذائي. إضافةً إلى ذلك، نجد أن المحاصيل المحلية مثل منتجات الحمضيات، واللوز، والبلح، والجوافة، والكوسا، والفلفل الحلو، والفاصوليا الخضراء، والقمح ومشتقاته، والبصل، والبطاطا، لا تغطي احتياجات السوق الفلسطيني على مدار العام وفي مواسم إنتاجه. فمنتج القمح يغطي فقط 11% من احتياجات السوق الفلسطيني. ولكن، من جانب آخر، تُحقق محاصيل العنب والبندورة والخيار والباذنجان وزيت الزيتون نسب الاكتفاء الذاتي، وأكثر من ذلك في مواسم الإنتاج.[119]

وبحسب المسح للأراضي الزراعية الذي قامت به وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2010، بلغت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية 1,207 كم^2 (91.6 2%) في الضفة، و8.4% في قطاع غزة). ولكن بيّن تحليل للصور الجوية الذي أجراه معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) للعام 2010، أن مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، وحدها، تصل إلى 2,150 كم^2. ويرجع سبب هذا التباين في النتائج إلى أنّ الأراضي التي تقل مساحتها عن دونم واحد للزراعات المطرية، وتلك التي تقل مساحتها عن نصف دونم للزراعات المروية، لم تدرج تحت مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة.[120]

أما بالنسبة للأراضي المزروعة، وفقاً لمسح الإحصاءات الزراعية للعام 2011، فبلغت مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين حوالي 931 كم^2، أي أنّ نسبة مساحة الأراضي المزروعة تشكل 25.1% من المساحة الكلية في الأراضي الفلسطينية، بينما تصل النسبة في الضفة الغربية إلى 24.8%، وفي قطاع غزة 30.1% من مساحة الأراضي الكلية. ويشير الإحصاء إلى أن مساحة الأراضي المزروعة المروية هي 144 كم^2 و787 كم^2 من الأراضي المزروعة البعلية.[121] ويبيّن الجدول أدناه مساحة الأراضي المزروعة والمزروعة الدائمة والمؤقتة والأراضي المزروعة المروية والبعلية في فلسطين للأعوام 2008 و2010 و2011.

المؤشر (كم^2)	2008	2010	2011
مساحة الأراضي المزروعة	1,513.0	810.7	931.5
مساحة الأراضي المزروعة الدائمة	1,172.2	542.4	659.9
مساحة الأراضي المزروعة المؤقتة	340.8	268.3	271.6
مساحة الأراضي المزروعة المروية	169.6	128.0	144.3
مساحة الأراضي المزروعة البعلية	1,343.4	682.7	787.2

ويشير الإحصاء الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن محافظة الخليل تستأثر بنسبة 33% من المحاصيل الحقلية المزروعة في فلسطين، بينما تبلغ نسبة إنتاج الخضروات 2% في محافظة أريحا والأغوار، ونسبة بساتين الأشجار 9% في محافظة جنين. إضافة إلى ذلك، تحظى محافظة طولكرم بأكبر نسبة مزروعة من مساحة المحافظة، حيث بلغت 60%، في حين بلغت أقل نسبة في محافظة أريحا والأغوار حيث كانت 4%.[122]

[119] Ibid.

[120] Ibid.

[121] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مؤشرات مختارة لاستعمالات الأراضي في فلسطين، 2000-2011»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (د. ت.)، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/LandUse-TS-A.html

[122] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية، 2008** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2009)، 27-31.

وشكلت مساحة المحاصيل الدائمة حوالي 79.3% من المساحة المزروعة في الضفة الغربية، منها 1.8% مروية، و77.5% بعلية. وتعد الأراضي المزروعة الدائمة الأراضي المزروعة لفترة زمنية طويلة، وتشمل الأرض المزروعة بالشجيرات التي تنبت الأزهار كالورود، والياسمين، وكذلك المشاتل. أما في قطاع غزة، فتبلغ مساحة المحاصيل الدائمة 54.4% من المساحة المزروعة، منها 46.2% مروية، و8.2% بعلية. وتعد مساحة المحاصيل المؤقتة 20.7% من المساحة المزروعة في الضفة الغربية، منها 4.4% مروية، و16.3% بعلية. ويقصد بالأراضي المزروعة المؤقتة الأراضي المستخدمة لزراعة محاصيل تقل دورة نموها عن سنة واحدة، التي يجب إعادة بذرها أو زراعتها لإنتاج محصول آخر بعد الحصد. ففي قطاع غزة، شكّلت مساحة المحاصيل المؤقتة 45.6% من المساحة المزروعة، منها 29% مروية، و16.2% بعلية، وقد تركزت الأراضي المزروعة المروية في محافظات أريحا والأغوار، وخان يونس، ودير البلح، في حين تركزت الأراضي المزروعة البعلية في محافظات جنين والخليل ونابلس. أما من ناحية النمط الزراعي، فقد تركزت الأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة في محافظات نابلس، وجنين، والخليل، في حين تركزت الأراضي المزروعة المؤقتة في محافظات جنين والخليل وطوباس.[123]

من أجل أخذ صورة أفصل عن القطاع الزراعي الفلسطيني، يمكن التركيز على محاصيل زراعية معينة مثل أشجار النخيل. فتعد شجرة النخيل من أقدم الأشجار في الشرق الأوسط، وفي فلسطين على وجه الخصوص. تتركز زراعة النخيل في منطقة أريحا والأغوار وقطاع غزة.[124] وتعتبر محافظة أريحا والأغوار أكثر المحافظات إنتاجاً للبلح، حيث يشكل إنتاجها 99% من الإنتاج الكلي، تليها محافظة نابلس.[125] وأما في قطاع غزة، فقد أنتج القطاع وحده 1,300 طن من البلح من الصنف الحياني في العام 2015.[126] وفي العام 2004، قدّرت المساحة المزروعة بالنخيل في فلسطين بحوالي 3,800 دونم، منها 2,500 دونم في قطاع غزة،[127] وازدادت لتصل 7,120 دونماً في الضفة الغربية في العام 2012-2013 حسب وزارة الزراعة، أي تشكّل 6.7% من مجمل مساحة الأشجار المثمرة في الضفة الغربية.[128] وتشكّل مساحة الأراضي المزروعة بأشجار النخيل 32% من المساحة المزروعة الكلية في الأغوار.[129] يشترط تحسين إنتاج البلح في فلسطين بتطوير البنية التسويقية، وإيجاد حلول للتكلفة العالية للاستثمار والمنافسة مع المنتجات الأجنبية، إضافةً إلى العوائق المتعلقة بالآفات التي تهاجم شجر النخيل ونقص في المياه للري، وبخاصة في منطقة الأغوار.[130]

وأوضحت دراسة حديثة عن المعرفة التقليدية للأعشاب والنباتات الطبية المستخدمة في فلسطين، أن 42% من النباتات البرية الطبية يتم قطفها من أراض مزروعة بالشجيرات والمشاتل، تليها الحقول الزراعية (35%)، وجوانب الطرق (14%)، والغابات الطبيعية (9%). ولعدد قليل من النباتات البرية هذه قيمة اقتصادية، فوحدها نبتة الزعتر (Majorana syriaca) تُزرع وتسوق من قبل بعض المزارعين، ما يدل على أن اكتساب قيمة اقتصادية للأعشاب والنباتات الطبية قد يعزز اهتمام السكان المحليين بالحفاظ عليها.[131]

---

[123] المصدر نفسه.

[124] Ahmed Abu Hanieh, Afif Hasan and Muhammed Assi, "Date Palm Trees Supply Chain and Sustainable Model," *Journal of Cleaner Production* 258 (2020): 2-8.

[125] ARIJ, *Palestinian Agricultural Production*.

[126] Abu Hanieh, Hasan and Assi, "Date Palm Trees."

[127] محمود الجعفري ودارين لافي، **القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير** (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2004)، 11.

[128] ARIJ, *Palestinian Agricultural Production*.

[129] الجعفري ولافي، **القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية**، 11.

[130] Abu Hanieh, Hasan and Assi, "Date Palm Trees."

[131] Mohammed S. Ali-Shtayeh and et al., "Traditional Knowledge of Wild Edible Plants Used in Palestine (Northern West Bank): A Comparative Study," *Journal of Ethnobiology and Ethnomedicine* 4, no. 1 (2008): 1-13.

واليوم، يأخذ دور الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني في الانخفاض بشكل مطّرد، وتحولت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 30% في العام 1980 و35% في العام 1990، إلى 7% في العام 2000 و5.5% في العام 2011.[132]

يواجه المزارعون الفلسطينيون العديد من المشاكل والعوائق التي تحول دون فلاحة أراضيهم وتحسينها وتوزيع بضائعها وتسويقها. تشمل القضايا التي يواجهها المزارعون: القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وعلى التجارة التي تفرضها إسرائيل؛ خسارة في عدد القوى العاملة في الأرض لصالح العمل في إسرائيل؛ نقص التسهيلات المالية؛ ضعف الخدمات الزراعية؛ التضخم المستورد من إسرائيل وغياب سياسة حكومية للحماية.[133] وعلى الرغم من انكماشها، لا تزال الزراعة قطاعاً رئيسياً للاقتصاد الفلسطيني. تعتمد العديد من القطاعات الأخرى على قطاع الزراعة؛ مثل: النقل والتصنيع والبيع بالجملة والآلات وتجارة التجزئة والمطاعم، جزء كبير من الدراسات الزراعية لا تأخذ ذلك في عين الاعتبار.[134] القطاع الزراعي لا يعاني فقط من الاحتلال، ولكن أيضاً من نقص الإعانات والدعم، يقدر بأن 85% من ميزانية وزارة الزراعة تصرف على الرواتب فقط. وكذلك غياب بنك زراعي فلسطيني قادر على المساعدة.[135]

الاحتلال والزراعة: سكان بلا أرض

يجب فهم القطاع الزراعي في فلسطين باعتباره جزءاً مهماً من النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة في سياق المشروع الاستعماري الصهيوني الاستيطاني. الأرض في فلسطين هي مركز الصراع، وبالتالي نزع ملكية الأراضي وإضعاف القطاع الزراعي عبر تقييد أو عرقلة الإنتاج الزراعي يعد أمراً حيوياً لإسرائيل. بحلول العام 1948، مع إعلان الدولة الإسرائيلية، أقيمت إسرائيل على حوالي 78% من فلسطين الانتدابية، حيث تم هدم 418 قرية وتدميرها، وتراجعت ملكية الأراضي العربية من 570,000 إلى 76,800 دونم.[136] من العام 1948 فصاعداً، استخدمت إسرائيل العديد من التقنيات والسياسات القانونية، مثل قانون الغائبين، وتحويل الأراضي غير المزروعة إلى أراضي الدولة، وغيرها من السياسات التي تم تسجيلها والبحث فيها من قبل الأدبيات. فقد الفلسطينيون الجزء الأخصب من أراضيهم، وجميع بساتين الحمضيات ومزارع الموز تقريباً، وتم الاستيلاء على كمية كبيرة من مزارع العنب والزيتون.

منذ العام 1967، ومع احتلال الضفة الغربية، سيطرت الشركات الإسرائيلية على أسواق الضفة الغربية، حيث غمرت الأسواق الفلسطينية بالمنتوجات الإسرائيلية، ودمجت الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، في عملية جعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للإسرائيلي دون تكامل.[137] بدأت

[132] Gaber Hussain Abugamea, "A Dynamic Analysis for Agricultural Production Determinants in Palestine: 1980-2003," *International Conference on Applied Economics (ICOAE 2008)* (Kastoria, Greece: Technological Education Institute of Western Macedonia, 2008), 3-10; Mutasim Elagraa and Mahmoud Elkhafif, *The Besieged Palestinian Agricultural Sector*, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Report, UNCTAD/GDS/APP/2015/1 (New York and Geneva: United Nations, 2015), https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2015d1_en.pdf; Samer Abdelnour, Alaa Tartir and Rami Zurayk, *Farming Palestine for Freedom*, Policy Brief (Al Shabaka: The Palestinian Policy Network, July 2012); Vivien Sansour and Alaa Tartir, *Palestinian Farmers: A Last Stronghold of Resistance*, Policy Brief (Al Shabaka: The Palestinian Policy Network, July 2014).

[133] Abugamea, "A Dynamic Analysis."

[134] Elagraa and Elkhafif, *The Besieged Palestinian Agricultural*.

[135] Ibid, ii; Abdelnour, Tartir and Zurayk, *Farming Palestine*, 7.

[136] Leah Temper, "Creating Facts on the Ground: Agriculture in Israel and Palestine (1882-2000)," *Historia Agraria* 48 (2009): 78-92.

[137] Khalidi, "What Is the 'Palestinian Economy'?"

إسرائيل في البحث عن أراضٍ لبناء المستوطنات، واستخدمت القوانين العسكرية مع التقنيات الأخرى لمصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي. قبل العام 1967، كانت الضفة الغربية أهم منطقة زراعية تحت حكم الأردن، حيث تم تصدير ما نسبته 80% من إنتاج الخضروات و45% من إنتاج الفاكهة.[138]

في ظل حكم المحكمة العليا الإسرائيلية ضد مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة لبناء المستوطنات، بدأت إسرائيل بالاعتماد على شركاتها الخاصة لشراء الأراضي، وفي هذا السياق، أصبحت الملكية الخاصة للأراضي محورية بالنسبة للفلسطينيين للدفاع عن أراضيهم. مع خسارة مساحات شاسعة من الأرض، وإضعاف إمكانية الاعتماد على الزراعة وحدها للحياة، خضعت الأيدي العاملة الفلسطينية لتحول تدريجي من قطاع الزراعة إلى العمل في إسرائيل، حيث كانت الرواتب أعلى، ما أدى إلى إهمال الأراضي، وبخاصة زراعة الزيتون. لقد انخفض عدد المزارعين في الضفة الغربية من 42,500 عامل في العام 1970 إلى 29,800 عامل العام 1987.[139] توقفت زراعة المحاصيل التي كانت بحاجة إلى درجة عالية من الاهتمام.[140] مع توقيع اتفاقية أوسلو، ازداد الوضع سوءاً: فقد أدى طرد العمال الفلسطينيين من السوق الإسرائيلية إلى ارتفاع في نسبة البطالة، في حين تدهورت الزراعة بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل.

استلزم اتفاق أوسلو خسارة المزيد من الأراضي الفلسطينية، إلى جانب مصادرة أكبر للموارد الفلسطينية. ومنذ العام 1967، استحوذت إسرائيل على حوالي 27% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، بواقع 150,000 دونم تقريباً. تسيطر إسرائيل على المنطقة «ج»، التي تمثل 61% من مساحة الضفة الغربية و63% من الأراضي الزراعية؛ إنها الأرض الأكثر خصوبة المتبقية للفلسطينيين، ويتم الاستيلاء عليها تدريجياً من خلال الأوامر العسكرية وبناء المستوطنات. في العام 2015، كانت 20% من المنطقة «ج» منطقة عسكرية مغلقة، وتم تحويل 13% منها إلى محميات طبيعية، و39% منها للمستوطنات. تمنع إسرائيل البناء في 70% من هذه المناطق، و1% فقط منها مخصصة للتطوير الفلسطيني.[141] حتى الأراضي التي لا تخصص لبناء المستوطنات غير مفتوحة للفلسطينيين تحت ذريعة الأمن، وأقام الاحتلال نظام تصاريح معقداً للتحكم بحركة الفلسطينيين. بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى أراضيهم، كان على الفلسطينيين تغيير نوع المحاصيل المزروعة. تقلصت المساحة الزراعية في الضفة الغربية من 240,000 دونم العام 1980؛ إلى 183,000 دونم في العام 1996، إلى 103,000 في العام 2010، وكان هذا الانكماش بسبب عوامل عدة: توسيع المستوطنات الإسرائيلية، تقييد الوصول إلى المياه، التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية وبناء الجدار الفاصل.[142]

يتفاقم الانخفاض المطرد في القطاع الزراعي، الذي يمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011،[143] أيضاً من خلال القيود المفروضة على الوصول إلى المياه، والقيود المفروضة على الحركة والنقل. فيما يتعلق بالمياه، يوجد في الضفة الغربية حوضان جوفيان تعتمد عليهما إسرائيل، لكن الفلسطينيين يسيطرون على 8% فقط من موارد المياه، ويمكنهم ري 13% من الأراضي الزراعية، على عكس 70% من الأراضي الزراعية الاستيطانية التي يتم ريها. إن الافتقار إلى ملكية الموارد المائية فرض تحولاً في الإنتاج الزراعي، حيث اكتسبت أشجار الزيتون أهمية متزايدة، لأنها لا تحتاج إلى الري، ويمكن زراعتها في أراضٍ ذات جودة منخفضة.[144]

---

[138] Temper, "Creating Facts on the Ground," 95.

[139] Ibid, 98.

[140] Paul Kohlbry, "Owning the Homeland: Property, Markets and Land Defense in the West Bank," *Journal of Palestine Studies* 67, no. 4 (Summer 2018): 30-35.

[141] Elagraa and Elkhafif, *The Besieged Palestinian Agricultural*, 18.

[142] Ibid, 8.

[143] Ibid, 9.

[144] Ibid, 28-30.

تم حظر العديد من الأسمدة والمبيدات من قبل إسرائيل تحت ذرائع أمنية، إلى جانب العديد من المواد الكيميائية والمواد الخام للصناعة، وأنابيب الصلب، والمخارط، وآلات الخلط التي تجبر الفلسطينيين على الاعتماد على المزيد من الأسمدة باهظة الثمن والأقل فعالية، وتم تقدير الخسارة في الإنتاجية للفرد بسبب هذا الحظر بنسبة 33-20% من الإنتاجية، أي حوالي 142 دولاراً.[145] علاوة على ذلك، تزيد القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة المزارعين الفلسطينيين والخدمات والتجارة الزراعية من تكلفة الزراعة، حيث تقدر التكاليف التي يتحملها المزارع الفلسطيني بضعف ما يتحمله الإسرائيليون.[146] مثال على هذه الصعوبات في الزراعة في فلسطين هو الانخفاض في إنتاج زيت الزيتون، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة، مثل عنف المستوطنين، والقيود المفروضة على استخدام الأسمدة، ومحدودية الوصول إلى البساتين. انخفضت معدلات إنتاج زيت الزيتون من 23,000 طن من الزيت في 2000-2004، إلى 14,000 طن بين العامين 2007 و2010،[147] بحيث يتم استيراد 50% من الطلب المحلي.[148] لقد شهدت الأراضي الفلسطينية انخفاضاً في زراعة المحاصيل التي تنافس المحاصيل الإسرائيلية.[149]

الاحتلال والزراعة: سياسات السلطة ورعاتها

يشير الباحثون إلى عاملين رئيسيين آخرين يقوضان القطاع الزراعي في فلسطين. من ناحية، لم يقتصر دور السلطة الفلسطينية في التقصير في معالجة المشاكل الزراعية وعدم مساعدة المزارعين ضمن نطاق صلاحيتها المحدودة فحسب، بل فرضت، أيضاً، سياسات تقوض القطاع الزراعي بشكل أكبر، واتبعت نهج الخصخصة الموجه نحو السوق في التعامل مع الزراعة. إضافة إلى ذلك، تم إنشاء المناطق الصناعية في مناطق أريحا وجنين التي تعد من بين أهم المناطق الخصبة المناسبة للزراعة تحت حكم السلطة الفلسطينية. تقول السلطة الفلسطينية إن هذه المناطق الصناعية تهدف إلى خلق فرص عمل وسوف تدعم المزارعين في إنتاجهم. ومع ذلك، فقد أسفرت هذه السياسة عن نزع ملكية الأراضي من المزارعين والقرى المجاورة للمشاريع. تتبع هذه السياسات الاتجاه العالمي «لتصنيع» الزراعة، وإجبار السكان على الاعتماد، بشكل متزايد، على الأغذية المنتجة عالمياً، وليس محلياً لتلبية احتياجاتهم،[150] ما يفتح القطاع الزراعي أمام استثمارات الشركات متعددة الجنسيات والشركات الزراعية. من الواضح أيضاً أن سلطة/سيطرة السلطة الفلسطينية محدودة على قطاع الزراعة بسبب اعتمادها على إسرائيل: مثلاً في العام 2014، بعد تشجيع المزارعين الفلسطينيين على إنتاج البطيخ، لم تتمكن السلطة من حماية السوق المحلي، وتدفق البطيخ الإسرائيلي الرخيص للأسواق الفلسطينية. ومع ذلك، يمكن اتخاذ خطوات للاستثمار ودعم القطاع الزراعي. مثال صارخ على حاجة القطاع الزراعي للدعم الحكومي هي مزرعة أمورو للفطر في أريحا التي فشلت.[151]

من بين أسباب عدم فعالية السلطة الفلسطينية في حماية القطاع الزراعي، هو تدخل المجتمع الدولي. وتم تجاهل الزراعة منذ وقت طويل من قبل المانحين الدوليين. وتم توجيه 1.4% فقط من إجمالي التمويل للزراعة بين العامين 1994 و2000، و1% فقط من ميزانية السلطة الفلسطينية كانت موجهة إليها. هذا رقم قليل جداً نظراً إلى أن 50% من الأسر في العام 2012 كانت تعاني

[145] Ibid, 22.

[146] Ibid, i.

[147] Kohlbry, "Owning the Homeland," 36.

[148] Elagraa and Elkhafif, *The Besieged Palestinian Agricultural*, 5.

[149] Temper, "Creating Facts on the Ground," 100-105.

[150] Sansour and Tartir, *Palestinian Farmers*.

[151] Rayya El Zein, "Developing a Palestinian Resistance Economy through Agricultural Labor," *Journal of Palestine Studies* 66, no. 3 (Spring 2017): 7-26.

مـن مشـاكل فـي الأمـن الغذائـي. النهـج الرئيسـي للسـلطة لمواجهـة انعـدام الأمـن الغذائـي هـو النهـج التقليـدي، وهـو مـن خـلال تشـجيع السـوق الحـرة لسـد حاجـة النـاس للغـذاء، ولا تعيـر الإنتـاج الغذائـي أو الاكتفـاء الذاتـي أي اهتمـام. علـى سـبيل المثـال، عندمـا أعلنـت الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة عـن المبـادرة الاقتصاديـة الفلسـطينية الجديـدة، تـم التعامـل مـع القطـاع الزراعـي كواحـد مـن القطاعـات الرئيسـية الثمانيـة للاسـتثمار فيهـا، مـن خـلال الاسـتثمار فـي الأعمـال التجاريـة الزراعيـة، وإنشـاء المناطـق الصناعيـة. هـذه المقاربـات للتنميـة مـن أعلـى إلـى أسـفل، تقـوّض فـي نهايـة المطـاف ملكيـة الأراضـي الفلسـطينية والزراعـة المحليـة، وتسـاعد علـى انتشـار بضائـع المسـتوطنات والشـركات الإسـرائيلية، مـن خـلال تدميـر المـزارع الصغيـرة.[152]

إن الاسـتراتيجيات التـي تضعهـا السـلطة الفلسـطينية لهـا حدودهـا. فـأولاً، تتأثـر سياسـات السـلطة الفلسـطينية بالاتفاقـات المبرمـة مـع المانحيـن والالتـزام بهـا. كمـا أن الجهـات المانحـة تتبـع مسـاراً تنمويـاً أيديولوجيـاً نابعـاً مـن فكـرة الاقتصـاد العالمـي الكلـي والتجـارة الحـرة. كمـا بُنـي الاقتصـاد الفلسـطيني علـى فكـرة السـوق الحـرة، وعلـى أسـاس التصديـر، بصـرف النظـر عـن التناقـض المتمثـل فـي بنـاء اقتصـاد السـوق الحـر فـي مـكان يعرقـل فيـه الاحتـلال حريـة حركـة السـلع والنـاس. ثانيـاً، علـى الاقتصـاد الفلسـطيني والمجتمـع الفلسـطيني أن يواجهـا الاحتـلال والمشـروع الاسـتعماري الاسـتيطاني. وفـي هـذا السـياق، حتـى لـو كان النمـوذج الاقتصـادي الـذي اقترحـه البنـك الدولـي وصنـدوق النقـد الدولـي والاتحـاد الأوروبـي قابـلاً للتطبيـق، فـإن القيـود التـي تفرضهـا إسـرائيل سـوف تقـف فـي وجـه الاقتصـاد وتقـوده إلـى طريـق مسـدود. ثالثـاً، إن نمـوذج التنميـة المتبـع هـو نمـوذج يحـدده نظـام يعمـل بنـاءً علـى تراكـم رأس المـال للبعـض عـن طريـق نـزع الملكيـة والاسـتغلال للأكثريـة، وهـو نظـام مـن شـأنه، حتـى لـو نجـح، أن يبنـي مجتمعـاً غيـر متكافـئ يقـوم علـى نمـاذج الاسـتغلال التـي ستنسـخ نفسـها فـي المجتمـع الفلسـطيني.

وبالتالـي، فـإن الضفـة الغربيـة وفلسـطين التاريخيـة فـي مجملهـا همـا، مثـال مهـم ومثيـر للاهتمـام علـى تفاعـل القـوى المختلفـة التـي تسـمح بالفقـر، وانعـدام الأمـن الغذائـي، والظلـم، وعـدم المسـاواة فـي الوصـول إلـى العدالـة الاجتماعيـة. ومـن شـأن تحليـل الدرجـات المختلفـة لهـذا الاسـتغلال أن يسـاعد علـى فهـم السـياق والبحـث فـي الحلـول الممكنـة.

بطبيعـة الحـال، لا يمكننـا أن نتحـدث عـن القطـاع الزراعـي وعـن التعاونيـات الزراعيـة والصعوبـات التـي تواجـه هـذا القطـاع دون إلقـاء نظـرة أعمـق علـى حالـة المـوارد الطبيعيـة الفلسـطينية، وبخاصـة المائيـة منهـا.

المياه في فلسطين

يوجـد عـدد مـن الاعتقـادات الخاطئـة بخصـوص الوضـع المائـي فـي فلسـطين. غالبـاً مـا يُزعـم أن فلسـطين صحـراء، وأن الميـاه مـورد نـادر. باسـتخدام هـذا التبريـر تشـرعن إسـرائيل اسـتيلاءها علـى مصـادر الميـاه بشـكل أحـادي، ويتـم قبـول هـذا الادّعـاء مـن المجتمـع الدولـي بشـكل عـام. ومـع ذلـك، إذا أردنـا أن ننظـر إلـى البيانـات المتعلقـة بمسـتويات هطـول الأمطـار، فـإن تبريـر الأفـكار النمطيـة والاسـتشراقية للأمطـار فـي فلسـطين تصبـح أكثـر صعوبـة. متوسـط مسـتويات هطـول الأمطـار السـنوية فـي القـدس أعلـى مـن ذلـك فـي برلـين، ومتوسـط مسـتويات الأمطـار السـنوية فـي رام الله أعلـى مـن باريـس أو لنـدن. الادعـاء الإسـرائيلي عـن جفـاف فلسـطين يسـتخدم عـن عمـد لتبريـر تصرفاتهـا والاسـتيلاء علـى مصـادر الميـاه الفلسـطينية، وتعزيـز الأسـاطير الوطنيـة الإسـرائيلية التـي تفيـد بـأن إسـرائيل خلقـت أرضـاً خصبـة وسـط الصحـراء القاحلـة. فـي الواقـع، كانـت الميـاه وفيـرة فـي بعـض المناطـق الفلسـطينية لدرجـة تكـون المسـتنقعات. عـلاوة علـى ذلـك، فقـد الفلسـطينيون حوالـي 4.76 مليـون دونـم مـن الأراضـي المزروعـة فـي

[152] Abdelnour, Tartir and Zurayk, *Farming Palestine*.

صحراء النقب بعد قيام دولة إسرائيل. تمكنت إسرائيل من زراعة 2.3 مليون دونم، 80% منها كانت مزروعة ومملوكة من قبل الفلسطينيين قبل العام 1948.[153]

يقع نحو 11% من حوض نهر الأردن في الضفة الغربية.[154] وتعتبر المياه الجوفية مصدر المياه الأساسي في محافظات الأغوار، وذلك إما عن طريق الآبار أو الينابيع. ويقدر عدد الينابيع في المنطقة بحوالي 22 ينبوعاً تتغذى مياهها من الطبقات المائية الجبلية.[155] وقبل العام 1967، كان لدى المزارعين الفلسطينيين نحو 150 مضخة على نهر الأردن تضخ قرابة 30 مليون متر مكعب في السنة. ولكن دمرت سلطة الاحتلال كثيراً من هذه المضخات.[156] أما بالنسبة للآبار، فيوجد حوالي 209 آبار فلسطينية، منها 89 بئراً عاملة يستخدم معظمها للزراعة. ولكن معظم الآبار الفلسطينية متوقفة عن العمل بسبب ضحالتها، حيث لا يزيد عمق أي بئر على 200 متر، إضافةً إلى هبوط منسوب المياه وارتفاع نسبة الأملاح في المياه.[157]

اليوم يتم تحديد توزيع المياه عن طريق أنظمة بيروقراطية معقدة تم تثبيتها وشرعنتها بعد توقيع اتفاقات أوسلو، وإنشاء لجنة المياه المشتركة (JWC) التي كانت شكلاً جديداً لشرعنة السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية. تحت إشراف اللجنة، تمكنت إسرائيل من الحفاظ على السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية كما في الفترة قبل توقيع الاتفاق، وبناء البنية التحتية المائية للمستوطنات، مع الحفاظ على حق الفيتو للاعتراض على أي خطة لتحسين وضع المياه للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، تمنع اللجنة، بحكم الأمر الواقع، الفلسطينيين من الاعتراض على الأعمال الإسرائيلية من خلال معاملة مشاريع المياه الفلسطينية كرهائن.[158]

الانتهاكات لقرارات اللجنة تأتي من مصادر مختلفة للغاية: من الجانب الفلسطيني، من قبل المزارعين الفلسطينيين الذين يتخذون خطوات أحادية الجانب لري المحاصيل، أو توفير مياه الشرب. لكن على الجانب الإسرائيلي، فإن الحكومة الإسرائيلية هي التي تنتهك قرارات اللجنة، من خلال ربط المستوطنات وغيرها من المشاريع بالمياه، على الرغم من أنها مخالفة للقانون الدولي.[159]

يقول جان سيلبي إن إسرائيل، تمكنت تحت غطاء عملية السلام، من نقل التكاليف (والمسؤولية) لإعادة إعمار وتطوير قطاع المياه الفلسطيني، بعد سنوات من الاستثمار، للسلطة الفلسطينية، وبخاصة للمانحين الدوليين، الذين - وكما لاحظ الصليب الأحمر - يقومون بمسؤوليات من المفترض أن تقوم بها الدولة المحتلة.[160]

لا يوجد شك أن سياسات إسرائيل كانت لها آثار كارثية على استهلاك الفلسطينيين للمياه. فقد

---

[153] كلمنس مسرشمد، **آخر شفة: أزمة المياه في فلسطين** (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، كانون الأول/ديسمبر 2011).

[154] معتصم الأقرع ومحمود الخفيف، **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر**، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، UNCTAD/GDS/APP/2015/1 (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2015)، https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2015d1_ar.pdf

[155] سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة، **خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الأغوار**، مسودة نهائية (رام الله: سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة، أيار/مايو 2010)، 11، http://www.pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/FINAL%20DRAFT-FINAL.pdf

[156] الأقرع والخفيف، **قطاع الزراعة الفلسطينية**.

[157] سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة، **خطة تطوير مصادر المياه**،.8

[158] Jan Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation: The Israeli - Palestinian Joint Water Committee," *Water Alternatives* 6, no. 1 (2013): 1-24.

[159] Ibid.

[160] Ibid, 18.

انخفض معدل استخدام المياه عند الفرد الفلسطيني من 400 متر مكعب في العام 1947، إلى نحو 60 متراً مكعباً في العام 2007. وكان نظام السيطرة العسكرية الإسرائيلي وحشياً بشكل خاص في هذا الصدد. وتلعب الأوامر العسكرية 92 و158 و291 دوراً قيادياً في تحديد من يحصل على المياه، ومن يمكنه تحديد طرق استخدامها. وعلى الرغم من أن متوسط استهلاك الفلسطينيين يبلغ 60 لتراً في اليوم، فإن هذا التوزيع متنوع. وأكثر المناطق الفلسطينية فقراً هي أكثر المناطق احتياجاً للمياه، ويتعين عليها أن تدفع أكثر من غيرها عن طريق ملء خزانات المياه. إن إيجاد حلول لأزمة المياه في هذه المناطق ليست صعبة من الناحية الفنية أو التقنية، بل من الناحية السياسية.[161]

تختلف أسعار المياه بين المحافظات الفلسطينية المختلفة، فعلى سبيل المثال، تكلفة المياه في نابلس أعلى بشكل ملحوظ منها في غزة. وحتى في الضفة الغربية نفسها، هناك تراوح في الأسعار، حيث يبلغ متوسط سعر المياه في محافظة أريحا ما بين 100 شيكل لكل 100 لتر مكعب، إلى 900 شيكل لكل 100 لتر مكعب. ويدفع المواطن فاتورة المياه في بعض المحافظات الفلسطينية بشكل شهري، بينما تطالب محافظات أخرى بدفعات لكل شهرين.[162]

ويعتمد تقلب الأسعار على عوامل متعددة، من بينها تقنيات شبكة النقل، مثل الأنابيب والأجهزة الأخرى. وكلما كانت هذه التقنيات والتكنولوجيا أحدث، كانت أكثر كفاءة، ما يتطلب صيانة أقل وخسارة أقل للمياه، وبالتالي إنتاج مياه أرخص، ولكن باستثمار أولي أعلى. كما يتوقف الأمر على عمق الآبار، وكم ينفق من الطاقة الكهربائية للحصول على المياه منها، هذا إذا كان هناك وجود لشبكة نقل المياه من الأساس، حيث يتعين على المناطق الأكثر فقراً التي لا توجد بها بنية تحتية أن تعتمد على الجرارات والخزانات. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد فرق في تسعير المياه حسب سبب استخدامها. تكلفة مياه الشرب هي تكلفة المياه نفسها المستخدمة في المصانع للأغراض الصناعية، أو في المزارع للأغراض الزراعية.[163]

ومنذ العام 1967، حُرِم الفلسطينيون من حقوق المياه، إذ صودرت الأراضي الواقعة على الجانب الغربي من نهر الأردن وأُعلِنت مناطق أمنية عسكرية. وتفيد السلطة الوطنية الفلسطينية بأن إسرائيل لم توافق على طلبات الفلسطينيين المتكررة لتطوير ينابيع الفشخة الواقعة على امتداد ساحل البحر الميت الغربي. ولو تمت تنمية مصدر ينابيع الفشخة، لأضافت 80-100 مليون متر مكعب من المياه العذبة التي يمكن استخدامها للشرب والري في منطقة الأغوار.[164] وإضافة إلى ذلك، أدت مصادرة الأراضي الواقعة في حوض النهر لإقامة المستوطنات، وبالتالي وقوع عدد متزايد من ينابيع المياه العذبة في الضفة الغربية، تحت سيطرة السلطة الإسرائيلية.[165]

وبسبب هذه القيود المفروضة على موارد المياه الفلسطينية وتحويلها إلى المستوطنات الإسرائيلية، لا تمثل الزراعة المروية المحمية سوى مقدار ضئيل من مساحة الأراضي المزروعة في منطقة الأغوار، على الرغم من أن الأراضي المروية أكثر إنتاجاً من الأراضي المطرية بمقدار 15 ضعفاً في المتوسط.[166]

---

[161] مسرشمد، **آخر شفة**.

[162] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، **حول تباين أسعار المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسلة تقارير خاصة (20) (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، آذار/مارس 2003).

[163] المصدر نفسه.

[164] سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة، **خطة تطوير مصادر المياه**.

[165] الأقرع والخفيف، **قطاع الزراعة الفلسطينية**.

[166] المصدر نفسه.

القطاع التعاوني في فلسطين

العمل التعاوني اليوم

تتكون هيكلية القطاع التعاوني، في الضفة الغربية، من مكونات عدة، وتترتب تصاعدياً، كالتالي: التعاونيات والجمعيات التعاونية، التي تتكون من عدد من الأعضاء؛ الاتحادات القطاعية، التي تحتوي على مجموعة من التعاونيات في النشاط الاقتصادي نفسه؛ الاتحاد التعاوني العام، الذي يضم جميع الاتحادات القطاعية والتعاونيات؛ هيئة العمل التعاوني، المشرفة على جميع مكونات القطاع التعاوني.

تأسست هيئة العمل التعاوني، في 29 كانون الأول 2017، كشخصية اعتبارية، وتكون لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة، وتتبع مجلس الوزراء، وذلك تحقيقاً لـ «قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية» [قانون الجمعيات التعاونية]، الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية، والمصادق عليه بتاريخ 16 تشرين الثاني 2017. وتعتبر الهيئة الخلف الرسمي للإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل، في تحمل مسؤولية مهام الإشراف والرقابة على الاتحادات والجمعيات التعاونية في فلسطين.[167]

بلغ إجمالي عدد الجمعيات التعاونية والتعاونيات في الضفة الغربية، المسجلة حتى تاريخ 31 تموز 2017، 1439 جمعية تعاونية، من ضمنها 7 اتحادات تعاونية، هذا الرقم هو إجمالي عدد الجمعيات/الاتحادات التعاونية الحاصلة على رقم تسجيل فلسطيني؛ سواء كانت قائمة عند نشوء السلطة الفلسطينية أو تم تغيير رقم تسجيلها، أو تلك التي تم تسجيلها بعد نشوء السلطة، حتى تاريخ 31 تموز 2017. وكان عدد التعاونيات العاملة 400 تعاونية، بنسبة 27.8% فقط. وبلغ عدد التعاونيات التي سجلت بعد نشوء السلطة، 577 تعاونية.[168]

تتوزع الجمعيات والاتحادات التعاونية، اقتصادياً، على خمسة أنشطة رئيسية: الزراعية، الإسكانية، الخدمية، الحرفية، الاستهلاكية. تعمل 37.6% من الجمعيات في النشاط الزراعي، و31.8% في النشاط الإسكاني، و24.1% في الخدمي، و2.7% في النشاط الحرفي، و3.8% في الاستهلاكي.[169]

بالنسبة للتعاونيات الزراعية، بلغ عدد التعاونيات المسجلة 311 تعاونية، بنسبة 57.5%، والتي ألغي تسجيلها 230 بنسبة 42.5%، من أصل 541 تعاونية زراعية مسجلة (من أصل 1439). ونسبة الجمعيات المصنفة عاملة هي 34.8%، وغير العاملة، 9.9%.[170]

بلغ عدد التعاونيات التي ما زالت مسجلة لدى هيئة العمل التعاوني، في الضفة الغربية، حتى تاريخ 31 كانون الأول 2018، 699 تعاونية، توزع تصنيفها حسب حالتها العملية، كالتالي [حسب معايير هيئة العمل التعاوني]: 350 جمعية صنفت كجمعيات عاملة، كما يوجد من بينها 25 تعاونية تم الانتهاء من تصفيتها وتنتظر قرار إلغائها، فيما صنفت باقي التعاونيات وعددها 324 جمعية تعاونية بأنها غير عاملة؛[171] أي إن عدد التعاونيات المسجلة (العاملة وغير العاملة)، هي 674 تعاونية.

تُعرف الجمعية العاملة، حسب معايير هيئة العمل التعاوني بأنها: «كل جمعية ملتزمة بالقانون من حيث إنها أعدت ميزانية واحدة على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات مالية (2015-2017)، وعقدت اجتماع هيئة عامة واحداً على الأقل حسب الأصول خلال آخر ثلاث سنوات (2016-2018)».[172]

---

[167] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي**، 5.

[168] هيئة العمل التعاوني، **تقرير إنجاز حول نظام معلومات التعاون**.

[169] المصدر نفسه.

[170] المصدر نفسه.

[171] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي**، 29.

[172] المصدر نفسه.

تأسست أكثر من 46% من التعاونيات العاملة (350 تعاونية) في محافظات شمال الضفة الغربية، وتأسست 34.3% منها في محافظات وسط الضفة، و19.4% في محافظات جنوب الضفة الغربية.[173] وقد تميزت محافظة رام الله بالعدد الأكبر من التعاونيات المسجلة، إذ بلغ عدد التعاونيات المسجلة فيها، 203 تعاونيات (من أصل 674 تعاونية)، تشكل أكثر من 30% من إجمالي عدد التعاونيات المسجلة، في الضفة الغربية.[174]

تأسست 17 تعاونية من التعاونيات العاملة (350)، في فترة الإدارة الأردنية (1948-1967)، بنسبة 4.9%، وتأسست 77 تعاونية بنسبة 22%، في فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1993)، بينما تأسست 256 تعاونية بنسبة 73.1% بعد إنشاء وتأسيس السلطة الفلسطينية العام 1993.[175]

بالنسبة لتصنيف الجمعيات التعاونية العاملة (350 تعاونية)، حسب مؤشر الجنس، بلغ عدد الجمعيات الذكورية، 68 جمعية بنسبة 19.4%، وعدد الجمعيات النسوية، 36 جمعية بنسبة 10.3%، بينما التعاونيات المختلطة، فقد بلغت 246 جمعية بنسبة 70.3%.[176]

أما حسب نشاطها الاقتصادي، فقد كانت التعاونيات الزراعية هي الأعلى عدداً، إذ بلغ عدد التعاونيات الزراعية 147 تعاونية بنسبة 42%، والتعاونيات الإسكانية 109 تعاونيات بنسبة 31.1%، والتعاونيات الخدمية (تشمل تعاونيات التوفير والتسليف) 62 تعاونية بنسبة 17.7 تعاونية، والتعاونيات الحرفية 22 تعاونية بنسبة 6.3%، أما التعاونيات الاستهلاكية، فقد كانت تمثل النسبة الأدنى، 10 تعاونيات بنسبة 2.9%.[177] وبما أن هيئة العمل التعاوني، تصنف تعاونيات التوفير والتسليف، التي جزء كبير منها تكون موجهة للقطاع الزراعي، ضمن التعاونيات الخدمية، فإن هذا يعني أن أعداد التعاونيات الزراعية أو التي تعمل في القطاع الزراعي، تزيد على 147 تعاونية.

وصل عدد الأعضاء التعاونيين (أعضاء الهيئات العاملة في التعاونيات) في الضفة الغربية، في نهاية العام 2018، إلى 59370 عضواً، من بينهم 42426 عضواً مسجلين في التعاونيات المصنفة عاملة (350 تعاونية).[178] وبلغت نسبة الإناث من أعضاء الهيئات العامة للتعاونيات المسجلة 20.9%، مقابل 79.1% ذكور. وبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في التعاونيات العاملة (350 تعاونية) من الذكور 32275 عضواً، بنسبة 76.1%، مقابل 10151 من الإناث، بنسبة 23.9%. و14692 من الذكور في التعاونيات غير العاملة، بنسبة 86.7%، مقابل 2250 من الإناث، بنسبة 13.3%.[179]

بينما بلغ عدد المشتغلين بأجر في الجمعيات التعاونية العاملة (350 تعاونية)، في نهاية العام 2018، 530 فرداً، من بينهم 215 أنثى بنسبة تزيد على 40% من هؤلاء المشتغلين. وكانت نسبة المشتغلين، في نهاية العام 2018، في الضفة، في التعاونيات المختلطة، التي تشغل أيدي عاملة، هي الأكبر حجماً والأكثر تشغيلاً بنسبة 73.2%، يليها التعاونيات النسوية بنسبة 22.6%، بينما التعاونيات الذكورية، فإن نسبة المشتغلين بلغت 4.2%، فقط.[180]

تمثل المؤشرات الخاصة بالتعاونيات الزراعية، في الضفة الغربية، كالتالي:

كانت نسبة التعاونيات الزراعية العاملة التي تأسست في فترة الإدارة الأردنية 35.3% من أصل 17

[173] المصدر نفسه، 32.
[174] المصدر نفسه، 29.
[175] المصدر نفسه، 32.
[176] المصدر نفسه.
[177] المصدر نفسه.
[178] المصدر نفسه، 8.
[179] المصدر نفسه، 34.
[180] المصدر نفسه، 38-39.

تعاونية، وارتفعت النسبة إلى 41.6% في فترة الاحتلال الإسرائيلي، من أصل 77 تعاونية، وكذلك، ارتفعت النسبة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، إلى 42.6% من 246 تعاونية تأسست بعد إنشاء السلطة الفلسطينية.[181]

يمثل القطاع الزراعي ثاني القطاعات بعد القطاع الخدمي، في عدد أعضاء الهيئات العاملة في التعاونيات العاملة، 12036 عضواً بنسبة 28.4%، منهم 10970 عضواً من الذكور، و1066 عضواً من الإناث. كذلك، يتواجد ما نسبته 34% من الأعضاء التعاونيين الذكور في القطاع الزراعي، وهو القطاع الثاني من حيث تواجدهم، مقابل 10.5% للإناث الذي يمثل القطاع الثالث لهن من حيث تواجدهن كأعضاء في التعاونيات العاملة.[182]

تعتبر تعاونيات القطاع الزراعي المشغل الأكبر للأيدي العاملة مقارنة بتعاونيات القطاعات التعاونية الأخرى. فقد توزع العاملون بأجر نسبياً على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، كالتالي: الزراعي بنسبة 41.1%؛ الإسكاني 8.5%؛ الخدمي 24%؛ الحرفي 18.1%؛ الاستهلاكي 8.3%.[183]

يتضح لنا من خلال المؤشرات السابقة، أن عدد التعاونيات العاملة قد قلت 50 تعاونية خلال سنة ونصف، من تموز 2017 حتى نهاية العام 2018، لكن زادت نسبة أعداد التعاونيات الزراعية، إذ زادت من 37.6% إلى 42%.

بالنسبة لاختلاف العدد الكلي لعدد التعاونيات من العام 2017 (1439 تعاونية) إلى العام 2018 (699 تعاونية)، فإن الرقم الإجمالي في العام 2017، يمثل جميع التعاونيات التي تحمل رقم تسجيل، وهذا لا يعني أنها جمعية قائمة (عاملة أو غير عاملة). وبعد تأسيس هيئة العمل التعاوني، في نهاية العام 2017، تم حصر أعداد التعاونيات القائمة (العاملة وغير العاملة) فقط، ما جعل الرقم الإجمالي لعدد التعاونيات يقل إلى النصف تقريباً.

تتضح أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني، من المؤشرات السابقة، إذ يعتبر المشغل الأكبر للأيدي العاملة، على الرغم من قلة أعداد العاملين بأجر في القطاع التعاوني بشكل عام.

الإطار التاريخي لتطور الحركة التعاونية ومعيقاتها

تشير بعض الأدبيات إلى أن العمل التعاوني، في الحالة الفلسطينية، هو ضرورة تفرضها مرحلة لا زالت قائمة ومستمرة، وظروف أخرى موضوعية تتعلق بتفتت الملكية الزراعية، وتناقص وتراجع الزراعة والقطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، والتهديدات الاستيطانية اليومية، وسياسات الخصخصة الحكومية، وترك الاقتصاد لقيادة السوق الذي ما زال مرتبطاً بالاحتلال. لذلك، فإن المبادرات التي عمّت جميع مناطق الأرض المحتلة، فترة الانتفاضة الأولى، لتشكيل أنوية تعاونية إنتاجية في القرى والمخيمات الفلسطينية، أصبحت الآن ضرورة، ومن الواجب استكمالها لتفعيل دور هذه الجماعات.[184]

من الضرورة عند البحث عن بدائل حيوية، أو نماذج بديلة للواقع التعاوني والزراعي الحالي، الاستناد إلى بُعدين أساسيان: الأول، مواجهة سياسات الاقتلاع التي تنتهجها سلطات الاستعمار، عبر ابتداع نماذج إنتاجية صناعية - زراعية، توفر شروط «الصمود» للمزارع الفلسطيني، وتهدف بالأساس إلى تثبيته في أرضه أمام محاولات الاقتلاع الممنهجة؛ والثاني ضرورة تجاوز نمط الإنتاج الصناعي-الزراعي المستند إلى مبادئ السوق الحر، عبر تبني نماذج تركز على/وتعود بمردودات

[181] المصدر نفسه، 33.

[182] المصدر نفسه، 34.

[183] المصدر نفسه، 39.

[184] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 31-32.

اجتماعية-اقتصادية تلبي طموحات العدالة الاجتماعية، وتبث روح التضامن، وتعود بمردود اقتصادي مربح على المزارعين، إضافة إلى ضرورة سعي هذه النماذج إلى تحقيق أهداف معينة تتجاوز ما هو مادي ربحي فقط، لتشمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[185]

كان لإسقاطات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الأفراد، في مختلف المجتمعات، أهمية في بلورة مفاهيم وأدوات لمجابهة ومواجهة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجديد الناتج عن هذه الإسقاطات، التي منها ظهرت الأفكار التعاونية في المجتمعات المختلفة. وأدت تأثيرات الاستعمار الاستيطاني، في السياق الفلسطيني، إلى بلورة مفاهيم التعاون والعمل الجماعي، لدى الفلسطينيين لمواجهة تأثيرات هذا الاستعمار، التي كانت لها أهمية مباشرة في ولادة الأفكار التعاونية والرؤية الجماعية للعمل المشترك.

يستعرض هذا القسم، تاريخ الاقتصاد التعاوني في فلسطين، بشكل عام، والمحطات التي مرت بها الحركة التعاونية منذ الاستعمار البريطاني، مروراً بالإجراءات الاحتلالية للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ضد الحركة التعاونية، والتجربة التعاونية في الانتفاضة الأولى، وملامح الحركة التعاونية بعد أوسلو، وصولاً إلى محاولات إعادة الاعتبار للعمل التعاوني، في السنوات العشر الأخيرة.

كذلك، يتطرق إلى أبرز المعيقات والصعوبات التي واجهت الحركة التعاونية، والتي نتجت عن عوامل موضوعية خارجة عن نطاق سيطرة التعاونيات، وعوامل وأسباب ذاتية تكمن في الحركة التعاونية نفسها.

يمكن الادّعاء أن حركة تطور التعاونيات في فلسطين، مرت بسبع مراحل مرتبطة بالتاريخ الاستعماري والسياسي وتأثيراته والاجتماعية: المرحلة الأولى، ما قبل العام 1948، وكانت تشمل جميع فلسطين التاريخية، وبعدها توزعت المراحل تبعاً للتقسيم الجغرافي نتيجة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وبالنسبة للضفة الغربية، مرت حركة التطور بست مراحل، هذه المراحل السبع[186] (الأولى لفلسطين التاريخية، والست الأخرى للضفة الغربية)، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة النشوء، التي بدأت منذ عشرينيات القرن العشرين حتى العام 1948، وشملت جميع فلسطين التاريخية

في فلسطين، كان الاهتمام بالتعاونيات مبكراً، إذ يعود تاريخ الحركة التعاونية في فلسطين إلى عشرينيات القرن العشرين، ويدّعي البعض أنها كانت حركة نشطة.[187] وتركز العمل التعاوني، في فترة ما قبل العام 1948، على العمل الزراعي، الذي أخذ شكلاً أولياً من التعاون، من خلال مساهمات أعضاء الأسر الممتدة، والعمل المشترك، وإعادة تقسيم الناتج حسب المساهمات.[188] لكن، كانت السمة العامة للحركة التعاونية، في هذه الفترة عموماً، الضعف وعدم قدرتها على تحقيق نجاحات فعلية لتثبيت نفسها، كقوة مؤثرة، سواء على صعيد الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية.[189]

أنشئت العديد من التعاونيات، في المدن المختلفة، وتزايد عدد الجمعيات التعاونية حتى وصل العام 1934 إلى 50 جمعية، مختلفة الأنواع، وارتفع عددها العام 1937 إلى 127 جمعية. وخلال هذه الفترة، أصدرت سلطات الانتداب البريطاني قانون التعاون الفلسطيني العام 1933. وأعقب

[185] دعنا، **البدائل الإنتاجية**، 11.

[186] يتناول هذا القسم ست مراحل، والمرحلة السابعة سيتم تناولها في قسم الجيل والعمل التعاوني.

[187] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 210.

[188] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الحماية الاجتماعية»، 40-41.

[189] أبو عون، «الحركة التعاونية الفلسطينية»، 212.

فترة النمو هذه نوع من الطفرة في عدد الجمعيات التعاونية، إذ تضاعف عددها العام 1948، إلى 244 جمعية.[190]

تشير المصادر إلى أن فترة النمو هذه، تمثلت خلال الفترة 1942-1946، ولا شك أن هذا التطور، الكمي والنوعي، قد جاء في ظروف سياسية دقيقة بالنسبة لبريطانيا، إذ كانت الحرب العالمية الثانية تدور رحاها، وكانت السلطات البريطانية تعمل على أساس عدم إثارة شعوب المستعمرات وتحريك أي دافع لنشاطاتهم المناهضة لها. وعملت السلطات الاستعمارية، خلال هذه الفترة، على تشجيع ظهور هيئات اجتماعية جماعية، معتقدة أنه يمكن التعامل معها بشكل أفضل من التعامل مع أفراد، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد تم تشجيع تقديم القروض للتعاونيات من أجل تحقيق الأغراض التي كانت تهدف إليها سلطات الاستعمار، إذ وصلت قيمة القروض الممنوحة للتعاونيات، العام 1945، حوالي 84% من رأس المال الإجمالي للجمعيات التعاونية.[191]

المرحلة الثانية: مرحلة التجميد، امتدت هذه المرحلة منذ العام 1948 حتى العام 1967

أصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية، بعد قرار تقسيم فلسطين، العام 1947، وبلغ عدد الجمعيات التعاونية في الضفة 42 جمعية فقط، وكانت مجمدة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الضفة. وأصدرت الحكومة الأردنية قانون التعاون رقم (17) للعام 1956، لتنشيط الزراعة الفلسطينية، وإعادة تفعيل الحركة التعاونية. وازداد عدد التعاونيات العام 1967، إلى 222 جمعية تعاونية.[192]

لقد نشطت الحركة التعاونية، في الضفة والقطاع، بعد نكبة العام 1948، لتشكل نوعاً من التعاضد لأجل حل المشاكل التي تواجه فقراء الريف، أو تلبي مصالح وخدمات معينة في المدن. واتخذت أشكالاً أخرى، غير التعاونيات الزراعية، إذ تم إنشاء العديد من الجمعيات التعاونية، في هذه الفترة، منها جمعيات عصر الزيتون، والصيد السمكي، والخدمات، والتعاونيات الاستهلاكية.[193] ونجحت الحركة التعاونية، في فترة الحكم الأردني للضفة الغربية، في استقطاب آلاف المزارعين لعضويتها، ونجحت نجاحاً نسبياً في حل مشاكل المزارعين.[194]

المرحلة الثالثة: مرحلة الركود (1967-1974)

شهدت الحركة التعاونية، بعد حرب العام 1967 مباشرة، حدثين مهمين، لعبا دوراً كبيراً في تحديد النشاطات التعاونية وحركة تطور التعاونيات، وهما: الأول، إقدام سلطات الاحتلال على تجميد فعلي لنشاطات الحركة التعاونية خلال هذه الفترة، على الرغم من السماح الشكلي بوجود التعاونيات؛ الثاني، قيام المنظمة التعاونية الأردنية باتخاذ قرار العام 1968، بتجميد المساعدات والتمويل للتعاونيات في الضفة الغربية، الذي استمر حتى تشرين الأول العام 1979.[195] وبالتالي، تقلصت الكثير من الخدمات، بعد الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي، التي كانت تقدمها الجمعيات التعاونية، بسبب تولي سلطات الاستعمار الإشراف عليها، ما حدَّ من مسيرتها ووضع المعيقات في طريقها من حيث عدم التسجيل أو المماطلة أو الرفض.[196]

---

[190] المصدر نفسه، 210.

[191] المصدر نفسه، 210-211.

[192] يوسف عدوان وسارة نوفل، **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير** (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2010)، 20.

[193] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الحماية الاجتماعية»، 41.

[194] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 221-222.

[195] أبو عون، «الحركة التعاونية الفلسطينية»، 217.

[196] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 222.

لقد عانت الحركة التعاونية، من معيقات ومشاكل وصعوبات عدة، بعد العام 1967، عكست نفسها، على مدى تطور هذه الحركة، من حيث التوسع بين الجماهير والبناء النوعي. وإذا كانت قد تمكنت، في فترات معينة، من تحقيق بعض النجاحات، فإنه كان يوجد، أيضاً، قصور في الأداء والعمل التعاوني. ويعود القصور في تنفيذ الأهداف التعاونية المتعلقة بمدى مساهمة الجمعيات التعاونية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، لعوامل موضوعية خارجة عن نطاق سيطرة التعاونيات والهيئات القائمة عليها. وكذلك، لأسباب ذاتية تكمن في الحركة التعاونية نفسها.[197]

تمثلت الظروف الموضوعية، بالاحتلال الإسرائيلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي لتراجع الحركة التعاونية، وتخلف عملها. إذ عملت ممارسات الاحتلال على تجميد النشاطات التعاونية ومنعها من تحقيق برامجها في مختلف مجالات عملها.[198] وحاول الاحتلال، بعد العام 1967، تقليص التعاونيات الإنتاجية، مع السماح باستمرارها، وتأسيس تعاونيات جديدة، اتسمت بالنوع الخدمي. وعمل الاحتلال على تنشيط تعاونيين، في أواخر السبعينيات، عبر روابط القرى العميلة، كي يعزز من تأثير الروابط في الأرياف، وهي ذريعة لخلق قيادات سياسية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، كما عدل القانون الخاص بالجمعيات، عبر أوامر عسكرية مختلفة، أهمها التدخل في انتخاباتها ونتائجها.[199]

إن وقوع البلاد تحت إشراف سلطة احتلال معادية لا يتوقع منها، البتة، العمل على بناء أو حتى الموافقة على إنشاء مؤسسات وهيئات يمكن أن تؤدي إلى تنمية اقتصاد البلد الخاضع للاحتلال، أو تطوره الاجتماعي والثقافي. إذ لم تكن سلطات الاستعمار معنيّة إطلاقاً بوجود حركة تعاونية متطورة قادرة على تقديم خدمات حيوية وملموسة للمواطنين في مجالات التنمية الزراعية، والإسهام في تحسين الأوضاع الاجتماعية في نواحي عديدة.[200]

المرحلة الرابعة: مرحلة النهوض (1975-1979)

لم تشهد الحركة التعاونية، خلال هذه الفترة، توسعات قاعدية كبيرة من حيث زيادة أعدادها، لكنها ركزت جهودها مستفيدة من التطورات السياسية التي شهدتها الأراضي المحتلة في أواسط السبعينيات، من أجل إحياء الجمعيات التعاونية والنهوض بها من جديد. وعملت على إعادة الاعتبار للجمعيات والمؤسسات التعاونية، بمختلف أنواعها، وتدعيم مبادئ وأفكار التعاون عبر تنشيط الجمعيات بالعمل وسط المواطنين، بحيث تلعب دوراً مهماً في دعم صمود الشعب الفلسطيني، والمساهمة قدر المستطاع في حل المشاكل التي تواجه المواطنين.[201]

فقد أخذت سلطات الاحتلال، في أواسط السبعينيات، تُولي الحركة التعاونية، بهيئاتها المختلفة، الأهمية التي لم يكن لها أي أثر في السابق، إذ إنها أعادت الاعتبار الفعلي لهذه الهيئات والإدارات وأخذت بالعمل الملموس على تنشيط وتفعيل دورها. لم تكن هذه السياسة الاحتلالية الجديدة، ذات أهداف ومنطلقات نظيفة، ولا حتى تعاونية، فالاحتلال لا يمكن أن يعيد الحياة والفعالية لهيئات شعبية ذات قاعدة واسعة كالتعاونيات، إلا إذا أراد العمل على توظيف هذه العودة لتخدم أهدافه ومصالحه، سواء المعلنة أو غير المعلنة. إذ كانت المجالس البلدية، في الضفة الغربية، في هذه الفترة، تمثل قيادات سياسية وطنية فلسطينية، وأصبحت هذه القيادة تشكل مصدر خطر وقلق للاحتلال، لهذا سعت سلطات الاحتلال، جادة، من أجل إيجاد بدائل سياسية يمكن التعامل معها

[197] أبو عون، «الحركة التعاونية الفلسطينية»، 232.

[198] المصدر نفسه، 233.

[199] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الحماية الاجتماعية»، 41.

[200] أبو عون، «الحركة التعاونية الفلسطينية»، 233.

[201] المصدر نفسه، 218-219.

بـدلاً مـن المجالـس البلديـة، أو بشـكل مـوازٍ لهـا يمكـن الاسـتفادة منهـا لخلـق الصراعـات والخلافـات داخـل المجتمـع الفلسـطيني. مـن أجـل تحقيـق ذلـك، فقـد ارتـأت سـلطات الاحتـلال أنـه يمكنهـا مـن خـلال تنشـيط الحركـة التعاونيـة، باعتبارهـا حركـة جماهيريـة موجـودة قبـل الاحتـلال وذات قاعـدة سـكانية واسـعة، ولهـا قنـوات اتصـال عديـدة مـع السـكان علـى مختلـف فئاتهـم، أن تجـد فيهـا مثـل هـذه القيـادة. لكـن لـم تتحقـق رغبـات الاحتـلال علـى هـذا الصعيـد.[202]

المرحلة الخامسة: مرحلة النمو (1979-1991)

حصلـت تطـورات مهمـة خـلال هـذه الفتـرة، فقـد أدركـت المنظمـة التعاونيـة الأردنيـة مـدى جديـة الآثـار السـلبية التـي ترتبـت علـى قرارهـا الخـاص بتجميـد التمويـل والمسـاعدة لتعاونيـات الضفـة الغربيـة، لذلـك، اتخـذت قـراراً، العـام 1979، بإعـادة التمويـل والمسـاعدة للتعاونيـات، إذ قدمـت المنظمـة الأردنيـة مبلـغ 1.191.000 دينـار أردنـي للتعاونيـات، مـا اسـتفادت منـه مباشـرة، 37 جمعيـة تعاونيـة زراعيـة. كذلـك ظهـرت العديـد مـن الهيئـات والمنظمـات الدوليـة، فـي الأراضـي المحتلـة، تركـزت توجهاتهـا علـى المشـاركة فـي التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وفـي ظـل عـدم امتـلاك هـذه المؤسسـات للمعرفـة التامـة بالظـروف المحيطـة أو الأجهـزة اللازمـة للقيـام بعملهـا والخبـرات الضروريـة لذلـك، فإنهـا وجـدت فـي الهيئـات التعاونيـة قنـاة مناسـبة يمكـن مـن خلالهـا تحقيـق أهدافهـا، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بالزراعـة،[203] مـا سـاهم فـي إعـادة الاعتبـار لهـذه التعاونيـات وتقويتهـا وزيـادة فاعليتهـا وحضورهـا فـي الضفـة الغربيـة.

كذلـك، نشـأت تعاونيـات فـي الانتفاضـة الشـعبية الأولـى، العـام 1987، ومـا قبلهـا بقليـل، وتعمـم الفكـر التعاونـي، كوسـيلة مواجهـة للاحتـلال، وقطـع التبعيـة مـع اقتصـاده وسـوقه، وتعزيـز للإنتـاج الوطنـي، وتعبيـر عـن إرادة شـعب بالحريـة والاسـتقلال؛ بالاسـتناد إلـى فكـرة التنميـة التـي يحميهـا شـعب، وتحمـي نفسـها عبـر الشـعب مـن التدخـلات الاسـتعمارية، الأمـر الـذي دعـا إسـحق رابيـن نفسـه إلـى طـرح قـرار لـدى الحكومـة الإسـرائيلية لمحاربـة التعاونيـات دون هـوادة، ودفـع قـوات الاحتـلال إلـى تخريـب أي عمـل منتـج قائـم علـى هـذا التعـاون الشـعبي.[204]

يشـير عـدد مـن الباحثـات، إلـى أن التعاونيـات الزراعيـة، هـي أحـد الأمـور التـي «نتجـت» عـن الانتفاضـة الفلسـطينية، والتـي اشـتركت فيهـا أحيـاء بكاملهـا، بدعـم وتمويـل مـن «القيـادة الوطنيـة الموحـدة للانتفاضـة» واللجـان الشـعبية التابعـة لهـا، وكانـت تتميـز بإنتـاج كبيـر بحيـث إن عائـلات بأكملهـا اسـتفادت منهـا. لكنهـا، كانـت - جميـع هـذه «المشـاريع» - قصيـرة الأمـد.[205]

لقـد بحثـت الباحثـات ظاهـرة زراعـة الأراضـي البـور فـي مدينـة نابلـس، التـي سـميت، مجـازاً، بالتعاونيـات الزراعيـة أو المشـاريع الأسـرية أو الحدائـق الخاصـة، والتـي انتشـرت مـع بدايـة الانتفاضـة العـام 1987، اسـتجابة لدعـوة «القيـادة الوطنيـة الموحـدة للانتفاضـة» واللجـان الشـعبية التابعـة لهـا. وتناولـن نمطيـن مـن الأنمـاط الزراعيـة الجماعيـة: الأول، التعاونيـات الزراعيـة، التـي تشـرف عليهـا اللجـان الشـعبية؛ والثانـي، الحدائـق الخاصـة أو المشـاريع الزراعيـة ذات الطابـع الأسـري الخـاص.

لكـن الاسـتنتاج أو تحديـد أن ظاهـرة التعاونيـات، كإحـدى الظواهـر التـي «نتجـت» عـن الانتفاضـة الفلسـطينية الأولـى العـام 1987، غيـر صحيـح أو دقيـق، إذ إن أغلـب الأدبيـات والدراسـات - كمـا تمـت الإشـارة إليـه سـابقاً - أشـارت إلـى وجـود نمـوذج التعاونيـات فـي فلسـطين، منـذ عشـرينيات القـرن العشـرين، وإن كانـت،

[202] المصدر نفسه، 218.

[203] المصدر نفسه، 218-220.

[204] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 31.

[205] فريهان يوسف أبو جدي، عزة العامودي وفريال خليفه، «المرأة والتعاونيات الزراعية: ظاهرة برزت في الانتفاضة - بحث ميداني»، **شؤون المرأة**، عدد 1 (أيار/مايو 1991): 44.

في مراحل معينة، ليست متطورة أو فاعلة، لكن ما فعلته الانتفاضة هو تطوير النموذج والاعتماد عليه كوسيلة نضالية، وكمحاولة لإنتاج نموذج اقتصادي بديل، يساهم في بناء الاقتصاد الوطني، ويؤسس لعملية الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي. فالأدق أنها ظاهرة «برزت وانتشرت»، وليس «نتجت».

إذ لم ترتبط ظاهرة الاقتصاد المنزلي بوجود الانتفاضة، إذ إن العديد من الحالات كانت تمارس هذا النشاط من قبل، إلا أن الانتفاضة وما رافقها من إضرابات ومنع تجول، أدى إلى تغيير في نوعية المزروعات. فبعد أن كانت تزرع الحدائق المنزلية بالزهور وأشجار الزينة، أصبحت تزرع بالخضروات والبقوليات، كما أنها زادت من اهتمام المرأة وبقية أفراد الأسرة بهذه المشاريع، ولم يكن الدافع لهذا الاهتمام مادياً، وإنما كان تحسباً لأي طارئ، مثل منع التجول والإضرابات وأيام الحداد، وغير ذلك.[206]

تكمن أهداف مختلفة من وراء عمل المشاركين في المشاريع الزراعية (التعاونيات الزراعية، والحدائق الخاصة أو المشاريع الزراعية ذات الطابع الأسري الخاص)، في بداية الانتفاضة العام 1987، في مدينة نابلس، سواء أكانت أهدافاً مباشرة ذات مردود سريع خاص بالأفراد، أم أهدافاً عامة ذات هدف استراتيجي بعيد المدى.[207]

بالنسبة للأهداف المباشرة، فقد كانت المساهمة في تخفيف العبء عن كاهل المواطن الفقير، الذي لا تمكنه موارده المادية المحدودة من تخزين احتياطي للمواد الغذائية التي يحتاجها، بسبب الظروف الطارئة المصاحبة للانتفاضة، مثل الإضرابات ومنع التجول الذي يستمر، عادة، لفترات طويلة؛ المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني تلبية لنداءات «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» من خلال بناء اقتصاد منزلي تعاوني أولاً، ومحاولة بناء نظام اقتصادي وطني يتخلص تدريجياً من الاعتماد الكلي على الاقتصاد الإسرائيلي.[208]

أما بالنسبة للأهداف الاستراتيجية العامة، فقد تبلورت أهداف عدة على صعيد عمل التعاونيات الزراعية، التي تلخصت - بناء على بعض المشرفين على هذه التعاونيات - كالتالي: محاولة إعداد المجتمع المحلي الفلسطيني للانتقال من الزراعة الفردية والبدائية إلى أسلوب الزراعة التعاونية الجماعية، كالمعمول به في إسرائيل «نظام الكيبوتسات»، ونظام التعاونيات في الاتحاد السوفييتي، إذ تقوم الفكرة على المشاركة والتعاون بين مجموعة من العناصر الشابة في زراعة الأراضي وريها، ومن ثم قطف الناتج وتوزيعه على كل الأفراد وفقاً لنظام الحصص؛ المحاولة الجادة لبناء اقتصاد وطني مستقل، يستغل كل الإمكانيات الموجودة في بلادنا؛ تربية وتنشئة الجيل الجديد على نبذ الذاتية والأنانية، وتنمية الشعور الجماعي والحرص على مصلحة الجماعة، من خلال إشراك الجميع في عملية الزراعة والقطف والاستفادة، ثم اللجوء، بعد ذلك، للتعميم، أي نقل الفكرة للغير وإرشادهم ومساعدتهم على تنفيذها.[209]

المرحلة السادسة: مرحلة التأثير النيوليبرالي والمنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) (1991–2003)

بدأت هذه المرحلة مع بدايات ظهور الحل السياسي المتمثل بمؤتمر مدريد العام 1991، وتوقيع اتفاق أوسلو العام 1993، وتأسيس السلطة الفلسطينية، وبداية التغلغل النيوليبرالي للمجتمع الفلسطيني. وانتهت مع انتهاء الاجتياح الإسرائيلي، وإعادة السيطرة العسكرية المباشرة للمدن الفلسطينية.

تنوعت الصعوبات التي أفقدت التعاونيات الزراعية النباتية - التي بقيت مستمرة، في فترة ما بعد

[206] المصدر نفسه، 56.

[207] المصدر نفسه، 43.

[208] المصدر نفسه.

[209] المصدر نفسه.

أوسلو - مضامينها الأساسية وأعجزتها عن تحقيق أهدافها المرجوة؛ مثل العجز المالي؛ وعدم وجود خطط استراتيجية ورؤية واضحة؛ وعدم انتساب التعاونيات إلى اتحادات أو جمعيات أخرى. وتكمن أسباب هذه الصعوبات والخلل في تدني الوعي التعاوني لصالح فهم مختلف للعملية الإنتاجية، وانهيار البعد السياسي بوجود السلطة لمضمون وأهداف التعاونيات في ضعف الاتحادات الزراعية وارتهانها للأحزاب السياسية التي بذاتها أصبحت غير فاعلة؛ ومحدودية التعاون والتشبيك على المستوى الوطني؛ وسوء التخطيط الاستراتيجي أو غيابه كلياً عن عمل التعاونيات؛ وفقدان الروح التطوعية في المجتمع المحلي الفلسطيني؛ ولامبالاة السلطة الفلسطينية تجاه قطاع الزراعة بشكل عام، وإهمال مشاريع التعاونيات بشكل خاص؛ وعدم مساندة القطاع الخاص لفكرة التعاونيات وتوجهه نحو الخصخصة.[210]

إن الإشكالات والثغرات التي أعاقت تطور واستمرار نموذج التعاونيات، والتي أهمها - من وجهة نظر مركز بيسان - إهمال البعد الفكري المتعلق بالمفاهيم الفكرية المرتبطة بالتعاونيات كمفهوم التعاون، والعمل التطوعي والجماعي، ومفهوم التنمية والتنمية البديلة، والنوع الاجتماعي، والحماية الاجتماعية. إذ يشير الفهم التنموي الحقيقي إلى عدم كفاية البعد التقني، وحده، في إقامة التعاونيات واستدامتها، فلا بد من وجود منهج شمولي لفهم التعاونية ودورها. فليست الفكرة مثلاً، أن تكون المرأة منتجة فحسب، بل أن تتغير علاقات الإنتاج السائدة وحلقاتها المتتابعة، وما ينتج من جرائها من علاقات وقيم ونظم وقوانين.[211]

كذلك، غياب الجانب الديمقراطي، كممارسة دورية داخل التعاونيات، فغالبية التعاونيات تم اختيار هيئتها الإدارية عن طريق التزكية وليس الانتخاب، ويتم تنسيب الأعضاء وفق عامل القرابة. فالوضع الاجتماعي العائلي السائد في القرى، انعكس، أيضاً، على البنية التنظيمية والإنتاجية داخل هذه التعاونيات، إذ تشهد بعض التعاونيات حالات من التفرد والهيمنة الفردية والعائلية على برامجها الإنتاجية والإدارية.[212]

في سياق التناول النقدي لواقع العديد من التعاونيات القائمة، نجد أن هناك ضعفاً في البنية والخبرة التنظيمية والإدارية للتعاونيات، بما فيها التوثيق، وهذا الذي يخلق حالة القطع ما بين التجارب السابقة والحالية، ويحرم القائمين عليها من الاستفادة من الدروس بعمقها، فالعديد من التعاونيات تفتقر إلى وضوح التوجهات والأهداف، وضعيفة من حيث دور و/أو عدم وجود الهيئات الإدارية واللجان المتخصصة، ونقص في الخبرات القانونية، وبخاصة قانون العمل وقانون التعاونيات وحقوق المرأة في كليهما، وهل هذه القوانين مناسبة؟ وكيف يمكن العمل على تغييرها؟ إضافة إلى الضعف في العلاقة مع المجتمع المحلي، ومع المؤسسات القاعدية الأخرى، ما يعني ضعف التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الأخرى، ناهيك عن شبه غياب لعملية التنسيق والتشبيك الحقيقية بين التعاونيات في مجال الإنتاج، والخبرة والتسويق. زد على ذلك، مشكلة التراخيص، إذ إن غالبية التعاونيات لا تمتلك تراخيص، وبالتالي، تؤثر على عملية التسويق لديها، هذا إضافة إلى الحقيقة التي تتمثل في أن هذه التعاونيات، في غالبها، ذات بنية تحتية أولية، وبالتالي، فالدخل منها هو متواضع في قيمته.[213]

كما توجد، أحياناً، مشكلة عدم ملاءمة المشروع مع بيئة المجتمع المحلي واحتياجاته، إذ كانت تقام مشاريع زراعية في مناطق تعاني أصلاً من شح المياه، ما يؤدي إلى فشل هذه المشاريع، بسبب عدم استشارة الداعم للتعاونيات في اختيار نوع المشروع الملائم،[214] أو بسبب قلة المعرفة والخبرة لدى التعاونيين أو المزارعين أنفسهم.

[210] دعنا، **البدائل الإنتاجية**، 13-14.

[211] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «التعاونيات: نموذج تنموي»، 8.

[212] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 32.

[213] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «التعاونيات: نموذج تنموي»، 8.

[214] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 33.

تكمن المشكلة الأكبر، في حال حققت التعاونية نجاحاً، وسعت باتجاه الإنتاج، في مشكلة التسويق، فهذه مشكلة عامة، تعاني منها التعاونيات كافة بسبب محدودية منافذ البيع، إذ تواجه التعاونيات وكذلك المزارع تحديات جمة في هذا المجال، فالمنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الإسرائيلية، وإغراق الأسواق بمنتجاتها الرخيصة، تشكل تحدياً كبيراً للمنتج الفلسطيني، إضافة إلى صعوبة التنقل والنقل على الطرق الفلسطينية، ما يشوّه العملية التسويقية ويرفع التكاليف والفاقد بشكل كبير. كما أن غالبية التعاونيات تعاني من مشكلة قانونية، وهي عدم وجود تراخيص، ما يعيق قدرتها على تسويق منتجها، وفي حالة توفر التراخيص الرسمية، تظهر مشكلة غياب الحماية القانونية لهذه التعاونيات. إذ بينما تمثل التعاونيات الزراعية الحجر الأساس في التنمية الريفية، فإنها لا تحظى باهتمام السلطة الفلسطينية ورعايتها، فالمزارع والعامل في قطاع الإنتاج الغذائي غير مشمولين بنظام/قانون حماية، لتعويضهم عن أية أضرار محتملة من الممكن أن يتعرضوا لها،[215] إضافة إلى الإجراءات والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية شديدة العنف تجاه الأرض وأصحاب الأرض، والسيطرة على موارد ومصادر المياه، وتغلغل المستوطنات في الأراضي الفلسطينية التي ساهمت في إعاقة عمليات الإنتاج كلها، والزراعية والتعاونية منها بشكل خاص.

إذ كان لنكبة فلسطين العام 1948، والاحتلال لباقي الأراضي الفلسطينية العام 1967، والأوامر والقوانين العسكرية الإسرائيلية، انعكاس حقيقي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، وعلى المؤسسات الاقتصادية التي من بينها التعاونيات، التي أثرت هذه الأوضاع الجديدة على انتشارها وفعاليتها.[216]

يوجد عامل مهم من عوامل فقدان التعاونيات لمضامينها، والتحولات على نموذج التعاونيات الزراعية، التي تتمثل في دمجها ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية عبر اشتراطات التمويل الأجنبي، الذي أدى إلى حرف اهتمام التعاونيات الزراعية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع المحلي إلى التركيز على الإنتاج الزراعي الموجه بعقلية الربح الخالص من خلال التصدير للأسواق العالمية، ما يعزز التبعية للممول العالمي والاستعمار معاً، كما أنه يتناقض مع مفهوم الاستقلالية، والاعتماد على الذات، والتوجه نحو الداخل بوصفه وحدة متكاملة إنتاجاً واستهلاكاً، بدلاً من شرذمة الاقتصاد الوطني وتحويله إلى جزئيات فسيفسائية متجاورة لا علاقة بينها، وتجد دوافع بقائها في بيئة خارجة عنها، ولا ترتبط بالحاجة المحلية لأنها ليست جزءاً من النسيج المحلي، بل ملحق بعجلة الاقتصاد المعولم، إضافة إلى بعض المشاريع الزراعية التي لها ارتباطات بشركات إسرائيلية عبر تزويدها بكميات من البذور، والاتفاق معها من أجل تصدير المنتجات إلى الخارج.[217]

يضاف إلى ذلك، ضعف الإقبال الشبابي والعاطلين عن العمل على إنشاء تعاونيات أو الانضمام للتعاونيات القائمة، مع توجه البعض منهم إلى ذلك، في مراحل لاحقة، إلا أنه لا يشكل هذا التوجه حالة يمكن تعميمها.

لقد أثبتت الحركات التعاونية المقاومة، جدارتها ونجاعتها في الانتفاضة الأولى، إلا أن الاحتلال أعاق تطورها واستمرارها، بل واستهدف ضربها. من جهة ثانية، لعب اتفاق أوسلو، دوراً أساسياً، في اعتماد التنمية الخاضعة لأجندة خارجية.[218] وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في بناء مفهوم الاعتماد على الذات، والعمل الجماعي الضروري للاستفادة من الطاقات، فإن مردوداته ما زالت دون المأمول اقتصادياً، لا سيما في ظل عدم دعم السلطة الفلسطينية لهذا القطاع، إذ لم تخصص

[215] المصدر نفسه.

[216] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 210.

[217] دعنا، **البدائل الإنتاجية**، 14.

[218] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «التعاونيات: نموذج تنموي»، 8.

من الموازنة العامة أي مخصصات تذكر لصالح تطوير ودعم الحركة التعاونية، وتحديداً الإنتاجية منها، ولذا فإن الجمعيات التعاونية تعتمد على مواردها الذاتية في أغلب الأحيان.[219]

كذلك، ظهرت ظاهرة تفشي النزعة الاستهلاكية بين فئات الطبقة الوسطى الذي غذّته سياسة «القروض السهلة» من البنوك العاملة في الضفة والقطاع، والتي شملت نسبة عالية من موظفي السلطة الفلسطينية، ونسبة غير قليلة من موظفي القطاع الخاص، وموظفي المنظمات غير الحكومية. هذا الاعتماد على القروض يضع فئات واسعة من الطبقة الوسطى في دائرة خوف مزمن من توقف الراتب في حال توقف المساعدات والتحويلات الخارجية.[220]

جاء في دراستين عن هذه الظاهرة؛ الأولى لرامي خريس، والثانية لرجا الخالدي وصبحي سمور:

> منحت التسهيلات الائتمانية الكبيرة زخماً للمظاهر الاستهلاكية في مدن الضفة الغربية، إذ ازدهرت مراكز التسوق الكبيرة، وأنشطة الترفيه المختلفة، والمجمعات السكنية الحديثة. لكن الخطورة كامنة فيما يُمكن تسميته 'الإثراء الذاتي والإفقار المجتمعي'، ففيما يشعر الفلسطيني بأنه حصل عبر القروض على أحدث سيارة وأفضل أثاث لمنزله على المستوى الشخصي، يجري رهن اقتصاد كامل على المستوى الكلي بنمط استهلاكي يعتمد على القروض، ويزيد من الضغوط التضخمية على الفئات الأكثر هامشية، التي لا تسمح لها بدخول نادي 'القروض السهلة'، وبالتالي تعرضها للموجات القاسية لارتفاع الأسعار بسبب تزايد معدلات الاستهلاك.[221]
>
> السؤال المطروح: كيف يُسدد الفلسطينيون قروضهم؟ إن الشريحة الاجتماعية القادرة على الحصول على القروض هي تلك المرتبطة ببيروقراطية السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية العاملة بنشاط في الضفة الغربية. أي إن هذه الشريحة تُسدد أقساط قروضها من أموال دافع الضرائب العربي، [والغربي أيضاً] والأموال التي تحولها إسرائيل للسلطة. حين يقرر المانحون أو إسرائيل إغلاق صنبور الدعم، فإن هذا لا يمثل تهديداً للسلطة السياسية فحسب، بل، أيضاً، لآلاف الأسر التي ترتبط معيشتها بها بشكل أو بآخر. يمكن أن يُفسر هذا الديناميات التي جرى من خلالها تدجين ما يُمكن تسميته 'الطبقة الوسطى' الفلسطينية، ونقلها عبر الاقتصاد من الانشغال السياسي الكامل ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية قبل أوسلو، إلى التموضع في مصفوفة المسايرة السياسية للحل السلمي بعد أوسلو.[222]

هذا ما أفرغ مفهوم التعاون والتماسك والتعاضد المجتمعي من مفهومه، وبالتالي، أثر على عملية انتشار التعاونيات القائمة، وزيادة فاعليتها. لكن في الوقت ذاته، وعلى الجانب الآخر، أدت هذه السياسات إلى «تمرد»، جيل جديد من أبناء الطبقة الوسطى، وشرائحها المختلفة، على هذا الواقع، الذي بدأ يفكر في تأسيس وإعادة إنتاج النماذج القديمة للتعاونيات، لمواجهة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجديد.[223]

استعرض هذا القسم، تطور وواقع التعاونيات، منذ عشرينيات القرن العشرين، وبعد الاحتلال العسكري الإسرائيلي، في العامين 1948 و1967، واتفاق أوسلو العام 1993، والظروف الموضوعية

[219] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 32.

[220] جميل هلال، «الطبقة الوسطى الفلسطينية أمام تحديات الشرذمة السياسية والخمول الفكري - الثقافي والنزعة المحافظة»، **أوراق فلسطينية**، عدد 3 (صيف 2013): 39-40.

[221] المصدر نفسه، 42.

[222] المصدر نفسه.

[223] للمزيد، راجع قسم الجيل والعمل التعاوني.

التي نتجت عن هذه المحطات، وسمات الحركة التعاونية في كل مرحلة، التي تراوحت بين تجميد عملها ومحاولات تنشيطها ودعمها، تارة من قبل الاستعمار البريطاني، وتارة من الحكومة الأردنية، وتارة أخرى من قبل الاحتلال نفسه، كل لأهداف خاصة به.

لقد كانت الصعوبات التي عانت منها الحركة التعاونية، نتيجة الظروف والتطورات السياسية داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، والتي تلخصت بجوانب عدة: أسباب متعلقة بالاحتلال؛ وأسباب متعلقة بالمنظمة التعاونية الأردنية (وهي الجهة الرسمية التي كانت تتولى متابعة شؤون التعاونيات، في الضفة الغربية، قبل عملية «فك الارتباط» من جانب الأردن)؛ وأسباب متعلقة بالتعاونيات نفسها؛ وأسباب متعلقة بالسياسات والإجراءات الجديدة التي صاحبت تأسيس السلطة الفلسطينية.

النوع الاجتماعي والتعاونيات

تشكل النساء شريحة مهمة من الشرائح المجتمعية المهمشة، التي ارتبط وجودها، تاريخياً، بالأرض والعمل الزراعي. تساهم النساء في عملية الحفاظ على الموروث الثقافي للعمل الزراعي، من خلال تركيبة المجتمع التي تقسم العمل بين الرجال والنساء، وبخاصة في القرى الفلسطينية، بحيث يتوجه الرجل إلى الأعمال الشاقة والأعمال المدنية، وتحتفظ المرأة بأعمالها المنزلية، والزراعية في الأرض التابعة للأسرة.

لقد قامت التعاونيات، في الانتفاضة الأولى، بتغيير واقع العديد من النساء الريفيات، بجعلهن عناصر منتجة وفعالة في بيئتهن المحلية، تعي دورها وحقوقها، إضافة إلى تحقيقهن مردودات مادية عالية، استطعن من خلالها تمكين وضعهن الاقتصادي إلى جانب الاجتماعي. إذ مثلت وتمثل التعاونيات رافعة للتنمية الريفية في ظل الاحتلال، وآلية نضالية تستطيع المرأة من خلالها تحقيق تحررها الاجتماعي والاقتصادي.[224]

تشارك المرأة، في القرى الفلسطينية، عادة، في العمل الزراعي، كمصدر رزق أساسي للأسرة، في حين جاءت مشاركة المرأة في مدينة نابلس، مثلاً، تلبية للنداءات الوطنية التي وجهتها «القيادة الوطنية للانتفاضة»، وليس كمصدر أساسي من مصادر العيش، لا سيما أن هذه المشاركة، تطلبت العمل والتعاون مع الرجل مباشرة، الأمر الذي كان مرفوضاً اجتماعياً في السابق.[225]

تواجه التعاونيات النسائية العديد من التحديات، كالصعوبة في التعامل مع المجتمع المحلي، والتنظيم وإنجاز المعاملات القانونية والحسابية، والتعامل والتفاوض مع الجهات الحكومية والممولين، والتعاونيات الأخرى. لكن عدداً من النساء أثبتن نجاحاً بتجاوز هذه العقبات من خلال التجربة، ويعود السبب في ذلك إلى الإصرار الذاتي على النجاح، إضافة إلى الدورات التدريبية التي قامت بتنفيذها بعض المنظمات غير الحكومية.[226]

كذلك، يوجد غياب للمبادرات الذاتية لتطوير التعاونيات بين العضوات، ما يؤدي إلى إضعافها وفشلها، ويعود السبب في ذلك، إلى عدم استمرارية المتابعة والمراقبة من قبل المؤسسات المطورة والداعمة، إذ تلتزم، فقط، بالمتابعة والإشراف في الفترة المحددة للمشروع، وبعدها تترك المشروع، بعد أن تكون قد خلقت نوعاً من الاتكالية عليها من قبل العضوات، ولم تُفَعل لديهم المبادرة الذاتية.[227]

[224] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 34.

[225] أبو جدي، العامودي وخليفه، «المرأة والتعاونيات الزراعية»، 41.

[226] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني»، 33.

[227] المصدر نفسه، 32.

من أبرز الصعوبات التي واجهتها التعاونيات النسائية: ضعف الإقبال النسائي على الانضمام للتعاونيات، بسبب تهميش النساء في المجتمع ككل، الذي ينعكس من خلال ضعف اشتراكها في الترشيح للانتخابات العامة؛ سواء البلدية أو التشريعية. كما أن هناك سيطرة من الرجال (الأزواج/ الأقارب) على المردود المالي، وعلى تسويق منتجات التعاونيات. يفسر هذا الواقع، جزئياً، سبب ابتعاد العديد من النساء عن التعاونيات الزراعية المختلطة، وتأسيس تعاونيات إنتاجية نسائية، إذ على ما يبدو، إن كفاءة المرأة غير كافية، لتمثل في إدارة التعاونية التي تنشط فيها، إذا ما افتقدت إلى دعم القوى السياسية والعائلية. إن نسبة مشاركة النساء وتمثيلهن في التعاونيات الزراعية المشتركة ضئيلة جداً، بسبب الأدوار الثانوية التي يشغلنها في هذا القطاع، وافتقارهن إلى الموارد المالية - أي الملكيات الزراعية، وبخاصة في تعاونيات إنتاج زيت الزيتون، التي تعتمد بالأساس على الملكيات الذاتية - وعبء مهماتهن المنزلية، إضافة إلى التقاليد الثقافية التي تحد من حرية الحركة لدى النساء.[228]

إذ بلغت نسبة الإناث في التعاونيات العاملة المختلطة، في نهاية العام 2018، في الضفة الغربية، حوالي 18.9%، وهي أقل من نسبتهن في التعاونيات العاملة عموماً البالغة 23.9%.[229]

يعتبر القطاع الزراعي الأقل مشاركة نسوية في عضوية تعاونياته العاملة، سواء في الهيئات العامة أو في لجان الإدارة. فقد بلغت النسب 8.9% و10.5% على التوالي، من إجمالي عدد أعضاء الهيئة العامة ولجنة الإدارة في التعاونيات العاملة حسب القطاع الاقتصادي.[230]

وعلى الرغم من أن عدد التعاونيات الذكورية هو ضعف التعاونيات النسوية تقريباً (68 جمعية بنسبة 19.4%، مقابل 36 جمعية بنسبة 10.3%)، فإن التعاونيات النسوية تشغل أيدي عاملة أكثر من 5 أضعاف ما تشغله التعاونيات الذكورية، إذ إن نسبة المشتغلين في التعاونيات الذكورية 4.2% فقط، مقابل 22.6% للمشتغلين في التعاونيات النسوية.[231]

وعلى الرغم من تدني المشاركة النسوية في القطاع الزراعي، فإن التعاونيات النسوية، بشكل عام، تشغل أيدي عاملة أكثر من التعاونيات الذكورية، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن أهمية وجود التعاونيات النسوية، وبخاصة الزراعية، في النمو الاقتصادي والتحرر الاجتماعي، ما يجعل علينا لزاماً دعمها وتطويرها، والمحافظة على وجود هذه التعاونيات.

الجيل والعمل التعاوني

أدى التراجع الاقتصادي والدمار إبان سنوات الانتفاضة الثانية، منذ سنة 2000، إضافة إلى تأثير السياسات النيوليبرالية، إلى ما يمكن أن نطلق عليه مرحلة العودة وإعادة بناء النماذج القديمة - الجديدة ابتداء من سنة 2003. فقد شهدت هذه المرحلة محاولات لإعادة الاعتبار للعمل التعاوني، وللأنماط الزراعية المدعومة مجتمعياً، إلا أن الكثير من هذه المحاولات لم تحقق نجاحات تذكر، واستمرت المحاولات والعديد من التجارب حتى بدأت تظهر نجاحات بعد العام 2010. وظهرت هذه النماذج في مختلف مناطق الضفة الغربية، بيد أن هناك صعوبة في حصرها ومعرفة عددها بسبب عدم تسجيل معظمها لدى الجهات الرسمية.

تشكلت هذه النماذج، في معظمها، من الشباب الذين أصبحوا يواجهون صعوبات مختلفة تشمل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، وتغيرات في بنية الاقتصاد أدت إلى زيادة معدلات البطالة

[228] المصدر نفسه، 33.

[229] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي**، 35.

[230] المصدر نفسه، 38.

[231] المصدر نفسه، 39.

والفقر واختناق سوق العمل، وتردي الأوضاع السياسية (وبخاصة بعد الانقسام) وتراجع الحريات ونمو الزبائنية، ما ولّد حالات الاغتراب والانغلاق لدى فئات وشرائح شبابية مختلفة التوجهات. وجاءت هذه التغيرات بالتوازي مع زيادة القمع الاستعماري، الذي يشكل سببا رئيسياً في تردي مجمل الأوضاع السابق ذكرها.

وتكشف لنا مجموعة من المؤشرات عن هذا الواقع. إذ في حين بلغت نسبة الشباب (18-29 سنة) في فلسطين نحو 23% من إجمالي السكان (1.13 مليون)،[232] وصل معدل البطالة في أوساط الشباب في العام 2018 إلى 45% (36% بين الذكور، و70% بين الإناث)، بعد أن كان 37% (36% بين الذكور، و43% بين الإناث) في العام 2008. هذه النسبة غير متساوية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ وصل معدل البطالة في قطاع غزة إلى 69%، بينما وصل إلى 27% في الضفة الغربية.[233]

وبلغ معدل البطالة بين الخريجين، في نهاية العام 2018، إلى 50%، مقابل 31% المعدل العام للبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[234] فيما تشير بيانات مسح القوى العاملة إلى دخول حوالي 40 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، ثلثهم تقريباً من الشباب، وفي المقابل فإن سوق العمل الفلسطينية لا تستوعب أكثر من 8 آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى.[235]

وسجل الخريجون من تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين في العام 2018 أعلى معدل بطالة، إذ بلغ 76% (52% للذكور، و81% للإناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة، إذ بلغ 29% (25% للذكور، و41% للإناث).[236]

50% من الشباب (18-29 سنة) خارج العمل والتعليم/التدريب في العام 2018، بواقع 41% في الضفة الغربية، مقابل 63% في قطاع غزة. أما على مستوى الجنس، فقد بلغت النسبة 35% و65% للذكور وللإناث على التوالي.[237]

في المقابل ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الشباب في فلسطين العام 2018، إذ بلغت 52% (77% بين الذكور، و26% بين الإناث) مقارنة مع 44% العام 2008 (68% بين الذكور، و18% بين الإناث). وعلى مستوى المنطقة، ارتفعت نسبة المشاركة بين الأفراد في الفئة (18-29 سنة) في الضفة الغربية من 45% العام 2008 إلى 50% العام 2018.[238]

وبلغ معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدَمين بأجر الشباب حوالي 100 شيكل العام 2018 (71 شيكلاً للإناث مقابل 105 شواكل للذكور). أما على مستوى المنطقة، فقد بلغ معدل الأجر اليومي حوالي 120 شيكل في الضفة الغربية مقابل 33 شيكل في قطاع غزة.[239]

بلغت نسبة الشباب العاملين، العام 2018، في قطاع الزراعة 7% (8% للذكور، و4% للإناث)، فيما وصلت النسبة للعاملين في قطاع الخدمات (يشمل التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، والخدمات الإدارية، والخدمات المساندة)، 25% (19% للذكور، و67% إناث) مقابل 28% يعملون في قطاع التجارة

[232] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019/08/12»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (8 آب/أغسطس 2019)، http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529

[233] المصدر نفسه.

[234] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية».

[235] المصدر نفسه.

[236] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب».

[237] المصدر نفسه.

[238] المصدر نفسه.

[239] المصدر نفسه.

والمطاعـم والفنـادق (30% للذكـور، و14% للإنـاث)، و20% فـي قطـاع البنـاء والتشـييد (23% للذكـور، و0.1% للإنـاث)، و16% مـن الشـباب العامليـن يعملـون فـي الصناعـة (17% مـن الذكـور و12% مـن بيـن الإنـاث العامـلات)، فـي حيـن بلغـت نسـبة العامليـن فـي قطـاع النقـل والتخزيـن والاتصـالات 5% (6% للذكـور، و4% للإنـاث).[240]

أظهـرت نتائـج مسـح الشـباب الفلسـطيني العـام 2015 أن حوالـي 24% مـن الشـباب حاولـوا إنشـاء مشـاريع خاصـة، بواقـع 17% فـي الضفـة الغربيـة و34% فـي قطـاع غـزة. مـع فـروق واضحـة حسـب الجنـس، إذ بلغـت نسـبة الشـباب الذكـور الذيـن حاولـوا إنشـاء مشـاريع خاصـة 33% مقابـل 14% مـن الشـابات. ومـن بيـن الشـباب الذيـن حاولـوا إنشـاء مشـاريع خاصـة، هنـاك 17% مـن الشـباب لديهـم بالفعـل مشـاريع خاصـة، بواقـع 20% فـي الضفـة الغربيـة، و15% فـي قطـاع غـزة، أمـا علـى مسـتوى الجنـس، فهنـاك 22% مـن الشـباب الذكـور الذيـن حاولـوا إنشـاء مشـاريع خاصـة لديهـم بالفعـل مشـاريع خاصـة، مقابـل 6% فقـط مـن الإنـاث لديهـن مشـاريع خاصـة مـن إجمالـي اللواتـي حاولـن ذلـك.[241]

وقُـدرت نسـبة الفقـر بيـن الأفـراد وفقـاً لأنمـاط الاسـتهلاك الشـهري 29.2% خـلال العـام 2017 (بواقـع 14% فـي الضفـة الغربيـة، و53% فـي قطـاع غـزة)، بينمـا بلغـت نسـبة الفقـر بيـن الشـباب وفقـاً لأنمـاط الاسـتهلاك الشـهري 30% (بواقـع 13% فـي الضفـة الغربيـة، و57% فـي قطـاع غـزة). كمـا تبيـن أن 17% مـن الأفـراد فـي فلسـطين يعانـون مـن الفقـر المدقـع (بواقـع 6% فـي الضفـة الغربيـة، و34% فـي قطـاع غـزة). فـي حيـن بلغـت نسـبة الفقـر المدقـع بيـن الشـباب 18% فـي فلسـطين (بواقـع 6% فـي الضفـة الغربيـة و36% فـي قطـاع غـزة).[242]

يتشـابك هـذا الواقـع الاقتصـادي مـع حالـة مـن الاغتـراب فـي أوسـاط فئـة الشـباب، تظهـر آثارهـا بأشـكال عـدة، منهـا: أولاً، الشـعور بالعجـز: يشـعر الفـرد بعـدم القـدرة علـى السـيطرة علـى الأحـداث التـي تجـري حولـه، أو حتـى التأثيـر عليهـا، والعجـز عـن صنـع القـرارات ذات الصلـة بحياتـه ومصيـره، أي إنـه لا يسـتطيع تقريـر مصيـره بالطريقـة التـي يريدهـا. ثانيـاً، انعـدام المعنـى للأشـياء: وهـو الشـعور بانعـدام المعنـى للحيـاة، وأنـه مـن الصعـب تفسـير الأحـداث المحيطـة بطريقـة منطقيـة أو موضوعيـة. ثالثـاً، التشـيؤ: وهـو الإحسـاس أن الإنسـان فقـد إنسـانيته وأصبـح يعامـل كشـيء أو حتـى كسـلعة، كأنـه يبيـع نفسـه مـن أجـل البقـاء. رابعـاً، اللاهـدف: يشـعر الشـخص الـذي يعانـي مـن الاغتـراب أن لا هـدف لـه فـي الحيـاة، وأنـه لا يجـد سـبباً مهمـاً كـي يواصـل حياتـه التـي هـي، أيضـاً، بـلا معنـى. أمـا خامسـاً، فـ عـدم الانتمـاء: وهـو شـعور بعـدم انتسـاب الفـرد لجماعـة معينـة، أو حتـى الشـعور بالرفـض مـن قبلهـا وعـدم القبـول والمحبـة مـن المجتمـع، ويمكـن أن يكـون هـذا الشـعور علـى مسـتويات عـدة، مثـل العائلـة أو المجتمـع أو حتـى علـى مسـتوى الوطـن.[243]

وأظهـرت العديـد مـن الدراسـات المسـحية وجـود عـزوف كبيـر عـن المشـاركة السياسـية والاجتماعيـة. وفـي العـام 2015، أفـاد فقـط 1.4% مـن الشـباب بأنهـم ينتمـون إلـى أحـزاب أو حـركات سياسـية، وأن 2.4% فقـط ينتمـون لنقابـة أو اتحـاد، وأشـار 19.5% فقـط مـن الشـباب أنهـم شـاركوا بأعمـال تطوعيـة. وفـي العـام 2016 تراجعـت نسـبة الشـباب الذيـن صرحـوا بأنهـم علـى اسـتعداد للمشـاركة فـي مسـيرة ضـد الاحتـلال الإسـرائيلي بشـكل ملحـوظ عـن السـنوات السـابقة، وارتفعـت نسـبة الشـباب الذيـن يقولـون

[240] المصدر نفسه.

[241] المصدر نفسه.

[242] المصدر نفسه.

[243] محمود محمد الشامي، «مظاهر الاغتراب الاجتماعي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى خان يونس»، **مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية** 18، عدد 2 (حزيران/يونيو 2014): 40-45.

إنهم لم يشاركوا قط بأي نشاط شعبي أو جماهيري.[244] وكذلك، 23.6% من الشباب، من الفئة العمرية (15-29)، العام 2015، كانت لديهم الرغبة للهجرة إلى الخارج.[245]

هناك عوامل عدّة دفعت الشباب الفلسطيني نحو العزوف والاغتراب خلال العقدين الماضيين، بعضها مباشر ومرتبط بانسداد الآفاق السياسية والاقتصادية، وبعضها الآخر مرتبط بتغيير على مستوى أعمق كالتغييرات القيمية التي طرأت على الوعي الفلسطيني.

على المستوى السياسي، هنالك عوامل عدّة تخلق الاغتراب والعزوف عن المشاركة السياسية والاجتماعية. بالطبع، يلعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً كبيراً في تحديد قدرة الشباب على المشاركة السياسية، فالخوف من القمع والاعتقال يشكل حاجزاً أمام الانخراط في العمل السياسي،[246] لكن هذا ليس بعامل جديد، فالاحتلال الإسرائيلي واقع معاش منذ عقود عدّة، وعلى الرغم من ازدياد تغوّله، فلا يمكننا أن ندّعي أن هذا العامل وحده هو الذي دفع الشباب للعزوف عن السياسة.

هنالك عوامل أخرى طاردة للشباب من داخل حقل العمل السياسي، فهناك غياب لبرنامج وطني واضح أو قيادة وطنية جامعة. إضافة إلى ذلك، الانقسام الفلسطيني لا يسمح لأي عمل سياسي رسمي موحد ويزيد من شعور العجز لدى الشباب. يبيّن هويجلت أن قضيّة الانقسام قضيّة مركزية لدى الشباب، وفي حين خرجت جموع الشباب العربي للمشاركة في ثورات العام 2011، صب الشباب الفلسطيني اهتمامه على محاولات مختلفة لإنهاء الانقسام.[247]

إضافة إلى الانقسام، ساهم انتشار الفساد على نطاق واسع في مختلف مستويات السلطة والأحزاب، بإضعاف ثقة الشعب بالقوى السياسية.[248] وفي ظل ما وصل إليه حال المشروع الوطني، ومحاولات الإصلاح المتكررة، أصبح المناخ السياسي العام لا يشجع على المشاركة السياسية، فإيمان الشباب بالحلول التقليدية ضعيف جداً، وطبيعة نظام الحكم وتغول الأجهزة الأمنية يمنع ظهور نقاش واسع وشفاف حول توجهات جديدة قد تهدد مصالح القوى الحاكمة.

وعلى مستوى التعليم، يشير فرايمر إلى أن المنظومة التعليمية في النظام الرأسمالي تحفز المنافسة المستمرة على جميع الأصعدة، بدايةً بتحديد من يستطيع الوصول إلى المدارس النخبوية، وثم بين الطلاب لتحصيل أفضل العلامات في اختبارات موحدة بغض النظر عن القيمة العلمية، ما يدفع الطلاب إلى التشيؤ، وعزلهم عن زملائهم عن طريق فرزهم بشكل هرمي حسب «قيمتهم».[249] تحت هذا النظام التعليمي، يتم التركيز على «الريادة» الفردية والقدرة على المنافسة كصفات إيجابية يجب الطموح إليها، ويُغيب الجانب الجماعي.

---

[244] جمان مزاوي وآخرون، «دور الشباب الفلسطيني في شق مسار التغيير ومواجهة تحديات المشروع الوطني»، **المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)** (7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، https://www.masarat.ps/article/1803/files/content_files/thlyl_syst_-_dwr_lshbb_0.pdf

[245] محمد خضر قرش، «عزوف الشباب الفلسطيني عن المشاركة في الحياة التنظيمية (الحزبية): مقدمات وحيثيات ونتائج»، **رأي اليوم** (24 أيلول/سبتمبر 2016)، http://bit.ly/38sPjiR

[246] David S. Meyer and Debra C. Minkoff, "Conceptualizing Political Opportunity," *Social Forces* 82, no. 4 (June 2004): 1484.

[247] Jacob Hoigilt, "The Palestinian Spring That Was Not: The Youth and Political Activism in the Occupied Palestinian Territories," *Arab Studies Quarterly* 35, no. 4 (Fall 2013): 343-344.

[248] قرش، «عزوف الشباب الفلسطيني».

[249] Benjamin Frymer, "Freire, Alienation, and Contemporary Youth: Toward a Pedagogy of Everyday Life," *InterActions: UCLA Journal of Education and Information Studies* 1, no.2 (June 2005), https://escholarship.org/uc/item/5wd2w4gs

أما على المستوى الاقتصادي، فتشير الدراسات إلى أن الفقر والبطالة تؤدي إلى الإحساس بالعجز وانعدام المعنى، وإلى ضعف الثقة في النظام والقوى الحاكمة.[250] فعندما لا يستطيع الشاب تأمين لقمة عيشه، فإن انشغاله يكون في هذا الاتجاه، وليس في الانخراط السياسي، وبخاصة إذا كان لهذا الشاب عائلة ليرعاها.[251]

بناءً على التغييرات الاجتماعية التي خضنا فيها سابقاً، فإن إنسانية الفرد أصبحت مرتبطة بقدر استهلاكه، ولا يستطيع الفرد الاستهلاك دون مصدر ثابت للدخل. هنا يبرز مفهوم «الانتظار» "waithood"،[252] إذ يرتبط مفهوم الرشد والانضمام للمجتمع بقدرة الفرد على اكتساب قوته بنفسه والتحلي بمستوى معين من الاستقلال المادي. بهذا السياق تلعب بطالة الشباب دوراً كبيراً في استثنائهم من المجتمع وإضعاف قدرتهم على المشاركة الفعالة فيه، ويصبحون كأن لا صوت لهم. لذلك، نجد أن الذكور أكثر اغتراباً من الإناث في المجتمع الفلسطيني،[253] ويعود جزء من ذلك إلى اختلاف التوقعات المادية التي يفرضها المجتمع عليهم. هذه الظاهرة منتشرة بشكل واسع في دول الجنوب والدول التي تعاني أزمات اقتصادية، وبخاصة تلك التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة، حيث قد تستمر فترة «الانتظار» سنوات طويلة جداً.[254]

يمكننا رؤية فروقات طبقية واضحة بين الشباب الناشط سياسياً والشباب العازف. وجدت دراسة لجانيت حبشي أن النشاط السياسي في فلسطين والراحة المادية متلازمان. إذ كلما ازداد مستوى دخل عائلة الشاب، ازداد مستوى التعليم والاهتمام بالسياسة، وبالتالي ازدياد فرصة الانخراط في السياسة.[255]

بشكل عام، هناك تقاطع وتفاعل بين عوامل كثيرة لتنتج شباباً مغترباً وعازفاً عن السياسة والمجتمع، وتجتمع هذه العوامل في قدرتها على وضع العقبات أمام تحقيق الشباب لأهدافهم وطموحاتهم، وبالتالي تشيؤهم وإنكار إنسانيتهم.

وعلى الرغم من التصاعد في وتيرة العوامل المنتجة للاغتراب سابقة الذكر، فإننا نشهد في هذه الأيام نمواً في التوجه نحو مضامين تعاونية مثل الاعتماد على الذات، والاستقلالية، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي القائم على تكامل الإنتاج والاستهلاك. ومن الأمثلة على هذه النماذج مزرعة أم سليمان، ومزرعة عشاق الأرض، ومزرعة الفطر «أمورو»، وغيرها من المزارع والتعاونيات التي بدأت بالانتشار في مناطق مختلفة، بعضها ما زال مستمراً، والبعض الآخر لم يستمر. ويشعر القائمون على المشاريع التي لم تستمر أنه تمت محاربة مشاريعهم وإفشالها بفعل عوامل عدّة، أهمها قوى الاستعمار، والقطاع الخاص الكبير، وبيروقراطية الجهات الرسمية.

نشأ أثناء الانتفاضة الأولى نمطان من المشاريع الزراعية الجماعية: الأول، التعاونيات الزراعية التي تنطوي تحت قائمة المشاريع والأراضي التي تشرف عليها اللجان الشعبية، والتي اشتركت فيها أحياء بكاملها؛ أما النمط الثاني، فهو الحدائق الخاصة، أو المشاريع الزراعية ذات الطابع الأسري الخاص.[256]

---

[250] Anders Westholm and Richard G. Niemi, "Youth Unemployment and Political Alienation," *Youth and Society* 18, no. 1 (September 1986): 58-80.

[251] Jawad Dayyeh and Mohammed Y. I. Banat, "Palestinian Youth and Civilian Resistance," *International Humanities Studies* 4, no. 3 (September 2017): 15-26.

[252] Mayssoun Sukarieh and Stuart Tannock, *Youth Rising? The Politics of Youth in the Global Economy* (New York and London: Routledge, 2015), 128-132.

[253] الشامي، «مظاهر الاغتراب الاجتماعي».

[254] Valentina Cuzzocrea, "Moratorium or Waithood? Forms of Time - Taking and the Changing Shape of Youth," *Time and Society* 28, no. 2 (2019): 567-586.

[255] Janette Habashi, *Political Socialization of Youth: A Palestinian Case Study* (New York: Palgrave Macmillan, 2017), 67.

[256] أبو جدي، العامودي وخليفه، «المرأة والتعاونيات الزراعية»، 44.

ويلاحظ بعض التشابه بين الأنماط التي تطورت خلال الانتفاضة الأولى، وتلك التي تنشأ حالياً، من حيث إن المشرفين على التعاونيات/المزارع الجديدة هم إما مجموعات شبابية منظمة (أطر شبابية جماهيرية ليست منبثقة عن الأحزاب السياسية)، أو مجموعة من الأفراد/الشباب غير المنظمين، أو المؤطرين في أطر جماهيرية معينة. والمميز في هذه النماذج الجديدة، دمجها ما بين النمطين اللذين وجدا في الانتفاضة الأولى: تعاونيات زراعية ومزارع/حدائق خاصة.

لكن، تبقى هذه الحالة محدودة، من حيث أعداد الشباب والعاطلين عن العمل ممن يتوجهون إلى نمط التعاونيات أو النماذج القريبة منها.

آفاق العمل التعاوني

للنهوض بالقطاع التعاوني والعمل التعاوني، في السياق الفلسطيني، ومن وجهة نظر بعض الباحثين والمؤسسات البحثية في القطاع التعاوني، يجب العمل على مستويات عدّة: المفاهيمي، العملي، المالي والاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

يشدد الباحث طارق دعنا على ضرورة التفكير ملياً في/والعمل على تحديد ملامح وأهداف التعاونيات في السياق الفلسطيني قبل الشروع بإقامتها حتى لا تكون ذات نتائج عكسية. فقد جاء إحياء عمل التعاونيات الزراعية على مستوى العالم استجابة من المجتمعات الزراعية لضرورة إيجاد أساليب مقاومة لنهج الاقتلاع الذي يفرضه نمط الإنتاج الرأسمالي في المجال الزراعي. وهنا تكمن نقطة الانطلاق لما يجب تصوره ومراعاته للحالة الفلسطينية، على مستويات عدّة: المستوى المفهومي؛ المستوى العملي؛ مستوى المدخلات والمخرجات؛ المستوى المالي؛ المستوى الاجتماعي التشاركي.[257]

على المستوى المفهومي، من الأهمية الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ والأسس من أجل مواجهة التفاعل القائم بين البنية الاستعمارية وبين السياسات التنموية الزراعية ذات التوجه الرأسمالي من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإيجاد أساليب وأدوات مقاومة لنمط الإنتاج الرأسمالي. ولا بد أن سيرورة العمل على خلق شبكات تعاونية زراعية يجب أن تستند، بالأساس، إلى منظومة معرفية وتوعوية تسترجع قيم المقاومة والصمود، والعمل الجماعي، والعمل التطوعي، والاعتماد على النفس، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي المحلي [السيادة على الغذاء].[258] كذلك، ضرورة تشجيع الفكر التعاوني في المناهج الفلسطينية، بحيث يصبح جزءاً من الثقافة السائدة والموروث الحضاري، وأن يتم تعميم الوعي التعاوني بعملية منهجية تتم في الأسرة والمدرسة والجامعة؛ تشجيع الأبحاث العلمية والدراسات بشأن تنمية التعاونيات والنهوض بها اجتماعياً وسياسياً.[259] وليس فقط الأبحاث العلمية، إذ يجب التركيز على الأبحاث التقنية والسياساتية للنهوض بهذا القطاع اجتماعياً وسياسياً/وطنياً واقتصادياً.

بينما على المستوى العملي، يجب أن تركز عملية إنشاء تعاونيات زراعية على إعادة تعريف شكل البنية الداخلية وما تتضمنه من أدوات التنظيم الإداري والمالي والتنسيقي، وطبيعة العلاقات بين الفاعلين الزراعيين. وبالتالي، يجب الخروج من حالة العمل العبثي الحالي المرتبط بالتعاونيات الزراعية، وتجاوز الشكل التعاوني المعمول به والمفروض من قبل التمويل الأجنبي الموجه، ومن ثم السعي إلى أن يستبدله عمل الشبكات التعاونية ذات الطابع المؤسسي المنظم. وهذا يتطلب جهوداً مشتركة بين فئات متنوعة تتضمن المزارعين أنفسهم والعاملين بالقطاع الزراعي؛ مثل الاتحادات

[257] دعنا، **البدائل الإنتاجية**، 14-16.

[258] المصدر نفسه، 15.

[259] النمروطي ومكي، «دور التعاونيات»، 233.

والجمعيات والخبراء المحليين، من أجل وضع خطط إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف. ولا بد من العمل على بناء القدرات المحلية للتعاونيات بشكل يضمن ابتداع آليات عمل خلاقة وخطط بديلة لمواجهة التحديات والعقبات من أجل ضمان الاستمرارية.[260]

على مستوى مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها، يجب على التعاونيات الزراعية أن تسعى نحو تطوير لجان تُعنى بمثل هذه المسائل، من أجل خلق عملية متكاملة. فيما يتعلق بالمدخلات، فإن إنشاء لجان تتخصص بالمسائل اللوجستية (الفنية)، وتزويد التعاونيات بما تحتاجه من بذور وأسمدة زراعية، وتنظيم عملية الري، سيكون ذا فاعلية كبيرة في تنظيم العمل الزراعي. أما على مستوى المخرجات، فمن الممكن للتعاونيات وضع استراتيجيات للتسويق؛ مثل القيام بمبادرات إنشاء مراكز للتعبئة والتغليف، ومنح أسماء ذات أبعاد وطنية للمنتج الزراعي، وأيضاً كتابة رسالة تعريفية عن عمل التعاونية على كراتين التوزيع وتوضيح المغزى الوطني لأعمالها، وذلك لإثراء الجانب التسويقي. علاوة على ذلك، يمكن للتعاونيات القيام بعمليات تشبيك وتعاقد مع مؤسسات تسويقية وطنية للحصول على معاملة تفضيلية، وهذا أيضاً يتضمن عمليات الترويج والدعاية وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية دعم منتجات التعاونيات بوصفها خطوة باتجاه دعم مشروع وطني متكامل.[261]

على هذا المستوى، لا بد من الإشارة إلى أن بعض المؤسسات والجهات قد أسست بنوكاً للبذور؛ مثل اتحاد لجان العمل الزراعي الذي أسس بنك البذور البلدية الفلسطيني العام 2003 في مدينة الخليل، ومكتبة البذور البلدية الفلسطينية التي قامت بتأسيسها فيفيان صنصور العام 2014 في مدينة بيت لحم. لذلك، فإن المطلوب تكثيف الجهود وتعريف المزارعين بأهمية هذه البنوك.

أما على المستوى المالي، فمن الضروري العمل على إنشاء صناديق للتمويل التعاوني ورصد ميزانيات سنوية لا تستهدف فقط تسيير الأنشطة الحيوية للتعاونيات، بل أيضاً تستهدف التخلص بشكل تدريجي من التمويل الأجنبي المشروط وآثاره المدمرة على قطاع الزراعة المحلي. ولعل من المهم أن تستند عملية تجنيد الأموال إلى التنويع في المصادر ومحاولة اجتذاب الأموال ذات الهدف التضامني، مثل تبرعات من الأعضاء وجمع الأموال من فلسطينيي الشتات، وكذلك العمل على استمالة دعم شركات القطاع الخاص الفلسطيني التي ترى في عمل التعاونيات استثماراً وطنياً أكثر منه ربحياً خالصاً.[262]

بينما على المستوى الاجتماعي التشاركي، لا بد أن تأتي حملات الوعي المجتمعية عبر رفع مستوى الوعي وتحفيز العمل التطوعي في التعاونيات، وبخاصة في الأوساط الشبابية. وبالتالي، من الممكن تحقيق ذلك، عبر التشبيك مع طلبة الجامعات والحركات الشبابية الصاعدة والمساهمة في العمل الزراعي الميداني خلال فترات منتظمة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف. أيضاً من الممكن للتعاونيات التوجه للكليات الزراعية في الجامعات والاستعانة بالكوادر المهنية وطلبة التخصص من أجل النصيحة وتحسين النوعيات الزراعية والمشاركة الميدانية.[263]

يتقاطع الكاتب والباحث كمال همّاش، مع بعض ما تناوله الباحث دعنا، إذ يقترح سلسلة من الحلول لتعزيز القطاع التعاوني، والجمعيات التعاونية، وللنهوض بهذا القطاع، ووضعه على «منصة تنمية تحررية من التبعية للمنتج الإسرائيلي والمستورد في كل صغيرة وكبيرة»، من خلال بناء سياسة وطنية تستند إلى فلسفة ترويج وإشاعة الثقافة والعمل التعاونيين، وحصر الإمكانيات والمقدرات

[260] دعنا، **البدائل الإنتاجية**، 15-16.

[261] المصدر نفسه، 16.

[262] المصدر نفسه.

[263] المصدر نفسه.

اللازمة لبعث الجمعيات التعاونية الجديدة، ودعمها بكافة الوسائل الإدارية والفنية، وفتح أبواب الاقتراض والائتمان بشروط تحفيزية.[264]

من القضايا التي يناقشها الكاتب همّاش، أنه يوجد توجه حقيقي للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، على حد سواء، لمقاطعة البضائع والمنتوجات الإسرائيلية، ما يفتح الباب واسعاً أمام ضرورة مضاعفة الجهود في القطاع التعاوني الإنتاجي، عبر تأسيس وإنشاء جمعيات تعاونية جديدة، وتدعيمها من خلال تسويق منتجاتها محلياً، وبخاصة في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والحرفية، الأمر الذي يتطلب إقرار تشريعات العمل التعاوني التي تنظمه، وتوفير رزم تحفيزية في مجالات الترخيص والتمويل والتسويق، وحماية إنتاج هذا القطاع لضمان استمراريته وتطوره كمستوعب للأيدي العاملة.[265]

مع أننا نتفق مع ما يحاول الكاتب تسويقه، فإنه، في الحقيقة، لا يوجد، على أرض الواقع، منهج حقيقي للمؤسسات لانتهاج نهج المقاطعة، على الأقل الحكومية، فالذي يحدث هو مقاطعة بضائع المستوطنات، فقط، التي تأتي في سياق الرد على بعض السياسات الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، تذبذب حملات المقاطعة الكلية، التي تمارسها المؤسسات غير الحكومية، من حين إلى آخر، التي تجد لها مكاناً، فقط، عند تدهور الأوضاع السياسية، وفي المناسبات الوطنية.

من جانبه، ربط مركز بيسان، ما بين العمل التعاوني والتنمية والحماية الاجتماعية، التي تؤدي في ترابطها إلى المساهمة في بناء المجتمع وتزيد من المشاركة المجتمعية والسياسية لأفراد المجتمع. إذ يؤشر توفير الحماية الاجتماعية، بشكل كبير، إلى تحقيق أحد الأساسيات المهمة لدمقرطة المجتمع، فالمواطن إذا ما شعر بالأمان الصحي والتعليمي، ولم يَخف من عدم توفير قُوته وقُوت من يُعيل، وأصبح مطمئناً لسنوات كِبَره وشيخوخته، وكذلك الأمر بالنسبة للفلاح والمزارع الذي يعلم أن موجوداته ليست في مهب الريح، حينها يكون المواطن في وضع أكثر سلامة، للمساهمة في المجتمع وتطويره، وأكثر قدرة على الانخراط والاختيار ومواجهة الفساد والرشاوى وشراء الذمم، كما يكون أكثر قدرة على أن يمارس دوره باستقلالية ودون ابتزاز.[266]

كذلك، شدد مركز بيسان بخصوص العلاقة العضوية ما بين العمل التعاوني والتنمية، إذ لا يمكن الحديث عن العمل التعاوني دون ربطه بالمشروع التنموي الأكبر. وأشار إلى خصوصية التنمية، في فلسطين، المنبثقة من وجود الاحتلال، وضرورة مقاومته، في ظل عدم امتلاك مقومات الدولة ذات السيادة، من السيطرة على الحدود، والتحكم بالموارد وفائض الإنتاج، وإعادة توزيعه بحرية وعدالة. وبالتالي، يجب إيجاد تنمية بديلة، تعزز من المقاومة والصمود، وتعزز عوامل ارتباط الإنسان بالأرض، وفك الارتباط مع التبعية، وتحد من الفقر والبطالة، وتركز على الفئات المهمّشة والمحرومة في المجتمع، التي تشكل النساء منها نسبة كبيرة.[267]

ومن الأهمية، أيضاً، التعريف بالأنماط والنماذج القريبة من العمل التعاوني، مثل النموذج المدعوم مجتمعياً، ومحاكاة النماذج الناجحة لحل المشكلات التقنية مثل شح المياه وعملية التسويق.

تقاطعت متطلبات تحقيق النهوض وتطوير القطاع التعاوني، بداية، من تعزيز المفهوم التعاوني، على أسسه الصحيحة، وربطه بسياق التحرر من النظام الرأسمالي والاستعماري، وإيجاد الأدوات التي تحقق هذا المفهوم التحرري، إلى الإعداد الحقيقي لبناء التعاونيات ودعمها والعمل معها وتطويرها بما يحقق أهدافها التي وُجدت من أجلها.

[264] هماش، «التعاونيات بوابة للتشغيل».

[265] المصدر نفسه.

[266] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الحماية الاجتماعية»، 40.

[267] المصدر نفسه، 41.

خلاصة

تفاعل وترابط قضايا الفقر والبطالة والعزوف المجتمعي والتعليم العالي: التعاونيات كحل وممارسة

تُظهر غالبية الأدبيات السابقة نقاط أساسية عدة حول الدور الفاعل للتعاونيات في التقليل من الفقر وخلق فرص عمل، إلى جانب تشكيل نماذج تنموية واقتصادية بديلة عن تلك السائدة تتصف بأنها أقرب لمفاهيم العدالة والمساواة. إضافة إلى ذلك، توضّح الأدبيات أن التعاونيات شكلت نموذجاً ونمطاً اقتصادياً واجتماعياً، في منظومة العلاقات المجتمعية والاقتصادية والسياسية، في السياقين العالمي والفلسطيني على حد سواء، ولعبت دوراً مهماً، في مراحل متعددة من التاريخ الفلسطيني، في سبيل تأمين المصاريف الأساسية للأسر الفلسطينية، وبالتالي عملت على سد فجوة الفقر والبطالة في تلك المراحل ولو بشكل نسبي. كذلك، لعبت أدواراً أخرى، على صعيد تغذية مفاهيم مرتبطة بالفعل المجتمعي، من تغير سلوك أعضائها عبر ممارستهم لمبادئ التعاونية من الديمقراطية والتشارك والتعاون التي تصب في تنمية المجتمع بشكل عام. كما ارتبطت التعاونيات تاريخياً وعملياً بقضايا عدة، منها البطالة والفقر والسيادة على الغذاء، والمشاركة المجتمعية والسياسية، المشاركة التحررية، والنمو الاقتصادي، للتأثير على نمط علاقات القوى الذي يسود المجتمعات المختلفة، ومنها المجتمع الفلسطيني.

وتكشف الأدبيات التي ركّزت على الحالة الفلسطينية تراجع مساهمة التعاونيات في الاقتصاد والسياسة في العقود الأخيرة، إضافة إلى التباين الكبير بين مساهمة التعاونيات في الاقتصاد العالمي واقتصادات العديد من الدول، مقارنة بمساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني. فيشكل أعضاء التعاونيات حوالي 2% من سكان الضفة الغربية، وتقدر قيمة إنتاج الحيازات الزراعية التابعة لأعضاء التعاونيات الزراعية حوالي 233 مليون دولار، أي ما يقارب الـ 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، سنة 2010.[268] بينما بلغ عدد المشتغلين بأجر في الجمعيات التعاونية العاملة (350 تعاونية)، في نهاية العام 2018، 530 فرداً، من بينهم 215 أنثى.[269]

هذه المؤشرات العامة، تجعل للتعاونيات، مساهمة ضئيلة جداً، في الحد من البطالة والفقر، بالتالي، لا يمكن اعتبار التعاونيات في وضعها الحالي كنموذج اقتصادي متكامل، بحد ذاته.

على الصعيد الاجتماعي والمشاركة المجتمعية، فإن انتشار التعاونيات في الآونة الأخيرة من قبل الجيل الشاب ومجموعات شبابية، أسهم في زيادة الفعل الجمعي لفئة الشباب، وبخاصة خريجي الجامعات، الأمر الذي يتقاطع مع الجانب السياسي، من رفض هذه المجموعات لنمط الاقتصاد الرأسمالي والنيوليبرالي المهيمن على الواقع الفلسطيني، ما يسهم في عملية رفع الوعي ورص الصفوف لمواجهة آليات وسياسات الاستعمار من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي ومحاربة نمط السوق الذي تديره علاقات قوى مختلفة مثل القطاع الخاص والمؤسسة الرسمية، والاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال. إذ تقوم هذه المجموعات بمبادرات مجتمعية وحملات توعية لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية منتجات التعاونيات، وتركز في عملها على العمل التطوعي في الأوساط الشبابية، ما يساهم في إعادة الاعتبار للعمل التطوعي والعمل المجتمعي في فلسطين.

لكن تبقى هذه المحاولات محدودة وغير منتشرة في جميع أوساط الشباب والعاطلين عن العمل وخريجي الجامعات الذين لا يجدون وظيفة أو فرصة عمل حقيقية.

[268] المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية: دراسة تحليلية** (رام الله: الإدارة العامة للتعاون - وزارة العمل، 2012)، 11.

[269] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي**، 38.

على الصعيد التحرري، كانت التعاونيات، تمثل جانباً من جوانب التأثير السياسي والوطني والاقتصادي والاجتماعي، فقد حاول الاستعمار البريطاني، وبعدها الاستعمار الصهيوني، استخدام التعاونيات لتمرير مخططات ومصالح معينة، حسب اعتقادهم. وعندما أثبتت تجاربهم فشل استخدامها لتمرير مخططاتهم، عملوا على محاربتها والحد من تأثيراتها. كذلك، استخدمتها حركات التحرر العالمية، والمنظمات الفلسطينية، لمقاومة الاستعمار القديم والجديد الناتج عن الهيمنة المتداخلة للاستعمار الاستيطاني والنيوليبرالية، ومواجهة التأثيرات السلبية الناتجة عن النظام الرأسمالي.

ويسترسل جزء كبير من الأدبيات في مراجعة وتحديد المعيقات أمام النموذج التعاوني في فلسطين، وتوضح أن الحركة التعاونية بشكل عام، والتعاونيات الزراعية النباتية تحديداً، تعاني من معيقات ومشاكل وصعوبات عدة، منذ العام 1967، عكست نفسها، على مدى تطور هذه الحركة، من حيث التوسع بين الجماهير والبناء النوعي، وعلى مدى مساهمة الجمعيات التعاونية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. نتجت هذه المعيقات من عوامل موضوعية خارجة عن نطاق سيطرة التعاونيات والهيئات القائمة عليها. وكذلك، عن أسباب ذاتية تكمن في الحركة التعاونية نفسها.

تمثلت الظروف الموضوعية، بالاستعمار الاستيطاني والاحتلال الإسرائيلي، الذي يشكل السبب الأساسي لتراجع الحركة التعاونية، وتخلف عملها. إذ عملت ممارسات الاحتلال على تجميد النشاطات التعاونية ومنعها من تحقيق برامجها في مختلف مجالات عملها، وأغرقت الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها، وأنشأت وشددت صعوبات في التنقل والنقل على الطرق الفلسطينية. كما ساهمت الإجراءات والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية شديدة العنف تجاه الأرض وأصحاب الأرض، والسيطرة على موارد ومصادر المياه، وتغلغل المستوطنات في الأراضي الفلسطينية في إعاقة عمليات الإنتاج كلها، والزراعية والتعاونية منها بشكل خاص.

يضاف إلى ذلك إهمال السلطة الفلسطينية لقطاع الزراعة بشكل عام، وإهمال مشاريع التعاونيات بشكل خاص في زيادة الصعوبات والمعيقات. فلم تدعم الحكومة الفلسطينية هذا القطاع، ولم تخصص من الموازنة العامة أي مخصصات تذكر لصالح تطوير ودعم الحركة التعاونية، وتحديداً الإنتاجية منها. كما أن السياسات النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية، وضعت التعاونيات في مواجهة غير عادلة مع البضائع المستوردة والإسرائيلية، وشبه محسومة لصالح الأخيرة.

أما العوامل الذاتية، فقد تعددت بدءاً من تشتت الاهتمام بالفكر التعاوني والفهم الحقيقي لمضمون التعاونيات وأهدافها، وإهمال البعد الفكري والمفاهيمي المرتبط بالتعاونيات كمفهوم التعاون، ومفهوم التنمية والتنمية البديلة، والنوع الاجتماعي، والحماية الاجتماعية. ومن العوامل الأخرى محدودية التعاون والتشبيك على المستوى الوطني، وضعف التنسيق والتشبيك مع المؤسسات القاعدية والمؤسسات الأخرى، إضافة إلى شبه غياب لعملية التنسيق والتشبيك الحقيقية بين التعاونيات في مجال الإنتاج، والخبرة والتسويق. ويضاف إلى ذلك ضعف إقبال الشباب والعاطلين عن العمل على إنشاء تعاونيات أو الانضمام للتعاونيات القائمة، إلى جانب جملة من العوامل الذاتية الأخرى.

حاولت التعاونيات أن تخلق وتُوجد حالة ومساحة معينة لتجاوز الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها البنى التقليدية والاستعمارية والرسمية، من خلال مفاهيم العمل التعاوني، التي كانت، بالتحديد، نتيجة للمفاهيم التي اكتسبها التعاونيون سابقاً عبر ممارستهم السياسية والمجتمعية في الحركات السياسية الجماهيرية، والعمل التطوعي الذي كان سائداً في المجتمع الفلسطيني.

يعيد اليوم بعض الشباب والمجموعات الشبابية، وخريجو الجامعات، هذه المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي، عبر إعادة إنتاجها، من خلال المساحة المتوفرة لهم. هذه المفاهيم التي تم

اكتسابها، عبر البيئة الجامعية اللامنهجية، من مساحة العمل الشبابي والطلابي، داخل الجامعات، وللأسف لم تكن للجامعات أو المناهج الدراسية أية بصمة في هذه التحولات لدى الجيل الشاب.

إن عملية بناء نموذج متكامل من العمل، اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، يلبي احتياجات المجتمع الراهنة، يتطلب بالضرورة، إعادة إنتاج المنظومة المعرفية لأهمية هذا النموذج المتكامل، وعلى الرغم من رؤيتنا بأن التعاونيات لا تشكل في شكلها الحالي نموذجاً بديلاً، فإنها قد تشكل نمطاً من الإنتاج ومن علاقات القوى الجديدة المغايرة لنمط العلاقات السائدة في المجتمع الفلسطيني، والبناء عليها، لخلق اقتصاد وطني بديل، ومجتمع متين، يسهم في عملية الانفكاك عن تبعية الاقتصاد الاستعماري (الإسرائيلي والرأسمالي النيوليبرالي).

تصورات وحوارات حول التعاونيات والقطاع الزراعي

نعرض في هذا القسم أبرز القضايا المرتبطة بالتعاونيات الزراعية من وجهة نظر مجموعة من الشباب العاملين وغير العاملين في القطاع التعاوني، وجملة من المؤسسات غير الحكومية المهتمة بالقطاع الزراعي والتنموي في الضفة الغربية. وفيها نقرأ فهم المحاورين لجملة العلاقات ما بين وحدات تحليلية تنموية أهمها البطالة؛ والفقر؛ والمشاركة المجتمعية والسياسية؛ والتعليم العالي ومخرجاته، والإنتاج الاقتصادي ومعناه، مع التركيز على القطاع الزراعي والعمل التعاوني.

يمكن فهم هذه التصورات بارتباطها بالموقع الاجتماعي والثقافي للأفراد والعاملين في التعاونيات والرؤية التنموية للمؤسسات المحاورة، إضافة إلى مواقع التقاطع والتباين ما بين الأفراد والمؤسسات. بالتالي، يجدر النظر لهذه التصورات باعتبارها مستويات متعددة للفهم مرتبطة بالموقعية، والتجربة، والممارسة، والموقف الأيديولوجي والمهني. ويمكن تقسيم هذه المستويات إلى: التصورات وانطباعات طلبة وخريجي الجامعات - العاملين والعاطلين عن العمل - حول العمل الزراعي، وبعض عائلاتهم، بارتباطاته بالمعيقات البنيوية المتمثلة بالاحتلال، والسوق، والبنية الاجتماعية والثقافية، ومدى معرفتهم لمفهوم العمل التعاوني والتعاونيات الإنتاجية ونماذجها، وطموحاتهم وتصوراتهم حول المستقبل وموقعهم فيه، إضافة إلى تقييمهم لعملية التعليم العالي والبيئة الجامعية، من حيث أثرها على العمل التعاوني والإنتاجي الزراعي.

كذلك يعرض القسم تأملات المشاركين في التعاونيات الزراعية بأشكالها المختلفة، سواء المسجلة وغير المسجلة في هيئة العمل التعاوني؛ التقليدية، أو الشبابية التي شكّلت نماذج جديدة لشكل التعاونيات في السنوات الأخيرة، حول واقعها، وخصائص بنيتها، وتوجهاتها وأهدافها، وطرق عملها، ليرتكز البحث على محاولة فهم الواقع بالاستناد الى تجارب الفاعلين في الحقل التعاوني الزراعي في فلسطين، ومن المنظور الشبابي خاصة، وفرص وإمكانيات تطويره.

أما مستوى المؤسسات، فيستعرض القسم فهم تلك المؤسسات التنموية لموقعها ودورها وآلية عملها مع قطاع العمل التعاوني الزراعي. إضافة إلى ذلك، يتطرق القسم إلى المؤسسات الأكاديمية، بهدف فحص دور عملية التعليم في الجامعات في خلق أو تثبيط واقع العمل التعاوني والزراعي انطلاقاً من الواقع الفلسطيني. فهم التصور العام عن مفهوم «ثقافة العمل التعاوني»، ومعرفة التصورات حول البنى القائمة؛ سواء القطاع الحكومي أو الخاص والأهلي، يأتيان من أجل فهم ديناميكيات العمل ما بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي وارتباط ذلك بالتأثير على الفعل الجمعي. أخيراً، يمكن قراءة السمات وتصورات المحاورين من خلال تنظيمها في مستويات رئيسية عدة، مع ضرورة الإشارة إلى أنه تم تقسيم هذه المستويات إلى محاور فرعية، اشتملت على مركبات وقضايا عديدة، وتداخلت بعض المحاور فيما بينها.

وعليه، تنتظم التصورات على النحو التالي:

أولاً. البيئة الاقتصادية السياسية بما يشمل القيود الاستعمارية وواقع الاحتلال، وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني وتحولاته، والسياق النيوليبرالي، وما تعكسه هذه الحالة من علاقات قوة وتأثير، وواقع الفقر والبطالة.

ثانياً. البيئة الاجتماعية، بما يتعلق بالبطالة والبيئة التعليمية والثقافة.

ثالثاً. البنية التحتية والبيئة التنظيمية، أي كل ما يتعلق بالمعيقات المادية كالمياه والأرض وملكيتها وتقسيماتها، والمعيقات القانونية والتنظيمية؛ والبيئة الداعمة للعمل التعاوني كالمنح والمساعدات والمشاريع التي تقدمها المؤسسات.

أولاً. الاقتصاد السياسي وموقع التعاونيات

ارتكزت العناصر المركزية لمجمل الحوارات حول العمل الزراعي، والتعاوني منه بشكل أساسي، على تأويل مركب للمعيقات والتحديات التي تواجه الفاعلين والمجتمع الفلسطيني بشكل عام. قد تكون بنية النظام الاستعماري القائم على عملية السلب للأرض أهم المحاور، ويتقاطع معه نقد مباشر للبنية الاقتصادية التي تشكلت في الأراضي المحتلة بعد توقيع اتفاق أوسلو.

إن الفهم المعقد للواقع البنيوي الذي يحمله أغلب من تمت محاورتهم، يظهر جلياً في جملة المفاهيم المستخدمة في التحليل والوصف. إن استخدام جملة مفاهيمية مركبة مثل التحول النيوليبرالي أو الاستعمار الاستيطاني، توضح هذا الفهم المعقد من ناحية، وتحمل في طياتها بذور مواجهته أو تحديه أو تجاوزه من ناحية أخرى. فتصف طالبة دكتور صيدلة مقيمة في رام الله نفسها أنها كانت من الأشخاص المتأثرين بهذا الواقع، «فكنت هذا الحدا الي بس بدو يطلع طول الوقت ويصرف ويشتري وكل هذا الإشي»،[270] لكن، نتيجة مفصل معين في حياتها، وهو العمل مع مجموعات شبابية لها بعد وتوجه وطني، جعلها تتمرد على هذا الواقع، وتفكر بطريقة مختلفة عن الثقافة النيوليبرالية الاستهلاكية المهيمنة، وتفكر في كيفية أن تكون جزءاً فاعلاً في تغيير نظرة الطلاب، وتشكيل نمط بديل ونقيض للثقافة المهيمنة التي تترسب عند الناس. هذا جعلها تكتسب قيماً جديدةً، وتعزز تصرفات معينة وقيماً بدأت تختفي، وهذه اللحظة التي وصفتها بـ «الميلاد»، جعلتها تنخرط في تعاونية زراعية يمكن العمل فيها كبديل اقتصادي، والقيام بتجربة العمل التعاوني، لتعرف مدى قدرة التعاونية الزراعية على تشكيل هذا البديل.[271]

[270] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 02 نيسان/أبريل 2020).

[271] المصدر نفسه.

الأرض كموقع رمزي ومادي للعمل السياسي في المواجهة مع الاحتلال

يحمل المتحاورون تصوراً مزدوجاً حول قضية الصراع على الأرض في مواجهة الاحتلال والنزعة التوسعية للاستعمار. فمن جهة، برز هذا الصراع كمحفز للعمل التعاوني الزراعي كموقع رمزي ومادي في المقاومة، ومن جهة أخرى، ظهر الصراع على الأرض كعامل طارد ومعيق أمام العمل التعاوني الزراعي، بارتباطه أيضاً بتبعية القطاع الزراعي واعتماديته على إسرائيل واقتصادها من حيث توفير مدخلات العملية الزراعية إضافة إلى التحكم بالاستيراد والتصدير والسيطرة على الموارد الطبيعية الأخرى كالمياه. هذه الرؤية المزدوجة للصراع على الأرض ومقاومة الاحتلال، نابعة من إقرار بمكانة وفاعلية العمل التعاوني الزراعي في التحرر، كما أنه من ناحية أخرى، إقرار بحجم التهديدات والمعيقات التي تقف في وجه تطور العمل التعاوني الزراعي.

فيظهر وعي المتحاورين، من مختلف المستويات، بعلاقة العمل الزراعي بشكل عام، والتعاوني بشكل خاص، في تصورهم نحو أهمية وجود التعاونيات في المجتمع الفلسطيني، فقد ظهرت قضية الاستثمار الزراعي كمسألة أجمع عليها معظم الطلاب، من حيث ارتباط الاستثمار الزراعي بالسياق الاستعماري، إذ تكمن أهمية العمل الزراعي في الأرض لحمايتها من المستوطنين والمصادرة،[272] وعندما يقوم الشخص بزراعتها، يعني أنه سيبقى فيها.[273] أما بالنسبة للمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي والتعاوني، والتعاونيات الزراعية، فقد برز الإدراك الواضح والتركيز على ارتباط المشروع الصهيوني الاستعماري بالسيطرة المباشرة على أدوات الإنتاج الأساسية المرتبطة بعمل التعاونيات الزراعية وهي: الأرض والمياه. بالمقابل، تلعب التجربة المباشرة في المواجهة مع الحالة الاستعمارية كشرارة تحويل، ففي نموذج لأحد العاملين في القطاع الزراعي، كانت تجربة اعتقال أحد أفراد عائلته، خلال سعيهم «وتفكيرهم» بضرورة زراعة الأرض واستصلاحها، قد حفزت أكثر القيام بهذه الخطوة.[274]

وعن الزراعة في مناطق «ج» وتحدياتها، فقد كُتب العديد من التقارير والدراسات في هذا السياق، إلّا أنه لا بدّ من التأكيد على أن المعيقات التي يواجهها المزارع الفلسطيني أو التعاونيات الزراعية في مناطق «ج»، ترتبط بشكل رئيسي بمسألة مصادرة الأراضي والسيطرة الإسرائيلية على المياه، إضافة إلى هجمات المستوطنين والجيش الإسرائيلي، «إسرائيل مسيطرة على الأغوار الي هي الـ food basket للضفة، والأغوار هي 90% منها منطقة (ج) يعني كل الأرض الصالحة للزراعة والمياه هي تحت السيطرة الإسرائيلية، [...]».[275] وعقب أحد الطلبة في هذا الخصوص أن أكثر مجموعة تفيد المجتمع الفلسطيني والفلسطينيين هم البدو، إذ يوجد الكثير من الأراضي لا يستطيع الإسرائيليون مصادرتها فقط بسبب البدو،[276] ويرتبط هذا الفكر بأن البدو بالغالب، في الضفة الغربية، يقطنون في المناطق المصنفة «ج».

---

[272] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، حاصل على درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية، 26 سنة، مقيم في مدينة رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 04 نيسان/أبريل 2020)؛ خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، موظف في شركة اتصالات، 22 سنة، مقيم في مدينة رام الله، قرية بيتين سابقاً، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 05 نيسان/أبريل 2020)؛ خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، موظف، مقيم في قرية المزرعة الغربية - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 06 نيسان/أبريل 2020).

[273] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[274] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[275] فؤاد أبو خرمة، هيئة العمل التعاوني، **المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

[276] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**. يقصد هنا أن وجود تجمعات محلية منتشرة في مساحات كبيرة مثل التجمعات البدوية في الأغوار، شكّل حماية للأرض من المصادرة.

تعلق والدة خريج إدارة أعمال، ومشارك في تعاونية زراعية شبابية، على التعاونية التي يعمل فيها ابنها، أن عملية إحياء الأرض ليست سهلة، إذ من الجيد أن التعاونية عملت على إحياء أرض ميتة، وحافظت على الأرض بدلاً من أن تتم مصادرتها من قبل الاحتلال:

> إحياء الأرض مش سهل، ومليح يعني إنه أرض ميتة إنهم يحيوها إشي حلو كتير، فبدها تعب وجهد، منيح على إنه الأرض بتضل لإلنا متروحش، بتعرفي يعني هاد أرضه ممكن تروح للاحتلال وهادا الإشي إن شاء الله عمره ما يصير بدناش إياه ... فهم أعطوها نشاط وأعطوها اسم وأعطوها حياة، انوجدت يعني والناس صاروا يعرفوا هاي المنطقة وين ولمين وشو بيساووا فيها.[277]

كذلك، يوضح خريج إعلام وعلوم سياسية، حاصل على درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية، يسكن في مدينة رام الله، أنه يجب عدم اقتصار العمل الزراعي والاستثمار في الأرض والزراعة والتعاونيات الزراعية، على العاطلين عن العمل، أو الذين لم يجدوا عملاً ذا أمان وظيفي، وإنما أي شخص يمتلك أرضاً، أو مجموعة أفراد يمكن أن يستثمروا في الأرض «كواجب وطني»، إذ إن الاستثمار في الأرض ليس فقط خياراً لتخفيف أعباء البطالة، وإنما هو خيار أمام متغيرات سياسية تجري على الأرض بشكل سريع، منها خسارة الأرض بشكل مستمر فهذه «مرحلة الناس، مرحلة المواطنين، مرحلة الشعب».[278]

أما فيما يتعلق بالقيود الاستعمارية، فقد برز في عدد من المقابلات مع التعاونيات الزراعية ارتباط بعض المشاريع الزراعية بشركات إسرائيلية، عبر تزويدها بكميات من البذور، والاتفاق معها من أجل تصدير المنتجات إلى الخارج، ما يشكل حدوداً للعمل في التعاونيات، وتبعية إجبارية في كثير من الحالات. ناهيك عن سيطرة إسرائيل على أكثر من 80% من المصادر المائية. وعدم السماح بحفر الآبار، أو مد خطوط للمياه،[279] واضطرار بعض التعاونيات والمزارعين، كما ورد في عدد من المقابلات مع التعاونيات، إلى التعامل مع شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت» بهدف الحصول على الماء والاستمرار بالإنتاج: «الموارد المائية عنا طبعاً نعتمد بشكل أساسي على مياه ميكروت من خلال بلدية سلفيت، بس كمان إحنا عنا ينبوع بلدية فرخة، واللي هو بعطينا تقريباً ربع احتياج البلد»،[280] «إحنا بنوخذ من شركة ما تُسمى ميكروت بـ 6 شيكل كوب المي للمُزارع [...]».[281]

وفي جانب آخر، تتمثل القيود الاستعمارية في مصادرة الأراضي،[282] وإغراق السوق الفلسطيني

---

[277] والدة خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، مقيمة في قرية صفا - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 29 تموز/يوليو 2020).

[278] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[279] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، حاصل على درجة ماجستير هندسة اتصالات وإلكترونيات، 31 سنة، مقيم في قرية بيت لقيا - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 15 تموز/يوليو 2020)؛ خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، طالب ماجستير تكنولوجيا الغذاء، 24 سنة، مقيم في بلدة دورا - الخليل، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 14 أيار/مايو 2020)؛ طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 01 تموز/يوليو 2020)؛ والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيمة في قرية صفا - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 15 تموز/يوليو 2020).

[280] بكر حماد، جمعية فرخة التعاونية لإنتاج وتسويق الزيت العضوي، قرية فرخة - سلفيت، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 21 تموز/يوليو، 2020).

[281] خضر عاصي، جمعية بيت لقيا التعاونية الزراعية للتنمية والتسويق، قرية بيت لقيا - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 1 تموز/يوليو، 2020).

[282] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**؛ والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

بالمنتوجات الإسرائيلية، والمنافسة غير العادلة مع المنتجات الفلسطينية،[283] إضافة إلى وجود الجدار كعائق أمام المزارعين للوصول إلى أراضيهم،[284] كذلك تحكم الاحتلال بالتسويق والاستيراد والتصدير، والتحكم بالأسعار (أسعار المنتجات، والمياه، والأسمدة، والمواد الكيماوية والمبيدات).[285]

فقد أشار خريج هندسة زراعية إلى أن من أسباب العزوف عن العمل الزراعي:

> ... والنقطة الأساسية ... مسألة مصادرة الأراضي والـ يعني مصادرة الأراضي والأراضي المهددة بالمصادرة وبناء الجدار اللي قسم كتير أراضي عن بعضها [...] طبعا المزارع الفلسطيني من ناحية اقتصادية وسياسية إنه أنا إذا أرضي جوا الجدار بدي أفوت أجد زيتون، أعشب، أحرث، وإلخ ما رح يكون إلا بتصريح، تمام. و ... خليني أنا أكمل ليش هاي كلها أجت وسببت هيك، مسألة المياه، المياه الزراعية ومياه الآبار الارتوازية اللي ممكن تنحفر على أساس إنه أنت تقدر تروي مزروعاتك هاي كمان صارت محددة من قبل الاحتلال، الاحتلال بيمنعك إنك تحفر لحد معين، وصار في كتير مجرى لخطوط جزء من المياه الجوفية وجزء ... وإلخ، فكلها هاي النقاط اتجمعت مع بعضها وأثرت على الجانب الزراعي.[286]

يوضح طالب هندسة زراعية قضيتي الاعتمادية العالية للاستثمار الزراعي على إسرائيل وأهميتها للمجتمع الفلسطيني، فيقول:

> شوفي أنا دارس بكلية زراعة، شايف كمية الاعتماد على الجانب الإسرائيلي في الموضوع حتى كلية الزراعة في جامعة النجاح، في معدات كثيرة بيجيبها من إسرائيل، ف الموضوع ممتاز، أنا برأيي لازم يعني، إنو نحاول ننفصل قدر الإمكان عن السوق الإسرائيلي، وبس والله صعب الموضوع، يعني غائب تمام، يعني إحنا بنحكي عن بلد مفروض يكون مصنف زراعي يعني، وبس يعني إحنا العامل الوحيد في الاقتصاد يعتمد على الزراعة يعني، يعني خط الإنتاج الوحيد عنا في الضفة وفي غزة حتى، بس الزراعة ما فش عنا صناعة، حتى التجارة عنا صعبة، صعبة.[287]

وحدد خريج هندسة كهرباء ويعمل في الزراعة ومقيم في قرية، تمتلك العائلة أراضي صالحة للزراعة، الاحتلال كمعيق أساسي للزراعة:

> ... أكيد بشكل موضوعي، في معيقات وفي عوامل بتعيق، أول عامل الاحتلال هو بديش أقول الشماعة الأولى لكنه حقيقة موجود، بتحكم بكلشي عنا، المي ممنوع أحفر مي على بعد 16 متر ... الاحتلال عامل معيق صحيح، هو مش شماعة هو واقع، إحنا عنا 51 دونم عبارة عن سبع موارس جمع مارس (قطعة الأرض السهل) ... فعنا سبع موارس مجموعها 51 دونم، موجودة بعيدة عن أرضنا ميتين أو ثلاثميت متر بيفصلنا عنها الجدار، إلي هو الشيك، هاد احتلال 48 ... احتلال 48 إحنا جزء من بلدنا احتل بالـ 48 الآن تبعوها لسهل بير امعين، اللي هي على

[283] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، 21 سنة، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 05 أيار/مايو 2020).

[284] المصدر نفسه؛ خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**؛ والدة طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيمة في منطقة/حي شويكة - طولكرم، السعودية سابقاً، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 6 تموز/يوليو 2020).

[285] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[286] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[287] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

أرضها أقيمت حالياً مستوطنة [موديعين]، ... أنا لو عندي هدول 51 دونم أنا ما بروح أضمن أرض أستأجر أرض من الناس، صح ولّا لا، عشان إن دل على إنه الاحتلال واقع.[288]

وتشير طالبة أدب إنجليزي أن الظرف الذي نعيشه، من وجود الاحتلال، يجعل من خيار الزراعة أمراً غير مضمون، ويساهم في عزوف الناس عن الزراعة والعمل في الأرض، والتوجه نحو خيارات وأعمال بديلة:

لا حسب الظروف، وهما شايفين كيف اليوم إذا أنا مسكت أرض وبدي أشتغل فيها أنا مش ضامن بكرة ييجوا اليهود يحكولي هاي الأرض إلنا ويطردوني منها، ناس أكيد كل حدا عنده عيلة وعنده أحبابه بدو يدير باله عليهم، ممكن الناس ما تتجه للزراعة يصير عندها عزوف ويروحوا على أشياء تانية بديلة.[289]

يرى طالب هندسة زراعية أن:

الزراعة بالبلد، حسب يعني حسب خبرتي، دراستي وحسب آراء كثير ناس، من الإغاثة الزراعية ودكاترتنا يقال إنو المزارع الفلسطيني من أنجح المزارعين، ف بس هم إحنا الجانب الإسرائيلي يعني اللي مخرب علينا المسألة [...] كيف مخرب، مثلا شوفي، إنتي دراسة فقط، البطيخ، يحتاج الى أراضي سهلة وخصبة، عندنا بالضفة الغربية أغلبها جبال، باستثناء منطقة الأغوار، عندهم المياه متوفرة بشكل ممتاز، ف بنتجو مثلا، بينتجو بطيخ، أقل سعراً وأكثر جودة من البطيخ الإسرائيلي [و] السبب أول إشي سبب تقني موجود عندهم إنهم متطورين في الزراعة للأسف متطورين اكثر منا، وثاني إشي مياه وأراضي خصبة، عندهم سهول مخيفة يعني، دعمهم في هذا الموضوع.[290]

كذلك، حدد العامل الاستعماري مكان التوجه للعمل الزراعي، بالنسبة للذكور والإناث، طالبة مقيمة في كفر عقب، أصولها من إحدى قرى القدس، تتوجه مع باقي الفتيات لعائلة أمها في موسم قطف الزيتون بسبب أن أمها تحمل هوية خضراء ولا تستطيع الذهاب إلى القدس، ما يجعل تقسيم العمل ذكور لمنطقة القدس، والإناث لمنطقة الضفة الغربية:

لا رحت، رحت. وأنا صغيرة، لا مش وأنا صغيرة، كتير كتير، بنروح إحنا ما بين فترة طويلة، بس كموسم مين بدو يروح يجد الزيتون، مين بدو يروح يشتغل أكتر، فبيروحوا الرجال في العيلة، بابا وإخوتو [...] لا مش إنو ما بنحب هلّأ شوفي إحنا عنا بعيلة ماما، برضه في أرض، في بالعيلة عندهم أراضي، ولماما في أراضي جد زيتون وكذا، فبنروح بنجد مع العيلة هناك، ليش [...] أه بنروح بس مع عيلة ماما، مش مع عيلة بابا، هلّأ ليش؟ لأنو الطرق بالنسبة من هون [للقرية] في صعوبات، ليش، ماما عنا ضفة، بابا قدس، فما بنروح، ما بتقدر ماما تدخل [...] فبنروح على المناطق القريبة اللي هي بالضفة، بس إحنا بنروح بنجد زيتون، كل سنة مع ماما، يعني فاهمة كيف.[291]

[288] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[289] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[290] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[291] طالبة إدارة موارد بشرية في الجامعة العبرية في القدس، مقيمة في كفر عقب - القدس، مدينة القدس سابقاً، الأصل قرية بيت إكسا - القدس، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 09 أيار/مايو 2020).

برز في الحوار مع جزء من المتحاورين تصور غير دقيق حول أن الاقتصاد الإسرائيلي قائم على التعاونيات، ويعتمد عليها كثيراً،[292] وأن المستوطنات تقوم بمعظمها على فكرة الجمعيات التعاونية وبخاصة الزراعية. إن دقة هذا التصور من عدمها ليست هي المسألة المركزية هنا على الرغم من أهميتها، بل إن المهم هو الاستنتاجات التي تبعت هذا التصور، والاستدلالات على الإمكانيات الكامنة للنموذج التعاوني في بناء اقتصادات الدول، وتحديداً التصورات التي تعطي التعاونيات مركزية في عملية التفوق الاقتصادي. هذا التصورات على الرغم من عدم دقتها أبداً في السياق الحالي لدولة الاحتلال، فإنها تبين محاولات منطقة وتفسير الاختلال في علاقات القوة التي يُعطى للتعاونيات موقع مركزي فيها. قد لا يفيدنا تفنيد هذا التصور وتبيان مواطن الخلل فيه، وإنما يجب علينا عكس التصور من خلال استغلال القوة الدافعة نحو العمل الزراعي التعاوني التي تفيد العملية الإنتاجية، وتقلل من البطالة، وتزيد من المشاركة والفعالية عند الشباب. وهذا جلي عندنا، إذ يعتقد البعض أنه من الضروري أن يسعى الفلسطينيون إلى تأسيس تعاونيات قادرة على منافسة التعاونيات الإسرائيلية المتصورة بالاعتماد على الموارد البشرية والموارد المادية، ما من شأنه أن يسد حاجات السوق المحلي.[293]

يوضح خريج هندسة كهرباء ويعمل في الزراعة، تصوره المثالي والمتخيل عن التعاونيات في مجتمع المستوطنين وآلية عملها، ويحاول عقد مقارنة مع الواقع الفلسطيني:

> ... بالاحتلال عندهم كيبوتسات تعاونية بتعرفي فكرتها؟ بسموها موشاف، بمعنى مستوطنة زراعية، بتيجي الدولة، بتقتطع أرض معينة بتسكن فيها عائلات معينة مزارعين بتوفرلكم كل هاي الإمكانيات بتعطيهم أرض خصبة قابلة للزارعة بتعطيهم أرض زراعية بتعطيهم مبيدات أدوية بذور كل شيء، بعيشوا مع بعض بكون في إدارة معينة للموشاف للمستوطنة الزراعية أو الكيبوتسات، وبيزرعوا مثلاً عنب، قطن، قمح، بيزرعوا أشياء كتير أنواع وأصناف وكل الناتج بتقسم على الجميع، بالتالي أنا من أحد سكان هذا الكيبوتس بدي أروح آكل في مطعم بآكل ببلاش عند صاحب المطعم، لأنه صاحب المطعم لما بده يزوج ابنه بستخدم قاعتي ببلاش، لأنه لما بدي أروح اشتري من صاحب الفرن خبز بنوخده ببلاش، بتولد تنسيق بين هاي الأمور إلي هي بتعملها إدارة الكيبوتس نفسه اللي هاي التعاونيات الزراعية، بالتالي إحنا فش عنا دولة، أو دولتنا صاعدة وجديدة، طرية غضة، معتمدة بشكل كامل على الاحتلال بموضوع الاقتصاد والموضوع السياسي، بالتالي مش قادرين يوفروا إشي، كل إلي بصير عبارة عن شعارات على أرض الواقع مش موجود الزراعة بفلسطين ما زالت بتعاني وكتير مخاطر بتتهددها وكتير معيقات بطريقها.[294]

ليعطي آخر تصوره بأن قوة الاقتصاد الإسرائيلي نابعة من اعتماده على التعاونيات:

> ... بالنسبة للتعاونيات إحنا لو بنرجع لبداية الاقتصاد، الاقتصاد الصهيوني، كان في البداية عبارة عن تعاونيات كانت عبارة عن تعاونيات زراعية في الكيبوتسات، إذا إحنا بنعرف حالياً تنوفا اللي هو مصنع تنوفا من المصانع المعروفة حالياً ع مستوى

[292] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**؛ طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل قرية دير الغصون - طولكرم، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 12 نيسان/أبريل 2020)؛ طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل قرية دير الغصون - طولكرم، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 21 نيسان/أبريل 2020).

[293] طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[294] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

الداخل كان بالأصل تعاونية زراعية، وما تطلع من مكانك من أرضك أو من المزرعة تبعت البقر أو أو أي مكان إلا أنت مخلص عدد ساعات معين وكانت بس تعاونيات زراعية كانت تديرها الدولة خلينا نحكي أو بهداك الوقت، فكان اقتصاد كامل متكامل حالياً يعتبر اقتصاد قوي خلينا نحكي قائم على تعاونيات زراعية تمام! هادا بعطينا مؤشر قوي إنه إحنا في بلدنا قادرين إنه إحنا نعمل بالتعاونية الزراعية وننهض فيها، ولكن أكثر من سبب ومسبب أدت إنه إحنا ما يكون عنا القدرة الكافية لهادا وواضحة الأسباب صراحة، يعني هي مسألة الاحتلال بشكل أساسي، بس أنا ضربت كمثال لأنه فعلياً إذا ما تم العمل على الموضوع بتقدر تشتغل فيه بصورة كتير منيحة يعني، هاي الفكرة اللي بالي يعني ...[295]

إن هذه الصورة جعلت هذا الطالب في الهندسة الزراعية يستنتج أن «أول خطوة للانفكاك عن الجانب الإسرائيلي، لازم يكون من جانب الزراعة، يعني. كيف بدنا ننفك عن الجانب الإسرائيلي، وأكلنا مش بإيدينا، لازم أول إشي الانفكاك الزراعي، عن الإسرائيلي يعني، إذا بنفكر بالانفكاك وصعب حالياً صراحة، صعب جداً، صعب كثير»،[296] وسبب الصعوبة في رأيه:

بدي أضيف شغلة بس على الموضوع، إنو ليش صعب [الانفكاك] من الجانب الإسرائيلي نعتمد على الزراعة حالياً يعني، أو مثلاً إحنا بنشتري أصناف الخضروات خصوصاً، وبنشتري البذور مثلاً من الجانب الإسرائيلي، الخيار البندورة، الفلفل. ثاني إشي، السماد، إحنا ما في عنا مصانع سماد، عنا في الضفة أو في غزة ما في هذا الإشي، فـ بدنا نضطر نجيب من إسرائيل، حتى المعدات، حتى وسائل الري بنجيبهم من إسرائيل، بس أنا بقول إنو نعزز المنتج يعني، منتج الزراعة يعني، السلعة الزراعية نعزز شراءها في السوق، يعني في إجراءات مثلاً الاستيراد، المنتج الإسرائيلي مثلاً يعني، ودعم وعي الشعب على هذا الموضوع، يعني تثقيف الشعب بهذا الموضوع إنو لازم يدعموا منتجهم الوطني، ويقاطعوا المنتج الإسرائيلي.[297]

لكنه يضيف:

يعني حتى أنا بشوف، ما بعرف إذا صح هالإشي، حتى إذا ما قدرنا نعتمد على حالنا في الموضوع ما نعتمد على إسرائيل، نعتمد على دولة ثانية متحضرة يعني ليش لـ نعتمد على إسرائيل. بس بجوز إسرائيل تمنعنا نستورد أي معدات زراعية من برا إسرائيل، يعني مش بس المنتوجات الزراعية حتى منتوجات الأغذية، إذا ما بدنا نعتمد ع منتجنا الوطني ليش ندعم المنتج الإسرائيلي؟ بندور على منتج ثاني، مثلاً المنتج التركي. المنتج التركي منتج ممتاز، بالمواصفات العالمية، ف ليش ليش نشتري مثلاً لبنة تنوفا مثلاً، وعندنا كافة ألبان ممتازة، عصير مثلاً شغلة العصير، ليش نشتري عصير إسرائيلي، عنا عصير سعودي ممتاز وعصير تركي ممتاز، وعصير فلسطيني كويس يعني، منيح يعني، مش عاطل [...] يعني أنا بقول إذا ما قدرنا نعتمد ع منتجنا الفلسطيني، نعتمد على سوق آخر غير السوق الإسرائيلي على الأقل يعني.[298]

[295] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[296] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[297] المصدر نفسه.

[298] المصدر نفسه.

ترى خريجة قانون وعلم الاجتماع، أنها يمكن أن تلجأ إلى الزراعة، ليس فقط لأنها يمكن لها أن تشكل اقتصاداً بديلاً، بل لأنها مرتبطة بالأرض، لأنها ترى أن الصراع مع الاحتلال مرتبط بالأرض، وأنها يمكن أن تستغل كل شبر من الأرض التي في محيطها، وتطويرها ليس فقط كاستغلال مؤقت، بل استغلالها وتطويرها بحيث يستطيع الآخرون من بعدها الانتفاع منها لفترة طويلة.[299]

بالنسبة لأسباب اندثار التعاونيات، وبخاصة الزراعية منها في المجتمع الفلسطيني، رأى العديدون في الاحتلال عاملاً أساسياً، إذ أصبحت الثقافة العامة لدى الناس في تفضيل منتجات الاحتلال، على المنتجات الفلسطينية بحجة أنها أفضل و»أنظف»، وأصبح المستهلكون لا يولون أهمية كبيرة لهوية المزارع الذي ينتج هذه المزروعات.[300]

أخيراً، أشار عدد من المحاورين إلى أثر الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال والحواجز في التحولات على الاقتصاد الفلسطيني، وكأحد المسببات لتراجع مكانة التعاونيات الزراعية:

> يعني صراحة هي طبيعة الـ بردو كمان يعني شوف هادا الكلام يمكن أنا بشوف بعزي الأمر لمسألة الاتفاقيات اللي حصلت مثلاً اتفاقية أوسلو والاتفاقيات الاقتصادية اللي حصلت بين السلطة الفلسطينية والاحتلال كان لها دور، كان إلها جزء منيح لأنه أنا كمان فترة السبعينيات اللي بتحكي عنها ما كان في تقسيم كان في احتلال واضح حاصل ... وإلخ، بس كان ما في تقسيم ما في جدار لحد 1991-1990 كان في إمكانية واحد من الخليل يشغل سيارته ويطلع على القدس، ما كان في العوائق والحواجز الموجودة حالياً إنه بتحد من إنه الشخص هادا يشتغل بالداخل، وبنفس الوقت جزء كبير زي ما حكيت أنا فقدنا جزء كبير من الأراضي الزراعية، راحت مع اتهددت اتصادرت أو تهودت أو إنه كمان راحت بالجدار، فهي كمان إلها دور أساسي بالموضوع بتصور.[301]

حنق من حال المنظومة الاقتصادية في الأراضي المحتلة

مرت تحولات عدة على الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة القطاع الزراعي والتعاونيات، إذ إن نشأة السلطة الفلسطينية في ظل حالة استعمارية مستمرة، جاءت بالضرورة مقيدة ومحدودة في أطر تنظيمية وقانونية وسياسية تابعة لممثلي الاستعمار. وكما يرد في العديد من التقارير والدراسات حول تحولات الاقتصاد الفلسطيني، كانخفاض مساهمة القطاع الزراعي بالإنتاج المحلي، نتيجة عدم الدعم الكافي من قبل السلطة للقطاع الزراعي بشكل عام، وإهمال مشاريع التعاونيات بشكل خاص، بحيث لم تخصص من الموازنة العامة أي مخصصات تذكر لصالح تطوير ودعم الحركة التعاونية، وتحديداً الإنتاجية منها، رأت جميع التعاونيات والمؤسسات في السياسات الاقتصادية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية أنها تعيق وتهمش العمل التعاوني. على سبيل المثال، ورد في مقابلة مركز الفن الشعبي - ملتقى الشراكة الشبابي أنه:

> في ظل المنظومة الحالية الاقتصادية والسياسية الي هي أصلاً قائمة على الاستهلاك، هي مش قائمة على الإنتاج، وواضح هذا من الموازنات، واضح من الميزانيات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ... وإلخ، فمنحكي إذا وزارة الزراعة [ميزانيتها من

[299] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل مدينة الخليل، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 05 أيار/مايو 2020).

[300] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[301] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

موازنة الحكومة] أقل من 1%، فبالتالي أي استراتيجية وطنية راح تقوم عليها الحكومة مدام هي أصلاً مش شايفة القطاع الزراعي؟[302]

كما ظهرت هذه التحولات في وجهات نظر الطلبة والخريجين حول العمل الزراعي، فقد تعددت وجهات النظر وتناقضت أحياناً، فقد أفادت طالبة علم نفس وعلم اجتماع، تقيم في مدينة رام الله، أصلها من قرية دير الغصون في طولكرم، أن الأفراد الذين يعيشون في الريف والقرى، وبخاصة كبار السن، يزرعون ومتعلقون بالأرض والزراعة، على عكس الشباب، إذ فقط نسبة قليلة منهم يهتمون بالأرض والزراعة. وبشكل عام، من يعيش في القرى والريف متعلقون بالأرض والزراعة أكثر من الذين يعيشون في المدن، نظراً لطبيعة حياة الناس في المدن، وبخاصة أن الناس يصبحون مستهلكين أكثر من أن يكونوا منتجين، إذ يبقى سكان الريف والقرى لديهم هذا الشعور المرتبط بالحس الإنتاجي الذي يجب أن يقوموا به.[303]

وكذلك، توجد انطباعات عامة على أن التعاونيات غير موجودة في المدينة (رام الله)، وغير متعارف عليها، وإنما موجودة في الريف والقرى أكثر من المدن، لأنهم محافظون على قيم العمل الزراعي أكثر مِمّن يعيش في المدن.[304]

لكن هناك من يشير إلى أن الأغلبية في القرى، حالياً، تعتمد على وظائف، والأقلية تعتمد على الأرض،[305] ولا يوجد «الشغف في الزراعة» على مستوى القرية (قرية أخرى).[306] وحتى أن الأشخاص الموجودين في القرية، الذين يعتمدون على الزراعة، فإن اعتمادهم هذا يكون بشكل ثانوي، وليس كعمل أساسي، أو يتم التعامل معه كعمل بديل عند التعطل عن العمل الأساسي:

> عنا أهل القرية بشتغلوا بكثير أشياء، بشتغلوا في المستوطنات وبشتغلوا بالداخل، وبشتغلوا بالزراعة طبعاً [...] إيه، النسبة الكبيرة بتشتغل بالزراعة على عمل جانبي يعني مش عمل أساسي [والعاطلين عن العمل] بشتغلوا آه، أنا مثلاً عمي قعد فترة عاطل عن العمل واشتغل، اشتغل بالزراعة، عمل مزرعة، وعمل دفيئتين زراعيتين، أو حماموت [بيت بلاستيكي]، بس طبعاً رجع لشغله.[307]

وطالب تخصص هندسة زراعية ويعيش في قرية شمال رام الله، ومن عائلة مزارعين تمتلك أراضي للزراعة، وتقوم العائلة بزراعتها، لكن كأولوية ثانية وليست أولى: «آه الجميع اللي فاضي، اللي، طبعاً عنا الجامعة والمدرسة هي الأولوية الأولى، الثانية هي الأرض، اللي فاضي بيروح».[308]

خريج هندسة كهرباء ويعمل في الزراعة ومقيم في قرية، تمتلك العائلة أراضي صالحة للزراعة، لكن أغلب العائلة «متعلمين ومهندسين، وبشتغلوا برام الله دكاترة بالجامعات، وأطباء، وأقل شي موجودين المعلمين والأساتذة، فكل حدا ملتهي بوظيفته»، توجد اهتمامات فردية بالزراعة في فترة المواسم فقط.[309]

---

[302] رامي مسعد، منسق ملتقى الشراكة الشبابي، مركز الفن الشعبي، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 17 آب/أغسطس 2020).

[303] طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[304] المصدر نفسه.

[305] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، مقيمة في قرية عابود - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 02 أيار/مايو 2020)؛ طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 17 حزيران/يونيو 2020).

[306] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[307] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[308] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[309] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

يوضح طالب هندسة زراعية يعيش في قرية في شمال رام الله، ومن عائلة مزارعين، يمتلك والده محلاً للزراعة ويزرعون للتجارة: «... إحنا بالبلد معظمهم إشي في التجارة، إشي حرفي، وعدد قليل في الزراعة، واللي بالزراعة وضعهم سيئ، مش جيد، وضعهم المادي طبعاً»، فالزراعة من وجهة نظره عاجزة عن توفير وضع اقتصادي مربح ومثمر، وأن الاستثمار الزراعي يحتاج إلى «قوة قلب»:

> في بلدنا وفي الأسلوب هذا لا، بس في حال طلع واحد في فكرة منيحة بجوز، بجوز تزبط عادي ... الاستثمار الزراعي بدو قوة قلب، يعني الشغل بس في هذا الحجم مش مجدي، يعني مناطقنا إنو يعتمد عليها الواحد زراعياً، أبداً مش مربح، مش مشروع ريادي» [فالدخل] «إحنا يعني من الزراعة آه، بس كدخل أساسي من المحل مش من زراعة كفلاحة» [لأنكم تبيعون في المحل؟] «بالزبط، محل يعني فيه جميع الشغلات الزراعية والوحيد في المنطقة.[310]

لكن، يوضح خريج هندسة كهربائية ويعمل في الزراعة ومقيم في قرية، العوامل الأساسية التي إن توفرت يمكن للزراعة أن تشكل مصدر دخل: زراعة مساحات شاسعة وكبيرة؛ التنوع بالزراعة والمزروعات؛ الديمومة والاستمرارية في العمل الزراعي.[311]

توضح والدة خريج إدارة أعمال، ويعمل في تعاونية، أن الزراعة عامل أساس في الحياة، «أكلنا وشربنا باعتبار من الزراعة»، لكنها ليست سهلة، لذلك يجب أن تهتم بها «بدك تعطيها، أعطيها بتعطيكي»، بمعنى الاهتمام بالمزروعات من سقاية وحراثة ... وإلخ، والزراعة بشكل عام لا تخسر.[312] لكنها تضيف في موضع آخر، أن الزراعة لا تعطي مردوداً سريعاً: «بتعرفي الزراعة ما بتعطي ناتج ودخل سريع في سنين قليلة».[313]

ومن التحولات بخصوص الزراعة والأراضي، أن عائلة فتاة كانت تملك أرض زراعية، لكن عند وفاة الجد، وبسبب عدم الاهتمام بالأرض، تم بيع الأرض.[314] ويوضح خريج هندسة زراعية ذلك: «إنه إحنا في تراجع واضح وملحوظ وأكيد مبين للجميع، كيف بيحكوها إنه عنا عزوف عن الزراعة تمام، والاهتمام بالأرض ... وإلخ».[315]

ترى طالبة أدب إنجليزي، تعيش في مخيم للاجئين، أن بعض المناطق مثل طولكرم وقلقيلية، مهتمة وتعمل بشكل كبير وممتاز بالزراعة، وكذلك، قطاع غزة أيضاً، لكن يصعب التصدير إليها، إضافة إلى جنين، وبخاصة مناطق السهل التي تكون تربتها مميزة. لكن توجد في المقابل أراضٍ كثيرة مهمشة، وبخاصة المناطق التي تقع تحت سيطرة إسرائيلية، والتي ستتم مصادرتها.[316]

تشير خريجة قانون وعلم اجتماع، أن فكرة التعاونيات تكون بإيجاد اقتصاد بديل، وأشارت إلى وجود تعاونيات نسوية سابقاً؛ نساء من القرية يستغلين أرضاً معينة، لتلبية احتياجاتهن الاقتصادية. وأشارت أيضاً إلى نماذج شبابية حالياً تستغل الأراضي الزراعية التي في محيطهم وفي القرى، من ناحية اقتصادية ومن ناحية فكرية «وعي»، إذ إنهم يرون في الأرض والزراعة بديلاً اقتصادياً للاعتمادية العالية على الاحتلال ودعماً للاقتصاد الوطني.[317]

---

[310] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[311] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[312] والدة خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[313] المصدر نفسه.

[314] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[315] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[316] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[317] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

الريادي الفردي والعمل الجمعي: خطاب ورؤيا بديلة

من التحولات العميقة على الاقتصاد الفلسطيني، تغلغل الرأسمالية والنيوليبرالية والثقافة الاستهلاكية، وانتشار فكرة «الريادة» في المجتمع الفلسطيني. فقد أشار أغلب الطلبة والخريجين والمؤسسات العاملة في القطاع التعاوني والزراعي إلى هيمنة الأفكار والثقافة النيوليبرالية على المجتمع الفلسطيني.

تكمن أهمية التعاونيات، في مواجهتها للثقافة المهيمنة النيوليبرالية والاستهلاكية.[318] وهناك من أشار إلى مفهوم الريادية، وعلاقتها بالتعاونيات، فقد أوضح خريج إدارة أعمال أن فكرة التعاونيات لا تتعارض مع مفهوم الريادية، لأن مصطلح الريادية لا يقتصر على المشاريع «الهاي تك» أو المشاريع المرتبطة بمنتجات وادي السليكون، التي أصبحت موجودة ومسيطرة في المجتمع. إذ بالنسبة له أكثر مشروع ريادي في نظره، في مدينة رام الله، هو سيارة «هوت دوغ» («هوت دوغ فان»). لقد أصبح الناس يقلدون الأجانب في كل شيء حتى في أسماء الشركات، إذ جميعهم يسمون أنفسهم باللغة الإنجليزية:

> لا هاي الريادية يعني مصطلح بحياته ما كان يقتصر على الأشياء زي م حكيتلك هاي الهاي تيك الأشياء الجديدة طلعتلنا في البلد اللي جبولنا فيها (سيلكون فالي) يعني بالنسبة إللي زي م حكيتلك أكتر حدا أكتر حدا ريادي أنا شايفه برام الله هو تبع الهوت دوغ فان ... وحتى يعني الناس بيروحوا لـ إنه أنا أقلد الأجانب حتى في أسمائهم يعني جيبلي شركة فلسطينية صاروا كلهم يسموا حالهم بالإنجليزي.[319]

أي أن الريادية، من وجهة نظره، هي مخالفة للفكر النيوليبرالي القائم والمهيمن على مفهوم الريادية.

أما من وجهة نظر المؤسسات، فترى المتقابلة عن مؤسسة دالية المجتمعية أن:

> [...]، التوجه نيوليبرالي في البلد، لا يدعم قطاع التعاونيات، فبالتالي هم بحاجة لدعم، [...] السياسات النيوليبرالية والسوق الحرة، اتفاقية باريس وغيرها كمان شجعت فكرة الفردانية، ونمط الاستهلاك والاعتماد على البنوك، والقروض وكل هاي الأشياء. يعني فكرة التعاونية اللي فيها هدف مجتمعي قوي تفككت وخفت، بسبب هدول العوامل الداخلية، نمط الاستهلاك الحالي هو يشجع على الاستهلاك السريع، الاستهلاك الكثير، والوعي بـ فقط احتياجات الفرد، وهون بيصفي عندنا هاي التحديات.[320]

وخلال نقاش المجموعة البؤرية الثانية (المؤسسات الأهلية والحكومية والتعاونيات الزراعية)، تم التركيز أيضاً على السياسات الحكومية، واعتبارها السبب الرئيسي وراء إشكاليات التعاونيات:

> السلطة ركزت على السوق الحرّ والليبرالية، بالتالي همشت بشكل أساسي الزراعة والتعاونيات والصناعة من أجل الإنفاق على المجتمع، إلى حساب الإنفاق الحكومي، الإنفاق على الأمن، الإنفاق على الخدمات نفسها والخصخصة، وصار في عندنا قطاعات خدمات هائلة ومهولة بتحقق أرباح هائلة مقابل تهميش أي أنماط عمل سابقة، سواء اقتصادية أو اجتماعية مثل الزراعة والتعاونيات.[321]

[318] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[319] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[320] محمود مصلح، المدير التنفيذي، مؤسسة دالية المجتمعية، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 16 آب/أغسطس 2020).

[321] فراس جابر، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، **المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

أما من وجهة نظر حكومية، فجاء حديث هيئة العمل التعاوني «في الحالة الفلسطينية لا توجد هناك دولة ولا تستطيع الحكومة توفير تسهيلات للجمعيات التعاونية المطلوبة من النواحي كافة. عند تأسيس السلطة، طالبها البنك الدولي باعتماد سياسات السوق الحر في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي أصبحت الأولوية للقطاع الخاص ودعمه».[322] وبالتالي، تم التمسك بفكرة أن أنجح التعاونيات هي في الدول الرأسمالية، وأن السياسات الاقتصادية المتّبعة في فلسطين، ليست العائق، ويأتي هذا في سياق تبرير النهج النيوليبرالي المتبع:

> أنجح التعاونيات هي الموجودة في الدول الرأسمالية، يعني الدستور لوحده والنظام الاقتصادي لا يُحبط التعاونيات، ممكن جزء منه، ولكن التعاونيات عندها أسباب ذاتية بتتعلّق فيها، لأنه بنرجع لموضوع الفكر التعاوني وثقافة الفكر التعاوني، وكثير من التعاونيات مش عارفة شو هي بتشتغل، مش عارفة شو هي كـ enterprise وشو الي بميزها عن الـ enterprises الثانية.[323]

الاستهلاك والتصور عن الذات

ومن المثير للاهتمام، عند طرح فكرة أهمية نمط ونموذج التعاونيات، واعتبار قيمة الأرض كنقيض للثقافة المهيمنة المتمثلة بالاستهلاكية التي تحاول أن تزرعه في نفوس الشباب، تم ربطها بفكرة الجهد البدني. وتوضح طالبة تعمل في تعاونية زراعية في المدينة، أن نمط الحياة المرتبط بالثقافة الاستهلاكية المهيمنة، يعمل على خلق أشخاص ضعفاء من ناحية البنية الجسدية، إلى حد يصبح معه الشخص يبحث عن مكان لبناء الجسم من أجل الشكل والجمال. فقد أصبحت «موضة الجيم» جديدة في المجتمع منذ سنتين تقريباً، والمرتبطة ببناء العضلات والبروتين وما إلى ذلك، والتي جاءت نتيجة القيم الاستهلاكية ونمط الحياة العام لهذه الثقافة المهيمنة في المدينة من عدم توفر نشاطات تقوي البنية، فكان الجيم هو المكان المرغوب للأشخاص.[324]

وتحاول ربط هذا الموضوع بفكرة العمل في الأرض، إذ توضح أنه في بداية العمل في الأرض، كان غالبية الأفراد الذين يعملون في التعاونية لا يمتلكون البنية المناسبة للعمل في الأرض (البنية الجسدية) على عكس الذين يعيشون في القرية، الذين هم طوال الوقت يعملون في الأرض - حسب اعتقادها - ما يعني أنهم يمتلكون هذه البنية الجسدية التي تسمح لهم بالعمل في النشاطات الزراعية. وبالتالي، تستنتج أن الأرض والعمل في الأرض (الجهد البدني المرتبط بالعمل الزراعي) يمكن لها أن تشكل النقيض للقيم الاستهلاكية المرتبطة بـ «موضة الجيم».[325]

ومن جانب آخر، لعبت هذه الثقافة الاستهلاكية دوراً آخر في تحجيم العمل الجماعي والتعاوني، فقد طغت الفردانية على العمل الجماعي، وأدت القروض دورها في جعل العمل الفردي هو الطاغي. إذ حسب وجهة نظر خريج إدارة أعمال، أصبح الجميع يفكر بنفسه، ولا يوجد أحد من يفكر بغيره، فنحن «شعب مديون»، والجميع يفكر كيف سيسدد قروضه. والذين لم يأخذوا قروضاً، ينشغل تفكيرهم بكيفية النجاة من القروض والديون، إضافة إلى «إنه كيف بدي أعلم ولادي عشان يصفوا موظفين عشان يتجوزوا عشان يتداينوا عشان يخلفوا عشان يعلموا ولادهم».[326] أي إن الجميع - بحسب رأيه - يعيش في دائرة، والجميع يجاري نمط الحياة السائد نتيجة هذه الثقافة الاستهلاكية والفردانية.

---

[322] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية استطلاعية** (رام الله: 03 تموز/يوليو 2019).

[323] أبو خرمة، **المجموعة البؤرية**.

[324] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[325] المصدر نفسه.

[326] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

كذلك، أشار مجموعة من المتحاورين إلى تفضيل العمل الوظيفي في الشركات أو العمل الحر المرتبط بإنشاء شركات، من أجل الحصول على دخل ثابت، ساهم في اندثار التعاونيات، وبخاصة الزراعية منها في المجتمع الفلسطيني.[327] وأشاروا، أيضاً، إلى الدور السلبي الذي تلعبه التربية، والذي يدفع الفرد لاختيار البحث عن الوظيفة - على الرغم من مؤشرات البطالة المرتفعة - وعدم التوجه نحو القطاع التعاوني:

> بعرفش، بيجوز إحنا، إحنا تربينا بمنظومة خلتنا نفكر هيك، بجوز الواحد مستحيل يبدي هادا الإشي [العمل الزراعي] عن شغله [...] يعني طول الفترة ببالنا يأسس شغل ويشتغل بشهادته، هاي التفاصيل المملة.[328]

وجاءت إشارة إلى الشعور بالاستغلال في سوق العمل، فاستُخدم تعبير «ماكينة» لوصف شعور أحد المتحاورين في بيئة عمله، فقد وصف خريج نفسه بأنه يعمل بجهد كبير طوال الشهر، ويأخذ راتباً ضمن رواتب الخريجين الجدد، وإن كان هذا الراتب جيداً، لكن الأشخاص الذين «فوق»، والذين لا يعملون شيئاً، على حد تعبيره يأخذون رواتب أربعة أو خمسة أضعاف. لكنه يعزّي نفسه أو بالأحرى «يكذب على نفسه» بأنه خريج جديد، ويتوجب عليه اكتساب المزيد من الخبرة.[329] نلحظ هنا تفسيراً للاستغلال على أنه محطة مؤقتة متلازم مع اكتساب الخبرة. ولكن ما يفصح عنه هذا التفسير دون أن ينطق به، هو أن الاستغلال هذا يبقى في حالات كثيرة خياراً مُفضَّلاً على التوجه نحو القطاع التعاوني. وبحسب النوع الاجتماعي، فأشارت متحاورات عدّة إلى صعوبة التوجه نحو الخيار التعاوني الزراعي بسبب القيود الجندرية.

اقتصاد يهدم الإنتاج

جانب آخر من تأثير النيوليبرالية على الاقتصاد، وبخاصة الاستثمار الزراعي، مسألة الاستيراد التي تضعف الإنتاج المحلي، وبخاصة الإنتاج الزراعي:

> ... مثلاً شغلة بسيطة عالمسألة اللي ذكرتها قبل مسألة العولمة الحاصلة، في شخص من الأشخاص اتواصل معي لما كنت أشتغل في شركة [أجبان وألبان]، قالي إذا شركة [الأجبان والألبان] بتوخد حليب مستورد، حليب مستورد، شو يعني حليب مستورد يعني يجيب الحليب الخام المستورد عن طريق الطيارات عن طريق البواخر عن طريق الميناء ويكون حليب خام يعني حليب سائل مش مبستر أو معمول عمليات بسترة بآليات معينة، وإنه يجيب الحليب المستورد عالبلد هون. طيب هاي مشكلة حقيقية وأساسية للمستقبل الزراعي، أنا إذا كان عندي مزرعة أبقار بتطلعي 5 أو 6 طن حليب وألاقي مصنع أو شركة أنتج تاخد من هدول الـ5 أو 6 طن مبلغ بسيط، هما ما بيطلعوا هالمبلغ الكبير يعني، ولما يجي في المقابل مثلاً ببيع اللتر بـ 2 شيكل ونص، ويجي حليب مستورد بشيكل ونص، أنا كصاحب مصنع كصاحب مصلحة بشركة رأسمالي اقتصادياً موجود فيه حفكر إنه أنا الشيكل اللي رح أوفره من هادا الحليب المستورد مبيهمنيش وبسألش ولا بقلق نهائي، طبعاً مش أنا شخصيا بس الفكر الحاصل، ولا بهمني ولا بقلق في المزارع اللي هو عماله بطعمي وبراعي وبقيم وبحط وبجيب في هادا المزرعة تعته ع أساس أنه يوفر في هادا الحليب، فاهمة علي كيف.[330]

[327] المصدر نفسه.

[328] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[329] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[330] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

ومن أهم الأسباب التي تدفع الناس والطلاب إلى عدم التوجه لهذا الخيار، هيمنة الرأسمالية على الأفكار والاقتصاد، أي عدم تحصيل ربح سريع أو المخاطرة في موضوع الزراعة:

> أصحاب رؤوس الأموال يعني [هم يمثلوا] مرحلة من الرأسمالية إنو يدور الزلمة على ربح سريع، إنو مش رح يروح يستأجرلو أرض أو يدور على قطعة أرض ويصبر عليها سنة أو يصبر عليها موسم ليحصد نتاج الأرض ويبيعو ويسترد ربح وكل هاي التفاصيل.[331]

الفقر والبطالة: التعاونيات كضوء في آخر النفق

ترى العديد من المؤسسات أن أحد أبرز أسباب الفقر والبطالة هو طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، بحيث أنه اقتصاد استهلاكي، وليس إنتاجياً: «نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الفردية، ونظام السوق الحر والسياسات النيوليبرالية بالأساس».[332]

أما فيما يتعلق بجدوى العمل التعاوني والتعاونيات في مختلف القطاعات، ومساهمتها في حل إشكالية الفقر والتخفيف من نسب البطالة، وبخاصة بين الشباب وخريجي الجامعات والتعليم العالي، فقد أبدت غالبية المؤسسات أهمية ودور التعاونيات في التقليل من حدة الفقر في المجتمع الفلسطيني، وقدرة العمل التعاوني والتعاونيات على توفير فرص العمل وتشغيل اليد العاملة في ظل ارتفاع نسبة البطالة التي تصل إلى 50% بين فئة الشباب: «[...] التعاونية هي ممكن تكون في الإطار الاقتصادي بديل للشباب في ظل حالة البطالة المنتشرة في ظل الوضع الاقتصادي، وفي ظل عم منحكي عن أعداد خريجين حوالي 40 ألف خريج عم يتخرجوا سنوياً ويوظف منهم نسبة محدودة نظراً لأنه فش وظائف [...]».[333] وعن أهمية التعاونيات في خلق فرص للعمل، يرى خريج كلية التجارة، وعضو تعاونية زراعية في إحدى قرى رام الله أن:

> كانت بالنسبة إلنا نمط من العمل المشترك في راس المال وفي الجهد، كنا طول الوقت بنركز إنه لازم يكون راس المال مشترك والجهد إلي بنبذل من قبلنا مشترك [...] أول ما بلشنا ما كان عندنا خبرة أو معرفة في مسألة التعاونيات، بقدر ما هي انطلقت من مشاكل ومن مواقف؛ مثلاً مسألة الوظيفة، مسألة أرض متروكة، والتعاونية بتهدف للربح أكيد، ولكن علاقتها بالشق الاجتماعي والّي هو كمان برافقها طول الوقت، والتعاونية بشكل رئيسي بتعتمد على نجاحها براس مالها الاجتماعي وعلاقتها الاجتماعية، إلي برأيي بتحدد بالسياق الموجودة فيه، يعني أكيد التعاونيات إلي في فلسطين مهمتها أو وظيفتها بتختلف بجوز بمكان ثاني، بس هان بالضرورة يكون للتعاونية أهداف وطنية واجتماعية.[334]

فيما يتعلق بالمردود الاقتصادي لتحسين الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد، أشار عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الأحياء والكيمياء الحيوية في جامعة بيرزيت إلى أن القطاع الزراعي يمكنه أن يسهم في زيادة التشغيل بما لا يقل عن 120 ألف فرصة عمل، مع رفع قيمة المنتوجات الزراعية إلى مليار ونصف دولار.[335]

---

[331] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[332] مريم موسى، حركة طريق الفلاحين - فرع فلسطين، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 22 آب/أغسطس 2020).

[333] مسعد، **مقابلة**.

[334] تعاونية أرض اليأس، **المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

[335] جميل حرب، «الزراعة الفلسطينية: الحاضر وتحديات المستقبل»، ورقة غير منشورة، **ندوة الزراعة الفلسطينية: الحاضر وتحديات المستقبل** (عبر الفضاء الإلكتروني: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 23 نيسان/أبريل 2020).

نتيجة لارتفاع نسب البطالة بين الشباب، يرى خريج هندسة زراعية، وطالب ماجستير تكنولوجيا الغذاء، أنه لا آفاق للشباب في ظل البطالة، ما يدفع المعظم إلى استكمال تعليمه الجامعي على أمل أن تخلق فرصة حقيقية لهم:

> صدقاً أنا كمان قصة البطالة، يعني كفلسطين من ناحية اقتصادية واجتماعية يعني منظومتنا الاقتصادية اتكشفت خلينا نحكي بالمصطلح هاد مع الحالة الموجودة عنا حالياً، حالة الطوارئ اللي إحنا بنعيشها ظهرت آثار سلبية كبيرة بشكل أساسي خلينا نحكي ع العمال، أنا عندي منظومة اقتصادية صحيحة وسليمة ووإلخ أنا بخليش ولا أي عامل ينزل عالداخل يشتغل حتى يكون أو إنه يتعرض للإصابة، أنا فعلياً عندي بناء اقتصادي سليم، بس المقابل البطالة بحس ما في ما في آفاق لكثير شباب، ممكن أنا صراحة بحكي عن شخصي، أنا صحتلي فرصة وقدرت التحق بالجامعة وقدرت اني اتخطى الأربع سنين، وأصبحت معي شهادة، وحالفني الحظ إنه أنا بلشت في شغل في شركة حالفني الحظ طبعاً، وحالفني الحظ كمان إنه اجتني فرصة بمنحة كثير كثير منيحة، وأغلب الشباب المتعلم خلينا نحكي يا إما بعد ما بيخلص بكالوريوس ما بعمل ولا إشي يا إما نزل يشتغل بالداخل، لأنه هادا السبب الأساسي أو المصدر الأساسي اللي ممكن أجيب منه مصاري، يا إما جزء منا رح باتجاه الماستر إنه أنا بضل اسمي طالب والمسؤوليات الاجتماعية اللي حاصلة علي أقل من لما أكون ما بعمل ولا إشي، طبعاً مش الكل بس في كثير، في نسبة منيحة شردت من البكالوريوس عالماجستير إنه أنا خلص بدي أكمل مساري التعليمي، لأنه فش إشي فعلياً حقيقي لعل وعسى يكون هالماستر يكون أو الدكتوراه تخلقلي فرصة حقيقية أفضل من فرصة البكالوريوس.[336]

وتعتقد خريجة هندسة مدنية، أن التعاونيات الزراعية يمكن أن تساهم في إيجاد فرص عمل للشباب الذين يعانون من البطالة، إلا أنها في الوقت نفسه ترى أن الناس يتوجهون إلى القطاعات الأخرى التي لها مردود مادي أعلى:

> آه آه يعني بتوقع إنه يساهم بس بحس إنه الشغل التاني العائد المادي أعلى أو أكتر، بس إحنا للأسف الوضع عنا مش كتير منيح أو مش بس عنا حتى بالأردن كنت أشوف حتى البطالة عندهم يمكن أعلى من عنا بس بحس إنه الناس حتتوجه على شغل أكتر المردود المالي من الزراعة، وهاي الشغلات بفعل إنه عنا يعني مش كتير الناس بتهتم مش كتير الناس بتعطي هادا الإشي أهمية.[337]

إذ تعتقد لا يوجد مردود مالي للزراعة مثل الوظائف الأخرى:

> بتخيل هيك ما بعرف إذا الحكي هادا صحيح أو لا، بس بتوقع لأنه الدليل إنه الناس مثلاً لما بدها تيجي تدرس بتيجي تدرس إنه لما تيجي تشتغل يكون العائد المادي تبعها أعلى، يعني الناس بتتوجه تدرس طب هندسة تجارة هاي الشغلات، مع أنه هادا السبب اللي خلّى البطالة عنا عالية، لأنه صار في توجه لأشياء معينة زاد العدد فبطل في شغل فهادا اللي عم بيصير.[338]

[336] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[337] خريجة هندسة مدنية من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل قرية خربثا بني حارث - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 07 أيار/مايو 2020).

[338] المصدر نفسه.

وتوافقها الرأي، طالبة هندسة معمارية، ومشاركة في مشروع متعلق بالزراعة مع إحدى المؤسسات غير الحكومية، بأن هذا النموذج يمكن أن يعمل على تشغيل الناس بشكل كبير، وبخاصة الشباب ويوفر لهم فرص عمل، وكذلك إفادة البلد.[339]

وكذلك، تعتقد والدة طالب هندسة زراعية، أن التعاونيات يمكن لها أن توفر فرصة عمل للشباب، وبخاصة للعاطلين عن العمل:

> آه ممكن ممكن، يعني أنا بدي أحكيلك لو هدول الشباب عملوا إشي وبتعرفي فترة الكورونا ما في إشي فـ إيش بدهم يلتهوا الناس مثلاً بدل ما يضله قاعد عالتليفون 24 ساعة وعالتلفزيون أو بتلهي بحكي فاضي وأشياء فاضية هي هم، أنا بحكيلك لو هم مفيش أرباح معينة يعني وعمل منتوج يغطي جزء أو إشي من عنده كل واحد من بيته فهادا نوع من التوفير يعني.[340]

بالمقابل يبدو أن الحاجة لدخل سريع يدفع البعض إلى التحول نحو العمل المأجور؛ سواء في الضفة أو في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تشير إحدى المقابلات، مع إحدى المزارع العائلية، إلى أن إشكالية عدم وفرة الأيدي العاملة في الزراعة، والتوجه للعمل في الداخل المحتل بسبب ارتفاع الأجور مقارنة في العمل داخل الضفة الغربية، هو أحد المعيقات أمام العمل الزراعي والتعاونيات.[341] وفي السياق ذاته، أشار البعض إلى أن المزارع الأسرية تساهم في حل البطالة من خلال تشغيل أعضاء الأسرة على أقل تقدير.[342]

الفجوة البنيوية ووهم السوق التنافسي

إن سيطرة القطاع الخاص على السوق الفلسطيني، وعلاقات القوة الناتجة تباعاً، تتحكم بشكل كبير في القطاع الزراعي، وعلى مستوى التعاونيات كذلك. وتؤثر بشكل واضح في مسائل عدة، منها التسويق، والمنتجات الإسرائيلية، والسوق المفتوح، وانحياز الحكومة لدعم القطاع الخاص، والاحتكارات لأصحاب الشركات الزراعية الكبيرة، والاستثمارات على حساب العمل التعاوني والزراعي.

فقد أشارت معظم المؤسسات والجمعيات إلى ضعف الدور الحكومي في دعم القطاع التعاوني الزراعي، بل وتهميش العمل التعاوني والتعاونيات، وانحياز الدعم الحكومي للقطاع الخاص، من خلال منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية تحت غطاء «تشجيع الاستثمار»، ولا يقتصر ضعف الدور الحكومي على انخفاض التمويل، بل يتجاوز ذلك إلى تقيّد الحكومة الفلسطينية ببرنامج سياسي واقتصادي يهمش القطاع الزراعي بشكل عام، وقطاع العمل التعاوني بشكل خاص. فمثلاً، أشار أحد المتحدثين خلال المجموعة البؤرية الثانية (المؤسسات الأهلية والحكومية والتعاونيات الزراعية) إلى قانون المشتريات:

> عندنا قانون مشتريات عام حكومي ما بعطي حق أفضلية للمنتجات النسوية أو التعاونية أو المنتجات الزراعية الفلسطينية [...] يعني أعطيك مثال: [شركة للدواجن]، قرروا يفتحوا المصنع تبعهم للعلف والدواجن والبيض، حطوه في منطقة غنية في المزارعين الصغار والمتوسطين للدجاج، يعني حطوه في موقع مليء بالمزارعين الصغار، يعني هذا [شركة الدواجن] كسر حرفياً كل المزارعين هناك.[343]

---

[339] طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[340] والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[341] مزرعة حاكورتنا، مزرعة عائلية خاصة، ضاحية ارتاح - طولكرم، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تموز/يوليو 2020).

[342] المصدر نفسه.

[343] جابر، **المجموعة البؤرية**.

كما ترى العديد من المؤسسات والتعاونيات في التسويق وعدم تقديم تسهيلات حكومية معيقاً للعمل التعاوني. كما ورد في مقابلة اتحاد لجان العمل الزراعي: «من أكبر المشاكل إلي بواجهها المزارعين عنا عدم الرقابة على السوق، يعني قد ما تحاول وزارة الزراعة بس الموضوع بيضل سوقنا سوق مفتوح».[344]

هذا إلى جانب سيطرة الاحتلال على المنافذ والمعابر الحدودية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف التصدير والاستيراد والتبادل التجاري، وجميعها عوامل طاردة للعمل التعاوني. على الرغم من أن بعض التعاونيات تعمل على التصدير إلى خارج فلسطين، تحديداً تعاونيات زيت الزيتون، وذلك من خلال شركة ريف التابعة للإغاثة الزراعية، ولكن بنسب قليلة، وضمن شروط محددة ومقيّدة، ومقتصرة على عدد محدود من التعاونيات الكبيرة.

وإذا ما تحدثنا عن التسويق الداخلي، فنلاحظ أن مسألة المواصلات تشكل عائقاً، وهذا مرتبط بوجود الحواجز الإسرائيلية بين المدن الفلسطينية، إضافة إلى ذلك، فإن البيع في الأسواق المركزية، وتذبذب الأسعار، يشكل عائقاً آخر. كما أن عدم وجود إمكانيات لتخزين الفائض من الإنتاج في برادات، والتعرض لدرجات الحرارة المرتفعة، يتلف الإنتاج، وأخيراً مسألة المنافسة مع المنتجات الزراعية الإسرائيلية:

> فرضاً جمعية سيدات فرخة بتنتج كيلو الشطة، بيكلفها فرضاً 7 شيكل، فهي بتبيعه ب 10 شكيل، وممكن تروحي ع السوبر ماركت تلاقي كيلو الشطة بتنباع ب 5 شيكل، لأنها من شركة فلان الفلاني أو شركة كذا، فوجود كل هاي السيطرة لرؤوس الأموال هي كمان ما بتخلي في فرص للعمل التعاوني أو للجمعيات التعاونية، وعنجد تكون موجودة وتنجح.[345]

ومن وجهة نظر الطلبة والخريجين، أشار خريج هندسة زراعية، إلى جزئية النظام العائلي وتأثيره على عمل الشركات وسوق العمل، وكيفية التعامل مع الموظفين، وعلى الرغم من رفض هذا النظام أو التعامل معه، فإن الخوف من البطالة وكثرة المسؤوليات تجبر الشخص على العمل في شركات مسيطرة عليها عائلات:

> شوفي، بكل بساطة بحكم النظام بحكم النظام العائلي الموجود بهاي الشركة ... هلأ مريحة تمام بس م هي النظام العائلي، شو إحنا كمان لما نخلص بيكون في مخيلتك في تفكيرك إنه إنت بدك تروح ع شركة وتكون موظف إله مكانته، وناس محترماك ومقدرك، مكانش الكل يكون عنده فكرة كيف ممكن يكون سوق العمل أو ممكن أي حدا يتعامل مع الموظفين ... وإلخ، فحاولت قدمت لأكثر من شركة في الشمال، قدمت في رام الله ... هلأ صراحة أنا استنفذت الخيارات اللي بين إيدي [...] وكمان ذكرت سابقاً خوفاً من إنه خوفا من أي حد فينا يوقع في مسألة البطالة، وعنا إحنا النظرة المجتمعية إنه آه هيو خلص هندسة زراعية وإله 5 سنين بيروح وبيجي عالجامعة فإنه مش لاقين شغل واشي زي هيك.[346]

> وبعدين بتصير بتصفي إنه إنت عندك موضوع مسؤولية إنه خلص أهلك وصلوك لمرحلة إنه إنت خلصت بكالوريوس، بعدين هلأ بغض النظر مين رح يصرف عليك أو مين رح يعطيك، ولا حدا فينا أهله بقصروا فيه، بس بيصير عندك المسؤولية أكبر... فبلشت في الـ.. اضطريت إني رحت وهيك ... وخلص بما إنه أجتني

[344] بنك البذور البلدية، اتحاد لجان العمل الزراعي، **مقابلة جماعية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 18 آب/أغسطس 2020).

[345] لجنة الطوارئ الشبابية في فرخة، قرية فرخة - سلفيت، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 19 آب/أغسطس 2020).

[346] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

الفرصة هاي، وطبعاً زي م بحكوها استثمر أي فرصة بتجيك، بتجيك الأفضل منها، وبلشت فيها، وانطلقت في العمل، طبعاً كيف انطلقت الواحد بينطلق بحماس ومندفع وحابب إنه يشتغل ويتطور ... وإلخ، بس بعد فترة بسيطة بينصدم على النظام القائم في المؤسسة نفسها يعني [...] بينصدم على طبيعة كيف ... خاصة نظام عائلي يعني أنا بحكي كنظام عائلي بتنصدم إنه إنت كيف بيعاملوك، كيف بيحاسبوك، كيف بطلعولك إنت، يعني ما بيطلعوا مش مهم إنو إنت معك شهادة ومهندس ودارس 5 سنين، يعني بيجي بيقولك إيش إنت مهندس! تمام. ما بعترف شو إنت قيمتك العلمية الموجود عندك، إيش ممكن إنك تفيد، ايش ممكن إنت تتطور، النظام العائلي بعتمد إنه أنا بدي بدي أمشي عملية الإنتاج ومفيش عندي مشكلة فيه.[347]

كما يوجد شعور بأن ثقافة الشركات هي ثقافة «يا قاتل يا مقتول»:

هو آه يعني هيك كل البلد حالياً في كل شركات البلد إنت يا قاتل يا مقتول، يعني حتى في الوظائف اللي إحنا فيها أغلط غلطة صغيرة ممكن تاخد عليها إجراء إداري، فـ الواحد لازم يكون من أولها صاحي على كل شي بعمله.[348]

ثانياً: البيئة الاجتماعية

تشير غالبية المؤسسات الأهلية والحكومية والتعاونيات الذين تمت مقابلتها، إلى عدم وضوح مفهوم العمل التعاوني، وإلى وجود إشكاليات جوهرية في طبيعة عمل التعاونيات، إضافة إلى ذلك، غياب فئة الشباب وعزوفهم عن العمل التعاوني بشكل عام، وبحسب مختلف وجهات النظر، فإن الأسباب تتراوح ما بين القناعة بعدم جدوى العمل التعاوني، والسعي خلف التعيين في الوظيفة الحكومية، أو العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي، وسيطرة القطاع الخاص. وبالتالي، وفي ظل الظروف الراهنة تشكّل الخيارات الأخرى غير العمل التعاوني توجهاً أكثر جاذبية لفئة الشباب، ومن جهة أخرى، فإن المعيقات المختلفة أمام العمل التعاوني الزراعي تجعل من البطالة - بما هي مرحلة انتظار، واستمرار السعي نحو خيارات أخرى - خياراً مُفضَّلاً على الانخراط في التعاونيات الزراعية. وتبين، أيضاً، من خلال الحوارات أن الخريجين الذين كان لهم احتكاك في العمل الزراعي والتعاوني أثناء نشأتهم أو دراستهم، هم أكثر قبولاً لخيار العمل التعاوني الزراعي كخيار أول، أو كخيار ثانٍ يقيهم من البطالة.

أحلام فردية وسيف البطالة

كانت تصورات الطلاب والخريجين وعائلاتهم عن فرص التوظيف والعمل، بشكل عام، أنها معدومة ولا توجد فرصة لهم،[349] وأن جميع الخريجين لا يجدون وظائف مرتبطة بتخصصاتهم الجامعية.[350] وهناك من كان يرى أن التدريب خلال الجامعة، عامل مساعد مهم في إيجاد وظيفة، إذ كان التدريب يوفر المهارات التطبيقية التي لم تكن يوفرها التدريس النظري، ما أسهم عملياً في فهم طبيعة العمل والانخراط فيه.[351]

[347] المصدر نفسه.

[348] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[349] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[350] والدة خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[351] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

لـم تكـن فرصـة العمـل نفسـها تلبـي تصـورات الطلبـة بعـد تخرجهـم مـن دراسـتهم، مثـل الطالـب الـذي تخصـص إدارة الأعمـال تركيـز مـوارد بشـرية، إذ بعـد العمـل فـي مجـال إدارة المـوارد البشـرية، تفاجـأ أنـه ليـس لـه علاقـة بمـا درسـه فـي الجامعـة، فقـد كان العمـل عبـارة عـن روتيـن يومـي ليـس فيـه أي تقـدم معلوماتـي،[352] أو أن فرصـة العمـل لـم تكـن ضمـن الطموحـات، فالعمـل (كمبرمـج) مثـلاً لا يـرد عمليـاً بالشـكل الكافـي أو المتوقـع مـن حجـم المصاريـف التـي صرفـت فـي الجامعـة أو الجهـد المبـذول فيهـا.[353]

وتشـير والـدة أحـد الطـلاب إلـى وجـود حالـة مـن اليـأس والإحبـاط للشـباب، إذ توجـد نسـبة كبيـرة ممـن يحملـون شـهادات عاليـة، لكنهـم يعملـون كعمـال: و«حتـى لـو اشـتغلوا أصـلاً مـا فـي تقديـر لشـهاداتهم، لا مـن ناحيـة الراتـب ولا مـن أي ناحيـة تانيـة، فصفيـت الإشـي إنـه كل إشـي صـار عنـا عـادي يعنـي».[354]

يعتبـر طالـب بصريـات، أنـه «محظـوظ» أكثـر مـن زملائـه، بسـبب امتـلاك العائلـة مراكـز للبصريـات، وبالتالـي فالعمـل متوفـر بعـد تخرجـه. وقـد قيـم اختيـار مجـال دراسـته بأنـه جيـد جـداً للأسـباب نفسـها. فـي مقابـل أن معظـم الأشـخاص الذيـن يتعامـل معهـم (95%) مـن التخصصـات الطبيـة فـي المجـال الطبـي، تخرجـوا منـذ سـنتين، ولـم يجـدوا فرصـة عمـل، يقومـون بعمـل أعمـال تطوعيـة ويشـاركون فـي تدريبـات، مـن أجـل زيـادة الخبـرة، لأن أغلـب فـرص العمـل تتطلـب خبـرة، وللأسـف يبحثـون عـن عمـل لكـن لـم يحالفهـم «الحـظ».[355]

تنوعـت مجـالات العمـل التـي يفضلهـا الخريجـون أو الطـلاب، وسـنقتصرها هنـا مـا بيـن العمـل التعاونـي أو الزراعـي والمجـالات الأخـرى. وبشـكل عـام، كانـت التوجهـات نحـو العمـل الزراعـي مرتبطـة أكثـر بالطـلاب الذيـن ينخرطـون فـي نشـاطات لهـا علاقـة بالعمـل الزراعـي أثنـاء الجامعـة مثـل مشـروع القريـة،[356] أو ورشـات عمـل،[357] أو تعاونيـات أو نشـاطات خـارج الجامعـة مثـل المشـاركة فـي قطـف الزيتـون، أو النشـاطات الزراعيـة المرتبطـة بالحمـلات فـي يـوم الأرض ومسـاعدة الفلاحيـن،[358] أو التطـوع مـع مؤسسـات تعمـل فـي المجـال الزراعـي.[359]

وقسـم آخـر ضئيـل جـداً ممـن يفضلـون العمـل الزراعـي وهـو ناتـج مـن تأثيـر البيئـة المحيطـة (الأهـل بالدرجـة الأولـى)،[360] مثـل خريـج هندسـة أنظمـة حاسـوب لديـه الرغبـة فـي العمـل الزراعـي، ويمتلـك أفـكاراً حـول العمـل الزراعـي مـع أقاربـه: «صراحـة لسـا موجـودة حاليـاً عـم بنحـاول انرتـب الموضـوع حولـيـن بيتنـا مـش الأرض الزراعيـة حولـيـن البيـت آه يعنـي مبـارح كنـا جايبيـن جرافـة (باجـر) كان بزبـط حولـيـن البيـت عشـان نهيئهـا تصيـر أرض منيحـة للزراعـة ... فـي يعنـي شـوي شـوي بـس الفكـرة موجـودة والعزيمـة موجـودة ...»،[361] إضافـة إلـى تأثيـر الدراسـة الجامعيـة كالهندسـة الزراعيـة.[362]

---

[352] المصدر نفسه.

[353] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[354] والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[355] طالـب بصريـات فـي جامعـة النجـاح الوطنيـة، 21 سـنة، مقيـم فـي مدينـة جنيـن، **مقابلـة** (عبـر الفضـاء الإلكترونـي: 30 نيسـان/أبريل 2020).

[356] طالبـة علـم نفـس فرعـي علـم اجتمـاع فـي جامعـة بيرزيـت، **مقابلـة**؛ طالبـة هندسـة معماريـة فرعـي إدارة عامـة فـي جامعـة بيرزيـت، **مقابلـة**.

[357] طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[358] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[359] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[360] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[361] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[362] خريـج هندسـة زراعيـة مـن جامعـة الخليـل، **مقابلـة**؛ طالبـة هندسـة زراعيـة فـي جامعـة النجـاح الوطنيـة، مقيمـة فـي منطقـة/حـي شـويكة - طولكـرم، السـعودية سـابقاً، **مقابلـة** (عبـر الفضـاء الإلكترونـي: 20 حزيران/يونيـو 2020).

طالب هندسة زراعية يرغب بالتوجه نحو العمل في التجارة الزراعية، بسبب امتلاك العائلة محل للزراعة ويعملون في التجارة الزراعية، وكذلك بسبب ميوله وتفضيله للعمل الإداري:

> الإدارة في الأعمال الزراعية، يعني هو الإدارة بشكل عام، بفضلها وبميل إلها، لأني بحس إني بقدر عليها، بس ما دام أنا تخصصي الزراعة والشغلة اللي بفهم فيها هي الزراعة، بتوجه للمجال اللي أنا أقوى فيه.[363]

لكن، توجد نماذج مثيرة لطلاب وخريجين لا يفكرون بالمطلق بالعمل الزراعي، مع وصفهم بأنهم «أنا ابن فلاح وفلاحة ... بس مفكرتش بالموضوع بالمرة»،[364] أو امتلاك العائلة أراضيَ صالحةً للزراعة، ومع ذلك، لا يفكرون مطلقاً بالعمل الزراعي: «يعني آه في صراحة الوالدة يعني عندها أراضي هي منيحة، وأبوي شراله قطعة وهدول ممكن ينزرعوا يعني».[365]

ترغب وتود طالبة أدب إنجليزي، ومهتمة بالعمل الزراعي والتعاوني، متطوعة في «قرية الشباب» في كفر نعمة، أن تشارك في تأسيس تعاونية زراعية، لكن ما يمنع من تنفيذ هذه الفكرة هو التمويل. وتوضح أنها تفكر في كيفية شراء أرض، فمشروع كهذا يحتاج إلى دراسة معمقة، واختيار موقع جيد ونوع الزراعة، ومعرفة مناخ المنطقة، وضمان حقوق ملكية الأرض:

> يعني ممكن التمويل، صراحة اللي ممكن أفكر فيه أنا إنه كيف بدي أشترى أرض، يعني صح إحنا رح نكون مجموعة، رح يكون عبارة عن [...] كل واحد يساهم برأس مال معين عشان هاي الأرض بس بدي يعني، هيك مشروع بده دراسة كتير كبيرة، ما بزبط نبلش فيه هيك، بده دراسة كتير كبيرة، بدي أختار موقع صح، بدي أعرف شو الزراعة اللي رح أزرعها هان، رح أشوف هادي المنطقة مناخها مناسب ولا لا، بردو كمان لازم أضمن حقوق ملكية للأرض اللي أنا رح آخدها أو لا.[366]

وكذلك، أشار خريج هندسة زراعية، إلى أنه أثناء دراسته قد شارك في تعاونية زراعية، وإنه يفكر في تأسيس تعاونية أو المشاركة في تعاونية.[367]

بينما طالب آخر في الهندسة الزراعية، كان لديه حب وشغف للتعاونيات، وشارك في تعاونية زراعية أثناء الدراسة، لكن هذا الاهتمام قد «برد»، «والله بقى عندي وبرد»، والسبب في رأيه:

> ما شفتش إنه مجدي، ما شفتش إنه في التزام، إنه في صدق من الأعضاء [...] أكيد المشكلة بالأعضاء ولا لو الجمعية التعاونية مع التزام بيخربوا الدنيا معهم، احتلوا العالم. الجمعية بتقدر تأسس شراكات، بتقدر توخد عطاءات، بتقدر تسوي كثير شغلات، في حال بقى إيد وحدة.[368]

بينما خريجة هندسة مدنية مقيمة في مدينة وأصلها من قرية، ليس لديها اهتمامات بالزراعة، لا ترغب في العمل مع تعاونية زراعية، لكن ربما لو تعاونية غير زراعية ستشارك أكيد:

> يكون بس زراعية، ولا ممكن يكون هيك وهيك؟ إزا بس زراعية لا ما أتوقع إزا بس زراعية بس إزا فيها أيام هيك وأيام هيك لا ما عندي مشكلة بشارك.[369]

---

[363] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[364] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[365] المصدر نفسه.

[366] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[367] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[368] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[369] خريجة هندسة مدنية من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، **مقابلة**.

طالبة محاسبة مقيمة في مدينة، ليس لها علاقة بالزراعة، تفيد أنه لو عرض عليها أن تشارك مع مجموعة في تأسيس تعاونية:

> هلأ بالنسبة اللي ممكن أشتغل معهم بس مش إشي إله علاقة إنو أنا أنزل أزرع [والسبب] هلأ أنا عم بجاوبك بس لأنه ولا مرة جربت إنه أنا أزرع بايدي، ممكن بعد فترة إذا أنا عملت نشاط تعاوني كان في زراعة وهيك أغير رأيي، بس ما بتخيل إنه أنزل وأدخل بالتربة وأرجع أواعيا موسخين ومش عارفة إيش، يعني أنا مش من هادا النوع، وهادا مش جواب نهائي لأنه ما جربت، فهي لو زي مشروع إنه يكون عبارة عن إنه بدهم إشي للتسويق إشي لأنهم يديروا هادا الموضوع ف آه إنه، أما الجزء العملي منه ما أظن.[370]

مع العلم أن والدها عضو مجلس إدارة في مؤسسة زراعية كبرى.

أما بالنسبة لخيارات الطلبة بعد التخرج، فقد كان العمل الزراعي هو الخيار الثاني أو الخيار البديل في حالة عدم إيجاد وظيفة ملائمة لتخصص الطلبة، والمثير للانتباه، أن هذا الخيار البديل هو للطلاب والخريجين الذين لديهم تجربة عملية في التعاونيات أو العمل الزراعي، أو ملتحقين ببرامج دراسية مثل الهندسة الزراعية.

مثل الطالبة التي تعمل في تعاونية زراعية شبابية قائمة،[371] أو خريج لم يفكر في العمل الزراعي بعد التخرج من البكالوريوس وهو يبحث عن وظيفة لمدة 6 شهور، وقرر استكمال دراسته الجامعية لدرجة الماجستير وبعد إنهائه وعدم إيجاد وظيفة، بدأ يفكر في تأسيس تعاونية حيوانية.[372] أو طالبة شاركت في مشروع القرية تفكر في أخذ دور عملي في الزراعة وتعزيز التفاعل مع تخصصها في الوقت ذاته.[373]

حتى أن طالب هندسة زراعية، فهو يفضل بالأساس وظيفة حكومية على وظيفة في العمل الزراعي، لأن الوظيفة أمان بالنسبة له، وبخاصة الحكومية، ويفضل العمل في الزراعة كعمل ثانوي إلى جانب الوظيفة، عند سؤاله أنك أمام خيارين: وظيفة حكومية ومشروع تعاونية زراعية أو عمل زراعي:

> بروح على الجانب الوظيفي ... بروح على الوظيفة أكيد، المشروع الزراعي بعد الوظيفة، أنا هيك مفكر يعني إن شاء الله، إذا الله وفقنا أو توظفنا يعني، ف بشتغل باشي ثاني بالزراعة، الزراعة كعمل ثانوي يعني ليش لا، [...] مش عمل جانبي، يعني مشروع خاص، بس الوظيفة أمان الصراحة يعني، وضمان، خصوصاً الوظيفة الحكومية طبعاً.[374]

والدة طالب هندسة زراعية (طالب آخر)، تفضل العمل الوظيفي (قطاع عام أو خاص) على العمل الخاص، بسبب الظروف الاقتصادية التي لا تسمح «بالمغامرة» في القيام بمشاريع خاصة. ويمكن بجانب الوظيفة التي تكون نصف اليوم فقط، وأحياناً ربع اليوم، تأسيس مشروع خاص يكمل ابنها العمل فيه.[375]

---

[370] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة نابلس، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 12 أيار/مايو 2020).

[371] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[372] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[373] طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[374] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[375] والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

على عكس طالب هندسة زراعية آخر، فهو يفضل العمل بالأيدي على العمل الحكومي والعمل المكتبي:

> مـا بحبـش اشـتغل كموظـف حكومـي لا [...] مـش عـارف، مـا بتخيلـش حالـي قاعـد ورا مكتب [...] بـروح علـى توجـه العمـل إنـي أشـتغل فـي إيـدي، مـش أبقـى قاعـد علـى مكتـب يعنـي، بعرفـش خلـص.[376]

وفـي موضـع آخـر، يفيـد فـي حـال عُـرض عليـه وظيفـة فـي المنظمـات غيـر الحكوميـة فإنـه يقبـل: «إيـه، فـي حـال يعنـي أغرونـي فـي راتـب مثـلاً، بشـتغل أه، فـش مشـكلة، بـس أتخـرج يعنـي قصـدك. آه مـا فـش مشـكلة، أصـلاً أنـا بصراحـة حابـب لمـا أتخـرج يبقـى عنـدي توجـه للـ NGOs». والسـبب فـي تفضيلـه المؤسسـات غيـر الحكوميـة الدوليـة بأنهـا «بدفعـوا». وهـو يضـع فـي خياراتـه:

> يعنـي كبدايـة، فـي حـال اشـتغلت مـع شـركة، راتـب خلينـا نقـول مـن 2500-3000، زائـد سـيارة للشـغل يعنـي، لأنـه مجالـي اللـي رح أشـتغل فيـه بزبطـش يبقـى بـدون سـيارة، لأنـي رح أبقـى متـل منـدوب مبيعـات بفـر علـى المزارعيـن، أمـا مـع الـ NGOs بيدفعـوا هـذلاك، بيدفعـوا بالـدولار [...] أه فـي نـاس خرفونـي عـن الرواتـب، فـي 2000-3000 حسـب المشـروع، حسـب قـوة الشـخص، حسـب منصـب الشـخص، حسـب كيـف بيدبـر حالـه، حسـب اللغـة، يعنـي جميـع الشـغلات هـاي بتلعـب دور، أنـا بعـرف شـب كان يشـتغل مـع الـ NGOs بـ 300 دولار يعنـي، وبقـى المديـر تبعـو يشـتغل بـ 3 آلاف دولار.[377]

فهـو يفضـل المؤسسـات الدوليـة علـى الحكوميـة: «المؤسسـات الدوليـة بجانـب العمـل الخـاص، أمـا المؤسسـات الحكوميـة أبـداً، أبـداً»، إذ لديـه رفـض تـام للعمـل فـي المؤسسـات الحكوميـة «رفـض تـام، لـو بـدي أشـتري تراكتـور، أحـرث للنـاس، بشـتغلش فـي مؤسسـة حكوميـة». والسـبب فـي رأيـه: «مـا بحـس إنهـم بشـتغلوا يعنـي، فـي مثـلاً صنـدوق دفـع المخاطـر مثـلاً بشـتغلوا بـس أنـا مـش مسـتعد أشـتغل فـي مؤسسـة حكوميـة مـا بعـرف ليـش»، لكـن يسـتدرك نفسـه ويوضـح السـبب الأساسـي الـذي يتمحـور حـول الراتـب: «بـس جميعـه بيرجـع للراتـب [...] أكيـد هـو الواحـد جـاي يتشـغل شـو بـدو، يعنـي فـي حـال مؤسسـة حكوميـة بدفعـوا راتـب منيـح، مـا فـش عنـدي أي مشـكلة. أمـا أنـا رفضـي سـبب أساسـي اللـي هـو الرواتـب السـيئة اللـي بخدوهـا».[378]

والـدة خريـج إدارة أعمـال ويعمـل فـي تعاونيـة، مـع أنهـا داعمـة لفكـرة التعاونيـة وتقـوم بمسـاعدة التعاونيـة مـن ناحيـة التسـويق، تقـدم نصيحتهـا لابنهـا بـأن يتوظـف ويقـوم بعدهـا بعمـل ثانـوي فـي التعاونيـة، لكنـه رفـض بسـبب رغبتـه بالعمـل الحـر:

> يعنـي أنـا عنـدي رأيـي بقولـه وظيفـة، الوظيفـة أساسـية بتبقـى فـي الحيـاة لـو جابتلـك 1000 شـيكل منيحـة إلـك بتضـل راكـن عليهـم يمـا، والنشـاطات هـاي الزيـادة لبعـد الوظيفـة، هـو بيقولـي لا أنـا بـدي أضـل حـر نفسـي فـش وقـت معـاي أروح وظيفـة للسـاعة ثلاثـة وأربعـة وبعديـن أجـي أنتبـه للزراعـة وللـ ... أبصـر إيـش، فبعرفـش هـو رأيـه هيـك، وإحنـا أعطينـا النصيحـة والـرأي اللـي إحنـا حابينـه، ف هيهـم ماشـين وإن شـاء الله يعطيهـم الإنتـاج الحلـو ويدخلهـم دخـل إلهـم دخـل خـاص مـن التعاونيـة ويضلـوا مبسـوطين.[379]

[376] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[377] المصدر نفسه.

[378] المصدر نفسه.

[379] والدة خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

وعدد قليل جداً ممكن كان خيارهم العمل الزراعي أو التعاوني بعد التخرج مثل طالبة الهندسة الزراعية:

> مش غلط، كتير حلو إنه أنا وأصحابي نعمل تعاونية مع بعض، وكل واحد فينا يشارك خبرته الزراعية اللي طلع فيها بعد م تخرج من الجامعة، يعني ممكن بحس إزا هاي رح تصير، رح تصير بعد م نخلص ماجستير وهيك، فوقتيها كلنا بنرجع وكل واحد عنده خبرة بمجاله، ف دايماً بنجمع هاي الخبرات مع بعض ونسوي المشروع مع بعض وإن شاء الله ليش لأ بتمنى.[380]

نموذج آخر حول اعتماد الخيار الزراعي كعمل بديل، وعمل «تسليك حال»، خريج هندسة كهرباء، مقيم في قرية ويعمل في الزراعة نتيجة لمعيقات سياسية ومعيقات مرتبطة بسوق العمل والعمر، في حالة توفرت الفرصة للرجوع للعمل في تخصصه سوف يتجه لخيار تخصصه، مع أنه يرى في الزراعة عملاً منتجاً اقتصادياً:

> ... مش عارف في إيجابيات وفي سلبيات، الإيجابيات بالزراعة في حال مشينا ودعسنا بحكي في حال توفرت الثلاث عوامل والشروط وصارت الزراعة إدّر يعني منتوج منيح من ناحية أموال، الحلو بالموضوع راحة البال والراحة النفسية، وفش حدا مسؤول عنك، آه هاد الإشي إيجابي، بس كبرستيج بالنهاية الواحد قدام الناس مزارع، مش إني بسيء للمزارعين، لكنه مش بمكانة الطبيب أو المهندس أو المحامي أو رجل الأعمال، أنا بتعاملش مع الموضوع كمهنة، بقدر ما هو تسليك حال، لحتى أزيل قيود الاحتلال المفروضة عليّ، بالمنع من السفر، لحتى يتغير الواقع السياسي بالضفة، لحتى يتغير واقع تخصصي، بعرفش يعني وين الأمور رايحة فينا، أما هاد الموجود حالياً، وين رح أختار، بفكر ممكن أني أرجع على تخصصي.[381]

وخريج هندسة زراعية، وطالب ماجستير تكنولوجيا الغذاء، بدأ بالبحث عن وظيفة متعلقة بالعمل الزراعي، وفي مجال دراسته الأولى، ولكن بسبب عدم حصوله على «الفرصة الحقيقية» حسب طموحه، بدأ دراسته العليا في المجال ذاته تقريباً.[382]

أما طالب هندسة زراعية، من عائلة مزارعين تمتلك محلاً زراعياً، فخياره هو «التجارة الزراعية»: «والله أنا مش ثابت على رأي، لأنه معدلي في الجامعة منيح، وبقدر آخد منحة جامعة وبرضو بقدر آخد منح من الجامعات البرا على الماستر، وعندي فرص منيحة للاستثمار الزراعي جوا البلاد هان [...] بس أنا حابب أكثر أتوجه للـ business [التجارة]». وفي حال لم يحصل على منحة للدارسة في الخارج أو في الداخل ولم يجد وظيفة في الهندسة الزراعية: «بظل بشتغل هون في، بتوظف هون، على جانب الوظيفة، طبعاً وظيفة غير حكومية، مش على مكتب، مع شركة زراعية مثلاً، وبشتغل في الفترة الثانية من يومي، أو بالفراغ الثاني من يومي في تطوير المحل اللي عندي، وإذا قدرت استلم مزرعة مثلاً».[383]

فهو ينظر إلى الزراعة كتجارة وعمل ثانوي وليس أساسياً، أو أن يزرع ويفلح:

> الزراعة كإني أزرع أنا في أيدي مثلاً؟ [...] لا مش أساسي، بصراحة أنا يعني بحس حالي أقوى في التجارة والإدارة [...] لا أنا حابب موضوع التجارة الزراعية، في حكم

[380] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[381] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[382] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[383] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

إني كونت علاقات مع التجار في المجال الزراعي، وصرنا معروفين في المنطقة، وإلنا معارف بحكم هاي الشغلات، في لإلي فرصة منيحة، بمجال التجارة الزراعية، تجارة الشغلات الزراعية [أما العمل في الفلاحة والأرض] الزراعة التقليدية لا، ممكن مثلاً مشروع متطور كفراولة، أناناس، بس زراعة تقليدية لا أبداً.[384]

وترى خريجة قانون وعلم اجتماع، تخرجت حديثاً، أنها قد تلجأ إلى العمل الزراعي التعاوني، في حال عدم إيجاد وظيفة، لكنها تشير إلى أنها وبسبب جنسها كفتاة، فهي لا تعيش في بيئة منفصلة عن المجتمع، وقرارات الفرد تتأثر من جانب المحيط، إذ كونها فتاة في هذا المجتمع، من الصعب التوجه للزراعة بسبب التفكير النمطي للمجتمع وليس بسببها، لكنها عند وجود نوع من الاستقلالية وتستطيع اتخاذ قرارات منفردة وحدها، بالتأكيد سوف تلجأ إلى خيار الزراعة لو توفرت الفرصة، ولن يكون لديها أي تردد.[385]

يبدو أن القسم الأكبر من الطلبة يحملون طموحات وأفكاراً لتأسيس مشاريع مختلفة (مرتبطة أو غير مرتبطة بالزراعة) وهم في مرحلة الدراسة، فقد كانت الأفكار كثيرة لدى الطلبة لعمل مشاريع كثيرة، لكن عند البدء في وظيفة معينة يتحول الموظف إلى «ماكينة»، لديه وظيفة يعمل بها وينتهي منها وبعدها ينام ولا يفكر بأي شيء آخر، على اعتبار بأن لديه راتباً:

هو الواقع مش هالقد يعني سيئ، بس المشكلة إحنا بنتحول لمواكن خلص أنا وظيفتي بعملها بروح بنام ما بفكر بأي إشي تاني، إنو الراتب نازل خلص جاهز.[386]

وهناك من يفضل الانتظار لإيجاد وظيفة على أن يرمي شهادته في سلة المهملات، فلا يوجد تصور آخر للعمل إلا في الشهادة،[387] أو في أسوأ الحالات، البقاء تحت مسؤولية الأهل، وبخاصة للفتيات واللواتي يعشن في قرية، إذ ربما يتزوجن، ولا يمكنهن تصور التفاصيل بعدها.[388]

وعلى الرغم من الحاجة المادية لدى بعض الخريجين، وامتلاك العائلة/أو الشخص نفسه أراضيَ، وربما صالحة للزراعة وتمتلك المقومات، والمساندة من الأهل، فإنهم لا يتوجهون للعمل الزراعي، ويفضلون العمل كعمال على أن يعملوا في الزراعة، والأسباب كما تحدث عنها خريج هندسة أنظمة حاسوب أن الأشخاص الذين لا يتوجهون للعمل الزراعي أو العمل في الورشات كعمال، هم الأفراد الذين يبحثون عن نوع معين من العمل، الذي وصفه بـ «الشغل الناعم» مثل العمل في المكاتب، الذي حسب اعتقادهم لا يوجد فيه تعب ولا «توسيخ الأيدي»، ويوضح «أغلب الناس حتى ... بدها تشتغل ممكن في ورشات بس ما تشتغل في الأرض».[389] وهناك من لا يرغب في العمل بيده «بعرفش أنا مش كتير بحب أشتغل في إيدي خلينا نحكي».[390]

وتصف والدة طالبة هندسة زراعية، أن الأسباب تكمن في حصول الشخص على شهادة جامعية أو بسبب قلة أرباح الزراعة:

مش عارفة إيش بدي احكيلك، بس هل هو أنا تعلمت بدي أروح أشتغل بشهادتي! يعني بديش أترك شهادتي والتخصص اللي دخلته وتعبت فيه، بدي أروح أدرس فيه، أو إنه حاسين إنه الإنتاج مثلاً سعره ما بيكون هالقد زي م بده هو أو إنه الأرباح مش

[384] المصدر نفسه.

[385] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[386] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[387] طالب بصريات في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[388] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[389] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[390] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

حتيجيه كتيرة، بتهيألي هيك، أو فشل بالزراعة كمان إنه هاي المرة مازبطتش زراعته، والله أنا بقول هيك اللي بيصير.[391]

طالبة أدب إنجليزي، في حالة عدم إيجاد وظيفة في تخصصها ستعمل على دراسة تخصص آخر، وهو التمريض، إذ لديها شغف بالتمريض والإسعاف وهي متطوعة في الهلال الأحمر. مع أنها مهتمة جداً بالزراعة ولديها شغف كبير بها، لكنها توضح أن قطاع الصحة مدمر.[392]

تفضل وترغب طالبة هندسة زراعية، في إنشاء مشاتل لزراعة البطاطا، بأنواعها كافة، وبمساحات كبيرة، لتشغيل الشباب العاطلين عن العمل، ولخلق فرص عمل لهم، ولا تفكر بالبحث عن وظيفة حكومية، أو أن تصبح أكاديمية بعد التخرج مباشرة، لكن يمكن أن يكون ذلك مستقبلاً.[393]

خريجة هندسة مدنية، في حال لم تجد فرصة لاستكمال تعليمها:

شو ممكن أعمل إشي تاني، أكيد رح أدور ع شغل، وأختصر موضوع التدريب أكتر لأنه خلص بدي أستقل بشغل إنه خلص أكون عارفة إنه هادا شغلي كاريري براتب معين خلص يعني مش قصة تدريب، وإني بروح بس آخد خبرة وهاي الشغلات، كمان رح صراحة أدور ع إشي تطوعي إني أشارك فيه، ورح أشوف إشي أنا حابتبه آخد فيه دورات أو هيك.[394]

وفي حال لم تجد وظيفة:

أفتح مثلاً بيزنس صغير اللي، يعني أنا مثلاً كتير بهتم بجانب الميكب والبشرة وهاي الشغلات، وكتير بحب أقرأ عنها، كتير بحب أشوف، وكتير بجرب شغلات وهيك، فما عندي مشكلة أتوجه ع هادا الجانب.[395]

وكذلك، طالبة محاسبة، تقيم في مدينة:

إيش ممكن أعمل، ممكن أفكر في.. إنه مثلاً أترك مجال المحاسبة مش إني أتركه أفكر في ... أفتح إشي خاص لإلي إشي صغير إنه يكون.. هاي هي الفكرة [...] آه، مش شرط [بالمحاسبة] ممكن يكون إله علاقة بالشغلات إللي أنا بحبها. زي بتخيل حالي أنا لو مثلاً بحب شغلات العناية بالبشرة المكياج أواعي مثلاً وهاي الأشياء يعني [...] آه أو ممكن إزا زبط الموضوع ويشتغل ع حاله بالتخصص اللي هو فيه زي يعني ياخد شهادات أكتر أو هيك، أو ممكن أفتح مكتب محاسبة خاص في.[396]

بالمقابل، تحدد طالبة إدارة موارد بشرية تدرس في الجامعة العبرية، أنها يمكن أن تلجأ إلى أية وظيفة مرتبطة بمعرفة اللغة العبرية كونها لغة يستطيع الشخص العمل بها في القدس.[397] فهي ترى في العمل الزراعي مصدراً للتسلية والترفيه، ولا ترغب في ممارسته كمصدر للدخل: «هلا أنا بحب، زي ما حكيتلك إنو لما نروح نجد وكذا، الإشي بيكون ممتع وحلو، بس كعمل إنو أنا أشتغل فيه، عمل كامل فيه، ف لا ما بحب هالإشي كتير».[398]

[391] والدة طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[392] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[393] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[394] خريجة هندسة مدنية من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، **مقابلة**.

[395] المصدر نفسه.

[396] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[397] طالبة إدارة موارد بشرية في الجامعة العبرية في القدس، **مقابلة**.

[398] المصدر نفسه.

والسبب في ذلك:

> يعني لو إنه متربي ببيئة كلها أراضي وزراعة، وإمه وأبوه دايماً بالزراعة وهم معهم، ف بيكون خلص زي إنه تعايش بهادا الموضوع وكبر هيك، بيضل يحب هادا الإشي، إحنا لا كنا عايشين بمدينة مش بقرية، فبالتالي إنه ما في كتير مساحة، فش كتير زراعة، فش كتير أراضي، نروح نضل نزرع، نجد، وكذا، ف عشان هيك ما طلع عندي كتير بحبو، وبنفس الوقت مع إني كنت أروح أجد مرة ومرتين بالسنة، بحس تعب، يمكن عشان هيك، التعب اللي بيحسوا فيه، الله يعينهم [...] آه تعب، ومن ناحية التعويد، أنا مش متعودة على أضل في أرض أزرع وأساعد في الزراعة وهيك.[399]

والخيارات مطروحة، بشكل عام، أمام أي شخص أنهى تعليمه العالي، الخيار الأول: السفر إلى الخارج، عن طريق الحصول على منحة في الخارج، والحصول على عقد عمل من الخارج. أما الخيار الثاني: العمل داخل الخط الأخضر، وهو المتاح لأي شخص، متعلم أو غير متعلم ويعاني من البطالة، هذا العمل الذي يرافقه حلقات الاستغلال المرتبطة به.[400]

بينما يحدد طالب هندسة زراعية أنواع الخريجين، في آخر ثلاث سنوات، النوع الأول: لديهم استثمار زراعي أو غير زراعي، ويعملون فيه؛ النوع الثاني: حاصل على معدل وعلامات عالية في الجامعة، ويعمل في مؤسسة أو شركة؛ النوع الثالث: الذي حصل على وظيفة بفعل الواسطة؛ النوع الرابع: كانت علاماته ووضعه الأكاديمي سيئ، وغير فعال في عمله، ولا يمتلكون عملاً، وليس لديهم واسطة، يجلسون في البيت أو يعملون كعمال «حراثة» [غير واضح ما المقصود بها] أي ليس بالشهادة الجامعية.[401]

يعتقد خريج إعلام أن التعاونيات يمكن أن توفر فرص عمل للخريجين، وأن العمل في التعاونية يحول الشخص من عاطل عن العمل إلى منتج اجتماعياً واقتصادياً، إضافة إلى تنمية الشعور لدى الفرد بالانتماء إلى المجموعة في التعاونية. إذ يرى أن العمل في التعاونية يعود بعائد اجتماعي، وهو الحصول على مردود رمزي، ويقصد بذلك، أن مسمى ومصطلح عاطل عن العمل، يسبب لبعض الأشخاص نوعاً من الحرج، وبخاصة إذا كان عاطلاً عن العمل لفترة طويلة، إذ تراه يخجل من أن يقول إنه عاطل عن العمل. وبالتالي، إذا عمل في تعاونية، يشعر، قليلاً، بأنه قد تجاوز أزمة مصطلح عاطل عن العمل.[402]

غياب المدلولات

أكدت جميع المؤسسات الأهلية والحكومية على ضعف مفهوم العمل التعاوني، وعدم الوعي بأسس ومبادئ العمل التعاوني كعامل رئيسي أدى إلى تراجع العمل التعاوني على المستوى الجماهيري، وهنا يجب أن نفرق بين مستويين من ضعف مفهوم العمل التعاوني؛ الأول: انعدام الوعي بالعمل والفكر التعاوني بشكل عام في المجتمع الفلسطيني؛ أي «على المستوى الشعبي»؛ والثاني: ضعف المفهوم والوعي بمبادئ وأسس العمل التعاوني داخل التعاونيات نفسها وبين أعضائها. فنلاحظ في عدد من مقابلات التعاونيات، اختلافات في أهداف تأسيس التعاونية، ما بين الارتباط والرغبة والحاجة للعمل والإنتاج في الزراعة والأرض، وما بين العمل الرومانسي والنوستالجيا للزمن الجميل والارتباط بالأرض.

[399] المصدر نفسه.

[400] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[401] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[402] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

كما برز تميّز في شكل العلاقة داخل بعض التعاونيات، بحيث أنها تعمل على شكل المساهمات من المزارعين لتوفير المياه لهم في داخل أراضيهم الخاصة على سبيل المثال، أي هي أشبه بإدارة لعمل المزارعين داخل القرية وكصندوق للدعم، وليس عملاً جماعياً إنتاجياً يعتمد، بشكل كامل، على الجهد الجماعي والتشارك في رأس المال. وكأنها جمعية مساندة لعمل المزارعين، تعتمد على اشتراكات المزارعين الراغبين في أن يكونوا جزءاً من هذا الجسم. أي هي تعاونيات خدمية موسمية، على الرغم من أنها قد تكون مسجلة كتعاونيات زراعية، وبعضها يهدف إلى تسهيل وإدارة عمل مجموعة من المزارعين، كل بحسب نسبة إنتاجه وأملاكه الخاصة، مثل معاصر الزيتون.

وحول مفهوم الفكر والعمل الجماعي ومسألة الإنتاج المشترك، فنلاحظ أنها ليست هي الطاغية على طبيعة عمل عدد من التعاونيات التي تمت مقابلتها. وعلى الرغم من ذلك، يتم تفسير هذا العمل على النحو التالي: «وبالتالي لما نكون مجموعة، محتاجين نفس الحاجة ومش قادر كل واحد فينا يلبيها بمفرده بنلبيها كمجموعة، عشان هيك اسمها جمعية تعاونية، هذا هو الفكر التعاوني».[403] وفي السياق ذاته، برز استخدام لغة «الأسهم» بدل المساهمات في عضوية مثل هذه الجمعيات التعاونية، وعن وجود وارثين للأعضاء المتوفين، هو ما تم تنظيمه في قانون الجمعيات. تبعاً لهذه الملاحظات، يستوجب إعادة دراسة مفهوم العمل التعاوني.

على صعيد آخر، ترى أغلبية المؤسسات والجمعيات أن انتشار الفردانية في المجتمع الفلسطيني هو من معيقات العمل التعاوني، «وأهمية تعزيز البعد الجماعي، في ظل كل المحاولات التي نخضع لها بهدف الابتعاد عن الجماعة والهروب الذاتي الفردي، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية».[404] وتشير غالبية المؤسسات إلى أن هناك متغيرين حدثا في الساحة الفلسطينية بعد الانتفاضة الأولى ساهما في ضعف مفهوم التعاون، هما:

> قدوم السلطة الفلسطينية وبناء المؤسسات، وقدوم المانحين والممولين وعملهم في الأراضي الفلسطينية [...] وصار المانحون يدعمون الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتعاونية والقطاع الخاص. وأصبح هناك خلل بأن الناس استغلت هذا التمويل والظروف وأصبحوا يتجهون إلى تأسيس تعاونية - وقتها لم تكن هناك رقابة مالية وإدارة. وبالتالي، يتم تأسيس التعاونية للحصول على تمويل، ومع الوقت تشوهت صورة التعاونية، وبدلاً من أن تكون نابعة من حاجة حقيقية ولحل مشكلة اجتماعية، أصبحت وسيلة للحصول على التمويل. وهكذا تم ضرب وتشويه الثقافة التعاونية، هذا رأيي أن هذه المتغيرات (المانحون والسلطة) هما عوامل مؤثرة.[405]

ومن جانب آخر، تشاركت الانطباعات لدى الطلبة والخريجين (الذين لديهم معرفة عن المصطلح)، عن مفهوم العمل التعاوني والتعاونيات وعناصره، من تحديده على أنه تعاون مجموعة من الناس/الأفراد لقيام بعمل ما،[406] بهدف الحصول على دخل أو عدم حصول على دخل، وبهدف خدمة المجتمع[407] في مجالات زراعية أو غير زراعية،[408] هؤلاء الأفراد يمتلكون مصالح مشتركة ورؤية مشتركة، وارتباط المفهوم بالعون الذاتي والمسؤولية الذاتية.[409]

---

[403] داوود البرغوثي، جمعية الزيت العضوي التعاونية في بني زيد الغربية، قرية بيت ريما - تجمع قرى بني زيد الغربية - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 18 تموز/يوليو 2020).

[404] مسعد، **مقابلة**.

[405] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية استطلاعية**.

[406] طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالب بصريات في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[407] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[408] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[409] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

بينما يوجد عدد مهم من الطلبة لا يمتلكون معلومات عن المصطلح، مثل خريجة هندسة مدنية «هلا بعرف إنو التعاونيات إنه إنت ما رح تاخد راتب إنو تطوع، ما بعرف إزا الإشي هادا صح»،[410] وتقول طالبة هندسة زراعية مشيرة إلى عدم امتلاكها خلفية عن المفهوم:

> صراحة إحنا داخلين بجمعية اسمها جمعية الرواد، وهاي الجمعية تابعة للإغاثة وقالولنا هي عن الزراعة وبتضمنلك إنت كطالب في كلية الزراعة الشغل مستقبلاً، بتضمنلك تجيبلك المصروف، هلأ إحنا دفعنا زي كإنه جزء ويبدوا الزراعة ويجبلك مصروف، فهاي الأشياء صراحة اللي بعرفها عن الجمعيات التعاونية، معنديش خلفية كتير.[411]

كانت مصادر المعرفة عن العمل التعاوني أو التعاونيات لدى الطلبة والخريجين محدودة وضئيلة بشكل عام، فغالبية أولئك الذين يمتلكون معرفة ما عن التعاونيات، وضحوا أنهم حصلوا على معارفهم من خلال البيئة الجامعية، كالمجموعات الطلابية أو الشبابية،[412] أو الحركة الطلابية والمشاركة في يوم الأرض،[413] أو من خارج الجامعة عن طريق العمل في تعاونيات، أو من خلال العمل التطوعي مع تعاونيات أو مؤسسات لها علاقة بالعمل التعاوني،[414] أو عن طريق أفراد (من العائلة أو الأصدقاء) الذين يعملون في مجال العمل التعاوني،[415] أو حضور لقاءات عن الزراعة.[416] فيما أشار قلّة إلى دور التعليم الجامعي في معارفهم حول القطاع التعاوني.[417]

بالنسبة للعمل الجماعي، وتفضيل العمل الجماعي، فقد فضل أغلب الطلبة العمل الجماعي، لأنه يعمل على التحفيز،[418] وأنهم يسعون إلى العمل الجماعي، فهم يفضلون العمل الجماعي،[419] إذ هو عمل أكثر سلاسةً، يوجد فيه تنوع بالخبرات، وأقرب للنجاح، على جميع المستويات، سواء في التعليم والعمل على الأبحاث الجامعية، أو في سوق العمل، وهو ضروري كذلك لتكوين أسرة. إذ كل شيء في الحياة يتطلب عملاً جماعياً أكثر، مع وجود استثناءات للعمل الفردي، لكن يبقى العمل الجماعي له إيجابياته «مستوياته الثانية».[420] والعمل بشكل جماعي أفضل من الفردي.[421]

وكذلك العمل الجماعي يحقق تراكم المعرفة للشخص من الجماعة،[422] وفي العمل الجماعي تتشارك المجموعة بالأفكار بشكل أكبر، وكل شخص يستطيع إبداء رأيه، ويكون رأس المال أكبر لدى الجماعة من الفرد، ما يعمل على الترابط والتعاون والقرب بين أفراد المجموعة، والكل معتمد على

---

[410] خريجة هندسة مدنية من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، **مقابلة**.

[411] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[412] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[413] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[414] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**؛ طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[415] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[416] طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[417] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[418] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[419] طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[420] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[421] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[422] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

بعض «هيك يعني الواحد بيكون مشدود بالتاني، مش أنا لحالي وهيك، كلنا قائمين على بعض».[423] والمجموعة تعطي أكثر وتنتج أكثر وتنبسط أكثر.[424]

ويجب تحقيق شروط للعمل الجماعي من وجود ثقة، وصدق في العمل والمواعيد،[425] وإذا كانت المجموعة كاملة، ولديهم الاهتمام، إذ يوجد أشخاص «جايين هيك رفع عتب بدهمش يجوا أصلاً»، وهؤلاء ممكن أن يعملوا على إفشال المجموعة، وبالتالي العمل الجماعي،[426] وهناك من يفضل أن يكون العمل الجماعي مع أصدقاء أو أخوة،[427] أو على مستوى ضيق وصغير فقط: «لا أنا بفضل العمل الجماعي، بس على مستوى صغير، مستوى ضيق، 2 أو 3، ويبقى في لـ 3 هذول أو هذول المجموعة يبقى عندهم حرص أزود من بعض على الجميع وعلى المشروع».[428]

بينما مثلاً، طالب بصريات وموسيقي، يفضل العمل الفردي.[429] وكذلك، طالبة محاسبة تفضل العمل الفردي، والسبب من وجهة نظرها:

> لأنه معظم الشغلات اللي اشتغلت فيها جماعي، إنه ما كان فيه أصلاً مفهوم العمل الجماعي يعني صرت أشك جد في هيك إشي لأنه كل شي بنرمى بالآخر على الحدا اللي بشوفوه أشطر إشي، أو إنه بيلجأوا لإشي زي إنه ياخدوا الإشي جاهز وما بعرف إيش يصير، ولا مرة يعني جد كان في توزيع منيح حتى على مستوى مشاريع الجامعة كانت كلها تطلع في الراس من ورا إنه ولا حدا بشتغل إشي ولا حدا مستعد إنه يفهم الشغل صح، بعديها صرت أفضل إنه لما تكون إنت تعمل الإشي أحسن فخلص كل واحد هو بيدبر حاله أما إنه ... الشغل الجماعي بحسه صعب، خصوصاً إذا كان مع ناس مش قد المسؤولية بس لو كانت في ناس إنه جد كل واحد يعمل اللي عليه، ف وقتها آه جماعي، بس بالحقيقة بالحالة الطبيعية عنا هون [...] آه بحكي لو كان في جد المفهوم الصح للعمل الجماعي ناس قد المسؤولية ف آه عمل جماعي، بس بالحالة الطبيعية اللي أنا شفتها خلال الجامعة عمل فردي.[430]

على النقيض، يبدو أن بعض العاملين في التعاونيات، وتحديداً الشبابية، واثقون بأن ممارسة العمل التعاوني سوف تسهم في زيادة الفعل الجمعي لفئة الشباب، وبخاصة خريجي الجامعات، الأمر الذي يتقاطع مع الجانب السياسي، من خلال رفض ومواجهة هذه المجموعات لإفرازات الاقتصاد النيوليبرالي المسيطر على الواقع الفلسطيني، ما يسهم في عملية رفع الوعي ورص الصفوف لمواجهة آليات الاستعمار وسياساته، من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي، ومحاربة نمط السوق الذي تديره علاقات قوى مختلفة من القطاع الخاص والمؤسسة الرسمية، والاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال. وفي هذا الإطار، ترى هذه التعاونيات أن سبب إنشائها هو لتحقيق «أهداف وطنية، مثل حماية الأرض، وأهداف اجتماعية كتعزيز التعاضد الاجتماعي، والمساهمة في خلق اقتصاد مستقل ويعتمد على ذاته. الحاسم في العمل هو مجموعة مبادئ وقيم إنسانية وأخلاقية هي من يحكم طابع العلاقات بين أعضاء التعاونية».[431]

---

[423] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[424] خريجة هندسة مدنية من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، **مقابلة**.

[425] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط – قلقيلية، **مقابلة**.

[426] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[427] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[428] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[429] طالب بصريات في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[430] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[431] تعاونية أرض اليأس، قرية صفا - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 21 تموز/يوليو 2020).

فردانية أخلاقية مدخل إلى التحول الجمعي

أثرت ثقافة الطلبة والخريجين ونظرتهم نحو المجتمع على تحليلهم للواقع، فقد كانت نظرة طالبة علم نفس واجتماع عن الواقع مختلفة كلياً عن باقي الطلبة، فهي أصبحت نباتية مثلاً، بسبب عارض صحي، فقد نصحها الأطباء بأن تبتعد عن منتوجات الحيوانات (حليب، بيض، ...)، ما دعاها إلى تجنب جميع منتجات الحيوانات لأسباب صحية في البداية. ولاحقاً، بدأت بالتعرف على الجوانب البيئية والاقتصادية المرتبطة بنمط الغذاء، فأصبحت تتابع برامج حول الموضوع، وأصبحت تعلم مقدار الآثار البيئية والصحية، وطبيعة الغذاء الذي يدخل أجسامنا، ما جعلها تتساءل عن المنتجات الغذائية وطرق إنتاجها ومكونات الأعلاف التي تُعطى للحيوانات، والطريقة التي نعيش فيها والطاقات التي تحملها الأغذية، فتحولت حميتها الغذائية من حمية صحية إلى موقف عقائدي له ارتباطات «صحية وبيئية وأخلاقية وإنسانية». هذه القناعات ساهمت في ازدياد اهتمامها في المسألة الزراعية والتأثيرات السلبية للمنتجات الزراعية الكيماوية، وببيع منتجات المزرعة الصحية من الخضار والفواكه لكل شخص محتاج بسعر ثابت.[432]

وكذلك، طالبة تقيم في قرية، كان لها وجهة نظر مرتبطة أكثر بالسياق المجتمعي، إذ توضح أن الكثير من الشباب وصلوا إلى مرحلة اليأس، ولا يريدون المساهمة بأي شكل في القضايا الاجتماعية. إذ عند طرح فكرة تأسيس تعاونية في القرية كمجموعة من الشباب والطلاب والنساء مع جمعية نسوية، مع وجود بعض الدعم من مؤسسة مجتمعية مهتمة بالزراعة، لم تلقَ الاهتمام الكافي من الشباب. وتشير إلى أن الشباب لا يستطيعون الوصول إلى إدراك علاقة التعاونيات الزراعية بتحسين الواقع المعيشي لهم، من خلال توفير دخل أو مصروف شخصي، إضافة إلى كون التعاونية الزراعية مكاناً للتجمع والترفيه والعمل في الأرض، وتضيف أنها لا تلوم الشباب كثيراً، إذ إنها، أيضاً، لا تمتلك معلومات وتفاصيل وافية عن التعاونيات.[433]

وفي سياق آخر، تعتمد بعض المزارع الخاصة على منهج الزراعة المدعومة مجتمعياً، أي إن «المستهلكين يقومون بدفع الاشتراكات قبل بداية المحصول مقابل الحصول على سلال غذائية عضوية بشكل أسبوعي»،[434] ويأتي هنا التساؤل حول إمكانية وجود حقيقي للزراعة البيئية في فلسطين، وفي حال عدم الإمكانية، يبرز التساؤل عن إمكانية اعتبار منطلق هذه المزارع رومانسياً ومثالياً أكثر منه واقعي، ومرتبط بطبقة معينة ويحاكيها، وبخاصة في ظل إشارة بعض التعاونيات المختلفة إلى عدم إمكانية الحصول على دخل، والاعتماد عليه من خلال الزراعة البيئية. جدير بالإشارة أن هذه النماذج للزراعة البيئية تأتي ضمن دعم بعض المؤسسات لها، والتي تعمل على «تعزيز المبادرات ضمن مبدأ الدعم المجتمعي، مثل صندوق أم سليمان، وصندوق وادي فوكين: صندوق دعم المزارعين، لتجميع الأموال بهدف تقديم المنح للمزارعين».[435]

عقلانية الفرد الاقتصادية وهمومه الرمزية: الآن وهنا

يظهر الجانب الاقتصادي المادي في أهمية وجود تعاونيات زراعية في فلسطين، في تصور الطلبة حول الواقع الزراعي، وتداخله مع المستوى الرمزي/الثقافي والاجتماعي، من منطلق أن الناس لم تعد تهتم بالأرض، لأنها أصبحت تشكل عبئاً عليها، وأصبح التفكير بالأرض من منطلق مادي فقط. فلماذا تتم حراثة الأرض إذا لم تقدم دخلاً؟ ولماذا يتم قطف الزيتون إذا لم يكن هناك مردود؟ لماذا تعطل الناس أعمالها، وبخاصة الأفراد الذين يعملون بنظام المياومة والعمال، إذا لم يكن

[432] طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[433] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[434] مزرعة أم سليمان، مزرعة خاصة، قرية بلعين - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 2 تموز/يوليو 2020).

[435] مصلح، **مقابلة**.

هناك مردود لتنكة زيت؟ وحتى لو كان المردود تنكة أو تنكتين، فهذا لا يعادل أجر الأيام التي تعطل الأشخاص عنها في العمل.[436]

نلحظ في هذا التسلسل المنطقي إفراطاً في العقلانية الاقتصادية الفردية. تدفع هذه العقلانية بالمصالح الفردية الآنية نحو الأولويات، وتبرز التناقض ما بينها وبين الهموم أو المصالح الجمعية، بحيث تخرج الأخيرة من حيز الخيارات العقلانية.

فيشير بعض الطلبة إلى أن ضرورة أن توفر التعاونيات الزراعية مصدراً جيداً للدخل كي يصبح لدى الناس انتماء للأرض والزراعة، فالتعاونيات يمكنها أن تسد الفجوة ما بين أن الأرض يجب أن تكون مصدر دخل جيد، وبين أن الناس ينظرون إليها كعبء من الناحية المادية الاقتصادية.[437]

وقد أشارت طالبة تعيش في قرية في محافظة رام الله والبيرة، أن الشباب لا يتوجهون للعمل الزراعي، وتحديداً قطف الزيتون، فيفضلون العمل في الاقتصاد الإسرائيلي مقابل 300 شيقل يومياً، بدلاً من «تضييع الوقت» في قطف الزيتون، إضافة إلى الأشخاص الذين يفضلون تضمين الزيتون لعمال زراعيين مقابل نصف كمية الزيت الناتج.[438] واعتبر خريج هندسة زراعية أن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي من أسباب العزوف عن العمل الزراعي، لا عند الشباب فحسب، بل عند المجتمع ككل.[439]

وتوافق والدة طالب هندسة زراعية هذا الرأي، فتشير إلى أن الرغبة في «الكسب المادي السريع» يدفع الشباب إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، لأن «إسرائيل بتوفرلهم اللي هم بدهم إياه». فالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي قادر على توفير دخل أعلى بكثير من ذلك الذي قد يوفره العمل الزراعي أو التعاونيات الزراعية. وتضيف الوالدة موضحة: «يعني شو بدي أطلع في إني أضل بقطعة الأرض يعني هاي شو بدها تجيب في النهاية».[440]

إضافة إلى ذلك، لوحظ تغيير قيمي في نظرة المجتمع نحو الأرض، فيُنظَر إلى الأراضي على أنها سلع للبيع، لا على أنها وسيلة إنتاج زراعي يمكن استثمارها. فقيمة الأرض المالية والريعية أعلى بكثير من قيمتها في الإنتاج الزراعي. فمن ناحية مادية اقتصادية، يُنظر إلى تجارة الأراضي على أنها أسهل وأجدى بكثير من الاستثمار الزراعي.[441]

وفي السياق ذاته، أشار بعض المتحاورين إلى أثر العمران على الأراضي الزراعية، وإلى استغلال الكثير من الأراضي الزراعية في البناء والعقارات: «أول إشي الناس صارت تبني بأراضيها الزراعية صار الواحد يدفع مبالغ عشان يخرب أرضه الزراعية عشان تنفع ينبى عليها».[442] ومن الأمثلة على ذلك منطقة/حي الشويكة القريبة من طولكرم، والمعروفة بزراعة الحمضيات، إلا أن العمران ازداد بشكل ملحوظ في المنطقة. وأشار أحد المتحاورين إلى أن بعض أهل المنطقة اقتلعوا أشجار الحمضيات من أراضيهم لتحضيرها للبناء السكني، أو بناء المشاغل ككراجات السيارات.[443]

> والله كتير قليل، كتير كتير قليل، وبحكي لو يرجعوا أجدادنا حيعيطوا على اللي عملوه أحفادهم بأراضيهم، خلص الكل بيقص الكل بشتغل وبيحط وهيك والله كتير حرام، إنه جد الواحد بيشتغل 30 سنة وبتطلع وبتعطيكي ثمار قد ما بتعطي الأرض بتعطيكي،

[436] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[437] المصدر نفسه.
[438] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[439] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.
[440] والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.
[441] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[442] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.
[443] المصدر نفسه.

وإحنا هالاحفاد بنقصقص هالشجر وبنحط بُنا وخلص بيروح مجهود الجد للأسف.[444]

وأشار آخرون إلى تراجع الثقافة العامة في الزراعة، فيصف أحد الخريجين ملاحظته في عمل تطوعي لقطف الزيتون:

> [حدثت] أشياء مؤسفة في ناس بتحسهم أول مرة شافو المنجل، أول مرة شافو الفاس، أول مرة طلعوا ع شجرة، عارف شو، عايشين بفلسطين عارف شو هاي الأشياء المفروض تكون أبجديات هلا ما بدي أنظّر على حدا، بس هادا الواقع يعني.[445]

وأضاف بعض الخريجين بضع ملاحظات حول علاقة هذا التراجع في الثقافة العامة في المسألة الزراعية مع نشأة صورة اجتماعية سلبية حول المزارعين والعمل الزراعي، في مقابل صورة اجتماعية حضارية لثقافة المدينة: «وكل الناس صارت بدها تتمدن، ما بدي أنا أكون فلاح أو هيكا».[446]

> إيي بتخيل هي زي، الصورة النمطية إنه المزارع زي حدا مثلاً مش متعلم ... إنه هو بس حدا إله علاقة بالأرض والزراعة مش مرتب، حدا يعني بدائي، مش ممكن زي حدا مثلاً إنه مزارع فرق عن مدير بنك، بالرغم حتى إنه ممكن يكون في عنده نفس الأفكار أو أحسن بس إنه، لما تحكي قدام حدا مزارع غير عن مدير بنك [...] آه رغم إنه ممكن يكون هادا شاطر بشغله، وهاد شاطر بشغله، بس كل واحد في طريق تاني، ما إله ... بيصفي كأنه التنين في مكانة اجتماعية مختلفة.[447]

وأثرت العقلانية الاقتصادية للفرد، أيضاً، على مفاهيم عدة، من بينها مفهوم العمل التطوعي. فتسرد طالبة أدب إنجليزي محاولتها الحصول على العون من زملائها في قطف الزيتون، مشيرةً إلى رفض العديد من الطلبة التطوع لمساعدتها دون احتساب ساعات عملهم ضمن متطلبات العمل التطوعي[448] [نظام داخل الجامعة كمتطلب تخرج]. وتفسّر الطالبة ذلك بطغيان الهموم الفردية على القيم الجماعية.[449] في السياق ذاته، يروي خريج هندسة زراعية:

> ثقافة العمل التطوعي من عشر سنين وطالع خلينا نحكي بهاي الفترة بداية ما في، ما في ترابط اجتماعي بين فئة الشباب نفسها كمان، إنه الشباب بيقولك هادا أنا شو بدي فيه، شو دخلني فيه، ليش أنا أروح أساعده م أنا بشتغل بالساعات، هاي بدل م أروح أساعده ببلاش رح أساعده بمصاري وإلخ.[450]

والنقطة الثانية، التي أساءت لمفهوم العمل التطوعي وجوهره، هي طريقة تعامل بعض المؤسسات المجتمعية مع موضوع العمل التطوعي، من خلال تحويله إلى موضوع مادي:

> ... بس في كثير مؤسسات أساءت التعامل مع مسألة العمل التطوعي، حولته، حولت نفسية الشاب الفلسطيني إنه أنا إذا ما في ماديات من العمل التطوعي ما رح أروح [...] بشوف أنا صار عنا خلل بالمفهوم وكيف إحنا ممكن نشتغل عليه، واللي عزز هادا الخلل طبيعة المؤسسات، طبيعة شغلها للأمر.[451]

---

[444] المصدر نفسه.

[445] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[446] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[447] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[448] قد يحمل العمل التطوعي العديد من قيم التعاون، ولكننا لغايات هذا التقرير، وتجنباً للالتباس، فإننا سنشير إلى هذا النوع من العمل بمسمى العمل التطوعي.

[449] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[450] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[451] المصدر نفسه.

في المقابل، يرى العديد من الطلبة والخريجين أن استنهاض العمل الزراعي والتعاوني على المستويين المجتمعي والرمزي، إضافة إلى الثقافة التعاونية الزراعية أمر ممكن، على الرغم من الصعوبات والمعيقات الكثيرة. فتعتقد إحدى الطالبات أن ممارسة أي نشاط زراعي مهما كان صغيراً أو فردياً من شأنه أن يساهم في تحول تدريجي نحو استعادة قيمة العمل التعاوني بشكل مجتمعي: «واحد مع واحد مع واحد راح نوصل». وتضيف أن مفتاح استعادة قيم التعاون والعمل الزراعي تتطلب البدء باستعادة العلاقة بالأرض والنشاط الزراعي.[452] وأضاف آخرون أن مسؤولية إضافية تقع على كاهل الناشطين والعاملين في المجالين التعاوني والزراعي في «نشر الفكرة» و«زيادة الوعي»:[453]

> طبعاً هادا الإشي ما بعتمد على حدا واحد يعني أصحاب هاي التعاونيات لازم يزيدوا التوعية لهادا الإشي، بالجامعات لازم ينطرح، بالمدارس لازم يكون في زي إشي إشارة لهادا الموضوع وتوعية لإله من وهمّا صغار ... هادا المفهوم لازم يترسخ من طلاب الروضة من أول البدايات هو بعتمد عالروضة عالمدرسة عالجامعة عالأشخاص نفسهم إللي بشتغلوا بهادا الإشي يزيدوا التوعية لإله يعني هلأ السوشيال ميديا كتير سهل إنك تنشري فيها أي فكرة تخطر عبالك، أو توعي لموضوع ندوات كل هادا الحكي.[454]

توافق هذا الرأي طالبة في الأدب الإنجليزي، وتشير إلى أهمية دور وزارة التربية والتعليم في توعية وتثقيف الطلبة حول المسائل الزراعة، واستحداث منهاج تختص بها، إضافة إلى دور وزارة الاقتصاد وجمعية حماية المستهلك، أيضاً، في التسويق للمنتجات الزراعية المحلية لمواجهة المنتجات الإسرائيلية.[455]

وتطرح طالبة هندسة زراعية أهمية وجود مساقات للزراعة في الثانوية العامة، وتأسيس مدارس زراعية في فلسطين لنشر ثقافة الزراعة ومواجهة ما وصفته بالتوجه نحو «المدينة والتكنولوجيا والتليفونات»:

> أول إشي بحس إنهم لازم يفتحو مساقات للزراعة بالتوجيهي، يعني هلأ ما في بكل فلسطين مدرسة زراعية إلا هاي اللي بالخليل، طيب ليه بس يكون بالخليل! وفتحوا هاي السنة بطولكرم، طيب أنا كيف بدي أنشر ثقافة الزراعة وأصلاً إحنا ما عنا فرع زراعة إلا بمدرستين، وبحس يعني يحببوا الولاد بهادا الإشي لإنه الولاد عمالهم بيبعدوا عن هادا الإشي بيروحوا عالمدينة والتكنولوجيا والتليفونات، ما صار اهتمام إنه أزرع وهيك، يعني صرنا نميل للكسل أكتر، خصوصاً إنه الزراعة بدك تصحي من الصبح بدك تتعبي مجهود كتير كبير، فلازم هما ينشروا هادا الإشي من المدرسة، وبعدين الزراعة هي إحنا يعني هي وطنك، إزا ما زرعت يعني خلص راح وطنك.[456]

ويتوقع عدد من الطلبة والخريجين أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني وتصاعد وتيرة الاستيطان والمشاريع التي وصفوها بـ«التصفوية للقضية الفلسطينية»، تفتح أفقاً جديداً أمام استعادة مكانة العمل التعاوني الزراعي، وأشار خريج حاصل على درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية، إلى أن العمل التعاوني الزراعي بإمكانه أن يصبح أداة للتحشيد أو موقعاً للمقاومة.[457]

---

[452] طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[453] المصدر نفسه؛ طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[454] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[455] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[456] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[457] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

تصورات المحيط (الأهل/الأصدقاء/الزملاء في الجامعة) عن العمل الزراعي/التعاوني

توضح طالبة عضو في تعاونية زراعية تباين انطباعات وآراء زملائها الطلبة داخل الجامعة عن عملها التعاوني، فتشير إلى بعض الانطباعات المشجعة والداعمة، إضافة إلى تلك «الساخرة»، إلى جانب تساؤلات (كيف ولماذا والأرض لمن ومع من؟ رأس مال واشتراكات وزراعة وحراث)، وتستدرك فتشير إلى أن الانطباعات الساخرة بدأت بالتحول لاحقاً، فأصبح عدد من زملائها يتسوقون من محصول التعاونية.[458]

ولم تكن انطباعات أهل هذه الطالبة أفضل بكثير من انطباعات زملائها، فوصفتها بأنها «جامدة»؛ إذ لم تكن داعمة ولم تكن محبطة، وتعزي ذلك إلى أن العمل التعاوني والزراعي والنشاط في مجموعات شبابية لم يكن أمراً مألوفاً لعائلتها. وتستدرك فتوضّح أن انطباعات بعض أهالي باقي أعضاء التعاونية كانت إيجابية وأكثر دعماً، مستدلةً على ذلك من خلال مساهمة الأهالي في شراء محصول التعاونية.[459] في مثال آخر، شجعت والدة أحد طلاب الهندسة الزراعية ابنها على اختيار هذا التخصص بعد تحوله من تخصص آخر، فهي تشعر بأنه سعيد في العمل الزراعي: «بحسه مبسوط بالزراعة، هيه مكيف بحكيلك». لكنها تحذره في الوقت نفسه: «بس حكيتله إنه إنت تكون بدك، لأنه إحنا ما بدنا بردو يختار كل يوم تخصص وبيضله أكمن شهر وبعدين يكتشف إنه ما بده، بتعرفي يعني الواحد لازم بالنهاية يستقر يعني».[460]

يشارك هذا الطالب في تعاونية زراعية، وتوضح والدته أنها تدعمه في ذلك، فهي ترى في العمل الزراعي استغلالاً جيداً لطاقاته، إضافة إلى أن منتوج التعاونية مضمون الجودة. وتضيف أن الأمر الأهم من وجهة نظرها، أن ابنها وزملاءه في التعاونية يستفيدون من العمل الزراعي، ويمتلكون «هدفاً في حياتهم».[461]

ولا يقتصر دور الأهل على الدعم المعنوي فقط، فوالدة خريج إدارة أعمال وعضو في تعاونية، تدعم وتساعد التعاونية، وبخاصة في مجال تسويق الإنتاج. وتفصح عن شعورها بالسعادة عند نجاح إنتاج التعاونية، كما تسرُّها طريقة عملهم وعلاقات الإنتاج فيما بينهم وترابطهم، إذ تعتقد أن العمل في التعاونية أفضل للشاب من أن يكون «رايح لطريق بتعرفي أخلاقه تكون مش حلوة أو الطريق العاطلة» أو أن يملأ وقت فراغه بالسهر أو غير ذلك، فهي تعتقد أن العمل التعاوني يربط الشباب بالحياة الجميلة والأخلاق الحميدة واستغلال الوقت بشكل جيد.[462]

وأشارت طالبة هندسة زراعية إلى دور التصورات الجندرية في تحديد مواقف الأهل من انخراط أبنائهم (ذكوراً وإناثاً) في التعاونيات الزراعية. وتوضح هذه الطالبة أن والدتها عارضت أن تتخصص ابنتهم في مجال الهندسة الزراعية، مبررين موقفهم بطبيعة العمل الزراعي الذي اعتبروه غير مناسب للنساء، إضافة إلى تحفظاتهم على نوعية العمل الذي سيتيحه لها تخصصها الدراسي. وتستطرد لتوضّح أن موقف أهلها أصبح أكثر تقبلاً لقراراتها بسبب تفوقها الدراسي.[463]

وتوضح والدتها أن ابنتها اتخذت قرار دراسة الهندسة الزراعية وحدها، وأنها [الأم] لم توافق على قرارها في البداية، ونصحتها بتخصص التغذية، فهي تعتبره أكثر مناسبةً للفتيات:

> آه والله هي غيرت وأنا كمان ما بدي، وكنت أحكيلها ماما خليكي تغذية وخلص ... أنا

[458] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[459] المصدر نفسه.

[460] والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[461] المصدر نفسه.

[462] والدة خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[463] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

> والله بيني وبينك رفضت لحد الآن بجوز رافضة إنه لا خليكي تغذية للبنت يعني، أنا أنا يعني بس بدي للبنت ... ف والله وحولت لحالها زراعة، جات حكتلي ماما حولت زراعة، زعلت أولها بعدين خلص، إذا هي حاباه خلص زي ما بدها.[464]

في المقابل، كان موقف والدها وأعمامها داعماً لقرارها.[465]

وفي حوار آخر، اعتبرت والدة طالب هندسة أنظمة حاسوب أن نظرة وانطباع أهالي القرية تجاه العاملين في الزراعة ليست بالإيجابية. وعزت تراجع العمل الزراعي ما بين أهالي القرية إلى تواضع المردود المادي للعمل الزراعي، فهو في رأيها لا يلبي الاحتياجات المعيشية، ولا يعود بمردود كافٍ أو يوازي الجهد المبذول: «الأرض ما بتجيب همها أغلب الأوقات».[466]

وتضيف طالبة محاسبة مقيمة في مدينة نابلس أن تواضع المردود المادي للعمل الزراعي أحد الأسباب التي ساهمت في تحول المكانة الاجتماعية للزراعة والمزارعين، دراسة التخصصات الزراعية:

> إنه مثلاً يعني كيف الجامعات برا والناس برا كيف ممكن يدخلوا إشي بالزراعة، ويكون طبيعي، بس إحنا بينظروله كإنه إنو إنت عم بتضيع مستقبلك، داخل في إشي ما إله مجال ... إنه هي نظرة الناس للإشي بالعكس إحنا بلدنا مفروض تكون أكتر دخل بيجيها من الزراعة لو إحنا بنشتغل أراضينا صح، بس هون نظرة الناس إنه خلص اللي بيدرس زراعة مش ضمن المعايير المطلوبة، يعني أو إنه إنت بتكون زي إنه بتقلل من قيمة حالك إذا تركت هاي الشغلات وتروح عالزراعة، بس إحنا بالعكس مفروض عنا الأراضي، وعنا كل إشي، بس كتير قلت الزراعة، معظم محاصيلنا صارت من برا وإسرائيل وهيك يعني، ما في عنا اكتفاء ذاتي بهادا الموضوع.[467]

اختلاط المفاهيم

كشف العمل الميداني عن خلط لدى الطلبة ما بين مفهومي العمل التعاوني،[468] فاعتُبِرَ التطوع في دور المسنين أو تقديم المساعدة لمرضى الثلاسيميا، أو التبرع في الدم،[469] أو المشاركة في تيسير أعمال مؤتمر،[470] كعمل تعاوني.

وارتبط المفهوم لدى مجموعة أخرى من الطلبة بمساق خدمة المجتمع (أو الخدمة المجتمعية):

> عندهم لقاء كل أسبوع يوم واحد، يا بيروحوا بتبرعوا بالدم للمستشفيات، يا بيروحوا بيوقفوا على مداخل الجامعة وبيرتبوا السير وكيف الناس تقطع وهيك، بيروحوا أحياناً بينضفوا حوالين الجامعة، هلأ بهاي الفترة بكورونا إنه نجحوهم بالمادة عشان التزامهم بالحجر الصحي، وهاي أكبر خدمة للمجتمع، ف آه يعني هاي الخدمات اللي بيقدموها.[471]

---

[464] والدة طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.
[465] المصدر نفسه.
[466] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[467] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[468] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[469] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[470] خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[471] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

وفـي حيـن اسـتطاع جـزء مـن الطلبـة التمييـز بشـكل واضـح مـا بيـن المفهوميـن، أشـار آخـرون إلـى تواضـع معرفتهـم حـول العمـل التعاونـي والتعاونيـات. وفـي معظـم الحـالات، أشـار الطلبـة إلـى نـوع مـن القطيعـة مـا بيـن البيئـة الجامعيـة والعمـل التعاونـي، فعلـى سـبيل المثـال، أشـار طالـب هندسـة زراعيـة:

> هـو أصـلاً فـي عمـل تعاونـي موجـود فـي الجامعـات مـن قبـل! [...] هـلّا أنـا فاهـم شـو يعنـي العمـل التعاونـي، بـس ولا مـرة صدفـت إنـي شـفت فـي الجامعـة فـي عمـل تعاونـي مـن ناحيـة العمـل، يسـوي بزنـس، مـش عمـل خيـري، أو عمـل بيئـي، عمـل مـن ناحيـة شـغل.[472]

الجامعة أداة الـ - لا - تغيير

بيَّـن العمـل الميدانـي واللقـاءات البحثيـة مـع المؤسسـات الأهليـة وأفـراد مـن المؤسسـات الأكاديميـة تواضـع دور القطـاع التعليمـي (المدرسـي والجامعـي) فـي تعزيـز مفاهيـم العمـل التعاونـي. وأشـار غالبيـة الطلبـة إلـى غيـاب أي دور لجامعاتهـم فـي المسـألة الزراعيـة. وأشـار آخـرون إلـى أنهـم يعتقـدون أن التعليـم العالـي يعـزز الثقافـة المهيمنـة والمنظومـة الرأسـمالية بطابعهـا الخدمـي.[473] وتقيّـم طالبـة محاسـبة فـي جامعـة بيرزيـت دورَ الجامعـة فـي طـرح مسـألة التعاونيـات بأنـه ضعيـف:

> بقيمـه علـى أنـه صراحـة ضعيـف، يعنـي هـي أنـا سـنة تالتـة، كتيـر قليلـة المـرات إللـي انطـرح فيهـا هيـك موضـوع، وحتـى شـبه منعدمـة ولا مـرة، مـع إنـه فـي محاضـرات كتيـر كان ممكـن تكـون إلهـا علاقـة، وينطـرح فيهـا بـس مـا فـي ولا مـرة انطـرح هيـك موضـوع، وهـادا إشـي مـا بتخيلـه إشـي منيـح لأنـه مفـروض يكـون إلـه أهميـة أكبـر بالنسـبة إلنـا.[474]

وكذلـك الأمـر فيمـا يتعلـق بالعمـل التطوعـي فـي الجامعـات. فأشـارت إحـدى الطالبـات أن غالبيـة الطلبـة يفضلـون التطـوع فـي مؤسسـات المجتمـع المدنـي، أو أنشـطة مرتبطـة بشـركات القطـاع الخـاص، سـعياً إلـى الحصـول علـى خبـرة أو علاقـات قـد تعـود بالنفـع علـى مسـتقبلهم المهنـي. وأضافـت، تعليقـاً علـى برنامـج مسـاري فـي جامعـة بيرزيـت، أنـه يولـي تركيـزاً علـى «الريـادة» مـن أجـل تطويـر الطلاب، ولكنـه يهمل مجالـي الزراعـة والتعاونيـات. وهـي تـرى، أيضـاً، أن الجامعـات التـي تقـدّم برامـج وتخصصـات زراعيـة، تركّـز علـى العمـل الفـردي والاسـتثمار الخـاص (فكـرة البيزنـس)، وليـس النمـوذج التعاونـي الزراعـي. وهـي تفسّـر ذلـك بارتباطـه بالأيديولوجيـا المهيمنـة النيوليبراليـة التـي تقدّس الفردانيـة والعمـل الفـردي.[475]

إضافـة إلـى أن الجامعـات أسـاءت لمفهـوم العمـل التطوعـي وجوهـره، مـن خـلال ربطـه بضـرورة إنهـاء سـاعات معينـة كمتطلـب للتخـرج، مـا عـزز فكـرة المـردود مقابـل العمـل التطوعـي، وسـاهم فـي الإخـلال فـي المنظومـة داخـل الجامعـات، وخلـق تراجعـاً وأوجـد «حالـة مـن الفتـور، وترهـلاً فـي المفهـوم وفـي ثقافـة العمـل التطوعـي عنـد الشـباب الفلسـطيني».[476]

فـي المقابـل، أشـار طالبـان فقـط (طالبـة وطالـب هندسـة زراعيـة)، إلـى مسـاهمة جامعتهـم فـي حثّ الطلبـة علـى المسـاهمة فـي التعاونيـات. فأشـارت طالبـة إلـى مسـاهمة الجامعـة فـي تأسـيس تعاونيـة زراعيـة للطلبـة بالاشـتراك/بدعم مـن جمعيـة خارجيـة، إلا أن إعـلان حالـة الطـوارئ لمواجهـة فيـروس كورونـا أعـاق اسـتكمال العمـل.[477] وأشـار طالـب إلـى عقـد بضـع نـدوات وتوزيـع نشـرات حـول التعاونيـات، بالشـراكة مـا بيـن الجامعـة وجمعيـات تعمـل فـي القطـاع الزراعـي.[478]

---

[472] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**.

[473] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[474] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[475] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[476] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[477] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[478] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل – رام الله، **مقابلة**.

وأوصت إحدى الطالبات في تخصص علاج النطق والسمع بطرح مساقات عملية وتطبيقية في الزراعة والتعاونيات، مضيفة أنها تعتقد أن الطلبة سيقبلون على هذا النوع من المساقات، وبخاصة أولئك الذين يعيشون في القرى.[479] وأوصى أحد الطلبة أن تعمل الجامعة على دعم الأفكار المتعلقة بالعمل التعاوني والزراعي، ليس لخلق فرص عمل فحسب، وإنما للمساهمة في تحويل الصورة الاجتماعية للمزارعين.[480]

الأيديولوجيا الحقلية الأكاديمية المنغلقة وأوهام النجاحات الفردية

تبيَّن خلال العمل الميداني أن أثر مؤسسات التعليم العالي في تشكيل خيارات الطلبة فيما يخص العمل التعاوني جاء متبايناً جداً، فنرى أقلية من أولئك الذين كان لجامعاتهم أثر إيجابي في زجهم في خضم التجربة التعاونية، وفي المقابل، نجد أغلبية ساهمت جامعاتهم في تشكيل خياراتهم بعيداً عن العمل التعاوني. وكشفت الحوارات مع الطلبة أنه يجدر التمييز ما بين جانبين من التجربة الجامعية؛ الأول هو الجانب التعليمي بكل ما يشمله من مساقات وأنشطة منهجية ومحاضرات عامة تنظمها الدوائر وغيرها، والثاني هو البيئة الجامعية اللامنهجية، مثل النشاطات والمبادرات والمجموعات الطلابية والأنشطة اللامنهجية والحركات النقابية بشقيها المهني والطلابي، إضافة إلى مجموعات الأصدقاء وحواراتهم في الساحات والكافتيريات وغيرها. هذا التمييز ما بين هذين الجانبين من التجربة الجامعية، يتيح لنا فهم التباين في أثر هذه التجربة على خيارات الطلبة بخصوص العمل التعاوني. فلم يكن للجانب التعليمي أي أثر إيجابي يذكر في حث الطلبة للانخراط في العمل التعاوني أو الزراعي، بل كان له آثار عكسية في الكثير من الأحيان، وفي المقابل، كان الجانب اللامنهجي من الحياة الجامعية حاسماً في تشكيل آراء أولئك الذين انخرطوا في العمل التعاوني.

تشير طالبة انخرطت في مجموعات شبابية وتعاونية زراعية، أن نشاطها الطلابي ساهم في تشكيل أفكارها ومواقفها النقدية ضد الثقافة الاستهلاكية، وضد النظام الاقتصادي القائم.[481] فيما أشار آخرون إلى أن تعليمهم الجامعي يدفعهم إلى التفكير في «الأفكار الريادية» ذات الطابع الفردي، والمقتصر على قطاع تكنولوجيا المعلومات، فالمفهوم الغالب للريادة في دائرته يُعلي من شأن القطاع المتعلق بالتكنولوجيا ويهمل القطاعات الإنتاجية كالزراعة. ويكمل فيشير إلى الانفصال ما بين التعليم الجامعي والواقع من ناحية الأطر النظرية التي تُدرَس في الجامعة، كتدريس نماذج اقتصادية للشركات الأجنبية أو الشركات الناشئة (Startups) في كلية التجارة دون مراعاة تأثير السياق الاستعماري والاتفاقيات التي فُرِضَت على الفلسطينيين.[482] ويضيف أنّه يعتقد أن المنظور الريادي فشل في الحالة الفلسطينية، فأصبح «ثلاثة أرباع الشباب» تحت طائلة الديون. وهو يعزي هذا الفشل إلى فكرة الريادية نفسها كإطار ومنظور وحصره في المجالات التكنولوجية فقط.[483] وتوضح طالبة علاج ونطق رأيها بضرب مثال عن برنامج «مساري» في جامعة بيرزيت، فتقول إن البرنامج يركز على التنافسية في سوق العمل كأفراد، ولا يعزز العمل الجماعي لعلاج الإشكاليات الجماعية:[484]

> ... بيصيروا يحكولك إيش، اكتب سيرة عمل تتفوق فيها إنتَ ع غيرك إنه إنت تكون يختاروك غير عن كل إللي غيرك لأنك إنتَ مميز، ما أظن إنو هاي الشغلات أبداً

[479] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[480] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[481] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[482] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[483] المصدر نفسه.

[484] طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[بتشجع] ع إشي تعاوني، ف بشوف إنو هاي الشغلات إنتو كتخصص نطق وسمع ما في كتير شغل، إنو مؤسسة أو عيادة، كل شخصين يشتغلوا بمجال، شخصين مجال سمع ونطق وتفاصيل عارف شو قصدي ما بيفكروا من هاي المنحى بيفكروا كيف إنت تتميز عن المجموعة، هلّأ تمام، كل شخص مميز باشياء عندو بس مش شرط إني أنا أكون المميز عن المجموعة، مش شرط أكون أنا المتفوقة، إنه دايماً بيعززوا فكرة إنه أنا الحدا الـ [مميز] إللي ما حدا بيوصلوا، أو فكرة إنه تروح ع الكفاءات الشخصية إنو مين أنا، هاي التفاصيل، مين أنا شو بساوي أنا، معمرش أجى حكالك شو موقعك من المجموعة، شو موقعك من المجتمع، دايما شو أنا؟ أنا أنا، حتى هاي الأشياء إللي هي مش أكاديمية جد بتحصرنا بأشياء بعيدة عن العمل التعاوني أصلاً.[485]

ولا ينحصر نقد الطلبة في القضايا المتعلقة بالمنهاج الدراسي فقط، فتنتقد طالبة من قرى محيط رام الله أثر نموذج التعليم التلقيني على تشكيل شخصيات الطلبة وخياراتهم، إذ تعتقد أن التلقين من حيث هو مبني على أساس علاقة غير متكافئة يكون فيها شخص فاعل وآخر سلبي تابع، يثبط روح المبادرة والعمل الجماعي عند الطلبة.[486]

مثلاً في جامعة بيرزيت، هناك مساقات حول الاقتصاد الزراعي، ولكن المساق يُدرَّس بمنطق ليبرالي يركز حول أهمية تعظيم الربح: «ما بيصير إعادة تركيب العلاقة البنيوية الهيكلية ما بين قطاع الزراعة والاقتصاد السياسي».[487] وفي جامعة القدس المفتوحة «هناك أكثر من مساق عن تنظيم التعاونيات، ولكن لا وجود للتعاونيات ما بين طلبة الجامعة المفتوحة»،[488] فيبقى التعليم مبتوراً عن التجربة العملية.

وتتباين آراء الطلبة والخريجين حول مدى ارتباط دراستهم الجامعية المختلفة بموضوع الزراعة والتعاونيات، فقسم من الطلبة رأى أن تخصصاتهم تتداخل وترتبط مع الزراعة، وتساهم في زيادة معارفهم النظرية في التعاونيات والمفاهيم المرتبطة بها، وزيادة الوعي حول أهمية الزراعة والبيئة، والاطّلاع على تقسيمات الأراضي، وتحليل ظاهرة التعاونيات من خلال فهم المجتمع الفلسطيني وتحولاته (تخصصات: دكتور صيدلة، ماجستير النوع الاجتماعي والتنمية، إدارة أعمال، الهندسة المعمارية، قانون، علم اجتماع، إضافة إلى التخصصات الزراعية طبعاً).[489]

بينما رأى طلبة آخرون، أن تخصصاتهم ليس لها علاقة بالزراعة، ولا ترتبط بموضوع التعاونيات، أو لم يتعرفوا عليها من خلال تخصصاتهم (إعلام، ماجستير النوع الاجتماعي والتنمية، علاج نطق وسمع، علم الاجتماع، أدب إنجليزي وترجمة).[490]

---

[485] المصدر نفسه.

[486] المصدر نفسه.

[487] سامية البطمة، عميدة كلية الأعمال والاقتصاد - جامعة بيرزيت، **مقابلة** (بيرزيت: 19 آب/أغسطس 2020).

[488] سناء قصراوي، رئيسة قسم تنمية المجتمع المحلي، كلية التنمية الاجتماعية والأسرية - جامعة القدس المفتوحة، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 16 آب/أغسطس 2020).

[489] طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**؛ طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله، **مقابلة**؛ طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[490] خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**؛ خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، **مقابلة**؛ طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

ويبدو أن تواضع دور الجامعات في التعليم الزراعي دفع إلى تأسيس مجموعة مبادرات للتعليم اللامنهجي، فتعمل بعض المؤسسات والمبادرات مع التعاونيات والأفراد بهدف تقديم مادة تعليمية تدريبية: «[...] كان عنا تدريب لأربع [جمعيات/تعاونيات] فلسطينية الشتاء الماضي على مدة 3 أشهر مثلاً فبتغطى لهذا التدريب أو بدنا نعمل ورشات أو بدنا نعمل مكتبة بذور [...]».[491]

وفي سياق مختلف، تعمل بعض المؤسسات على استحداث مبادرات للتعليم الشعبي حول التعاونيات:

> هاي السنة عم نشتغل على مساق اسمه مساق التعاونيات، [...] لا يقل أهمية عن الخبرة الاقتصادية والجانب الإداري والمالي للتعاونيات، هذا الجانب الفكري هو جوهر العمل فيها. [...] شمل عدة قضايا من مفهوم التعاونيات بأبعاده الأخلاقية، شو بيفرق عن الشركة، بلشنا عن تاريخ الحركة التعاونية العالمية ومن العالم لفلسطين، وكيف بلشت بفلسطين وكيف كانت وكيف هلا بنجاحها وبتحدياتها، حكينا عن إمكانية إنه يكون في حركة تعاونية في فلسطين ولا لا، حكينا عن مفاهيم إلها علاقة بالسيادة على الغذاء، حكينا بمفاهيم إلها كمان الزراعة البيئية والعضوية [...]، فهاي مفاهيم وقيم ومضامين منمر فيها بمساق اسمه مساق التعاونيات، يعني بلشنا فيه من بداية السنة ومكملين فيه يعني طول ما منشتغل بهذا الموضوع.[492]

من جانب آخر، يرى أحد العاملين في جامعة بيرزيت أنه من الأجدى تعزيز القطاع الزراعي من ناحية عملية، وعدم التركيز على التخصصات الجامعية:

> القطاع الزراعي مش فعال، عندك قطاع نايم، بدل ما تفعّلوا بتروح بتفتحوا إله تخصصات جامعية؟ مهو نايم، بدك تفتح تخصص جامعي وتخرج ألف طالب لقطاع نايم؟ إذا القطاعات النشطة بالبلد مش مستقبلة خريجين، ما بالك قطاع نايم؟ [...].[493]

وعبّر العديد من الطلبة والخريجين عن انطباعات وتصورات حول اختلال العلاقة ما بين السوق والتعليم العالي لصالح الأول. فيرى أحد الطلبة أن السوق يساهم بشكل كبير في تحديد التخصصات الجامعية، مع أنه غير قادر على استيعاب الخريجين من هذه التخصصات. وأضاف أنه يرى في طرح الجامعات لمساقات أو تخصصات زراعية قلباً لمعادلة الاختلال هذه، فتصبح الجامعة مبادرة في فتح تخصصات جديدة، ليتبعها السوق ويتأقلم معها.[494]

ومن جهة أخرى، أشار بعض طلبة الهندسة الزراعية إلى أن إقبال الطلبة على التخصصات الزراعية محدود جداً:[495]

> (...) والأقسام هاي حتتسكر لأنه ما في طلاب، ف يعني الجامعة قد ما بتقدر تعطينا أشياء وادخلوا هاي التعاونية وهي إحنا جبنالكم هيك وهيك، يعني الجامعة بدها حد يدخل بس للأسف الطلاب ما في إقبال أبداً.[496]

إذ كان عدد الطلبة الملتحقين بتخصص الهندسة الزراعية في جامعة النجاح ضمن دفعة العام (2019) 5 طلاب، بينما العدد للدفعة السابقة (2018) 19 طالباً وطالبة. وتفسر إحدى الطالبات ذلك

[491] مزرعة أم سليمان، **مقابلة**.
[492] مسعد، **مقابلة**.
[493] رائد اشنيور، مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، **مقابلة** (بيرزيت: 18 آب/أغسطس 2020).
[494] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.
[495] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.
[496] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

بضعف أداء الجامعة أو الدائرة في جذب الطلبة لتخصص الزراعة، وترى أن الجامعة لا تقدم ورشات عمل وتدريبات بجانب المساقات، وإن وجدت هذه التدريبات، فإنها تكون في الغالب غير فعالة.[497]

وفي المقابل، انتقد عضو تعاونية زراعية في إحدى قرى رام الله، عدم وجود التخصصات الزراعية في كل الجامعات الفلسطينية، واقتصارها على بعض الجامعات، ما يؤدي - برأيه - إلى تركّز دراسة الزراعة في مناطق معينة:

> من حق الطالب يدرس هندسة زراعية في منطقة سكناه، اليوم هذا التخصص مش موجود في بيرزيت، هذا كمان خلل للجمعيات التعاونية. إحنا في بيت لقيا عدد سكانها 12 ألف نسمة، مش موجود فيها مهندس زراعي واحد، لأنه التكاليف المادية للمأكل والمواصلات يروح ع الخضوري ولا يروح على جنين وعلى الخليل عشان يدرس التخصص هذا، هذا إنتو كمان شركاء فيه، دور المرأة ودور الجيل الجديد، وين إحنا وإنتوا كجامعة وكمركز تخصصي.[498]

وأشار مجموعة من الطلبة إلى غياب المسألة الزراعية كذلك عن المساقات في التخصصات غير الزراعية:

> لا لا دراستي بالجامعة ماكنوش يجيبوا سيرة الزراعة أصلاً، حتى في المساقات التانية اللي كنا ناخدها ولا كانوا يهتموا، يعني صراحة في عزوف كتير كبير من الجامعة بهاي المواضيع، إنه بتحسي إنه المادة خلص مقتصرة بهاد الكتاب من الجلدة للجلدة غير هيك ما إلهم دخل [...] بحس الخلل أول إشي في المادة المطروحة نفسها، ما إلها داعي، في كتير أشياء كتير أهم نحكي عنها، هاي شغلة، شغلة تانية بيكون تركيز الأستاذ بس عالكتاب، في كتير أشياء أهم من الكتاب، اطلع شوي منه.[499]

مع وجود بعض الاستثناءات:

> يعني أخدت أنا مادة جغرافية فلسطين وأنا سنة أولى أظن حسب ما بتذكر، كان الأستاذ رهيب، كان ماخد جديد الماستر من برا وجاي جديد تتخيليش قديش كان بيجنن كان يمشي معنا، وأخدنا رحلة ميدانية عشان نتعلم من هاي الأمور، كان يمشي معنا خطوة بخطوة، يحكيلنا هاد الحجر من وين أصله، وكيف بدك تعرفي تميزي هادا الحجر وهداك لا، يعني كتير إشي إشي تفاعلياً معه أول مرة بنطلع هيك رحلة تعليمية وتكون هادفة لهيك إشي، وآخر إشي خلانا نكتب تقرير عن وادي القلط، وكيف شفتوا الوادي وكيف عملتوا.[500]

على الرغم من الأهمية الرمزية للأرض والفلاح في الخطاب الوطني فلا يبدو أن هناك اهتماماً كافياً في داخل المؤسسات الأكاديمية، ولا حتى ممارسات تعزز أو تضيف للطلبة تجربة تجعلهم يفكرون في العمل الزراعي والتعاوني. يبدو الاهتمام بالحقلية الضيقة أساس عمل المؤسسات الأكاديمية دون ربط هذه الحقول بسياق المجتمع الفلسطيني، ولا بسياق إنتاج المعرفة الخاصة بهده الحقول ذاتها.

---

[497] المصدر نفسه.

[498] جمعية بيت لقيا التعاونية الزراعية للتنمية والتطوير، **المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

[499] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[500] المصدر نفسه.

النوع الاجتماعي

بحسب المقابلات التي أجريت مع التعاونيات الزراعية، فإن غالبيتهم اعتمدت على الأعضاء الذكور فقط (على الرغم من تصنيفهم بحسب هيئة العمل التعاوني كتعاونيات مختلطة)، إضافة إلى وجود تعاونية نسوية واحدة، وخمس تعاونيات مختلطة، تشمل مزرعتين خاصتين. واللافت للنظر أن التعاونية النسوية مصنفة تعاونية حرفية (إنتاج استهلاكي كالمخللات) وليست زراعية. أما التعاونيات المختلطة فقد امتازت بالعنصر الشبابي، وهي نماذج حديثة ومختلفة في طبيعة عملها، ويصعب تقييمها في ظل عدم اكتمال تجاربها.

وكذلك الأمر، فإن ضعف الإقبال النسائي على الانضمام للتعاونيات، وابتعاد العديد من النساء عن التعاونيات الزراعية المختلطة، ومحاولة تأسيس تعاونيات إنتاجية نسائية، يأتي في ظل تهميش النساء في المجتمع ككل والضغط المجتمعي، وفسِّرَ الأمر في إحدى المقابلات، بارتباطه أساسياً في عدم ملكية النساء للأراضي:

> ما في إناث، ما في ملكية باسم النساء زمان [...] بصراحة الملكية للنساء قديش، ملكيات بسيطة، لكن ما عنا مانع ونتمنى ذلك، لكن بتعرفي ولو صار في ملكية بالطابو للنساء، مجتمعنا مجتمع ذكوري، والزلمة هو المسؤول عن كل شي للأسف، إحنا كتير متجاوزين هالمسألة، وما عنا مشكلة بتاتاً، وفي عنا نساء أحسن بكتير من الزلام.[501]

أشار عدد من الطلبة والخريجين إلى وجود نسبة مهمة من الفتيات ممن يشاركن في العمل الزراعي، وتوجد زيادة في توجه الفتيات نحو العمل الزراعي ودراسة التخصصات الزراعية، وأن النظرة بشكل عام ليست سلبية بالمطلق. فيوجد مثلاً عدد من الإناث في «قرية الشباب» ومشروع الزراعة فيها، من تخصصات الهندسة المعمارية، أو الحقوق والقانون، واللواتي كن يعملن على الجزء المتعلق من الناحية القانونية والحقوقية، لكن ليس العملي أو التطبيقي. والتحق طلاب وطالبات هندسة زراعية من جامعة خضوري في طولكرم بالجزء الزراعي من المشروع.[502] كذلك، يشجع طالب أخته التي تعمل في تعاونية زراعية، بقوة، ويوضح أن عملها ليس هدراً للوقت، فهو في النهاية يبقى «استثماراً وتجارة».[503]

يوجد اهتمام، بشكل عام، من قبل الإناث، في دراسة التخصصات الزراعية، إذ في كلية الزراعة في جامعة الخليل، كانت غالبية الملتحقين في تخصص الهندسة الزراعية للعام 2013/2014 (حوالي 100) من الطالبات، وقد تخرج شاب واحد فقط من هذه الدفعة مع 56 فتاة:

> معلومة هاي بعرفش يمكن معلومة عابرة تكون، يوم التخرج تاعي اتخرجت أنا و56 صبية، أنا بس الوحيد الشاب اللي كان بفوج التخرج اللي هي في التخرج تاعي.[504]

ويظهر أثر التنميطات الجندرية في اختيار الطلبة (ذكوراً وإناثاً) لتخصصهم الضيق داخل الهندسة الزراعية، فغالبية الفتيات يدرسن هندسة زراعية تخصص تغذية وتصنيع غذائي، أما الشق المرتبط بالزراعة بشكل مباشر، فهو الإنتاج النباتي، وهذا التخصص غالبيتهم من الشباب الذكور.[505]

---

[501] حماد، **مقابلة**.

[502] طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[503] طالب بصريات في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[504] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

[505] المصدر نفسه.

وتشير كذلك طالبة هندسة زراعية في جامعة الخليل إلى أن إقبال الطالبات على التسجيل في هذا البرنامج آخذ بالازدياد في السنوات الأخيرة، مستدلة على ذلك من خلال الطلبة الذين التحقوا معها، فمن أصل 19 طالباً وطالبة، 10 منهم فتيات:

> كتير، الدفعة اللي أكبر منا، ما في مثلاً إنه، همّا 11 مثلاً، 10 شباب وبنت وحدة خمس بنات بالكتير، بس إحنا 10 كان إشي كتير رهيب.[506]

وتتساءل كذلك حول التحولات الاجتماعية التي خلقت تحفظات على عمل المرأة في الزراعة بعد أن كانت جزءاً أساسياً من الأيدي العاملة في الإنتاج الزراعي، لكنها تشير إلى أنه في الوقت الحالي، بدأت الأمور ترجع إلى سابق عهدها، وتجد فتيات يتوجهن للزراعة:

> وأصلاً زمان، حتى زمان من أيام ستي وهيك كانت المرأة هي اللي تشتغل والرجل هو اللي ماخد أمور الإدارة الأمور المالية وهيك، وكانت هي اللي تشتغل، ف ما بعرف ليش مع الزمن إنه صارت عيب البنت تشتغل بهادا المجال، وهي أصلاً إللي زمان كانت تشتغل فيه، بس رجع هسا صار الأمور عادي، وبتلاقي بنات دخلوا زراعة [...] آه، أكبر مثال إللي أنا الصراحة العميدة تبعت كليتنا، العميدة عنا أخدت يعني درست زراعة وأخدت ماجستير ودكتوراه، وهلأ هي نص بروفيسور يعني، وهي أكبر ملهم إلنا لكل البنات، إنه ما في عيب إنتي كبنت تشتغلي بالزراعة وبعدين تيجي في يوم من الأيام تقعدي مكاني تصيري عميدة هالكلية، فكان إشي كتير كبير، وحتى للعمداء إللي قبل إنه كيف امرأة تيجي توخد العمادة لأ مش مفروض عميدة تكون أنثى، وبس صارت والله، هاي أكبر مثال إلنا كلنا.[507]

كذلك تشير والدة طالبة هندسة زراعية، إلى أنه قديماً كانت تذهب الفتاة مع أهلها للزراعة، لكن في هذه الأيام لم يعد ذلك موجوداً، أو على الأقل قل الاهتمام:

> إييه زمان البنت كانت مع أمها وأبوها تعيش تروح معهم عالزراعة بس إحنا هالأيام ولاد هالأام حتى ولاد فلسطين وبنات فلسطين يعني بتروحش بتصبحش بتروح مع أمها عالوعر أو عالبستان تبعهم أو عالإشي يعني خفت هاي شوية.[508]

كان أهل هذه الفتاة (وبخاصة والدتها) التي تدرس هندسة زراعية، معارضين، في البداية، لتخصصها في الزراعة، بعد أن قررت أن تحوّل من تخصصات أخرى (رياضيات وتغذية) بسبب أن هذا العمل هو عمل ذكوري وليس للفتيات، وتساؤلاتهم حول مجالات العمل المستقبلية:

> ... وكان صعب كتير إني أقنع أهلي إنه هندسة زراعية، إيش هندسة زراعية هاي! يعني إيش حتشتغلي بعدين! إيش حتصيري، ولهلأ هما ما عندهم إنه شو حشتغل مستقبلاً ... إنه أغلبه تخصص ذكوري مش تخصص إناث، كيف بدك تدخليه! كيف مش عارف إيش وهيك، فعلاً والله ورحت وقولتلهم بدي أحول وما كانوا بدهم يعني ما كانوا حاطين إنه أنا عنجد بحكي، وفعلاً رحت ع نابلس وحولت ورجعت قولتلهم أنا حولت خلص ... وصارت القصة هيك وعجبهم التخصص وهلأ هما كتير مبسوطين، [...]، وكل العيلة هلأ عم بتساندني والله، هو تخصص كتير حلو وما بندم إني لفيت كل هاي اللفة عشان أوصله.[509]

[506] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[507] المصدر نفسه.

[508] والدة طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[509] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

توضح والدتها، أن والد الفتاة شجعها على اختيار التخصص لكنها [الأم] لم تكن موافقة، إذ ترى أن تخصص التغذية أفضل للفتاة، وأن الزراعة هو عمل للرجال وليس للفتيات:

> بس أبوها شجعها صراحة، أبوها شجعها حكالها زي ما بدك بس أنا لا، كنت بدي تغذية، عادة التغذية للبنت أخف يعني بنت، وهاي بنتي جاية من السعودية ونعومة وهيك، ف شو شو يعني أنا حكتلها شو يعني زراعة؟ هاي شغل الرجال، مش شغل بنات نعومات وهيك، فبتحكيلي لا ماما وعادي كلهم بشتغلوا وفي بنات معنا عادي وهيك وخلص حطتني تحت الأمر الواقع، بالنسبة لإلي أنا يعني، والحمد الله رب العالمين شطورة [ابنتها].[510]

بينما والدة خريج إدارة أعمال، ويعمل في تعاونية زراعية، ترفض أن تعمل ابنتها في الزراعة مع أخيها، والسبب أن الزراعة متعبة:

> بدي أكون صريحة معك، مش عارفة لأنه البنات اليوم بتعبن، الزراعة بدها تعب، مع نعومتهم وراحتهن في البيت ما بعطيكي 50 في المية إنهم يفكرن يروحن مع [ابنها] وإشي زي هيك ... بشجعهمش لأنه فيها تعب كتير، وفيها وقت لهيك يعني، مش لأني أنا خايفة عالبنت لا سمح الله إشي، بس خلص هي للشباب بحسها في الروحة والجية والوقت والظروف والشوب وال... أحسن من ما تكون للبنات ... البنات شغل نعومة وراحة.[511]

ثالثاً: البنية التحتية والبيئة التنظيمية

بناء على إحصائيات وزارة الحكم المحلي للعام 2017، فإن أغلب مساحات الأراضي في الضفة الغربية تعتبر أراضي منخفضة القيمة الزراعية، التي تشكل حوالي 62%،[512] ما يشكل عائقاً حقيقياً أمام عمل التعاونيات الزراعية. وبحسب جميل حرب أستاذ الأحياء في جامعة بيرزيت،[513] فإن أعلى نسبة من الأراضي الخصبة للزراعة تقع في المناطق المصنفة «ج» بحسب اتفاقيات أوسلو، ما يعني صعوبة الوصول إليها والعمل داخلها تبعاً لخضوعها للسيطرة الإسرائيلية التامة.

الجدير بالذكر أن عدداً قليلاً من التعاونيات التي تمت مقابلتها، تعتمد على مبدأ العمل والإنتاج المشترك (عمل في أرض واحدة، ومن خلال العائد توسّع مساحة الأراضي، سواء بشرائها كملكية جماعية أو عن طريق ضمان/استئجار الأرض).

أما بالنسبة للمياه، فقد أشار العديد إلى عدم ملاءمة المشاريع الزراعية مع بيئة المجتمع المحلي

---

[510] والدة طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[511] والدة خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[512] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب القيمة الزراعية والمحافظة، 2017»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (د. ت.)، https://bit.ly/2TMTVwo

بحسب وزارة الحكم المحلي، فإن:
الأراضي عالية القيمة الزراعية: هي الأراضي التي مستوى ميول التربة فيها أقل من 5%، وتكون طبيعة استخدام الأرض فيها للزراعة.
الأراضي متوسطة القيمة الزراعية: هي الأراضي شبه السهلية أو التلال الصالحة لزراعة جميع المحاصيل، وخاصة البستنة الشجرية.
الأراضي منخفضة القيمة الزراعية: هي الأراضي التي لا تصلح للزراعة بسبب محددات التربة والغطاء الصخري، والمحددات الطبوغرافية والمناخية.

[513] حرب، «الزراعة الفلسطينية».

واحتياجاته، مثل أن تقام مشاريع زراعية في مناطق تعاني أصلاً من شح المياه، أو إشكالية عدم القدرة على حفر الآبار، نتيجة عدم إصدار التراخيص من قبل سلطة المياه الفلسطينية، أو بسبب عدم الحصول على التراخيص الإسرائيلية، علاوة على غلاء أسعار المياه، والاضطرار أحياناً للتعامل مع الشركة الإسرائيلية للمياه.

الأرض

تقسيم الأراضي (أ، ب، ج)

للتعاونيات جوانب وطنية مهمة، وبخاصة في المناطق المصنفة «ج»، التي تأتي نتيجة السياق الاستعماري الذي تعيشه فلسطين، وبحسب المقابلات مع التعاونيات، فإن أكثر من نصفها تقع في المناطق المصنفة «ج»، وتعاني من تهديدات مستمرة بمصادرة الأراضي، إضافة إلى مصادرة المعدات، واعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال، لقرب موقعها من جدار الفصل العنصري أو المستوطنات. وهذا يؤثر، أيضاً، على إمكانية حفر الآبار الجوفية، وفي حال تم حفر الآبار، فهي مهددة بالهدم في أي وقت.

وفي هذا السياق، يوضح خريج إدارة أعمال:

> أكيد في جانب وطني بالموضوع، إنه أنا يا عمي لمة أبني أرضي أنا مش تاركها فاضية، سوري لمة أزرع أرضي يعني لمة أضلني فيها ... مثلاً شوف إنت عندك البدو هما كتير فايدين المجتمع الفلسطيني والفلسطينيين بشكل عام في كتير أراضي مش قادرين الإسرائيليين يصادروها من تحت رأس وجود البدو بس. فما بالك إنه كل واحد حتى مناطق سي نزرعها، إنت هناك صفى عندك أشياء يعني وقتيها بتقدر تحارب، هو... هاي مصادرة الأراضي والاستيطان إللي عليها يعني بدل م والله أنا بكون زارع الأرض بدل م هي بالنسبة إللي آه والله أرض بعيدة وشو بدها تفيدني وأبصر إيش لأ بزرعها بستفيد منها، وبنفس الوقت بتأكد إنها أرض مش راح يصير عليها مستوطنة، أرض بلدي مش رح يصير عليها مستوطنة.[514]

ويتطابق هذا الرأي مع خريج هندسة أنظمة حاسوب، الذي أشار إلى أن الاحتلال - جيشاً ومستوطنين - صعّد من انتهاكاته تجاه الأرض التي تمتلكها العائلة والواقعة ما بين منطقة مصنفة «ب» ومنطقة مصنفة «ج»، وقريبة من مستوطنة، وبعيدة عن الأماكن السكنية في القرية. ساهم التهديد المتصاعد لأرض العائلة في خلق ردة فعل إيجابية منه ومن عائلته تجاه الاهتمام أكثر بالأرض، والتفكير بكيفية استغلالها.[515]

مشاكل التسجيل والملكية

برز في عدد من المقابلات التي أجريت مع التعاونيات، أن أهداف التعاونية تتمثل في خدمة المزارعين المالكين للأراضي، وذلك فيما يتعلق بشق الطرق لأراضيهم الخاصة، أو تسويق منتجاتهم، وتحديداً زيت الزيتون، أو العمل على توصيل المياه أو حفر الآبار. وبالتالي، نجد أن غالبية التعاونيات تأتي لخدمة أصحاب الملكيات الخاصة والحيازات الصغيرة. ورد في إحدى المقابلات:

> إحنا بفلسطين معظم الحيازات صغيرة، [...]، إلي عنده حيازة صغيرة بكون من 5-10 دونم، وبالتالي إنتاجها يمكن يكون مش ذات فائدة عالية إذا لم يكن فيه

[514] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[515] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

> سياسات بتخفيض الضريبة، بتنظيم التسويق ومعنية بوجود سعر عادل؛ التعرفة المياه والكهرباء، بالتالي في إشكاليات متعلقة بحماية صغار المزارعين، الموضوع مش شعار؛ الموضوع آليات وإجراءات بتخفف عن الصغار وبتخلي شغلهم بالأرض ذات جدوى، لأنه إذا زادت عليهم الأعباء والمصاريف رح يكون مردودهم كزراعة غير مجدي، بالتالي بدو يصير هجر للزراعة والأرض.[516]

ومن جانب آخر، هناك عدد من التعاونيات التي تعمل على استصلاح أراضي متروكة (عادة من خلال العلاقات الاجتماعية لأعضاء التعاونية)، أو استئجار الأراضي والعمل بها بشكل مشترك، وسبب الاستئجار عادة هو إما عدم كفاية الأموال للشراء، أو عدم إمكانية شراء الأراضي وتسجيلها قانونياً، في ظل نظام الميراث المطبق في فلسطين، ووجود عدد كبير من الأراضي المملوكة من قبل مجموعة من الأفراد، وبالتالي عدم إمكانية فرزها أو بيعها. بالمقابل، طُرِحَت في إحدى المقابلات مسألة «إمكانية الاستفادة من أراضي الدولة»،[517] أي العمل على توزيع بعض الأراضي للمزارعين بهدف الاستصلاح والعمل بها.

المياه

وردت في العمل الميداني، مسألة السيطرة على الموارد المائية كأحد أهم المعيقات والقيود الاستعمارية التي تؤثر سلباً على الزراعة. طُرح في العديد من المقابلات مع التعاونيات إشكالية حفر الآبار وصعوبتها تبعاً للتراخيص المطلوبة من قبل سلطة المياه الفلسطينية، بحسب ما ينص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (8) سنة 2020م،[518] الخاص بنظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية ومقاولة حفر الآبار. هذا إضافة إلى محدودية إمكانية استصدار مثل هذه التصاريح ارتباطاً بالسيطرة الإسرائيلية على المياه في الضفة الغربية. بحسب أحد المتقابلين:

> [قريتنا] تعيش على محيط من الماء المخزون الاستراتيجي لكيان الاحتلال، ممنوع إحنا نحفر فيه بير ميّ ارتوازي من الاحتلال ومن الجهات الرسمية المسؤولة عن الميّ، مزارعين استعدّوا يتبرعوا بـ 50 و30 ألف شيكل ليحفروا بير مي، إحنا اليوم السنة هاي نقص عندنا محصول الزراعة على مستوى البلد كلها 50% لسعر المي، إحنا بنوخذ من شركة ما تُسمى ميكروت بـ 6 شيكل كوب المي للمُزارع [...].[519]

تضطر سيطرة الاحتلال على الموارد المائية واحتكارها بعض التعاونيات للتعامل مع الشركات الإسرائيلية: «الموارد المائية عنا طبعاً نعتمد بشكل أساسي على مياه ميكروت من خلال بلدية سلفيت، بس كمان إحنا عنا ينبوع بلدية فرخة، واللي هو بعطينا تقريبا ربع احتياج البلد».[520]

أما فيما يرتبط بغلاء أسعار المياه، فنلاحظ من خلال المقابلات وبعض الدراسات،[521] أن سعر كوب الماء في بعض المناطق شيكل واحد فقط، بالمقابل يصل إلى 9 شواكل في مناطق أخرى، وعليه،

---

[516] موسى، **مقابلة**.

[517] المصدر نفسه.

[518] المادة (2) «يهدف هذا النظام إلى: 1. تنظيم وضبط حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية ومقاولة حفر الآبار من خلال إصدار الرخص اللازمة. 2. ضبط كميات المياه المستخرجة بموجب الرخصة بما يضمن العدالة واستدامة الموارد المائية». انظر: دولة فلسطين، «**قرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2020م بنظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية ومقاولة حفر الآبار**»، الوقائع الفلسطينية، عدد 172 (20 تشرين الأول/أكتوبر 2020)، 9-19.

[519] عاصي، **مقابلة**.

[520] حماد، **مقابلة**.

[521] اتحاد لجان العمل الزراعي، **دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي** (اتحاد لجان العمل الزراعي، أيلول/سبتمبر 2019)، 10،
https://bit.ly/3vbrdCi

يبرز التساؤل حول السبب وراء اختلاف الأسعار، وهل يتم العمل حقيقة على توزيع المياه بشكل عادل، كما تدّعي دائرة التعرفة في سلطة المياه: «تم العمل العام 2014، بنظام التعرفة التصاعدي، لتحقيق عدالة توزيع المياه، وللمحافظة على المياه. وصدر قانون المياه رقم (14)، للعام 2014، الذي عمل على تحديد الصلاحيات، لمجلس تنظيم قطاع المياه ومصلحة المياه وسلطة المياه».[522]

وبحسب د. جميل حرب، فإن التحدي الأهم هو كمية المياه المحدودة التي تعاني منها الضفة الغربية، «هناك 800 مليون متر مكعب بإمكاننا استخدامها سنوياً، إلا أنه لا يسمح لنا باستعمال أكثر من 150-170 مليون متر مكعب فقط، فالاحتلال مسيطر على كمية كبيرة من المياه»، كما يتضح أن مناطق الجنوب مثل بيت لحم والقدس ورام الله تخلو من الآبار الجوفية التي تساهم في توفر مصدر المياه، بالمقابل هناك مئات الآبار السطحية تم حفرها دون ترخيص في جنين، وهي مهددة بالهدم من قبل الاحتلال.[523]

يشير طالب هندسة زراعية إلى أن عائلته تمتلك أراضي كثيرة، ويحصلون على المياه من المستوطنة القريبة من القرية، لكن سعر كوب الماء مرتفع جداً (5 شواكل للكوب) «بـ خمسة شيكل، هلا هو للاستهلاك المنزلي، 5 شيكل منيح، بس زراعياً، غالي، زراعياً غالي 5 شيكل».[524]

بينما أهل طالبة هندسة زراعية، تعيش في منطقة/حي قرب طولكرم، تمتلك عائلتها قطعة أرض، ليس لديهم مشكلة في المياه، فقد وصفت منطقتها بـ «البحر»: «لا لا إحنا شويكة، عارفة إحنا بحر طولكرم بحر، فالمي الحمد الله رب العالمين بالذات في بلدنا بالشويكة الحمد الله الله منعم علينا ومفضل عنا مية، ما عنا مشاكل بالمية».[525] وكذلك، خريج إدارة أعمال، تمتلك عائلة والدته أراضي في قرى قرب رام الله، لا توجد لديهم مشكلة في المياه، وإحدى قِطع الأراضي تقع على وادٍ.[526]

القانون والنظام

الجانب القانوني

على الرغم من النظرة الإيجابية التي عبرت عنها مؤسسات المجتمع المدني تجاه قانون الجمعيات التعاونية رقم 20 لسنة 2017، ودعمها لقانون عصري يراعي ويشجع العمل التعاوني ويوفر بيئة داعمة له، فإنه وفي الوقت ذاته، أبدت جميع المؤسسات ملاحظات على القانون الجديد ومواده ودعت إلى ضرورة إجراء بعض التعديلات في مواد قانون التعاونيات الجديد، وما صدر من لوائحه التنظيمية والتفسيرية، منها: تأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية، قبول أو رفض التسجيل، والتظلم على القرار؛ وعدد الأعضاء؛ ودور هيئة العمل التعاوني ومركزة العمل؛ والتمويل والموارد المالية للجمعية التعاونية، وموافقة الهيئة على المشاريع الممولة؛ والإقراض؛ والإعفاء الضريبي والجمركي، وضريبة الدخل؛ وقرار حل وتصفية الجمعية التعاونية؛ وأخيراً، حماية وتعويض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين.

وقد أشارت غالبية التعاونيات إلى غياب الحماية القانونية لها، وإلى عدم تلبية قانون الجمعيات التعاونية، والأنظمة الملحقة به لاحتياجاتها، ما يؤدي إلى وجود عدد من التعاونيات غير المرخصة.

[522] كمال عيسى، مدير دائرة التعرفة، «القوانين والسياسات المتعلقة بتعرفة المياه»، ورقة غير منشورة، **ندوة حوار السياسات - العدالة للقطاع الزراعي** (رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)؛ اتحاد لجان العمل الزراعي، 9 تموز/يوليو 2019).

[523] حرب، «الزراعة الفلسطينية».

[524] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[525] والدة طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[526] خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

يـرى البعـض أنـه لا حاجـة لتشـكيل هيئـة كاملـة لإدارة العمـل التعاونـي: «واحنـا برأينـا هـاي الهيئـة تشـكلت مشـان تحـل مشـاكل بعـض الأفـراد وبعـض الأشـخاص إنـه يكـون عندهـم وظائـف ومراكـز»،[527] كمـا أن هنـاك انتقـادات عـدة علـى تشـكيلة الهيئـة: «الجمعيـات التعاونيـة لا تحتـاج لهيئـة عمـل تعاونـي برأينـا فـي فلسـطين، بالإمـكان أن تكـون ضمـن وزارة العمـل، وضمـن واحـدة مـن الدوائـر إللـي فيهـا، بـس دور إشـرافي ورقابـي فقـط، مـش بحاجـة يكـون فـي عندنـا هيئـة تسـيطر علـى العمـل التعاونـي فـي فلسـطين، وبالتالـي بتخنقـه».[528] وأضافـت جهـات أخـرى: «حتـى كهيئـة عمـل تعاونـي، معظـم الأعضـاء قطـاع حكومـي [...]، المفـروض لمـا يكـون فـي إطـار قانونـي للجمعيـات التعاونـي يكونـوا أعضـاؤه مـن الجمعيـات التعاونيـة، بفهمـش ليـش يكـون قطـاع حكومـي».[529]

الإجراءات البيروقراطية: العربة أمام الحصان

مـن خـلال المقابـلات مـع التعاونيـات الزراعيـة، يظهـر أن بعضهـا يعانـي مـن عـدم وجـود خطـط اسـتراتيجية ورؤيـة واضحـة، وافتقـار التعاونيـات إلـى وضـوح التوجهـات والأهـداف، وضعـف دور أو غيـاب الهيئـات الإداريـة واللجـان المتخصصـة. فمثـلاً، عـدد كبيـر مـن التعاونيـات اختيـرت هيئتهـا الإداريـة عـن طريـق التزكيـة وليـس الانتخـاب، وتُسَّـبَ الأعضـاء وفـق عامـل القرابـة. كمـا أن غالبيـة التعاونيـات ذات بنيـة تحتيـة أوليـة، وبالتالـي، فالدخـل منهـا هـو متواضـع فـي قيمتـه. إضافـة إلـى ذلـك، عـدم انتسـاب العديـد مـن التعاونيـات إلـى اتحـادات أو جمعيـات أخـرى، وضعـف الاتحـادات الزراعيـة وارتهانهـا للأحـزاب السياسـية أو للجهـات الرسـمية، إضافـة إلـى محدوديـة التعـاون والتشـبيك علـى المسـتوى الوطنـي، والضعـف فـي العلاقـة مـع المجتمـع المحلـي، والتنسـيق والتشـبيك مـع المؤسسـات القاعديـة والمؤسسـات الأخـرى.

أمـا عـن التسـويق، فهنـاك، كمـا ذكـر سـابقاً، مشـكلة بسـبب محدوديـة منافـذ البيـع، إذ تواجـه التعاونيـات وكذلـك المـزارع تحديـات جمـة مـن المنافسـة غيـر المتكافئـة مـع المنتجـات الإسـرائيلية أو المسـتوردة، وإغـراق الأسـواق بمنتجاتهـا الرخيصـة، إضافـة إلـى صعوبـة التنقـل والنقـل علـى الطـرق الفلسـطينية، مـا يشـوه العمليـة التسـويقية ويرفـع التكاليـف بشـكل ملحـوظ.

ونلاحـظ مـن خـلال المقابـلات، والمجموعـة البؤريـة، أن عـدداً لا بـأس بـه مـن التعاونيـات، غيـر مسـجلة فـي هيئـة العمـل التعاونـي، ويعـود ذلـك إلـى أسـباب عـدة، منهـا صعوبـة إجـراءات التسـجيل، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بضـرورة فتـح الحسـابات البنكيـة:

> قانـون العمـل التعاونـي نفسـه ينـص علـى أنـه لا يسـمح للجمعيـات التعاونيـة ممارسـة عملهـا، والأسـتاذ فـؤاد [ممثـل هيئـة العمـل التعاونـي] قاعـد، وهـذه المـادة بدهـا شـوية شـغل؛ لا يسـمح للجمعيـات التعاونيـة بممارسـة عملهـا إلا بعـد الحصـول علـى التسـجيل، طيـب كيـف هـاي بدهـا تحـط مصاريهـا بالبنـك وهـي غيـر مسـجلة، وبتيجـي للقانـون بقلـك عشـان تسـجل لازم تكـون المصـاري بالبنـك، بـدك تضطـر تفتـح حسـاب باسـم مجموعـة مـن الأشـخاص وفـق تعليمـات سـلطة النقـد وإجـراءات الفحـص الأمنـي، بدنـا ننتبـه للقضيـة هـاي.[530]

أو لأسـباب خاصـة بالتعاونيـة، بحيـث يـرى البعـض أن لا فائـدة مـن التسـجيل، وأن إجـراءات الحكومـة

[527] عبـاس ملحـم، المديـر التنفيـذي، اتحـاد جمعيـات المزارعيـن الفلسـطينيين/اتحاد المزارعيـن الفلسـطينيين، **مقابلـة** (عبـر الفضـاء الإلكترونـي: 13 آب/أغسـطس 2020).

[528] المصدر نفسه.

[529] موسى، **مقابلة**.

[530] سـائد جاسـر، المركز العربـي للتطويـر الزراعـي (أكاد)، **المجموعـة البؤريـة الخاصـة بالتعاونيـات والمؤسسـات الأهليـة والجهـات الحكوميـة** (عبـر الفضـاء الإلكترونـي: 26 تشـرين الأول/أكتوبـر 2020).

البيروقراطية كالمتابعة والإشراف والرقابة، تشكل عقبات أمام عمل التعاونيات. أما من وجهة نظر هيئة العمل التعاوني، فإنه في حال عدم التسجيل:

> لا يستطيعون الحصول على الإعفاء الضريبي والإعفاء من الرسوم الخاصة بالتعاونيات، يجب أن نضع في الاعتبار أنه، ووفقاً للقانون، تأخذ أي جمعية عند تسجيلها «الشخصية الاعتبارية» التي تمكنها من الحصول على المنح وتلقي المساعدات، والقيام بالتعاملات التجارية مثل البيع والشراء والتملك بصفتها الاعتبارية، وبالتالي إذا تم شراء قطعة أرض، فإنها تسجل باسم الجمعية، وليس بأسماء الأعضاء، وأيضاً التسجيل واتباع الإجراءات يجنب الجمعية وأعضاءها أي مشاكل أو خلافات شخصية؛ كون القانون هو الحكم، وكون تعاملاتهم تتم باسم الجمعية.[531]

وتضيف:

> في القانون هناك نصوص عامة، المادة عامة المتعلقة بخصوص الإعفاء من الضرائب والرسوم، ولكن عند النقاش مع المالية (تبين أن هناك شروطاً أو قيوداً على الجمعيات للحصول على هذه الإعفاءات الضريبية) مثلاً يكون الإعفاء إذا كان عمل التعاونية بين أعضائها فقط، ويقيد هذا الإعفاء إذا كان عملاً موجهاً للمجتمع وكانت هناك مراسلات، تعتبر الجهات المسؤولة منتجات الجمعيات التعاونية منافسة للقطاع الخاص.[532]

وعليه نستنتج، أن هناك إجماعاً على المعيقات التي تواجه التعاونيات نتيجة السياسات المتبعة من الحكومة، والتي تنعكس في ممارسات وزارة المالية، والبنوك:

> وزارة المالية بالعادة هي وزارة عقيمة ولا تتعامل مع قضايا المزارعين بأولوية، وتماطل وتسوف، وتؤجل في صرف حقوق المزارعين ودفع مستحقاتهم، بأوقات طويلة، يعني، هناك لا زال لليوم معاشات تعويضات للمزارعين عالقة من سنة 2014 لليوم مش مدفوعة، تخيلي مزارع ملف الأضرار عنده [مزارع] اتضرر من الصقيع أو من البرد أو من إللي بدك إياه، بـ 2015 ع سبيل المثال، أو الـ 2016 واحنا اليوم بـ 2020 ولليوم مش ميخذ تعويضاته.[533]

وكما ورد على لسان هيئة العمل التعاوني ضمن المجموعة البؤرية، فإن المؤسسات الحكومية تعاني أيضاً من ممارسات وزارة المالية:

> حتى كمؤسسة حكومية بنعاني من الدولة، بنعاني مع وزارة المالية في موضوع الضرائب، يعني في نص في القانون التعاوني إعفاء الجمعيات التعاونية من رسوم الجمارك والضرائب، على الأرض ما بتطبّق، وبنحاول مع وزارة المالية من زمان ومش عارفين. موضوع فتح حسابات للجمعيات التعاونية بنحاول مع سلطة النقد ومع البنوك، ولا زال في مشكلة، فـ إنتو ما تفكروا إنه الحكومة كلها كيان منسجم.[534]

وحول قضية تعامل البنوك مع التعاونيات، وإشكالية فتح الحسابات البنكية، يشير عضو تعاونية زراعية:

> [...] إلنا 5/4 سنين في نفس الموضوع وفي جمعيات كمان حديثة وفي التسجيل الجديد، وكمان نفس المعاناة، يعني هاي مشكلة بحد ذاتها، وبحاجة على الصعيد الرسمي يكون

[531] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية استطلاعية**.

[532] المصدر نفسه.

[533] ملحم، **مقابلة**.

[534] أبو خرمة، **المجموعة البؤرية**.

في قرار تجاه البنوك [...] اليوم عندنا مش احتلال عندنا عشرات الاحتلالات، المؤسسة إللي ما بتعاون مجتمعها هي شريكة مع الاحتلال بكل المسميات، فإحنا عندنا مشكلة كبيرة مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، هلا هي مؤسسات ربحية، والبنك هو شركة خاصة وشركة ربحية، وعكل وثيقة وعكل حركة بتوخذ، فإحنا عندنا مشكلة معها [...].[535]

أما من وجهة نظر حكومية، فقد أشارت الهيئة:

إحدى المشاكل التي تواجهنا في مسألة «الحوكمة» مع الجمعيات التعاونية هو التحقيق في قضايا وشبهات الفساد، إحدى شبهات الفساد هو إبقاء أموال الجمعية التعاونية مع المسؤول عن الصندوق، هناك بنوك ترفض فتح حسابات باسم الجمعيات التعاونية، أحد الأسباب التي تم تبرير الرفض فيها هو عدم تمييز البنوك بين الجمعيات التعاونية والخيرية وغيرها من الجمعيات، ومع الأخذ بالاعتبار الحالة السياسية وتشديد الرقابة على البنوك (والمثال على ذلك حادثة البنك العربي في نيويورك) وبالتالي انعكس ذلك أيضاً في التشديد على الجمعيات في الأراضي الفلسطينية.[536]

البيئة الداعمة للعمل التعاوني (الإغاثات والممولون)

وردت ملاحظات عدة حول السياسات الزراعية لوزارة الزراعة تحديداً، والهيئات التي انبثقت عنها أو الهيئات الحكومية الأخرى (صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي)، وبشكل خاص حول قضية المعايير التي يتم على أساسها منح القروض أو التأمينات الزراعية للمزارعين وللجمعيات الزراعية. إذ بدت الفروقات واضحة فيما طرحته وزارة الزراعة وهيئاتها (كلام على المنصة)، وبين الواقع (مداخلات المشاركين والمزارعين والحديث عن مشاكلهم):

[حول دور وزارة الزراعة] بقيمه بالمرة، جداً سيئ بالنسبة إللي ولتجربة غيري كمان، بيدعموا بس المزارع الكبيرة جداً، وهاي بيطلق عليها اسم شركات مش مزارع، يعني لما يكون شخص بيمتلك مئات الدونمات وآلاف الدونمات ونص زراعته بتتصدر للداخل المحتل، لإسرائيل، هان بيصفي في إشكالية صراحة. لما يصير في عنا مثلاً نقص في موضوع البندورة ويصل الكيلو لـ 12 شيكل، طيب مين مسبب هاي الأشياء! وإنه في احتكار للأنواع الزراعية، وهاد كله تقصير من المؤسسات الزراعية [...].[537]

في المقابل أشارت المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي:

لا نسعى إلى الربح، نسعى إلى التنمية ودعم المزارع، معدل الفائدة منخفض، التركيز رح يكون على المناطق المهمشة والمهددة، في عنا ضمانات منخفضة وميسرة، الدور التكاملي إللي إلنا كوننا مؤسسة حكومية مع الوزارات ذات العلاقة مع وزارة الزراعة وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، يعني هذي العلاقة التكاملية نقطة قوة لهذي المؤسسة [...]. هذا من ضمن أهداف المؤسسة الاستفادة من العمل التعاوني والتعاونيات للخريجين الجدد، ومن لديه أي أفكار، والمرأة أيضاً، والخريجين الجدد يشتركوا بتعاونيات يعملوا مشاريع زراعية أكثر من جهة ممولة بإمكانها تمول الموضوع، واحنا على استعداد لتمويل هذه المشاريع.[538]

[535] جمعية بيت لقيا التعاونية الزراعية للتنمية والتطوير، **المجموعة البؤرية**.

[536] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية استطلاعية**.

[537] مزرعة الفلاح، مزرعة عائلية، قرية كفر نعمة - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 01 تموز/يوليو 2020).

[538] مؤيد عودة، مدير عام التمويل والإقراض، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 20 آب/أغسطس 2020).

كما ترى معظم المؤسسات والتعاونيات التي تمت مقابلتها عدم جدوى مثل هذه القروض في عمل التعاونيات، بحيث إنه إذا لم تكن التعاونية مبنية على أساس رأس المال المتكون من اشتراكات الأعضاء، لن تكون هناك استدامة لعمل التعاونية، لأن القروض تعرّض أصول التعاونيات للخطر في حال الخسارة أو تعرض التعاونية لأي حادث عرضي، وبالتالي لا يقتصر الأمر على فقدان أصول الجمعية التعاونية، بل يتعداه إلى تورط التعاونية بالديون لسداد قروضها:

> هو خلينا نحكي وجود جسم بيوفر تمويل عادل خلينا نحكي للمزارعين ليقدروا يبدوا مشاريعهم إشي منيح بس إللي تكون في النهاية الموضوع رايح لمصلحة المزارع يعني إحنا مش مع إنه المزارع ياخد قرض معين لسبب معين يروح بعدين يبيع أراضيه يبيع أملاكه عشان يقدر يسدد هذا القرض، ويكون القرض كشروط وكأحكام تكون عادلة ورايحة في مصلحة المزارع أو المستفيد أكتر من المؤسسة إللي بتقرض، لأنه هدفها هو إنه تبني مش لما يعني إنت عارفة عايشين في وضع مش مستقر، وما منضمنش شو بيصير، وبدناش بالنهاية الناس تبيع أراضيها عشان تسدد القروض إللي عليها.[539]

إذ رأت معظم المؤسسات أن سياسات الإقراض التي تم العمل بها في الأراضي الفلسطينية قد أدت إلى إضعاف المفهوم التعاوني، وضرب الفكر التعاوني القائم على التمويل الذاتي، وأدت إلى تفتيت أبرز عناصر قوة التعاونيات، وهو الاستدامة، من خلال رهن أصول التعاونيات بالقروض، وفي حال فشل المشاريع أو التعاونيات تكون التعاونية عرضة للإفلاس والدين.

أما من جانب الطلاب والخريجين، فقد تطرق عدد منهم إلى دور الجهات الحكومية والمؤسسات الزراعية غير الحكومية في دعم أو تكريس الحالة المتدنية الحالية للقطاع الزراعي. فأشار طالب هندسة زراعية إلى أن الفساد في المؤسسات الزراعية يعيق العمل الزراعي:

> آه طبعاً، طبعاً في مشاكل إدارية، إللي هي مشكلة الفساد الصراحة يعني، وهاي المشكلة كبيرة، الفساد في المؤسسات الزراعية، فيها فساد، يعني مرة عملنا زلمة إسمو، بدون ذكر أسماء، أجا عمل، أجا عندنا قلنا عن الزراعة، وعمل مشروعه الخاص، عمل مشروع فراولة معلقة، وعمل مشروع أناناس، وعنده سمك، عمل مشروع بركة سمك، هسا قبل ما يعمل هذول المشاريع، توظف في مؤسسة زراعية، مدعومة من الاتحاد الأوروبي، ودول خارجية يعني، ف حكالنا أنا كان راتبي يوصل شيك في راتبي تقريباً 4 و5 آلاف شيكل، وع عينك يا تاجر، المدير أو رئيس القسم، بيوزع الـ 4 أو 5 آلاف شيكل، وبيعطيني شيك بـ 1800 شيكل، وعادي يعني [...].[540]

لكن خريج هندسة زراعية، أشار إلى دعم إيجابي من المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي:

> ... اتحاد لجان العمل الزراعي فرع الخليل، كان في شراكة ودائماً بالأعمال التطوعية الخاصة بجامعة الخليل اللي هي خاصة بالزراعة، كان اتّحاد لجان العمل الزراعي يدعم، وبنفس الوقت كنا إحنا كمان كمتطوعين من الجامعة من الكلية نفسها، أي أعمال تطوعية خاصة بالاتحاد نكون حاضرين فيها ونشتغل على منظومة تطوعية في المنطقة - الخليل، خلينا نقول منطقة الخليل وشمال وشرق وجنوب الخليل يعني مش بس الخليل نفسها المدينة، محيط الخليل كله.[541]

[539] بنك البذور البلدية، **مقابلة جماعية**.

[540] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[541] خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، **مقابلة**.

وأضاف أن المؤسسات الأهلية داعم أساسي للقطاع الزراعي بسبب تقصير الدور الحكومي في ذلك.[542]

وأشار آخرون إلى تقصير في دور وزارة الزراعة والجهات الحكومية في الاهتمام بالمزارعين، وتوفير احتياجاتهم ودعم القطاع الزراعي،[543] ووجود مشاكل إدارية وعدم توفير مرشدين زراعيين،[544] وكذلك تقصير من وزارة الاقتصاد في تحديد أسعار المنتجات.[545]

بينما ترى طالبة هندسة زراعية أن وزارة الزراعة تقوم بمحاولات لدعم القطاع الزراعي، على قدر ما يستطيعون، وأن لهم دوراً إيجابياً في دعم كلية الزراعة في جامعتها، من الحصول على دعم وتمويل خارجي. ويقومون بعمل مجمعات سمكية، في قطاع غزة وأريحا، من أجل إحياء الثروة السمكية بدلاً من استيرادها من إسرائيل.[546]

أشارت طالبة محاسبة إلى أن الحل في موضوع البطالة يبدأ من الشباب أنفسهم، والعاطلين عن العمل، قبل أن يكون من الحكومة:

> هلأ أكيد الحكومة نفسها مش حتيجي تحكي وتقترح مشاريع زي هيك على العاطلين عن العمل، بتخيل دايماً إنه الإشي أسهل إنه يبلش من الصغير للكبير، العاطلين عن العمل والناس إللي شايفين إنه في إمكانية إنه يشتغلوا بهادا الموضوع، مفروض كل هدول الناس يجتمعوا مع بعض يحاولوا يطلعوا في فكرة زي مثلاً أكتر من حدا يكون مفكر بفكرة الزراعة فهمّا ممكن يتوجهوا لناس بيعرفوا لهادا الإشي، يحاولوا يفتحوا مركز للناس اللي بتعرف لهادا الموضوع، يكون في استشارة لهادا الإشي ويبلشوا، لما أكتر من حدا يشوف إنه هدول مثلاً هادا كان عاطل عن العمل زيي هيك هيك فأنا كمان عندي أرض، ليش ما أعمل زيه مثلاً محاصيل وهيك إشي وهيك بتصفي الشغلة مفيش حدا يحكيلهم إنه هي إحنا بنعطيكم دعم، يلا اشتغلوا بالأراضي، هادا الإشي ما بتخيل إنه يكون موجود عنا.[547]

التمويل الأجنبي

فيما يتعلق بالدعم المقدم للتعاونيات، نلاحظ أنه تم دمج عدد من التعاونيات ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية عبر اشتراطات التمويل الأجنبي، والذي أدى في بعض الحالات، إلى حرف اهتمام التعاونيات الزراعية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع المحلي، والتوجه أكثر إلى التركيز على الإنتاج الزراعي الموجه بعقلية الربح الخالص من خلال التصدير للأسواق العالمية، أو العمل على الزراعة البيئية دون إدراك إمكانيتها من عدمه.

إضافة إلى ذلك، لعب التمويل الأجنبي، دوره، في التوجه إلى نوع معين من المزروعات، فقد كانت مثلاً مزرعة في قرية قريبة من رام الله، تنتج محاصيل متعددة (بندورة، خيار، بطاطا، قمح، شعير، بقوليات بأنواعها كافة مثل العدس، خس، وحتى دخان)، لكن عند تقديم منحة/تمويل، خلال هذه السنة، من وزارة الزراعة بالتعاون مع سفارة أوروبية، كان لديها مشروع زراعة اللوزيات في فلسطين، لتشتيل الأرض وزراعتها بأشجار لوزيات، أصبحت تُزرع أغلب الأرض لوزيات (خوخ وبرقوق ومشمش).[548]

---

[542] المصدر نفسه.

[543] المصدر نفسه؛ طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[544] طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جنصافوط - قلقيلية، **مقابلة**.

[545] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[546] طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، **مقابلة**.

[547] طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[548] خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

وكذلك، دعمت مؤسسة إسلامية دولية، تأسيس تعاونية في قرية قرب رام الله، وعن وضع هذه التعاونية، يوضح أحد الخريجين الذي يعمل في الزراعة، وغير مشترك في هذه التعاونية:

«الجمعية يعني ناجحة لكن تراوح مكانها، انتسبوا فيها مجموعة من الناس، نحكي عن ثلاثين أربعين مزارع، بتوفرلهم أسمدة وأدوية ومبيدات. ولكن ما لقيت رواج كبير بالبلد، عندهم مقر إلها وعندهم محلات وصار عندهم رأس مال للاستثمار الزراعي وسكك للحراث وهيك، ولكن حسب خبرتي بعد 6 سنوات من إطلاقها ما زال العمل التعاوني بمنطقتنا وبلدنا ضعيف، لأنها ما أتت أكلها، وما كانت ضمن الخطط إللي راسمينها إلها، يعني ما كبرت الجمعية وشملت كل المزارعين، هي ما قدرت تفيد أصحابها بشكل كبير، عملها بقتصر فقط إنه كل واحد فينا دفع 500 دينار أو 600 دينار بنينا مقر بجيبوا ... شو بدي أحكي ضل عمل الجمعية التعاونية الزراعية أقرب للدكان بصراحة كيف عالم الزراعة برام الله كيف المحلات التانية، يعني الواحد بدو يروح يشتري بدي بذور كوسا بدي المبيد الفلاني بدي السماد الفلاني بدفع وبطلع، آه في خصم يمكن خصم رمزي للعضو في الجمعية، لكن الأصل تعاونية زراعية في تجمع سكاني رقم واحد في رام الله إحنا حسب آخر تعداد الأصل تكون ناجحة أكثر من هيك».[549]

تنتقد طالبة أدب إنجليزي اعتمادية الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية:

> [الاقتصاد الفلسطيني] سيئ سيئ جداً لأنه شوفي كيف اقتصادنا معتمد بس على المساعدات الخارجية، ما في عنا دخل داخلي أو إحنا نشتغل بأنفسنا، لا معتمدين على زي ما بيحكوا دايماً هالبلد بتشحد دايماً هالبلد بتشحد.[550]

ومن أجل ربط الاقتصاد بالتعاونيات الزراعية -حسب وجهة نظرها- يجب وقف المساعدات الخارجية، ورؤية مدى الازدهار الذي يمكن أن يحصل وماذا يمكن أن ننتج، إضافة إلى التركيز على الإنتاج الزراعي.[551]

إن كثرة المشاريع أدت إلى غياب المبادرات الذاتية لتطوير التعاونيات بين الأعضاء/العضوات، ما يؤدي إلى إضعافها وفشلها، بسبب عدم استمرارية المتابعة والمراقبة من قبل المؤسسات المطورة والداعمة، إذ تلتزم، فقط، بالمتابعة والإشراف في الفترة المحددة للمشروع، وبعدها تترك المشروع، بعد أن تكون قد خلقت نوعاً من الاتكالية عليها من قبل الأعضاء/العضوات، ولم تُفَعّل لديهم المبادرة الذاتية. بالمقابل، أشادت مجموعة من التعاونيات والمؤسسات بأهمية التمويل المقدم من المؤسسات غير الحكومية والحكومية، واعتبرت أن نقص التمويل يؤثر، ويعتبر من معيقات انتشار ونجاح التعاونيات واستمرار عملها.

خلاصة عامة

يلعب التوصيف والفهم للواقع الاجتماعي والسياسي عنصراً مهماً في بناء التصور عن دور الزراعة والعمل التعاوني فيه. وظهر جلياً في جل المحاورات في هذا البحث أن فهم الواقع الفلسطيني، كموضوع لبنية نظام استعماري-استيطاني مركز الصراع فيه هو الجغرافيا (الأرض) والديموغرافيا (السكان)، بحيث يقوم الاستيطان على تفريغ الأرض من سكانها، وإحلال مجموعة المستوطنين بدلاً منهم. هذا التوصيف يجعل الأرض والعمل الزراعي مشروعاً سياسياً وطنياً عاماً.

[549] خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، **مقابلة**.

[550] طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس، **مقابلة**.

[551] المصدر نفسه.

أما توصيف البنية الاقتصادية، فجاء ناقداً للكيفية التي تشكلت في ظل السطلة الفلسطينية، إذ يظهر فهم البنية باعتبارها مشروعاً أيديولوجياً لحماية مصالح الرساميل الكبيرة في القطاع الخاص على حساب الأفراد والنماذج الاقتصادية الصغيرة والعائلية. متزامناً مع هذا النقد، تبدو الاستحقاقات الاجتماعية والثقافية للبنية الاقتصادية موضوعاً للنقد أيضاً، إذ يظهر نقد النزعة الفردية الطاغية على أحلام الشباب وتصوراتهم عن مستقبلهم، كما يظهر شعور عام بأن الواقع الاقتصادي أساس لمجمل التحولات على المنظومة القيمية في الأراضي المحتلة. ويظهر، أيضاً، فهم علاقة النمط الاقتصادي السائد، باعتباره إحدى أدوات عميلة التصميت في مواجهة البنية الاستعمارية.

يستمر الفلاح ورمزية الأرض والعمل فيها بأن يكون إحدى أهم الثيمات في الخطاب الوطني الفلسطيني، ففي وسائل الإعلام والكتب المدرسية والخطابات السياسية القديمة والآنية يظهر العمل في الأرض كأساس للهوية الوطنية الفلسطينية. بالمقابل، يبدو أن الاهتمام بالعمل الزراعي وتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي في الغذاء الزراعي في أدنى مستوياته، والأقل أهمية سواء من المنظومة البيروقراطية للسلطة الفلسطينية، أو القطاع الخاص، وبدرجة أقل المؤسسات غير الحكومية. فبينما يتم الاستثمار في رمزية الأرض، تسير التحولات السوسيولوجية في الاتجاه الآخر، إذ رسخ وجود السلطة الفلسطينية صيرورة التدمير لمجتمع الفلاحين الذي بدأ منذ احتلال العام 1967، حيث بدأت عمليات البلترة وتحويل الفلاحين إلى عمال مأجورين في دولة الاحتلال. فبعد تشكيل السلطة، وعلى الرغم من انخفاض أعداد العمال في إسرائيل، فقد لعبت البيروقراطية المتشكلة دور إسفنجة الامتصاص التي رسخت تهديم مجتمع الفلاحة. على النقيض، يبدو من خلال الحوارات التي قام بها فريق البحث أن ثيمة العمل في الأرض طاغية ومركزية كقيمة ومصدر رزق، هذا الطغيان لمركزية الأرض في قراءة وفهم المحاورين لعالمهم الاقتصادي السياسي يمكن الاستثمار فيه والبناء عليه.

يظهر جلياً أن تشخيص الفلسطينيين لواقعهم فيما يخص العمل الزراعي يركز على المؤسسات الإغاثية غير الحكومية، وبيروقراطية السلطة، ومعيقات الاحتلال، ورأس المال المحلي، بالمقابل تستثني أو تغيب عن هذا التشخيص أية بنية تنظيمية أو سياسية (أحزاب) عند الحديث عن الأرض والعمل التعاوني. إن غياب البنى السياسية الحاملة لمشروع اقتصادي-تنموي بديل، يصعّب تحويل العمل في الزراعة إلى مشروع تنموي يتحدى البنية الاستعمارية القائمة.

تعتقد غالبية المؤسسات التي تم إجراء مقابلات معها، أن القطاع التعاوني بمختلف المجالات يشكل بديلاً اقتصادياً أو على الأقل إحدى ركائز وروافع الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من جميع المعيقات، وبالنظر إلى الظروف التي تشهدها الحالة الفلسطينية حالياً، فإنه من الممكن أن تؤسس التعاونيات لاقتصاد وطني مبني على عدالة توزيع المصادر وتكافؤ الفرص وتحقيق المساواة، إلى جانب ذلك تشكل التعاونيات مدخلاً للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، وتحرير تبعية الاقتصاد الفلسطيني، وتوفر التعاونيات الاستدامة والاستمرارية، وبالتالي القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية.

إلى ذلك، تشير الكثير من المؤسسات إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي توفرها التعاونيات، فالعمل التعاوني يوفر الأرضية لتعزيز العمل الجمعي وزيادة التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع بدلاً من الفردانية التي فككت المجتمع الفلسطيني، وألغت الكل الجمعي، ومن ناحية أخرى تشكل التعاونيات أدوات فعلية للتحدي والصمود والعودة للأرض، وبخاصة بين فئة الشباب، وأيضاً المساعدة على التقليل من حدة الفروق بين الطبقات وارتفاع معدلات البطالة وتمكين النساء (التمكين الحقيقي وليس المبني على مشاريع فردية مؤقتة) وغيرها.

وقد أجمعت المؤسسات والجهات التي شملتها المقابلات على أنه إذا ما توفرت السياسات الاقتصادية الداعمة والتوجه الحكومي والإرادة، فإن نجاح التعاونيات واعتبارها إحدى ركائز

الاقتصاد سيكون ممكناً وواقعياً، ولكن ذلك مرهون بتوفر بيئة داعمة للتعاونيات والقطاع التعاوني في الأراضي الفلسطينية. العديد من مؤسسات الحكومة تقوم بإلقاء اللوم على مؤسسات حكومية أخرى، واعتبار أن المشكلة تكمن دائماً عند وزارة المالية، وكأن أجهزة الحكومة ليست وزارات تنفيذية لبرنامج وخطة واحدة.

أما من ناحية تنظيمية وقانونية، فلا يوجد تكامل ما بين القوانين والأنظمة المتعددة التي تخص القطاع الزراعي والتعاوني، فجميع القوانين الزراعية والقرارات التي تصدر عن الوزارة أو مجلس الوزراء، لا يتم ربطها ببعض، فقانون التأمينات الزراعية مرتبط بضرورة تحقيق الاسترداد الضريبي، ومؤسسة الإقراض لتمارس عملها وتمنح المزارعين قروضاً، يجب أن يكون المزارع مؤمَّناً، ولكي يُؤمَّن المزارع يجب أن ينتهي من تسوية الاسترداد الضريبي، والاسترداد الضريبي مرتبط بوزارة المالية. وهذه العملية المركبة والمعقدة، لا تساعد المزارع، وبخاصة المزارع البسيط على تحقيق ما يصبو إليه.

لقد أجابت جميع التعاونيات بأن العمل التعاوني هو استراتيجية دائمة وليس ممارسة مؤقتة، ولكن دون الدخول في تفاصيل مفهوم الاستراتيجية الدائمة، أو على من تقع مسؤولية جعله استراتيجية دائمة، وكيف، وما هي المعيقات أمام حالته بكونه ممارسة مؤقتة. أجاب البعض عن ما الذي يؤدي بالجمعيات التعاونية بأن تكون مؤقتة، كحالات التمويل والمشاريع من المؤسسات؛ سواء المحلية أو الأجنبية، بحيث أن التمويل يأتي لسنتين على سبيل المثال، ولا يستمر، وهنا يظهر أهمية أن يؤمن الأعضاء من داخلهم بضرورة العمل التعاوني وإنشاء الجمعية، وليس مجرد إنشائها بهدف كسب أموال الممول. لم يتم ربط مهمة جعل الجمعيات التعاونية استراتيجية دائمة بدور الحكومة ومسؤوليتها اتجاه هذا الموضوع، على الرغم من الإشارة ضمن محاور أخرى من المقابلات لضعف دعم الحكومة لقطاع الجمعيات التعاونية الزراعية، واقتصار الدعم لبعض الجمعيات أو حتى الشركات الاستثمارية التي تعمل في الزراعة، كقانون الاستثمار مثلاً، وموضوع الإعفاءات الضريبية.

تبدو المؤسسات الأكاديمية شبه غائبة عن الدور التنموي والمجتمعي التغييري التي تدّعيه، إذ يظهر أن جل الاهتمام مرتبط بإعادة إنتاج الخطاب السائد حول النجاحات «الفردية والريادية» و«التعليم من أجل حاجات السوق». وهنا يظهر جلياً أنه وعلى الرغم من هيمنة هذا الخطاب، تظهر معالم تحدي أو تجاوز من خلال نماذج العمل التعاوني الزراعي والزراعة المدعومة اجتماعياً.

يظهر، أيضاً، قلة التشارك ما بين الكادر العلمي في حقل الزراعة وبين التعاونيات الزراعية، إذ يظهر أن أنواع المحاصيل الزراعية هي ذاتها في جملة من التعاونيات. قد يكون أحد الجوانب الإيجابية هو الحوارات التي ظهرت ما بين المشاركين على ضرورات العمل المشترك، أو ما يمكن تسميته بـ «تعاونية التعاونيات»، وتنويع المحاصيل للاستهلاك المحلي.

تلعب قضية الحيازات الصغيرة دوراً مهماً في التباين في فهم دور التعاونيات الزراعية، من كونها مؤسسات ربحية صرفة إلى دورها في التشغيل لسد الحاجات الأساسية للعاملين فيها.

يتراوح فهم التعاونيات الزراعية ما بين تصور مثالي يتخيل العمل التعاوني مرتبطاً بتطابق كم العمل المبذول من قبل الأعضاء، وما بين أقل تقسيم عمل ممكن في العمل المبذول. بالمقابل، يبدو فهم المؤسسة البيروقراطية يرتكز على فهم تقليدي لمعاني تشابه التخصص ومواجهة مشكلة محددة. في كلتا الحالتين، يبقى تشكيل التعاونيات أسير جملة مفاهيمية تغيب دورها الاقتصادي والسياسي ضمن البنية الاستعمارية.

وعلى الرغم من جملة المعيقات التي أشار إليها أغلب المحاورين في هذه الدراسة، تبدو فكرة العمل الجماعي جذابة، ويمكن البناء عليها في مواجهة أشكال الاغتراب والفردية المطلقة التي يتم الترويج لها.

بالنسبة للشباب المشاركين في التعاونيات، تظهر التعاونية باعتبارها ولادة جديدة، وسيطرة على المصير، وحالة حرية متخارجة عن أنماط العمل المأجور وحالة الاغتراب في الإنتاج الخدمي السائد.

تشكل التعاونيات حيزاً قيمياً جديداً يتكون من خلال الممارسة للعمل الجماعي - إضافة إلى دورها الاقتصادي - تتطور فيه جملة من النقاشات الفكرية والثقافية، تساهم في إعادة تشكيل ذوات جديدة ذات همٍّ جمعي.

المصادر

Abdelnour, Samer, Alaa Tartir, and Rami Zurayk. 2012. *Farming Palestine for Freedom.* Policy Brief, July, Al Shabaka: The Palestinian Policy Network.

Abu Awwad, Nida. 2016. "Gender and Settler Colonialism in Palestinian Agriculture: Structural Transformations." *Arab Studies Quarterly* 38 (3): 540-561.

Abu Hanieh, Ahmed, Afif Hasan, and Muhammed Assi. 2020. "Date Palm Trees Supply Chain and Sustainable Model." *Journal of Cleaner Production* 258: 2-8.

Abugamea, Gaber Hussain. 2008. "A Dynamic Analysis for Agricultural Production Determinants in Palestine: 1980-2003." *International Conference on Applied Economics (ICOAE 2008).* Kastoria, Greece: Technological Education Institute of Western Macedonia. 3-10.

Ali-Shtayeh, Mohammed S., and et al. 2008. "Traditional Knowledge of Wild Edible Plants Used in Palestine (Northern West Bank): A Comparative Study." *Journal of Ethnobiology and Ethnomedicine* 4 (1): 1-13.

ARIJ. 2015. *Palestinian Agricultural Production and Marketing between Reality and Challenges.* Bethlehem: The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ).

Budge, Jason Alexander. 2015. "We Own it, We Run it: Do Worker Cooperatives Resolve the Problems of Alienation?" *UC Berkeley: Summer Undergraduate Research Fellowship Conference Proceedings 2014.* Berkeley: University of California. https://escholarship.org/uc/item/24f3g97c.

Cuzzocrea, Valentina. 2019. "Moratorium or Waithood? Forms of Time-Taking and the Changing Shape of Youth." *Time and Society* 28 (2): 567-586.

Dayyeh, Jawad, and Mohammed Y. I. Banat. 2017. "Palestinian Youth and Civilian Resistance." *International Humanities Studies* 4 (3): 15-26.

Desmarais, Annette Aurelie. 2003. "The Via Campesina: Peasant Women on the Frontiers of Food Sovereignty." *Canadian Women Studies* 23 (1): 140-145.

El Zein, Rayya. 2017. "Developing a Palestinian Resistance Economy through Agricultural Labor." *Journal of Palestine Studies* 66 (3): 7-26.

Elagraa, Mutasim, and Mahmoud Elkhafif. 2015. *The Besieged Palestinian Agricultural Sector.* United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Report, UNCTAD/GDS/APP/2015/1, New York and Geneva: United Nations. https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2015d1_en.pdf.

Figueroa-Helland, Leonardo, Cassidy Thomas, and Abigail Pérez Aguilera. 2018. "Decolonising Food Systems: Food Sovereignty, Indigenous Revitalization, and Agroecology as Counter-Hegemonic Movements." *Perspective on Global Development and Technology* 17 (1-2): 173-201.

Food Security Cluster. 2016. "Food Insecurity in Palestine." *SEFsec 2014 infographic.* Food Security Cluster, January 29. https://fscluster.org/search?text=SEFsec+2014+infographic.

Frymer, Benjamin. 2005. "Freire, Alienation, and Contemporary Youth: Toward a Pedagogy of Everyday Life." *InterActions: UCLA Journal of Education and Information Studies* 1 (2). https://escholarship.org/uc/item/5wd2w4gs.

Gertel, Jorg. 2015. "Spatialities of Hunger: Post-National Spaces, Assemblages and Fragmenting Liabilities." *Middle East: Topics & Arguments* 5: 25-35.

Habashi, Janette. 2017. *Political Socialization of Youth: A Palestinian Case Study.* New York: Palgrave Macmillan.

Haddad, Toufic. 2016. *Palestine LTD: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory.* London: I. B. Taurus.

Hoigilt, Jacob. 2013. "The Palestinian Spring That Was Not: The Youth and Political Activism in the Occupied Palestinian Territories." *Arab Studies Quarterly* 35 (4): 343-359.

Ibrahim, Nassar, and Pierre Beaudet. 2012. "Effective Aid in the Occupied Palestinian Territories?" *Conflict, Security & Development* 12 (5): 481-500.

ICA, and EURICSE. 2018. *World Cooperative Monitor 2018: Exploring the Cooperative Economy.* Brussels and Trento: International Cooperative Alliance (ICA), and European Research Institute on Cooperative and Social Enterprises (EURICSE). https://monitor.coop/sites/default/files/publication-files/wcm2018-web-803416144.pdf.

International Cooperative Alliance (ICA). n. d. “Facts and Figures.” *International Cooperative Alliance (ICA)*. https://www.ica.coop/en/cooperatives/facts-and-figures.

Khalidi, Raja. 2017. “What Is the ‘Palestinian Economy’?” In *Between State and Non-State: Politics and Society in Kurdistan-Iraq and Palestine*, edited by Gülistan Gürbey, Sabine Hofmann and Ferhad Ibrahim Seyder, 123-139. New York: Palgrave Macmillan.

Khalidi, Raja, and Sobhi Samour. 2014. “Neoliberalism and the Contradictions of the Palestinian Authority’s State-building Programme.” In *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-development and Beyond*, edited by Mandy Turner and Omar Shweiki, 179-199. Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan.

Kohlbry, Paul. 2018. “Owning the Homeland: Property, Markets and Land Defense in the West Bank.” *Journal of Palestine Studies* 67 (4): 30-45.

La Via Campesina. 2017. *Struggles of La Via Campesina for Agrarian Reform and the Defence of Life, Land and Territories*. Harare, Zimbabwe: La Via Campesina.

—. n. d. “The International Peasant’s Voice.” *La Via Campesina.* https://viacampesina.org/en/international-peasants-voice/.

Martínez-Torres, María Elena, and Peter M. Rosset. 2010. “La Vía Campesina: The Birth and Evolution of a Transnational Social Movement.” *The Journal of Peasant Studies* 37 (1): 149-175.

McCune, Nils, Juan Reardon, and Peter Rosset. 2014. “Agroecological Fomarciòn in Rural Social Movements.” *Radical Teacher* 98: 31-37.

Meyer, David S., and Debra C. Minkoff. 2004. “Conceptualizing Political Opportunity.” *Social Forces* 82 (4): 1457-1492.

Nasr, Mohamed M. 2004. “Monopolies and the PNA.” In *State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation*, edited by Mushtaq Husain Khan, George Giacaman and Inge Amundsen, 168-191. London and New York: Routledge Curzon.

OCDC. 2007. *Cooperatives: Pathways to Economic, Democratic and Social Development in the Global Economy.* Arlington, Virginia: US Overseas Cooperative Development Council (OCDC).

OCHA. 2018. “The Monthly Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, November 2018.” United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), December 14. https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-november-2018.

Okem, Andrew Emmanuel. 2016. “The Meaning and Defining Characteristics of Cooperatives.” In *Theoretical and Empirical Studies on Cooperatives: Lessons for Cooperatives in South Africa*, edited by Andrew Emmanuel Okem, 1-14. Cham, Switzerland: Springer International Publishing.

Prasad, Ruchira, and Rupali Satsangi. 2013. “A Case Study of Amul Co-operative in India in Relation to Organizational Design and Operational Efficiency.” *International Journal of Scientific & Engineering Research* 4 (1). https://www.ijser.org/onlineResearchPaperViewer.aspx?A-CASE-STUDY-OF-AMUL-COOPERATIVE-IN-INDIA-IN-RELATION-TO-ORGANIZATIONAL-DESIGN-AND-OPERATIONAL-EFFICIENCY.pdf.

Richmond, Oliver P., and Audra Mitchell. 2012. “Introduction – Towards a Post-Liberal Peace: Exploring Hybridity via Everyday Forms of Resistance, Agency and Autonomy.” In *Hybrid Forms of Peace: From Everyday Agency to Post-Liberalism*, edited by Oliver P. Richmond and Audra Mitchell, 1-38. Basingstoke, England: Palgrave Macmillan.

Roelants, Bruno, Eum Hyungsik, and Elisa Terrasi. 2014. *Cooperatives and Employment: A Global Report.* International Organisation of Industrial and Service Cooperatives (CICOPA), and Desjardins Group.

Rosset, Peter. 2003. “Food Sovereignty: Global Rallying Cry of Farmer Movements.” *Food First: Institute for Food and Development Policy* 9 (4): 1-4.

Rosset, Peter M., and Maria Elena Martinez-Torres. 2013. “La Via Campesina and Agroecology.” In *La Via Campesina’s Open Book: Celebrating 20 years of Struggle and Hope*, by Henry Saragih and et al. La Via Campesina. https://viacampesina.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2013/05/EN-12.pdf.

Sanchez Bajo, Claudia, and Bruno Roelants. 2011. *Capital and the Debt Trap: Learning from Cooperatives in the Global Crisis.* Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan.

Sansour, Vivien, and Alaa Tartir. 2014. *Palestinian Farmers: A Last Stronghold of Resistance.* Policy Brief, July, Al Shabaka: The Palestinian Policy Network.

Schwalbe, Michael L. 1986. *The Psychosocial Consequences of Natural and Alienated Labor.* Albany, NY: State University of New York Press.

Seas of Change. 2015. “Case study 4, India: Amul/National Dairy Development Board.” *Seas of Change.* https://seasofchange.net/wp/wp-content/uploads/2015/07/Case-study-4-IFAD-dairy-Indiadocx1.pdf.

Selby, Jan. 2013. “Cooperation, Domination and Colonisation: The Israeli-Palestinian Joint Water Committee.” *Water Alternatives* 6 (1): 1-24.

—. 2008. “The Political Economy of Peace Processes.” In *Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of Peacebuilding*, edited by Michael Pugh, Neil Cooper and Mandy Turner, 11-29. Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan.

Song, Yiching, Gubo Qi, Yanyan Zhang, and Ronnie Vernooy. 2014. “Farmer Cooperatives in China: Diverse Pathways to Sustainable Rural Development.” *International Journal of Agricultural Sustainability* 12 (2): 95-108.

Sukarieh, Mayssoun, and Stuart Tannock. 2015. *Youth Rising? The Politics of Youth in the Global Economy.* New York and London: Routledge.

Tabar, Linda, and Chandni Desai. 2017. “Decolonization is a Global Project: From Palestine to the Americas.” *Decolonization: Indigeneity, Education & Society* 6 (1): i-xix.

Taghdisi Rad, Sahar. 2015. “Political Economy of Aid in Conflict: An Analysis of Pre - and Post - Intifada Donor Behaviour in the Occupied Palestinian Territories.” *Stability: International Journal of Security & Development* 4 (1): 1-18.

Tartir, Alaa. 2012. “Aid and Development in Palestine: Anything, but Linear Relationship, Can Aid Contribute to Development?” *Birzeit University Working Paper 2012/4 (ENG) Conferences and Public Events Module.* Birzeit: Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies - Birzeit University.

—. 2015. “Securitised Development and Palestinian Authoritarianism Under Fayyadism.” *Conflict, Security and Development* 15 (5): 479-502.

Temper, Leah. 2009. “Creating Facts on the Ground: Agriculture in Israel and Palestine (1882-2000).” *Historia Agraria* 48: 75-110.

Turner, Mandy. 2012. “Security, Cooptation and Resistance: Peacebuilding-as-Fragmentation in the Occupied Palestinian Territories.” In *Hybrid Forms of Peace: From Everyday Agency to Post-Liberalism*, edited by Oliver P. Richmond and Audra Mitchell, 188-207. Basingstoke, England: Palgrave Macmillan.

—. 2014. “The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993.” In *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-development and Beyond*, edited by Mandy Turner and Omar Shweiki, 32-52. Hampshire, UK and New York: Palgrave Macmillan.

Wells, Miriam J. 1981. “Alienation, Work Structure, and the Quality of Life: Can Cooperatives Make a Difference?” *Social Problems* 28 (5): 548-562.

Westholm, Anders, and Richard G. Niemi. 1986. “Youth Unemployment and Political Alienation.” *Youth and Society* 18 (1): 58-80.

Whyte, Kyle Powys. 2016. “Indigenous Food Sovereignty, Renewal, and US Settler Colonialism.” In *The Routledge Handbook of Food Ethics*, edited by Mary C. Rawlinson and Caleb Ward, 354-365. London and New York: Routledge.

Zagha, Adel, and Husam Zomlot. 2004. “Israel and the Palestinian Economy: Integration or Containment?” In *State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation*, edited by Mushtaq Husain Khan, George Giacaman and Inge Amundsen, 120-140. London and New York: Routledge Curzon.

أبو جدي، فريهان يوسف، عزة العامودي، وفريال خليفه. 1991. «المرأة والتعاونيات الزراعية: ظاهرة برزت في الانتفاضة - بحث ميداني». **شؤون المرأة** (1): 41-60.

أبو عون، جودت. 1994. «الحركة التعاونية الفلسطينية ودورها في التنمية». **صامد الاقتصادي** 16 (98): 208-242.

اتحاد لجان العمل الزراعي. 2019. **دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي**. أيلول/سبتمبر، اتحاد لجان العمل الزراعي. https://bit.ly/3vbrdCi.

الأقرع، معتصم، ومحمود الخفيف. 2015. **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر**. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، UNCTAD/GDS/APP/2015/1، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.
https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2015d1_ar.pdf.

الجعفري، محمود، وداريـن لافـي. 2004. **القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009. **إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية، 2008**. كانون الأول/ديسمبر، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

—. 2018. «الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً تحت عنوان: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة، 2017». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. 5 تموز/يوليو.
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3178.

—. 2018. **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2018**. رقم 19، كانون الأول/ديسمبر، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2399.pdf.

—. 2018. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي المنقح 2017**. نيسان/أبريل، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2367.pdf.

—. 2019. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019/08/12». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. 8 آب/أغسطس.
ttp://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529.

—. 2019. «الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول 'الفجوة بين التعليم وسوق العمل'». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. 14 تموز/يوليو.
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3507&mid=3915&wversion=Staging.

—. د. ت. «مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب القيمة الزراعية والمحافظة، 2017». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**.
HYPERLINK "https://bit.ly/2TMTVwo" https://bit.ly/2TMTVwo .

—. د. ت. «مؤشرات مختارة لاستعمالات الأراضي في فلسطين، 2000-2011». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/LandUse-TS-A.html.

حرب، جميل. 2020. «الزراعة الفلسطينية: الحاضر وتحديات المستقبل». ورقة غير منشورة. **ندوة الزراعة الفلسطينية: الحاضر وتحديات المستقبل**. 23 نيسان/أبريل. عبر الفضاء الإلكتروني: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت.

دعنا، طارق. 2013. **البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية «أريحا والأغوار»**. سلسلة أوراق تنموية (12)، أيار/مايو، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

دولة فلسطين. 2020. **«قرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2020م بنظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية ومقاولة حفر الآبار»**. الوقائع الفلسطينية. عدد 172 (20 تشرين الأول/أكتوبر). 9-19.

سلطة المياه الفلسطينية، ووزارة الزراعة. 2010. **خطة تطوير مصادر المياه في محافظات الأغوار**. مسودة نهائية، أيار/مايو، رام الله: سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة.
http://www.pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D98%A%D8%B1/FINAL20%DRAFT-FINAL.pdf.

الشامي، محمود محمد. 2014. «مظاهر الاغتراب الاجتماعي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى خان يونس». **مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية** 18 (2): 35-74.

شومان، عدنان. 1960. **التعاونيات**. دمشق: دار الفكر.

عبود، سامح سعيد. 2015. «التعاونيات والثقافة والقيم السائدة». **الحوار المتمدن**. 24 حزيران/يونيو.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=473554.

عدوان، يوسف، وسارة نوفل. 2010. **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عيسى، كمال، مدير دائرة التعرفة. 2019. «القوانين والسياسات المتعلقة بتعرفة المياه». ورقة غير منشورة. **ندوة حوار السياسات - العدالة للقطاع الزراعي**. 9 تموز/يوليو. رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)؛ اتحاد لجان العمل الزراعي.

قرش، محمد خضر. 2016. «عزوف الشباب الفلسطيني عن المشاركة في الحياة التنظيمية (الحزبية): مقدمات وحيثيات ونتائج». **رأي اليوم**. 24 أيلول/سبتمبر.
http://bit.ly/38sPjiR.

المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. 2012. **الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية: دراسة تحليلية**. رام الله: الإدارة العامة للتعاون - وزارة العمل.

مركز بيسان للبحوث والإنماء. 2010. «الاقتصاد التعاوني كقطاع مؤثر في التنمية». **المرصد التنموي** (1): 29-34.

—. 2010. «التعاونيات: نموذج تنموي بديل». **بدائل**، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر: 8.

—. 2011. «الحماية الاجتماعية والعمل التعاوني». **المرصد التنموي** (3): 37-43.

مزاوي، جمان، رهام الجعفري، سامح كساب، عبد الرحمن أبو نحل، ومنذر أبو رموز. 2016. «دور الشباب الفلسطيني في شق مسار التغيير ومواجهة تحديات المشروع الوطني». **المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)**. 7 تشرين الثاني/نوفمبر.
https://www.masarat.ps/article/1803/files/content_files/thlyl_syst_-_dwr_lshbb_0.pdf.

مسرشمد، كلمنس. 2011. **آخر شفة: أزمة المياه في فلسطين**. كانون الأول/ديسمبر، رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

النمروطي، خليل أحمد، وماهر فايز مكي. 2012. «دور التعاونيات في توفير فرص عمل للخريجين». **مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول**. نيسان/أبريل. غزة: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية. 206-237.

هلال، جميل. 2013. «الطبقة الوسطى الفلسطينية أمام تحديات الشرذمة السياسية والخمول الفكري - الثقافي والنزعة المحافظة». **أوراق فلسطينية** (3): 31-42.

هماش، كمال. 2010. «التعاونيات بوابة للتشغيل ومدخل للتنمية». **الحوار المتمدن**. 17 شباط/فبراير.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204100.

هيئة العمل التعاوني. 2017. **تقرير إنجاز حول نظام معلومات التعاون**. رام الله: هيئة العمل التعاوني.
https://bit.ly/2LKAEHU.

—. 2019. **تقرير الإنجاز السنوي للعام 2018**. أيار/مايو، رام الله: هيئة العمل التعاوني.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم). 2003. **حول تباين أسعار المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**. سلسلة تقارير خاصة (20)، آذار/مارس، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم).

المقابلات

أبو بهاء، محمد، جمعية قرى رام الله التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية، مدينة رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (01 تموز/يوليو).

أبو جيش، منجد، مدير دائرة الضغط والمناصرة والإعلام، جمعية التنمية الزراعية/الإغاثة الزراعية الفلسطينية. 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (08 نيسان/أبريل).

أبو عواد، نداء، معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت. 2019. **مقابلة استطلاعية**. بيرزيت (09 أيار/مايو).

اشنيور، رائد، مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت. 2020. **مقابلة**. بيرزيت (18 آب/أغسطس).

البرغوثي، داوود، جمعية الزيت العضوي التعاونية في بني زيد الغربية، قرية بيت ريما - تجمع قرى بني زيد الغربية - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (18 تموز/يوليو).

البرغوثي، محرم، المدير العام، اتحاد الشباب الفلسطيني. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (18 آب/أغسطس).

بشارات، محمد، جمعية طمون التعاونية للزراعة المحمية والري، قرية طمون - طوباس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (08 تموز/يوليو).

البطمة، سامية، عميدة كلية الأعمال والاقتصاد - جامعة بيرزيت. 2020. **مقابلة**. بيرزيت (19 آب/أغسطس).

بنك البذور البلدية، اتحاد لجان العمل الزراعي. 2020. **مقابلة جماعية**. عبر الفضاء الإلكتروني (18 آب/أغسطس).

تعاونية أرض اليأس، قرية صفا - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (21 تموز/يوليو).

تعاونية عشاق الأرض، قرية بورين - نابلس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (07 تموز/يوليو).

تعاونية كفر نعمة، قرية كفر نعمة - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (02 تموز/يوليو).

تعاونية مزرعة أرضي، قرية راس كركر - رام الله. 2019. **مقابلة استطلاعية**. بيرزيت (13 نيسان/أبريل).

تعاونية مزرعة الدرب، مدينة البيرة. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (18 تموز/يوليو).

جابر، فراس، باحث مؤسس، مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (المرصد). 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (30 آذار/مارس).

جاغوب، نبيلة، جمعية بيتا التعاونية للتصنيع الغذائي/الزراعي، قرية بيتا - نابلس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (29 حزيران/يونيو).

حماد، بكر، جمعية فرخة التعاونية لإنتاج وتسويق الزيت العضوي، قرية فرخة - سلفيت. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (21 تموز/يوليو).

حمايل، جمانة، مدير عام التأمينات الزراعية، صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (19 آب/أغسطس).

خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، موظف في شركة اتصالات، 22 سنة، مقيم في مدينة رام الله، قرية بيتين سابقاً. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (05 نيسان/أبريل).

خريج إعلام فرعي علوم سياسية من جامعة بيرزيت، حاصل على درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية، 26 سنة، مقيم في مدينة رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (04 نيسان/أبريل).

خريج إعلام من جامعة بيرزيت، طالب ماجستير الديمقراطية وحقوق الإنسان، مقيم في قرية دير غسانة - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (11 أيار/مايو).

خريج اقتصاد من جامعة القدس، مقيم في بلدة أبو ديس - القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (10 أيار/مايو).

خريج تاريخ من جامعة بيت لحم، طالب ماجستير الديمقراطية وحقوق الإنسان، موظف في مدرسة، 27 سنة، مقيم في بلدة العيسوية - القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (11 أيار/مايو).

خريج تسويق من جامعة بيرزيت، موظف في شركة، مقيم في بلدة شعفاط - القدس، الأصل قرية بلعين - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (17 أيار/مايو).

خريج خدمة اجتماعية من جامعة القدس المفتوحة وهندسة تطبيقية إلكترونيات واتصالات من كلية أورط في القدس، طالب ماجستير الديمقراطية وحقوق الإنسان، موظف في شركة تكنولوجيا، 39 سنة، مقيم في قرية بيت عنان - القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (29 نيسان/أبريل).

خريج علوم سياسية فرعي علاقات دولية من جامعة بيرزيت، مقيم في مخيم العروب للاجئين - الخليل. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (29 نيسان/أبريل).

خريج مرحلة أساسية من جامعة النجاح الوطنية، طالب ماجستير مناهج وأساليب التدريس، 24 سنة، مقيم في قرية كفر دان - جنين. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (08 تموز/يوليو).

خريج هندسة أنظمة حاسوب من جامعة بيرزيت، موظف، مقيم في قرية المزرعة الغربية - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (06 نيسان/أبريل).

خريج هندسة زراعية من جامعة الخليل، طالب ماجستير تكنولوجيا الغذاء، 24 سنة، مقيم في بلدة دورا - الخليل. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (14 أيار/مايو).

خريج هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت، حاصل على درجة ماجستير هندسة اتصالات وإلكترونيات، 31 سنة، مقيم في قرية بيت لقيا - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (15 تموز/يوليو).

خريج هندسة مدنية من جامعة النجاح الوطنية، موظف في مؤسسة، مقيم في قرية سبسطية - نابلس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (06 أيار/مايو).

خريجة صحافة وإعلام من جامعة الخليل، طالبة ماجستير الدراسات الإسرائيلية، مقيمة في مدينة الخليل. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (10 أيار/مايو).

خريجة صحافة وعلوم سياسية من جامعة بيرزيت، طالبة ماجستير الدراسات العربية المعاصرة، صحفية، مقيمة في قرية سلواد - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (09 أيار/مايو).

خريجة علم اجتماع من جامعة القدس، 24 سنة، مقيمة في بلدة العيسوية - القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (12 أيار/مايو).

خريجة علم نفس فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، موظفة مرشدة مع أطفال، مقيمة في قرية بيت لقيا - رام الله، بلدة عناتا، القدس سابقاً. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (19 أيار/مايو).

خريجة قانون فرعي علم اجتماع من جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل مدينة الخليل. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (05 أيار/مايو).

خريجة هندسة مدنية من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل قرية خربثا بني حارث - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (07 أيار/مايو).

الخواجا، صلاح، ائتلاف الحق في الأرض/اللجان الشعبية. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (17 آب/أغسطس).

داوود، نديم، جمعية دير غسانة التعاونية الزراعية، قرية دير غسانة - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (21 تموز/يوليو).

زيداني، حنين، مديرة المشاريع والتمويل، جمعية تنمية المرأة الريفية. 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (16 أيار/مايو).

سعافين، ختام. المديرة العامة، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية. 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (13 أيار/مايو).

شقوارة، معن، عميد كلية الزراعة، جامعة القدس المفتوحة/فرع أريحا. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (12 آب/أغسطس).

طالب بصريات في جامعة النجاح الوطنية، 21 سنة، مقيم في مدينة جنين. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (30 نيسان/أبريل).

طالب علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، 24 سنة، مقيم في مدينة القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (05 أيار/مايو).

طالب علوم أمنية في الكلية العسكرية في جامعة الاستقلال، مقيم في قرية كوبر - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (17 أيار/مايو).

طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية جِنصافوط - قلقيلية. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (01 تموز/يوليو).

طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية سنجل - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (17 حزيران/يونيو).

طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيم في قرية صفا - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (21 أيار/مايو).

طالب هندسة ميكانيكية فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، مقيم في قرية الخضر - بيت لحم. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (18 أيار/مايو).

طالبة أحياء فرعي كيمياء حيوية في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (16 أيار/مايو).

طالبة إدارة أعمال في جامعة القدس المفتوحة، موظفة، 20 سنة، مقيمة في قرية كوبر - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (09 أيار/مايو).

طالبة إدارة أعمال في جامعة القدس المفتوحة، موظفة، 21 سنة، مقيمة في كفر عقب - القدس، الأصل مدينة القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (21 أيار/مايو).

طالبة إدارة موارد بشرية في الجامعة العبرية في القدس، مقيمة في كفر عقب - القدس، مدينة القدس سابقاً، الأصل قرية بيت إكسا - القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (09 أيار/مايو).

طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، 21 سنة، مقيمة في مخيم قلنديا للاجئين - القدس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (05 أيار/مايو).

طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في قرية بديا - سلفيت. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (18 أيار/مايو).

طالبة أدب إنجليزي فرعي ترجمة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة البيرة، لاجئة من العباسية قضاء يافا. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (09 أيار/مايو).

طالبة دكتور صيدلة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (02 نيسان/أبريل).

طالبة علاج النطق والسمع في جامعة بيرزيت، مقيمة في قرية عابود - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (02 أيار/مايو).

طالبة علم نفس فرعي علم اجتماع في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل قرية دير الغصون - طولكرم. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (12 نيسان/أبريل).

طالبة قانون في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة البيرة، لاجئة من العباسية قضاء يافا. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (09 أيار/مايو).

طالبة محاسبة فرعي إدارة أعمال في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة نابلس. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (12 أيار/مايو).

طالبة محاسبة فرعي علوم مالية ومصرفية في جامعة بيرزيت، مقيمة في قرية أبو قش - رام الله، مدينة نابلس سابقاً. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (11 أيار/مايو).

طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيمة في منطقة/حي شويكة - طولكرم، السعودية سابقاً. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (20 حزيران/يونيو).

طالبة هندسة معمارية فرعي إدارة عامة في جامعة بيرزيت، مقيمة في مدينة رام الله، الأصل قرية دير الغصون - طولكرم. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (21 نيسان/أبريل).

الطاهر، أكرم، المدير العام، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (22 تموز/يوليو).

عاصي، خضر، جمعية بيت لقيا التعاونية الزراعية للتنمية والتطوير، قرية بيت لقيا - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (01 تموز/يوليو).

عرار، زهدي، جمعية قراوة بني زيد التعاونية الزراعية، قرية قراوة بني زيد - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (20 تموز/يوليو).

العمري، غادة، مسؤولة برنامج العمل التعاوني/التطوعي، عمادة شؤون الطلبة - جامعة بيرزيت. 2020. **مقابلة**. بيرزيت (12 آب/أغسطس).

عودة، مؤيد، مدير عام التمويل والإقراض، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (20 آب/أغسطس).

عياد، أحمد، جمعية سلواد التعاونية الزراعية، قرية سلواد - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (02 تموز/يوليو).

فراج، عبد الرازق، المدير الإداري، اتحاد لجان العمل الزراعي. 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (08 نيسان/أبريل).

القاضي، محمود، جمعية الزيت العضوي التعاونية في بني زيد الشرقية، قرية مزارع النوباني - تجمع قرى بني زيد الشرقية - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (21 تموز/يوليو).

القدومي، صلاح، جمعية جيوس التعاونية للزراعة العضوية، قرية جيوس - قلقيلية. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (06 تموز/يوليو).

قصراوي، سناء، رئيسة قسم تنمية المجتمع المحلي، كلية التنمية الاجتماعية والأسرية - جامعة القدس المفتوحة. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (16 آب/أغسطس).

كراجة، أدلين، المديرة العامة، اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية. 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (13 أيار/مايو).

كرزم، جورج، مدير برنامج الدراسات والإعلام البيئي، مركز العمل التنموي/معاً. 2019. **مقابلة استطلاعية**. رام الله (09 نيسان/أبريل).

لجنة الطوارئ الشبابية في فرخة، قرية فرخة - سلفيت. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (19 آب/أغسطس).

لدادوة، حسن، دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية - جامعة بيرزيت. 2020. **مقابلة**. بيرزيت (18 آب/أغسطس).

المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد). 2019. **مقابلة جماعية استطلاعية**. رام الله (06 أيار/مايو).

مزرعة الفلاح، مزرعة عائلية، قرية كفر نعمة - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (01 تموز/يوليو).

مزرعة أم سليمان، مزرعة خاصة، قرية بلعين - رام الله. 2019. **زيارة ميدانية استطلاعية**. بلعين (25 شباط/فبراير).

مزرعة أم سليمان، مزرعة خاصة، قرية بلعين - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (02 تموز/يوليو).

مزرعة حاكورتنا، مزرعة عائلية خاصة، ضاحية ارتاح - طولكرم. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (26 تموز/يوليو).

مسعد، رامي، منسق ملتقى الشراكة الشبابي، مركز الفن الشعبي. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (17 آب/أغسطس).

مصلح، محمود، المدير التنفيذي، مؤسسة داليا المجتمعية. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (16 آب/أغسطس).

ملحم، عباس، المدير التنفيذي، اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين/اتحاد المزارعين الفلسطينيين. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (13 آب/أغسطس).

موسى، مريم، حركة طريق الفلاحين - فرع فلسطين. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (22 آب/أغسطس).

النمر، جمال، جمعية عزبة المدور التعاونية للزراعة والري، قرية المدور - قلقيلية. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (29 تموز/يوليو).

هيئة العمل التعاوني. 2019. **مقابلة جماعية استطلاعية**. رام الله (03 تموز/يوليو).

والدة خريج إدارة أعمال من جامعة بيرزيت، مقيمة في قرية صفا - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (29 تموز/يوليو).

والدة طالب هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيمة في قرية صفا - رام الله. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (15 تموز/يوليو).

والدة طالبة هندسة زراعية في جامعة النجاح الوطنية، مقيمة في منطقة/حي شويكة - طولكرم، السعودية سابقاً. 2020. **مقابلة**. عبر الفضاء الإلكتروني (6 تموز/يوليو).

المجموعات البؤرية

المجموعة البؤرية الخاصة بالطلاب والخريجين الجامعيين. عبر الفضاء الإلكتروني (15 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية. عبر الفضاء الإلكتروني (26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

المجموعة البؤرية الخاصة بالأساتذة والباحثين الأكاديميين. عبر الفضاء الإلكتروني (5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

الملاحـــق

الملحق الأول: الإطار القانوني الناظم لعمل الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية

تنبثق أهمية القوانين وما يتبعها من أنظمة وإجراءات من كونها الأداة الناظمة للعلاقة بين السلطة الحاكمة والشعب، ويجب أن تشكّل المرجعية والأساس لتنظيم العلاقات وسُبل المساءلة. ولذلك، فإنها تتغير وتتعدل تبعاً للتغيّرات والمستجدّات ووفقاً للظروف العامة، أو لأسباب أخرى مرتبطة بعلاقات القوة في المجتمعات. وعلى الرغم من أن العلاقة بين تعديل أو إصدار قوانين جديدة ليست بعلاقة طردية مع انعكاساتها في الواقع، بحكم وجود العديد من المتغيرات والعلاقات الديناميكية، فإنّ لتعديل وتطوير القوانين أهميّة خاصة فيما يتعلق بمواءمة التشريعات واستجابتها لحاجة القطاع المعني ومتطلباته.

تسعى هذه الورقة إلى قراءة منظومة القوانين واللوائح التنفيذية التنظيمية والتعليمات الوزارية المتعلقة بالجمعيات التعاونية، وعلى وجه التحديد، القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية، إضافة إلى القوانين واللوائح التفسيرية الخاصة والمرتبطة به، سواء في الجمعيات التعاونية أو في القطاع الزراعي مباشرة، من جهة مفعولها المتعلق بالزراعة والقطاع الزراعي، وذلك انطلاقاً من أهمية دعم وتطوير منظومة التعاونيات، سيما التعاونيات الشبابية الإنتاجية/الزراعية، وتعزيز النهج التعاوني.

صدر القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية [قانون الجمعيات التعاونية] لتنظيم الحالة القانونية للجمعيات التعاونية، الذي جاء، افتراضاً، قانوناً موحّداً للجمعيات التعاونية في فلسطين، خلافاً لما كان الحال عليه سابقاً، حيث نُظّم العمل التعاوني قبل العام 2017 بالاستناد إلى القانون رقم (50) لسنة 1933 النافذ في قطاع غزة؛ والقانون الأردني رقم (17) لسنة 1956 النافذ في الضفة الغربية. وفي ظل الحالة الراهنة المتّسمة بغياب المجلس التشريعي، والانقسام المستمر منذ العام 2007، فإن هيئة العمل التعاوني، وعلى الرغم من حالة ازدواجية التشريعات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تسعى إلى المحافظة على التواصل مع الجمعيات التعاونية في قطاع غزة وتتابعها، وبحسب ما تدعيه الهيئة، فإن القانون يطبق فعلياً في قطاع غزة.[1]

[1] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية** (رام الله: 4 كانون الثاني/يناير 2021).

إن إلغاء قانون جمعيات التعاون رقم 50 لسنة 1933 وتعديلاته، والأنظمة الخاصة به، إضافة إلى إلغاء قانون الجمعيات رقم 17 لسنة 1956 والأنظمة المعمول بها، ترك فراغاً تشريعياً كبيراً، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. كما أن الحداثة النسبية للقانون جعلته محتاجاً إلى مزيد من الأنظمة واللوائح التفسيرية،[2] والتعديلات. ويشار، في هذا السياق، إلى أن هيئة العمل التعاوني تعكف على إنجاز عدد من التعديلات.[3]

يهدف قانون الجمعيات إلى تشجيع وتنظيم الجمعيات التعاونية بالاعتماد على مبادئ العضوية الطوعية، والإدارة الديمقراطية، والمشاركة الاقتصادية، والاستقلالية الذاتية، والمعرفة التعاونية، والتعاون بين التعاونيات بما يعود بالنفع على الأعضاء التعاونيين والمجتمع المحلي.[4]

جاء قانون الجمعيات التعاونية في 70 مادة موزعة على تسعة فصول: الفصل الأول، تعاريف وأهداف عامة ونطاق التطبيق؛ الفصل الثاني، التنظيم الإداري والمالي للجمعية؛ الفصل الثالث، البنيان التعاوني؛ الفصل الرابع، أحكام التأسيس والتسجيل للتعاونيات؛ الفصل الخامس، إدارة الجمعية؛ الفصل السادس، الأحكام المالية للجمعية؛ الفصل السابع، التحقيق والتصفية والحل؛ الفصل الثامن، المخالفات والعقوبات؛ الفصل التاسع، أحكام ختامية.[5]

عالج قانون الجمعيات أحكام الجمعيات التعاونية بشكل عام، التي لم تختص في مفهوم العمل التعاوني، فعلى سبيل المثال، لم تتناول التعريفات، ضمن الفصل الأول، مفهوم العمل التعاوني والتعاون أو الفلسفة التي يتبناها قانون الجمعيات، فيما اقتصرت على تعريف الجمعية التعاونية والاتحاد التعاوني والاتحاد العام، التي عرّفت بحسب قانون الجمعيات:

> الجمعية التعاونية: مؤسسة اقتصادية اجتماعية تؤسس من (15) عضواً على الأقل، يرتبط أعضاؤها طوعاً لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم المشتركة من خلال مساهماتهم الذاتية وملكيتهم المشتركة وإدارتهم ومراقبتهم الديمقراطية، وتمارس نشاطاتها بصفتها الاعتبارية.[6]

أغفل هذا التعريف الأساس الفكري للجمعيات التعاونية، وقدرتها على خلق مساحة لرؤية جماعية مشتركة في التعلم والتطوير والأداء من خلال تبادل الخبرات والمعرفة والأفكار،[7] كما أهمل فلسفة جماعية العمل وتجاوزه لفردانية الفرد. علاوة على ذلك، لم يراعِ التعريف السياق الفلسطيني وخصوصيته والبنى الاستعمارية المهيمنة وتأثيرها على القطاع التعاوني والزراعي، وأهمية ارتباط المفهوم بتاريخ العمل التعاوني، وكونه أداة للمقاومة والتصدي والاكتفاء الذاتي.

بحسب التعديلات المقترحة من قبل هيئة العمل التعاوني، التي يفترض أن تُرسل في أقرب وقت إلى مجلس الوزراء لاعتمادها (وذلك حسب ما وردنا خلال الاجتماع الذي أُجري مع الهيئة في شهر تشرين الثاني 2020)، عُدّل تعريف التعاونية لينص على أن عدد الأعضاء يجب ألّا يقل عن (7) أعضاء.

---

[2] اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، **ملاحظات على قانون التعاون رقم (20) لسنة 2017 - استراتيجية الضغط والمناصرة** (رام الله: اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، 2019)، 9-11.

[3] من جملة التعديلات المقترحة، تعديل اسم القرار بقانون ليصبح بشأن التعاونيات بدلاً من «بشأن الجمعيات التعاونية»، وعليه يعدّل مسمى الجمعية التعاونية ليصبح التعاونية في كل النص.

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، «**قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية [قانون الجمعيات التعاونية]**»، الوقائع الفلسطينية، عدد 138 (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، 5-25.

[5] المصدر نفسه.

[6] المادة (15 الفقرة 1: أ) من قانون الجمعيات التعاونية، انظر: المصدر نفسه.

[7] Ayman AbdulMajeed, "Conceptual and Methodological Approaches to Reading the Realm of Cooperatives in Occupied Palestine," *Journal für Entwicklungspolitik (JEP): Austrian Journal of Development Studies* 34, no. 1 (2018): 35-61.

على الرغم من حداثة إصدار قانون الجمعيات التعاونية، الذي جاء متأخراً نسبياً، فإنه لاقى العديد من الانتقادات، بعضها يتعلق بالنص بحد ذاته، أو بتجاهل النص لمسائل جوهرية، وبعضها يتعلق بآليات تطبيق القانون، وباللوائح التنفيذية الوزارية المفسرة لنصوصه. وتجدر الإشارة هنا، بشكل خاص، إلى أن القانون لم يراعِ خصوصية الجمعيات التعاونية التي تقع ضمن المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية.[8]

تختص هذه الورقة بنقاش أبرز الإشكاليات والعقبات القانونية المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية، سواء في القانون، أو اللوائح التنظيمية والتعليمات المتعلقة به، كما تستعرض بعض النقاط المرتبطة بهيئة العمل التعاوني، التي تم تأسيسها بعد صدور قانون الجمعيات، إضافة إلى بعض الملاحظات، غير التفصيلية، حول صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي. وبذلك، ستتم معالجة النقاط التالية:

1. تأسيس الجمعيات التعاونية وتسجيلها: قبول أو رفض التسجيل؛ وعدد الأعضاء.
2. دور هيئة العمل التعاوني ومركزة العمل.
3. التمويل والأموال: الموارد المالية للجمعية التعاونية، وموافقة الهيئة على المشاريع الممولة؛ والإقراض.
4. الإعفاء الضريبي والجمركي، وضريبة الدخل.
5. قرار حل الجمعية التعاونية وتصفيتها.
6. حماية وتعويض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين.

تأسيس الجمعيات التعاونية وتسجيلها

إن مهمة تسجيل الجمعيات التعاونية مُناطة بحسب المادة (7) من قانون الجمعيات التعاونية بمجلس هيئة العمل التعاوني، وبحسب المادة (24)، فإنه يجب إصدار قرار قبول أو رفض تسجيل الجمعية خلال شهر من تاريخ استكمال طلب التسجيل، وقد نصت المادة أنه في حال عدم صدور قرار خلال مدة الشهر، تعتبر الجمعية مسجلة بحكم القانون. في السياق ذاته، وبحسب المادة (8)، تعقد اجتماعات المجلس كل شهرين على الأقل، في حين أن اتخاذ قرار تسجيل التعاونية، وهو ضمن صلاحيات مجلس الإدارة، يجب أن يُتخذ خلال شهر. ويعني ذلك إمكانية وجود حاجة إلى عقد اجتماعات بوتيرة أعلى من تلك المشار إليها في القانون كحد أدنى، أو تعطيل تسجيل الجمعيات، أو ستُسجل جمعيات بحكم القانون لمرور شهر على تقديمها للطلب، دون أن يتمكن مجلس الإدارة من النظر وفحص طلب تسجيلها.[9] ومن شأن هذه الترتيبات، أن تجعل من «الاستثناء» حالة مستمرة، وهو أمر لا يتواءم مع الهدف العام من عملية التشريع، ولا مع الأهداف الخاصة بهذا القانون.

جدير بالذكر أنه بحسب التعديلات المقترحة من قبل الهيئة، فقد تم سحب العديد من المهام والصلاحيات التي كانت مُناطة بالمجلس لصالح رئيس الهيئة. فيما يتعلق بتسجيل التعاونية، على سبيل المثال، وخلال المقابلة مع الهيئة، تم توضيح أن هذه الصلاحية أُنيطت برئيس الهيئة مباشرة.

[8] اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، **ملاحظات على قانون التعاون**، 9-11.

[9] المادة (8) من قانون الجمعيات التعاونية: «يعقد المجلس جلساته على النحو الآتي: 1. جلسة عادية دورية كل شهرين على الأقل بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه حال غيابه». انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، «**قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م**».

يثير نص قانون الجمعيات في المادة (23 الفقرة 3) منه، فيما يتعلق بصلاحية مجلس إدارة الهيئة بالنظر في طلب تسجيل الجمعية التعاونية، في الاستئناس برأي جهات رسمية (لم يتم تحديدها على وجه الدقة) المخاوف، بحيث إن ذلك «من شأنه أن يفرض قيوداً غير مبررة على حرية تشكيل الجمعيات التعاونية، وبخاصة، في ظل إمكانية استئناس المجلس برأي رئيس الهيئة والاتحاد المختص».[10] وبحسب رسالة اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية إلى وزير العمل، التي أُرسلت من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي، فقد عبّر الاتحاد عن خشيته أن يكون هذا الرأي عبارة عن تدقيق وفحص أمني من قبل جهات حكومية أمنية، وأن يتحول رأيها «الاستشاري» إلى شرط لاستكمال عملية التسجيل كما يحصل مع الجمعيات الخيرية في كثير من الحالات. هذا إضافة إلى أن قانون الجمعيات، في جميع الأحوال، يشترط بوضوح بأن يكون عضو الجمعية غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يردّ إليه اعتباره، وهو ما يُثبت من خلال شهادة عدم المحكومية الصادرة عن الجهات العدلية المختصة. وعلى الرغم من أنه لم يُشر في نص القانون إلى اشتراط «السلامة الأمنية» أو الحصول على شهادة حسن سلوك بهدف الانضمام إلى جمعية تعاونية، ما يُعد مخالفاً للقانون، فإن بعض الجمعيات التعاونية أشارت إلى أنها واجهت إشكاليات في التسجيل نتيجة للانتماءات السياسية لبعض أعضائها.[11]

بحسب التعديلات المقترحة من قبل الهيئة، فقد تم إبلاغنا أن التوصية جاءت بإلغاء نص المادة (23 الفقرة 3).

إشكالية اشتراط عدد محدد لأعضاء الجمعية التعاونية

يشترط قانون الجمعيات ضمن تعريف الجمعية التعاونية بحسب نص المادة (15) أن يكون عدد الأعضاء 15 عضواً كشرط لتسجيلها، وهو ما يُخالف العديد من التعريفات الدولية، التي لم تشترط أي عدد لتأسيس الجمعية التعاونية. فمثلاً، تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، التعاونيات أنها: «نوع خاص من المشاريع، جمعية من نساء ورجال يشكلون معاً مشروعاً يدار ديمقراطياً بشكل مشترك ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه. وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح، كما أنها تساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية».[12] وعرفت توصية منظمة العمل الدولية الرقم (193)، الجمعية التعاونية بأنها: «جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتّحدوا معاً طواعية، لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية، ويشرف عليها ديمقراطياً».[13]

إن اشتراط عدد معين للأعضاء، الذي يُعد نسبياً عدداً كبيراً، يشكّل عقبة أمام العديد من الجمعيات التعاونية في إجراءات التسجيل الرسمية،[14] ما يؤدي إلى وجود العديد من النماذج

---

[10] الاتحاد العام للجمعيات التعاونية، «رسالة إلى وزير العمل»، **ورقة موقف** (د. ت.) (أرسلت من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي).

[11] نتائج البحث الميداني الذي أجراه باحثون في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت على مدار الفترة الواقعة ما بين 6 حزيران/يونيو حتى 22 آب/أغسطس 2020 مع جمعيات تعاونية.

[12] طارق دعنا، **البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية «أريحا والأغوار»**، سلسلة أوراق تنموية (12) (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، أيار/مايو 2013)، 15.

[13] مركز بيسان للبحوث والإنماء، «الاقتصاد التعاوني كقطاع مؤثر في التنمية»، **المرصد التنموي**، عدد 1 (كانون الأول/ديسمبر 2010): 32.

[14] نتائج البحث الميداني الذي أجراه باحثون في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت على مدار الفترة الواقعة ما بين 6 حزيران/يونيو حتى 22 آب/أغسطس 2020 مع جمعيات تعاونية.

التعاونية الحديثة غير المسجلة في هيئة العمل التعاوني، التي ترى في هذا الشرط تناقضاً مع مفهوم العمل التعاوني ووجوب سلاسة التعامل ضمن أطر ومعايير معينة لا تتعلق بالضرورة بعدد الأعضاء، بل ترتبط بروح العمل وجدواه وأهميته. جدير بالذكر أن قانون التعاون الأردني رقم (17) لسنة 1956، المُلغى صراحة، اشترط أن يكون عدد الأعضاء لا يقل عن سبعة أشخاص فقط، وكذلك الحال بالنسبة للقانون الانتدابي رقم (50) لسنة 1933.

بحسب التعديلات المقترحة من قبل الهيئة، تم تعديل نص المادة (15) لتقلّص العدد الواجب لتأسيس التعاونية، ويصبح سبعة أعضاء كحد أدنى.

تجدر الإشارة، كذلك، إلى أن قانون الجمعيات التعاونية لم ينص على حالات زوال العضوية في الجمعية، في المقابل، أشار نص المادة (60) إلى حق الأعضاء بتوريث عضويتهم: «تنتقل حقوق والتزامات العضو المتوفى إلى الورثة، طبقاً لأحكام المواريث المعمول بها بعد حسم الديون المترتبة على العضو المتوفى للجمعية». أما بحسب التعديلات المقترحة من الهيئة، فقد وردنا أن النص جاء واضحاً وصريحاً، إذ نص على أن أحد أسباب زوال العضوية هو وفاة العضو، على الرغم من اقتراح تعديل المادة (60) كذلك، لتقضي بأنه يجوز لأحد الورثة أن يحلّ محل العضو المتوفى (ممن تنطبق عليهم شروط العضوية) وشريطة موافقة بقية الورثة بموجب سندات رسمية. إضافة إلى اقتراح إمكانية تحويل حصة المورّث إلى شخص من الغير شريطة انطباق شروط العضوية عليه. وهو ما قد يُعتبر أفضل من الناحية التنظيمية، وأكثر مواءمة لمفهوم العمل التعاوني والتشاركي. إن مسألة توريث العضوية شائكة ومعقدة لارتباطها بنظام الميراث المعمول به في فلسطين، إضافة إلى ملكية الأراضي، وعليه لن تتم دراستها بالتفصيل في هذه الورقة.

وفيما يتعلق بنظام الرسوم، سواء لتسجيل التعاونية أو لتصديق الأوراق الرسمية أو للإشراف على بعض الخطوات اللازمة، بيروقراطياً، لعمل الجمعيات التعاونية، فإن قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2018 بنظام رسوم هيئة العمل التعاوني، يفرض العديد من الرسوم المستحدثة التي تشكّل عبئاً إضافياً على أعضاء الجمعية التعاونية، على سبيل المثال، إن رسوم التسجيل التعاونية هي 300 دينار، التي تُعد مرتفعة، وبخاصة بالنسبة للتعاونيات الشبابية المبتدئة والحديثة. وبحسب المقابلات التي أجريت مع 20 جمعية تعاونية،[15] والتي تشمل نماذج مختلفة من التعاونيات، فقد أشار غالبيتهم إلى ارتفاع قيمة هذه الرسوم، وتساءلوا عن الحاجة لها في كثير من الحالات، وإلى ضرورة إلغائها أو تعديلها.

دور هيئة العمل التعاوني ومركزة العمل

إن مجلس إدارة هيئة العمل التعاوني يتكون من 11 عضواً، برئاسة وزير العمل، وذلك بحسب المادة (6) من قانون الجمعيات، وغالبية أعضائه الأحد عشر هم من موظفي القطاع الحكومي، بينما لا يحظى القطاع التعاوني سوى بثلاثة ممثلين فقط.[16] يعد تشكيل المجلس بهذه الطريقة غير منسجم مع مبادئ العمل التعاوني الواردة في قانون الجمعيات التعاونية، وكذلك المبادئ الدولية،[17] كالإدارة الديمقراطية، وإشراك أصحاب الاختصاص، وأهمية دمج العاملين في القطاع التعاوني ضمن الهيئات والأجسام صاحبة القرار، كما لا يضمن التعبير عن إرادة وآراء الجهات المخاطبة بأحكامه

[15] نتائج البحث الميداني الذي أجراه باحثون في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت على مدار الفترة الواقعة ما بين 6 حزيران/يونيو حتى 22 آب/أغسطس 2020 مع جمعيات تعاونية.

[16] الاتحاد العام للجمعيات التعاونية، «رسالة إلى وزير العمل».

[17] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي للعام 2018** (رام الله: هيئة العمل التعاوني، أيار/مايو 2019)، 10.

في القرارات والسياسات التي يتخذها المجلس،[18] وذلك على خلاف ما كانت عليه التشكيلة سابقاً بوجود ستة ممثلين عن الحركة التعاونية.[19] ناهيك عن الانتقادات التي جاءت بصدد آلية تعيين رئيس الهيئة والشروط الواجب توافرها فيه، والتي تخرج عن نطاق النقاش في هذه الورقة.

أما بحسب التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات من قبل الهيئة، فقد وردنا خلال الاجتماع مع الهيئة أنه قد تمّت إضافة أربعة أعضاء جدد: الرئيس التنفيذي للهيئة عضواً ليس له حق التصويت؛ شخص إضافي من الاتحاد التعاوني العام - ليصبح عددهم ثلاثة أشخاص، كما تم سحب حق التصويت من الثلاثة أعضاء (بحسب النص الأساسي هناك عضوان يحق لهم التصويت)؛ خبير تعاوني مستقل يتم تنسيبه من قبل الهيئة عضواً؛ وختاماً، ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص يتم تنسيبه من قبل الهيئة عضواً.

نلاحظ بحسب التعديل المقترح، أن هناك محاولة للالتفاف على الانتقادات التي وجّهت على تشكيلة المجلس، من خلال إضافة أعضاء جدد؛ إما لا يحق لهم التصويت، وإما يتم تنسيبهم من قبل الهيئة، أي إن الأعضاء المضافين، حتّى وإن كانوا ممثلين عن القطاع التعاوني، أو أعضاء غير حكوميين، يجب أن يكونوا منسّبين وموافقاً عليهم من قبل الهيئة.

أضف على ذلك، وفيما يتعلق بتجديد مدة عضوية المجلس، فقد تم، بحسب التعديلات المقترحة، إلغاء جملة «لمرة واحدة فقط»، ما يعني إمكانية تجديد عضوية المجلس لأجل غير معيّن. وهو ما يعتبر مخالفاً لمبدأ الديمقراطية.

كما نص قانون الجمعيات في المادة (7 الفقرة 7) منه على صلاحية المجلس بالتنسيب لمجلس الوزراء بمكافآت أعضاء المجلس؛ أي منحهم صلاحية تحديد مكافآتهم بأنفسهم، ما ينطوي على حالة من تضارب المصالح، بحيث إن مكافآتهم يجب أن تكون محددة بموجب قرار القانون تفادياً لمنحهم صلاحية اختيار وتحديد المبلغ الذي يريدونه. وعليه، إن وجود حالات من تضارب المصالح، قد يخلق بيئة مؤاتية لانتشار الفساد، وقد تتيح إمكانية إهدار المال العام، إذ إن أعضاء المجلس من موظفي القطاع الحكومي يتقاضون رواتب من الخزينة العامة بحكم وظائفهم، ونص المادة المذكور بصيغته الحالية يمنحهم إمكانية الجمع بين راتب ومكافأة، مصدرها واحد وهو الخزينة العامة للحكومة الفلسطينية، ما يخالف القانون، وما استقرت عليه الاجتهادات القضائية.[20]

بحسب التعديلات المقترحة من قبل الهيئة، تم إلغاء النص السابق؛ المادة (7 الفقرة 7).

إن الجمعيات التعاونية تخضع للرقابة والإشراف الحكومي، فقد نصت المادة (7 الفقرة 13) من قانون الجمعيات التعاونية على أنه من مهام هيئة العمل التعاوني «[...] ومراقبة مدى التزامها [الجمعيات التعاونية] بتطبيق أحكام هذا القرار بقانون، والتحقيق في شؤونها، وتصفيتها وحلها»، وذلك إضافة إلى الرقابة المفروضة أساساً من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية بحسب (قرار بقانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004)، تحديداً المادة (31) المعدلة.

إن هذه الرقابة، من الناحية العملية، وبناءً على ملاحظات المتقابلين، تأتي على خلاف المهام الأساسية للهيئة من تشجيع أفراد المجتمع، وبخاصة الشباب على تأسيس التعاونيات وتيسير عملها وعمل الاتحادات، وتقديم استشارات قانونية، وتشكّل في بعض الجوانب عائقاً أمام العمل

[18] عمار جاموس، «الموقف من القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017 المتعلق بالجمعيات التعاونية»، ورقة غير منشورة، **ندوة تحليل للبيئة القانونية وأثرها في تمكين التعاونيات** (عبر الفضاء الإلكتروني: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)؛ هيئة العمل التعاوني؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، 25 آب/أغسطس 2020).

[19] المادة (6) من قانون الجمعيات التعاونية. انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، «**قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م**».

[20] الاتحاد العام للجمعيات التعاونية، «رسالة إلى وزير العمل».

التعاونـي، وتنحيـاً عـن هدفـه وطبيعتـه الرئيسـية بكونـه عمـلاً مجتمعيـاً يفتـرض هامشـاً واسـعاً مـن الحريـة بالعمـل، بعيداً عـن البيروقراطيـة الحكوميـة، كمـا تعكس هـذه الرقابـة، وفـي ظل الانتقـادات علـى تشـكيلة مجلـس إدارة هيئـة العمـل التعاونـي، إشـكاليات فـي عـدم التمثيـل الصحيـح والرقابـة السـليمة علـى طبيعـة عمـل الجمعيـات التعاونيـة وفهـم مصالحهـا، كمـا لا يتـلاءم مـع ضـرورة وضـع خطـة عمـل اسـتراتيجية هادفـة إلـى تطويـر القطـاع التعاونـي الزراعـي.

التمويل والأموال في الجمعيات التعاونية

الموارد المالية للجمعية التعاونية، وموافقة الهيئة على المشاريع الممولة

تفـرض نصـوص قانـون الجمعيـات التعاونيـة قيـوداً غيـر مبـررة فيمـا يرتبـط بتمويـل القطـاع التعاونـي، وذلـك باشـتراطها فـي المـادة (5 الفقـرة 8)، والمـادة (7 الفقـرة 10)[21] موافقـة مجلـس إدارة هيئـة العمـل التعاونـي علـى الخطـط والمشـاريع الممولـة مـن الجهـات المانحـة والمقدمـة للتعاونيـات، دون تحديـد المعاييـر الواجبـة للموافقـة علـى التمويـل، الأمـر الـذي مـن شـأنه المسـاس باسـتقلالية ومسـاحة عمـل هـذه الأجسـام الاقتصاديـة المجتمعيـة، وعرقلـة أدائهـا وتنفيـذ مهامهـا ونشـاطاتها وتحقيـق أهدافهـا.[22] تؤثـر هـذه الشـروط كذلـك، بصـور مباشـرة أو غيـر مباشـرة، علـى الأوضـاع الاقتصاديـة لـكل عضـو مـن أعضـاء الجمعيـة التعاونيـة والفئـات المسـتفيدة مـن خدماتهـا. كمـا يرتبـط هـذا النقـد بمـا سـبق ذكـره حـول تشـكيلة مجلـس هيئـة العمـل التعاونـي وعـدم الإشـراك الكافـي لممثلـي التعاونيـات.

بحسـب التعديـلات المقترحـة مـن قبـل الهيئـة علـى المـادة (5) مـن قانـون الجمعيـات التعاونيـة والمـادة (7)، تمـت إضافـة مزيـد مـن النصـوص التـي تُعنـى بالرقابـة علـى الأمـوال والمشـاريع الممولـة مـن الجهـات المانحـة للقطـاع التعاونـي، وإعطـاء الصلاحيـة للهيئـة لإعـادة توزيـع وتحويـل المشـاريع مـن جمعيـة تعاونيـة إلـى أخـرى. وتـم اقتـراح تعديـلات علـى الصلاحيـات المخولـة لمجلـس إدارة الهيئـة وإعطـاء بعضهـا لرئيـس الهيئـة أو العكـس، ولكـن جميعهـا فـي إطـار تكثيـف الرقابـة علـى الخطـط والمشـاريع الممولـة.

إن اشـتراط أخـذ جمعيـات واتحـادات التعاونيـات موافقـة مجلـس إدارة هيئـة العمـل التعاونـي لحصولهـم علـى تمويـل يؤثـر علـى اسـتقلالية عملهـم، وقـد يمـس بمبـدأ المسـاواة بيـن الجمعيـات التعاونيـة، وذلـك نظـراً لغيـاب المعاييـر والأسـس المتعلقـة بالمشـاريع أو التمويـل ليتـم قبولهـا أو لا، علمـاً أن هنـاك العديـد مـن الشـكاوى والاعتراضـات التـي تتعلـق بالإجـراءات البيروقراطيـة والطويلـة المتعلقـة بـإدارة هيئـة العمـل التعاونـي، التـي مـن خلالهـا لـم تتـم الموافقـة علـى كثيـر من المشـاريع لتمويـل بعـض الجمعيـات التعاونية،[23] مـا قـد يـؤدي بالتالـي، إلـى فقـدان الجمعيـة التعاونيـة أحـد مصـادر تمويلهـا وتوقـف مشـاريع معينـة أو يهـدد اسـتمرارية عملهـا وتطورهـا. بالمقابـل، بحسـب نـص المـادة (40) مـن قانـون الجمعيـات التعاونيـة، فـإن أحـد مكونـات المـوارد الماليـة للجمعيـات التعاونيـة هـو «الهبـات والمسـاعدات والمخصصـات غيـر المشـروطة بموافقـة المجلـس»، وهنـا، أيضـاً، لـم يتـم توضيـح ماهيـة هـذه المسـاعدات والهبـات غيـر المشـروطة والمحـددة بموافقـة المجلـس [مجلـس إدارة هيئـة العمـل التعاونـي] كذلـك.

أمـا بحسـب التعديـلات المقترحـة مـن قبـل الهيئـة، فقـد وردنـا، خـلال الاجتمـاع مـع الهيئـة، أنـه تـم

[21] مـادة (5) أهـداف ومهـام الهيئـة: تهـدف الهيئـة إلـى تنظيـم القطـاع التعاونـي والإشـراف عليـه دون أن تمـارس العمـل التعاونـي بشـكل مباشـر، ولهـا فـي سـبيل ذلـك القيـام بالمهـام الآتيـة: 8. الموافقـة علـى المشـاريع الممولـة مـن الجهـات المانحـة للقطـاع التعاونـي، بمـا يهـدف إلـى تنميـة القطـاع التعاونـي وتطويـره.
مـادة (7) صلاحيـات المجلـس: للمجلـس فـي سـبيل تحقيـق أهـداف الهيئـة القيـام بالآتـي: 10. الموافقـة علـى الخطـط والمشـاريع الممولـة مـن الجهـات المانحـة. انظـر: السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، «**قـرار بقانـون رقـم (20) لسـنة 2017م**».

[22] الاتحاد العام للجمعيات التعاونية، «رسالة إلى وزير العمل».

[23] جاموس، «الموقف من القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017».

اقتراح تعديل للفقرة السابقة من المادة (40)، بحيث تتم إضافة قيمة معينة للهبات والمنح التي يمكن قبولها دون موافقة المجلس.

وفي سياق آخر، فيما يتعلق بصلاحية الهيئة العمومية للجمعية التعاونية، نصّت المادة (30) ضمن جملة الصلاحيات الممنوحة للهيئة العمومية للجمعية التعاونية على ضرورة قبولها للهبات والمنح وأية إعانات أخرى. لقد اعتبر البعض أن هذه الصلاحيات الممنوحة للهيئة العمومية كثيرة، ويجب ترك بعض منها إلى مجلس إدارة التعاونية، لأن موافقة أعضاء الهيئة العمومية كافة، يستغرق وقتاً كبيراً، بينما لو أنه من صلاحية مجلس الإدارة لكان أفضل، أو على الأقل تحديد سقف الهبة التي تكون من صلاحيات مجلس الإدارة.[24] ومن ناحية أخرى، فإن هذه الصلاحية الممنوحة للهيئة العمومية لا تنفذ بدون موافقة الهيئة.

إن تطوير العمل التعاوني يتطلب توازناً يمكّن التعاونيات من العمل ضمن معطيات السوق، بما في ذلك التنافس مع القطاع الخاص الذي لا توجد عليه قيود من هذا القبيل، فهو لا يحتاج إلى موافقات للحصول على هبات.

الإقراض

أما فيما يتعلق بنظام الإقراض، فإن قانون الجمعيات التعاونية لا ينص على أية أحكام سوى إنشاء صندوق التنمية التعاوني، وهناك قراران وزاريان خاصان بالقطاع الزراعي تحديداً، وليس الجمعيات التعاونية بشكل خاص، وهما: قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2018 بنظام التمويل والإقراض للمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وقرار بقانون رقم (8) لسنة 2015 بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي.

وبحسب المقابلات التي أجراها باحثو معهد مواطن على مدار الفترة الواقعة ما بين 6 حزيران حتى 22 آب 2020 مع جمعيات تعاونية، فغالبية الذين تمت مقابلتهم من الجمعيات التعاونية الزراعية لا يعلمون بوجود المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وفي حالتين اثنتين كانت تجربتهم سيئة في التعامل مع مؤسسة الإقراض، كما برز الحديث عن العديد من الإشكاليات والصعوبات التي تواجه الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بالإقراض بشكل عام، وتحديداً في ظل الفوائد المرتفعة. ويجدر لفت النظر إلى قرار مجلس الوزراء الأخير، الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2021،[25] الذي يقضي بإلغاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض بشكل كامل.

إن من أهداف صندوق التنمية التعاوني وضع آلية لتمويل التعاونيات الصغيرة، وبخاصة الإنتاجية منها، ما يستلزم تمكين الصندوق فيما يلزم لدعم وتطوير المبادرات التعاونية في مجال البيئة والتأمين التعاوني، إلا أن الجمعيات التعاونية في فلسطين ما زالت تعاني من العديد من الإشكاليات المتعلقة بالحصول على القروض، سواء من البنوك أو مؤسسات الإقراض،[26] التي غالباً ما ترتبط بإشكالية الضمانات وتوفيرها.

كما أشار البحث الميداني إلى صعوبة فتح حسابات في البنوك التي لا يمكن الحصول على قروض بدونها، وإلى وجود عقبات أمام فتح الحسابات ناجمة عن سياسات البنوك، وعن سياسات سلطة النقد التي لا تتماشى مع احتياجات الجمعيات التعاونية الناشئة، وبخاصة

[24] اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، **ملاحظات على قانون التعاون**، 9-11.

[25] مجلس الوزراء - دولة فلسطين، «جلسة مجلس الوزراء رقم (90)»، **الأمانة العامة لمجلس الوزراء** (4 كانون الثاني/يناير 2021)، http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51674

[26] عز الدين طه، «ماذا تريد الجمعيات التعاونية من المعهد التعاوني وصندوق التنمية التعاوني»، ورقة غير منشورة، **ندوة تحليل للبيئة القانونية وأثرها في تمكين التعاونيات** (عبر الفضاء الإلكتروني: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)؛ هيئة العمل التعاوني؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، 25 آب/أغسطس 2020).

فـي مرحلـة التأسـيس.

الإعفاء الضريبي والجمركي

قـد يكـون نـص قانـون الجمعيـات التعاونيـة فـي المـادة (17) منـه حـول إعفـاء الجمعيـات والاتحـادات القطاعيـة مـن الضرائـب والرسـوم الجمركيـة واضحـاً ومباشـراً. وعلـى الرغـم مـن ذلك، فإن الإشـكالية تكمـن أمـام الجمعيـات التعاونيـة عنـد محاولـة تنفيـذ النـص. وبحسـب الأسـتاذ جمـال النمـر (رئيس مجلـس إدارة اتحـاد الجمعيـات التعاونيـة الزراعيـة) فـإن الإعفـاء للجمعيـات التعاونيـة لـه شـروط، تتمثـل بالتالـي:[27]

1. تشـمل رسـوم التسـجيل والأمـوال المنقولـة وغيـر المنقولـة اللازمـة لتنفيـذ أهدافهـا الـواردة فـي النظـام الداخلـي.
2. أن يتم النظر بطلب الإعفاءات من الرسم لكل حالة على حدة.
3. أن تلتـزم الجمعيـات والاتحـادات بعـدم التصـرف بالأمـوال التـي عليهـا الإعفـاء، سـواء كانـت منقولـة أو غيـر منقولـة لمـدة خمـس سـنوات.
4. أن تلتزم الاتحادات والجمعيات بتقديم الكشف الدوري، والإقرار الضريبي كلاً حسب الأصول.

الجديـر بالذكـر أن العديـد مـن الجمعيـات التعاونيـة التـي تمـت مقابلتهـا أشـاروا إلـى تعقيـدات فتـح الملـف الضريبـي بهـدف الاسـترداد الضريبـي، والعديـد منهـم أشـار، أيضـاً، إلـى أنـه تـم تقديـم ملفاتهـم بهـدف الاسـترداد الضريبـي منـذ سـنوات دون نتيجـة.

وبحسـب التعديـلات المقترحـة مـن قبـل الهيئـة، يعـدّل نـص المـادة (17) بإضافـة كلمـة «جميـع» قبـل الضرائـب والرسـوم، وهـو مـا نـرى أنـه لا يغيّـر مـن النـص شـيئاً، إذ إن النـص السـابق لا يشـكّل عائقـاً بذاتـه، إنّمـا تبـرز الإشـكالية بفهـم النـص، حيـث لـم يتـم توضيـح الشـروط والمعاييـر للحصـول علـى الإعفـاءات، كمـا تبيّـن مـن خـلال المقابـلات التـي أجراهـا فريـق معهـد مواطـن، أن جميـع الجمعيـات التعاونيـة الزراعيـة تواجـه صعوبـات فـي الاسـتفادة مـن هـذه الإعفـاءات، وأن البيروقراطيـة التـي يتـم التعامـل فيهـا تخلـق معانـاة كبيـرة أمـام الجمعيـات التعاونيـة والمزارعيـن. إضافـة إلـى ذلـك، بـرز مـن خـلال المقابـلات أن مسـألة الإعفـاء ليسـت مقتصـرة علـى وجـود هـذا النـص فـي قانـون الجمعيـات التعاونيـة، وإنمـا فـي التبعـات المسـتحقة عنـد تنفيـذ روح النـص، وبخاصـة فـي ظـل ارتباطـه وعلاقتـه بـوزارة الماليـة وسـلطة النقـد مـن خـلال البنـوك.

كمـا تـم ضمـن التوصيـات والمقترحـات مـن الهيئـة، إضافـة نـص توضيحـي حـول إعفـاء التعاونيـات مـن جميـع الضرائـب والرسـوم الجمركيـة عـن تعاملاتهـا مـع غيـر الأعضـاء بشـرط ألا يزيـد حجـم هـذه التعامـلات علـى 50% مـن مجمـوع التعامـلات. وهـو مـا نـراه إيجابيـاً، وبخاصـة لأهميـة توضيـح الإعفـاء الخـاص بالتعامـلات مـع غيـر الأعضـاء، وانسـجاماً مـع نـص القـرار بقانـون بشـأن الدخـل.

أمـا المـادة (7) مـن القـرار بقانـون رقـم (8) لسـنة 2011 بشـأن ضريبـة الدخـل، فتنـص علـى إعفـاء دخـل الجمعيـات التعاونيـة فيمـا يتعلـق بمعاملاتهـا مـع أعضائهـا فقـط، وهـذا يشـكل صعوبـة فـي تحديـد أي مـن الأعضـاء يتعامـل، وأي منهـم لا يتعامـل مـع الجمعيـة، كمـا أنّـه يشـكل عبئـاً إضافيـاً علـى الجمعيـة،

[27] جاموس، «الموقف من القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017».

ويفتح باب التحايل، وبخاصة في ظل سهولة تعديل القوانين الضريبية.[28]

كما نص القانون على أن دخل الجمعيات التعاونية من عمل لا يستهدف الربح مُعفى من الضريبة، بمفهوم المخالفة، إذا استهدف العمل تحقيق الأرباح، فإنه لا يُعفى من الضريبة، وهذا يتيح النقاش حول مفهوم استهداف الربح في حالة الجمعيات التعاونية، وتحديداً في ظل الشرط المنصوص عليه في المادة (7 الفقرة 19) حول ضرورة ألا تستهدف الجمعية التعاونية الربح حتى تكون معفية من الضريبة، وفي مفهوم المخالفة، فهذا يعني إمكانية وجود جمعيات تعاونية تستهدف الربح، وهو ما يرتبط مع كون الجمعيات التعاونية لا تُعد عملاً بالمجان بل لتحقيق حاجة اقتصادية لأعضائها، وتسعى إلى تحقيق الدخل.[29] إضافة إلى ذلك، بما أن الأرباح التي يتم إخضاعها للضريبة يجب أن تعامل معاملة الشركات، في هذه الحالة لا يوجد أي حافز للجمعيات، كما أن الربح الذي يوزع على الأعضاء، لا يكون مُعفى من الضريبة، وهو ما قد يعتبر ضريبة الدخل للأفراد.

حل الجمعيات التعاونية

إن منح مجلس الإدارة صلاحية حل الجمعية وفق المادة (54 الفقرة 2)، ينطوي على تقييد لحرية العمل التعاوني. وتقدر الورقة أن قرار حل الجمعية يجب أن تسبقه إجراءات تحذيرية، في كل الحالات، مثل وضع نص يتعلق بالإنذار لتصويب الوضع القانوني، وحل الجمعية خلال مدة معينة بدلاً من الحل المباشر. وفي السياق ذاته، فإن اعتبار تحقيق الجمعية لأهدافها التي أُسّست من أجلها، كأحد أسباب حل الجمعية، كما نص قانون الجمعيات التعاونية، دون توضيح ماذا يعني أن الجمعية قد حققت أهدافها، لا يعكس رؤية العمل التعاوني وأهدافه، التي تؤمن بأهمية استمرارية هذا العمل بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتعزيز صموده، وبخاصة في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية.[30]

أما فيما يتعلق بالتصفية، فحسب قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020م بلائحة التحقيق في أعمال الجمعيات والاتحادات التعاونية، فإنه قد ينتج عن نتائج التحقيق قرار بتصفية الجمعية التعاونية، بعد أن تمنح مدة ستة أشهر لتصويب أوضاعها. بحسب نص المادة (55) من قانون الجمعيات التعاونية، فإن قرار تصفية الجمعية قابل للتظلم، أمام رئيس مجلس إدارة الهيئة.

بحسب التعديلات الواردة من قبل هيئة العمل التعاوني، فإن صلاحية تصفية الجمعية عُدّلت لتصبح بقرار من رئيس الهيئة، وهو ما يعني تضييقاً أكثر على عمل الجمعيات التعاونية، وتفرداً في إصدار الصلاحيات. أما ما يتعلق بالتظلم، فلم يتم تعديل النص، ليبقى التظلم أمام رئيس المجلس.

حماية وتعويض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين

نلاحظ غياب للنصوص الناظمة لموضوع الإنتاج والتسويق في حالة الجمعيات التعاونية، على الرغم من وجود بعض النصوص غير المنظمة وغير الكافية المتعلقة بالتسويق بحالة الزراعة والمزارعين، بحيث لا توجد نصوص تنظم الاتفاق مع التجار ونقل البضاعة، والإعلانات، وتحديد الأسعار. ومن خلال المقابلات التي أجراها باحثو معهد مواطن على مدار الفترة الواقعة ما بين 6 حزيران حتى

[28] اتحاد لجان العمل الزراعي، **دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي** (اتحاد لجان العمل الزراعي، أيلول/سبتمبر 2019)، 61،
https://bit.ly/3vbrdCi

[29] جمال نمر، «تأثير البيئة القانونية بخصوص الإعفاءات والرسوم على التعاونيات»، ورقة غير منشورة، **ندوة تحليل للبيئة القانونية وأثرها في تمكين التعاونيات** (عبر الفضاء الإلكتروني: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)؛ هيئة العمل التعاوني؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، 25 آب/أغسطس 2020).

[30] الاتحاد العام للجمعيات التعاونية، «رسالة إلى وزير العمل».

22 آب 2020 مـع جمعيـات تعاونيـة، يبـرز غيـاب الخطـة الحكوميـة الاسـتراتيجية للتسـويق أو للزراعـة بشـكل عـام. فيمـا يتعلـق بالإنتـاج، لا توجـد نصـوص تنظـم شـراء المدخـلات مـن بـذور وأشـتال، تطويـر البنيـة التحتيـة مـن سـياج وبيـوت بلاسـتيكية وأنظمـة ري وتحكـم بالحـرارة والرطوبـة والحموضـة وغيرهـا.

فيمـا يتعلـق بالحمايـة والتعويـض عـن الظـروف الطبيعيـة والكـوارث، فهنـاك قـرار بقانـون رقـم (12) لسـنة 2013 بشـأن صنـدوق درء المخاطـر والتأمينـات الزراعيـة، المـادة (7) تتعلـق بمهـام الصنـدوق فيمـا يتعلـق بالزراعـة، وتفـرق المـادة مـا بيـن التعويضـات للمزارعيـن والتعويضـات للمؤمـن لهـم، مـا ينطـوي علـى فهـم أن التعويضـات قـد لا تشـمل جميـع المزارعيـن، أو أن هنـاك معاييـر مختلفـة للتعويضـات. ويجـدر لفـت الانتبـاه إلـى قـرار مجلـس الـوزراء الأخيـر، الصـادر بتاريـخ 4 كانـون الثانـي 2021،[31] الـذي يقضـي بإلغـاء صنـدوق درء المخاطـر والتأمينـات الزراعيـة.

إضافـة إلـى قـرار مجلـس الـوزراء فيمـا يتعلـق بموضـوع مكافحـة الأوبئـة والحشـرات: قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (9) لسـنة 2012 بنظـام مبيـدات الآفـات الزراعيـة. ومـن خـلال المقابـلات التـي أجريـت، بـرزت العديـد مـن الانتقـادات علـى عمـل الصنـدوق، وأشـار العديـد مـن المتقابليـن إلـى أنهـم قدمـوا ملفاتهـم للصنـدوق دون جـدوى.

الخلاصة

بمراجعـة نصـوص قانـون الجمعيـات التعاونيـة، فإننـا نلاحـظ أنـه يغلـب عليـه الإفـراط فـي المأسسـة والبيروقراطيـة التـي تقيـد الجمعيـات التعاونيـة، وتحـاول ربـط التعاونيـات بالأجسـام الحكوميـة، والتـي تواجـه العديـد مـن الانتقـادات فـي ظـل الحالـة الفلسـطينية، وبالتالـي هـي محاولـة لإخضـاع الجمعيـات التعاونيـة لأيديولوجيـة الحكومـة وقوانينهـا وسياسـاتها، كمـا يبـرز ضعـف مسـتوى الاهتمـام الحكومـي بالقطـاع التعاونـي والقطـاع الزراعـي، مـا يفقـده جانبـاً مـن مبادئـه وأهدافـه. وهنـا يجـب التوضيـح أن الجمعيـات التعاونيـة لا تشـكّل جـزءاً مـن القطـاع العـام، وليسـت بطبيعـة الحـال جـزءاً مـن القطـاع الخـاص، وإنمـا بالإمـكان اعتبارهـا قطاعـاً ثالثـاً يتميّـز بمبادئـه الخاصـة، وآليـات عملـه المنظمـة محليّـاً ودوليـاً.

ويمكـن رصـد إجـراءات الحكومـة البيروقراطيـة مـن خـلال النظـر فـي إجـراءات تسـجيل الجمعيـة التعاونيـة ومتطلباتـه وشـروطه، إلـى جانـب تركيـز الصلاحيـات والمسـؤوليات بيـد رئيـس الهيئـة ومجلـس الإدارة دون تمثيـل واضـح ومؤثـر للحركـة التعاونيـة الفلسـطينية. إن نصـوص القانـون لا توفـر دافعـاً لتشـجيع العمـل التعاونـي وانتهاجـه كاسـتراتيجية رئيسـية تسـاهم فـي حـل جـزء مـن المشـاكل التـي يعانـي منهـا المجتمـع الفلسـطيني، وبخاصـة فئـة الشـباب وخريجـي الجامعـات، كالبطالـة الحـادة، وسـوء الأوضـاع المعيشـية، وتدنـي مسـتوى الرواتـب بشـكل عـام، وأيضـاً مـن حيـث العمـل التعاونـي كأداة للنهـوض بواقـع القطاعـات المهمشـة كالزراعـة، وجعلهـا أحـد روافـع الاقتصـاد الفلسـطيني.

إضافـة إلـى ذلـك، إن نصـوص قانـون الجمعيـات التعاونيـة لا تراعـي الظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة فـي الحالـة الفلسـطينية الراهنـة، وبالتالـي لا توفـر شـروطاً واقعيـة للنهـوض بالواقـع التعاونـي، وجـذب فئـة الشـباب أو المزارعيـن وغيرهـا مـن القطاعـات. كمـا يغلـب علـى قانـون الجمعيـات التعاونيـة تحجيـم العمـل التعاونـي وتهميشـه، مقابـل الدعـم والتسـهيلات المقدمـة للقطـاع الخـاص، مـن حيـث التسـهيلات الضريبيـة والتسـويقية التـي تقـدم لـكل منهمـا علـى سـبيل المثـال.

ختامـاً، لا يعبّـر قانـون الجمعيـات التعاونيـة عـن الهـدف الأساسـي وجوهـر العمـل التعاونـي وأبعـاده السياسـية والاجتماعيـة كأداة للمواجهـة والمقاومـة علـى صعيديـن، الأول السياسـيات الاقتصاديـة الرأسـمالية والنيوليبراليـة، ومـا ينتـج عنهـا مـن تهميـش للفئـات الفقيـرة وزيـادة تـردي أحوالهـا وظـروف

[31] مجلس الوزراء - دولة فلسطين، «جلسة مجلس الوزراء رقم (90)».

معيشتها والفروقات في المجتمع، والثاني كأداة مقاومة في ظل السياسات التي يفرضها الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي في الظرف الفلسطيني الذي يستهدف السيطرة على الأرض والمياه والموارد والتضييق على الفلسطينيين.

إن بعض التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات التعاونية من قبل هيئة العمل التعاوني (في حال اعتمادها)، ستساهم في تفعيل عدد أكبر من الجمعيات التعاونية، وتجاوز بعض العقبات التي تواجه التعاونيات، على الرغم من أن بعض التعديلات المقترحة بحاجة إلى تعديل عليها، وتخلق نوعاً آخر من الإشكاليات القانونية.

المصادر

AbdulMajeed, Ayman. 2018. «Conceptual and Methodological Approaches to Reading the Realm of Cooperatives in Occupied Palestine.» *Journal für Entwicklungspolitik (JEP): Austrian Journal of Development Studies* 34 (1): 35-61.

اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية. 2019. **ملاحظات على قانون التعاون رقم (20) لسنة 2017 - استراتيجية الضغط والمناصرة**. رام الله: اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية.

الاتحاد العام للجمعيات التعاونية. د. ت. «رسالة إلى وزير العمل». **ورقة موقف**. (أرسلت من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي).

اتحاد لجان العمل الزراعي. 2019. **دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي**. أيلول/سبتمبر، اتحاد لجان العمل الزراعي. https://bit.ly/3vbrdCi.

جاموس، عمار. 2020. «الموقف من القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017 المتعلق بالجمعيات التعاونية». ورقة غير منشورة. **ندوة تحليل للبيئة القانونية وأثرها في تمكين التعاونيات**. 25 آب/أغسطس. عبر الفضاء الإلكتروني: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)؛ هيئة العمل التعاوني؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية.

دعنا، طارق. 2013. **البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية «أريحا والأغوار»**. سلسلة أوراق تنموية (12)، أيار/مايو، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

السلطة الوطنية الفلسطينية. 2017. **«قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية [قانون الجمعيات التعاونية]»**. الوقائع الفلسطينية. عدد 138 (29 تشرين الثاني/نوفمبر). 5-25.

طه، عز الدين. 2020. «ماذا تريد الجمعيات التعاونية من المعهد التعاوني وصندوق التنمية التعاوني». ورقة غير منشورة. **ندوة تحليل للبيئة القانونية وأثرها في تمكين التعاونيات**. 25 آب/أغسطس. عبر الفضاء الإلكتروني: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)؛ هيئة العمل التعاوني؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية.

مجلس الوزراء - دولة فلسطين. 2021. «جلسة مجلس الوزراء رقم (90)». **الأمانة العامة لمجلس الوزراء**. 4 كانون الثاني/يناير. http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51674.

مركز بيسان للبحوث والإنماء. 2010. «الاقتصاد التعاوني كقطاع مؤثر في التنمية». **المرصد التنموي** (1): 29-34.

نمر، جمال. 2020. «تأثير البيئة القانونية بخصوص الإعفاءات والرسوم على التعاونيات». ورقة غير منشورة. **ندوة تحليل للبيئة القانونية وأثرها في تمكين التعاونيات**. 25 آب/أغسطس. عبر الفضاء الإلكتروني: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)؛ هيئة العمل التعاوني؛ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية.

هيئة العمل التعاوني. 2019. **تقرير الإنجاز السنوي للعام 2018**. أيار/مايو، رام الله: هيئة العمل التعاوني.

—. 2021. **مقابلة جماعية**. رام الله (4 كانون الثاني/يناير).

الملحق الثاني: الجامعات الفلسطينية والعمل التعاوني والزراعة

جرى تنفيذ مسح شامل للجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية كافة (11 جامعة)، لفحص مدى اهتمام الجامعات والتعليم الجامعي بقطاع الزراعة والعمل التعاوني، في البيئة الجامعية، إن كان على مستوى التدريس أو النشاطات غير المنهجية (العمل التعاوني/العمل التطوعي) أو وجود مراكز ومعاهد متخصصة بالقضايا المتعلقة بالزراعة والتعاونيات.

فقد تم جمع المعلومات ومراجعة التخصصات والمساقات التي تطرحها الجامعة، والمراكز والمعاهد التي لها علاقة بالزراعة أو التعاونيات أو العمل التعاوني، عن طريق فحص المواقع الإلكترونية للجامعات. وتمت عملية جمع المعلومات بأربعة مستويات: الأول، تخصصات لها علاقة بالزراعة أو التعاونيات أو العمل التعاوني (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير)؛ الثاني، مساقات لها علاقة بالزراعة أو التعاونيات أو العمل التعاوني؛ المستوى الثالث، العمل التطوعي؛ أما المستوى الرابع فهو المراكز والمعاهد.

سنلاحظ، من خلال هذا المسح، أن هناك جامعات مهتمة بالزراعة والعمل التعاوني أو العمل التطوعي، وتطرح تخصصات ومساقات عدة متعلقة بالزراعة أو القطاع التعاوني،[1] وجامعات أخرى غير مهتمة، وليس لديها أية تخصصات أو مساقات. وكانت النتائج كما يلي:

أولاً. على مستوى التخصصات التي لها علاقة بالزراعة

تطرح **جامعة فلسطين التقنية «خضوري»** تخصصات زراعية على مستوى الدبلوم والبكالوريوس والماجستير، أبرزها كلية العلوم والتكنولوجيا الزراعية التي من أهم أقسامها:

قسم البيئة والزراعة المستدامة - فرع طولكرم، الذي يعمل على التميز والإنتاج العلمي في مجال

[1] من المهم الإشارة إلى أن الجامعات التي تطرح تخصصات أو مساقات لها علاقة بالزراعة أو القطاع التعاوني، تطرح هذه المساقات أو التخصصات ضمن رؤيتها لهذين القطاعين، إن كان ضمن الشراكة مع القطاع الخاص، أو تلبية لاحتياجات السوق حسب معايير نمط السوق النيوليبرالي، أو رغبة في زيادة دخل الجامعات باستحداث تخصصات جديدة. وليس شرطاً أن تكون ذات علاقة حقيقية بالمفاهيم التي نسعى كمعهد إلى فحصها.

الإنتاج الزراعي مع المحافظة على البيئة والمصادر الطبيعية، ويشمل هذا القسم: بكالوريوس البيئة والزراعة المستدامة، وماجستير إدارة الموارد الطبيعية والغابات.

قسم البستنة والإرشاد الزراعي - فرع طولكرم وفرع العروب، الذي يسعى أن يكون مرجعاً متميزاً في العلوم الزراعية، ويحظى بمهندسين ذوي خبرة واسعة في البستنة والإرشاد الزراعي، ويشمل هذا القسم: بكالوريوس البستنة والإرشاد الزراعي، ماجستير الأعمال الزراعية (وهو برنامج مشترك مع جامعة القدس وجامعة الخليل وجامعة النجاح الوطنية)، وماجستير ريادة الأعمال الزراعية.

قسم التكنولوجيا الحيوية الزراعية - فرع طولكرم، الذي يعمل على المساهمة في تطوير قطاع الإنتاج الزراعي الفلسطيني وزيادة إنتاجه، يشمل هذا القسم: بكالوريوس التكنولوجيا الحيوية الزراعية، وماجستير التكنولوجيا الحيوية الزراعية.

قسم تكنولوجيا التصنيع الغذائي-فرع طولكرم وفرع العروب، ويهدف إلى إعداد خريجين مؤهلين في جميع جوانب تكنولوجيا تصنيع الأغذية، يشمل هذا القسم: بكالوريوس تكنولوجيا التصنيع الغذائي.

أما جامعة بيرزيت، فلديها مجموعة من التخصصات التي لها علاقة بالزراعة، مثل بكالوريوس التغذية والحمية في كلية الصيدلة والتمريض والمهن الصحية، الذي يهدف إلى إعداد طلبة قادرين على مواجهة التحديات والاحتياجات المتغيرة في علوم التغذية على جميع الأصعدة. وبكالوريوس الهندسة البيئية وماجستير هندسة الاستدامة في الإنتاج، في كلية الهندسة والتكنولوجيا، وهو برنامج مشترك مع جامعة النجاح، ويسعى إلى تلبية احتياجات التنمية في فلسطين، إضافة إلى ماجستير علوم المياه والبيئة وماجستير هندسة المياه والبيئة، في معهد الدراسات البيئية والمائية، ويعملان على المساهمة في تخطيط وتطوير والحفاظ على مصادر المياه والموارد البيئية الفلسطينية، من خلال البحوث التطبيقية والتدريب المهني.

بينما جامعة القدس، لديها العديد من التخصصات الزراعية في كليات عدة، وهي على النحو التالي:

في كلية العلوم والتكنولوجيا، يوجد بكالوريوس في التصنيع الغذائي، وبكالوريوس علوم حياتية - مسار علم الحيوان أو علم النبات، وبكالوريوس في علوم الأرض والبيئة، إضافة إلى ماجستير في التكنولوجيا التطبيقية والصناعية تخصص تكنولوجيا التصنيع الغذائي.

أما كلية الهندسة في دائرة هندسة الأغذية، فيوجد بكالوريوس في هندسة الأغذية الذي يركز على تطوير المنتجات الغذائية الجديدة، وتصميم عمليات لإنتاج هذه الأغذية، ودراسة فترة الصلاحية للمنتج.

برنامج الدراسات العليا في التنمية المستدامة، الذي يطرح ماجستير ودبلوماً في تخصص الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، والذي تطرحه الجامعة بالشراكة مع الإغاثة الزراعية، وتعمل على إقامة علاقات تشبيك وتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية والأهلية ذات الاهتمام المشترك.

أما جامعة النجاح، فلديها تخصصات في مجال الزراعة في كليات عدة أهمها:

كلية الزراعة والطب البيطري، التي تسعى إلى تطوير البحث العلمي الزراعي التطبيقي وخدمة المجتمع الزراعي، إضافة إلى تقديم التخصصات الزراعية الملائمة للاحتياجات الفلسطينية والخارجية. أبرز تخصصات دائرة الزراعة: بكالوريوس في الإنتاج النباتي والوقاية، بكالوريوس في الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، بكالوريوس في التغذية والتصنيع الغذائي، أما في دائرة الطب البيطري فيوجد بكالوريوس طب بيطري.

كلية الدراسات العليا التي تشمل ماجستير في الإنتاج النباتي والوقاية، وماجستير الإنتاج الحيواني، وماجستير التغذية والتصنيع الغذائي، وماجستير العلوم البيئية، وماجستير هندسة المياه والبيئة،

وماجستير هندسة الاستدامة في الإنتاج، إضافة إلى ماجستير الأعمال الزراعية الربحية المشترك مع جامعة فلسطين التقنية وجامعة القدس وجامعة الخليل كما أشرت سابقاً.

بالنسبة لجامعة الخليل، فلديها دبلوم متوسط في برنامج الزراعة المحمية والمشاتل، أما كلية الزراعة فهي أول كلية تمنح درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية في فلسطين، وتضم الإنتاج النباتي والوقاية، والإنتاج الحيواني والوقاية، والتربة والري، والتغذية والتصنيع الغذائي، والاقتصاد الزراعي والإرشاد. كما تضم، أيضاً، كلية الدراسات العليا، ماجستير في الوقاية النباتية، وماجستير الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة، وماجستير النباتات والعقاقير الطبية، إضافة إلى برنامج الأعمال الزراعية الربحية «المسبق ذكره».

لدى **جامعة القدس المفتوحة**، في الفروع (طوباس، أريحا، الخليل، جنين)، تطرح كلية الزراعة تخصصات عدة، وهي: تخصص الإنتاج النباتي والوقاية، تخصص التنمية الريفية، تخصص الإنتاج الحيواني، تخصص الصناعات الغذائية الذي يتم العمل على تفعيله.

بينما **الجامعة العربية الأمريكية** فلديها تخصص وحيد يتعلق بربط القضايا المتعلقة بالبيئة مثل المياه والتربة والغذاء بالوسائل التكنولوجية الحديثة، وهو بكالوريوس علوم البيئة والتكنولوجيا.

أما في باقي جامعات الضفة الغربية، فلا يوجد أي تخصصات لها علاقة بالزراعة أو التعاونيات أو العمل التعاوني.

ثانياً. على مستوى المساقات التي لها علاقة بالزراعة أو التعاونيات أو العمل التعاوني

إن أغلب الجامعات لديها مساقات مرتبطة بالزراعة، نبدأها **بجامعة فلسطين التقنية** التي لديها مساقات كمتطلب جامعة، وهي الزراعة في فلسطين والحدائق المنزلية، وأخرى مساقات اختيارية مثل مساق التعاون الزراعي واقتصاديات فلسطين.

أما **جامعة بيرزيت**، فلديها العديد من التخصصات التي تحتوي على مساقات تتعلق بالموضوع ذاته، مثل مساق الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الفلسطيني واقتصاديات العمل في تخصص الاقتصاد. ومساقات أخرى لها علاقة بالموارد الاقتصادية والعوامل الطبيعية المؤثرة في الزراعة وتطورها، والموارد المائية مثل مساق الجغرافية الاقتصادية، وجغرافية الموارد الطبيعية، وجغرافية فلسطين التطبيقية، إضافة إلى مساقات الماجستير في تخصصات عدة؛ أولها برنامج الماجستير في الاقتصاد الذي يتضمن مساق الاقتصاد الزراعي واقتصاديات العمل، وثانيها برنامج الماجستير في علم الاجتماع الذي يتضمن مساق علم اجتماع البيئة وعلم اجتماع العمل. كما يوجد، أيضاً، في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية - تركيز الاقتصاد السياسي للتنمية مساق المسألة الزراعية، وهي مساقات اختيارية.

أما جامعة القدس، فلديها مساق فلسفة التطوع وواقعه في المجتمع الفلسطيني، الذي يدرس في تخصص الخدمة الاجتماعية فقط. أما تخصص الجغرافيا ودراسة المدن، فيوجد فيه العديد من المساقات المتعلقة بالزراعة، وكلها إجبارية، وهي مساق الجغرافيا الزراعية واستخدام الأرض، والجغرافيا الحيوية. ونجد في الماجستير مساق التخطيط الزراعي: السياسات والاستراتيجيات، وهو مساق اختياري، إضافة إلى معهد الإدارة والاقتصاد الذي يحتوي على مساق التجارة والسياسات الزراعية، ومساق اقتصاديات البيئة والموارد، ومحاسبة المنشآت الزراعية، والتسويق الزراعي، والتمويل الزراعي.

وعلى صعيد جامعة النجاح، فقد تنوعت المساقات التي لها علاقة بالعمل التعاوني أو الزراعة، منها مساقات اختيارية مثل اقتصاد العمل، واقتصاد البيئة، واقتصاد زراعي، واقتصاد التعاون في تخصص الاقتصاد. أما تخصص الجغرافيا، فتوجد المساقات الإجبارية مثل جغرافية الموارد

المائية، وجغرافية الزراعة، وجغرافية فلسطين، وجغرافية الأراضي الجافة. وفي تخصص المحاسبة نجد مساق محاسبة تكاليف زراعية الذي يبحث في التعرف على أنظمة التكاليف المطبقة في المشروعات الزراعية. كما أن ماجستير إدارة السياسة الاقتصادية لديه مساق سياسات التنمية الزراعية، ومساق إدارة الموارد الطبيعية والبيئية.

كما أن **جامعة الخليل** لديها العديد من المساقات المتعلقة بالزراعة، التي تدرس في تخصصات عدة، منها تخصص الأحياء الذي يحتوي على الكثير من مساقات الزراعة مثل مساق بيولوجيا النبات، وعلم النبات، وتشريح وفسيولوجيا النبات، وعلم تصنيف النبات، وعلم التغذية. أما تخصص علوم وتكنولوجيا المعلومات، فيحتوي على مساق الإدارة البيئية للتربة، وتقنيات الإنتاج والأمن الغذائي، ومصادر المياه وإدارة الموارد الطبيعية، كما يوجد في الدبلوم المتوسط تخصص الإنتاج الحيواني مساق مبادئ الاقتصاد الزراعي، والأعلاف الخضراء، وإنتاج وتصنيع أعلاف، وجميعها مساقات إجبارية.

أما **جامعة القدس المفتوحة**، فلديها مساقات عدة لها علاقة بالزراعة أو العمل التطوعي، وهي كالتالي: المساق الاختياري اقتصاديات العمل، والمساق الإجباري الاقتصاد الزراعي في تخصص الاقتصاد، والمساق الاختياري التسويق الأخضر المشترك في تخصصي الاقتصاد والتسويق. أما في تخصصي الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي، فلديهم المساق الإجباري العمل الجماعي التطوعي، ومساق المجتمع الريفي والحضري والبدوي. وينفرد تخصص المجتمع المحلي بطرح مساقين إجباريين هما اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها، وتنظيم التعاونيات.

هذا إضافة إلى مساق العمل الجماعي ومساق في العمل الاجتماعي والتعاوني في **جامعة بيت لحم**، وهما من المساقات الإجبارية في تخصص العلوم الاجتماعية. كما يوجد في **الجامعة العربية الأمريكية** مساق تطبيقات زراعية للتقنيات الحيوية ومساق الزراعة المائية والتقنيات الحيوية المائية في تخصص العلوم الحياتية والتقنيات الحيوية.

ثالثاً. على مستوى العمل التطوعي

لدى أغلب الجامعات في الضفة الغربية، شروط لمنح درجة البكالوريوس، فيما يتعلق بالعمل التطوعي، إما من خلال برنامج عمل تطوعي يحدد بطريقة تنفيذ ساعات عدة معينة، وإما مساقات إجبارية (ساعات معتمدة) للطلبة كافة في التخصصات كافة.

إذ تشترط **جامعة بيرزيت** إتمام ما لا يقل عن 120 ساعة عمل تعاوني لمنح درجة البكالوريوس. أما **جامعة بيت لحم**، فلديها برنامج عمل تعاوني التخصصات كافة بواقع 30 ساعة عمل تعاوني داخل الجامعة وخارجها.

وتشترط **الجامعة العربية الأمريكية** على الطالب/ة إنهاء ما لا يقل عن 100 ساعة عمل تطوعي كخدمة مجتمع خلال دراسته في الجامعة، التي تعتبر شرطاً أساسياً لتخرجه، من خلال مساق خدمة مجتمع، باستثناء برنامج دكتور في الطب. **وجامعة القدس المفتوحة** التي تشترط تنفيذ 50 ساعة في الأعمال التطوعية، من خلال مساق العمل التطوعي، للطلبة كافة في التخصصات كافة. وتطرح **جامعة النجاح الوطنية**، مساق خدمة مجتمع/خدمة مجتمعية، إذ يعمل الطالب 50 ساعة في الحد الأدنى في خدمة المجتمع، إضافة إلى حضور ست محاضرات إرشادية نظرية حول العمل التطوعي.

بينما تطرح **جامعة فلسطين التقنية**، مساق خدمة المجتمع، الذي يحدد عملي أو نظري، مع الإشارة إلى أن مصطلحي العملي أو النظري غير واضح ما المقصود بهما. وفي جامعة القدس لديهم وحدة التدريب والعمل التطوعي التي تنظم مجموعة من الدورات وورش العمل تتعلق بالتطوع وأهميته في جميع مجالات الحياة.

رابعاً. على مستوى المراكز والمعاهد

على صعيد المراكز والمعاهد، توجد معاهد أو مراكز عدة في عدد من الجامعات، تتخصص في ثلاثة مجالات: المياه والبيئة؛ التنمية والعمل الاجتماعي؛ القطاع الزراعي.

بالنسبة للمياه والبيئة، يوجد في **جامعة بيرزيت** معهد الدراسات البيئية والمائية، الذي يعمل على المساهمة في التخطيط والتطوير والحفاظ على جودة المصادر المائية والبيئية من خلال التعليم والبحوث والدراسات. أما **جامعة النجاح الوطنية**، فلديها معهد الدراسات المائية والبيئية، وهو مختص بقضايا فحص ومراقبة جودة مياه الشرب في العديد من المناطق الفلسطينية. كما يوجد في **جامعة بيت لحم** المعهد البيئي لأبحاث المياه والتربة، وقد عمل على إنشاء قاعدة بيانات حول جودة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

على صعيد التنمية والعمل الاجتماعي، يوجد في **جامعة القدس** معهد الدراسات العليا في التنمية المستدامة، ومركز العمل المجتمعي الذي يعمل على تعزيز دور الأفراد والمؤسسات الأكاديمية والأهلية في تطوير وتمكين دور القطاعات السكانية المختلفة في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة المجتمع المقدسي. كما يوجد مركز دراسات التنمية في **جامعة بيرزيت** الذي يهدف إلى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي، من خلال الأطر المفاهيمية التي تتحرى واقع التنمية في فلسطين.

بالنسبة للقطاع الزراعي، يوجد في **جامعة فلسطين التقنية - فرع طولكرم**، مركز خضوري للبحوث الزراعية، الذي يعنى بتقديم خدمات للقطاع الزراعي عن طريق البحث العلمي الزراعي التطبيقي والمبتكر أيضاً. كذلك يوجد في **جامعة القدس المفتوحة - فرع أريحا**، مركز البحوث الزراعية، الذي يعمل على تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال البحث العلمي.

الملحق الثالث (ورقة سياسات): دمج العمل التعاونـي في مؤسسات التعليم العالي

مقدّمة

نعـرض فـي هـذه الورقـة بعـض المقترحـات المتعلقـة بسياسـات التعليـم العالـي فـي فلسـطين التـي استخلصها فريق معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن دراسته بعنوان «التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي».

يبقى السؤال عن دور ووظيفة الجامعة في المجتمع وفي الدولة سؤالاً حيوياً دائماً، ولكنه يكتسب أهمية خاصة اليوم، حيث باتت تراود البعض الشكوك حول قيام الجامعة بدورها فعلاً. وتأتي هذه الشكوك غالباً من داخل الجامعات، وبشكل خاص من أجسامها الطلابية. ولا شك أن التغيرات والظروف الصعبة التي مر ويمر فيها المجتمع الفلسطيني تتطلب النظر والتقييم المستمرين لمؤسسات التعليم العالي، والدور الذي تلعبه في مختلف جوانب حياة المجتمع ومستقبله. وتسعى هذه الورقة إلى نقاش الدور الذي يتوخى أن تلعبه الجامعات الفلسطينية في مجال تعزيز العمل التعاوني ليشكل أداة مضافة تساهم في خلق التوازن بين الأنماط المختلفة لتنظيم العمل، التي تعكس، جزئياً، أولويات حياتية مختلفة لدى أعضاء المجتمع، من شأن تعايشها أن تحد من وطأة الفروقات والسلبيات الملازمة لكل من أنماط تنظيم العمل المختلفة.

ويكتسب التنظيم التعاوني للعمل في حاضر فلسطين أهمية خاصة لأسباب عدة، من بينها إيجاد بدائل للتشغيل في مواجه مشكلة البطالة، المتفاقمة لدى خريجات وخريجي الجامعات بشكل خاص، بآليات تختلف عن البحث عن وظيفة في القطاعين العام والخاص؛ ومن بينها، أيضاً، تعزيز السمات الاجتماعية الكامنة في متانة النسيج الاجتماعي، وتعاضد أعضاء المجتمع وتكافلهم التي طالما كانت مكان اعتزاز لدى الفلسطينيين؛ وإيجاد طرق تعاونية تشاركية لتوفير الموارد الضرورية لتطوير المشاريع الإبداعية؛ والحفاظ على الطبقة الوسطى؛ وتعزيز المشاركة المدنية. أما التعاونيات الزراعية، فتكسب أهمية مضافة من حيث مساهمتها في الحفاظ على الأرض، وتحدي المشروع الاستعماري، والسير باتجاه السيادة على الغذاء.

ولما كان التعليم العالي، بطبيعته، استثماراً طويل الأمد، سواء من وجهة نظر مؤسسات التعليم العالي، أو الشباب المنخرطين في التعليم، ولا يتوقع أي من أطراف العملية التعليمية أن يحصد نتائج جهوده على المدى القصير، يصبح لزاماً الالتفات إلى الاستراتيجيات المتعلقة بالمستقبل المنظور وليس القريب. وفي هذا السياق، فإن اختزال الاهتمام بما هو موجود «في السوق» في الفترة الراهنة يعتبر تخلياً على مهمة التعليم العالي الذي يقع على عاتقة إعداد المستقبل. ولذلك، تكمن مهمتها في إنتاج المعرفة المناسبة لاحتياجات المجتمع، والوطن، والبشرية، ولا تقتصر على تدريب طلابها على الانخراط في المهام المصممة مسبقاً في سوق العمل، بل، أيضاً، على تصميم أدوار جديدة في رفد المجتمع باحتياجاته المختلفة.

إن تاريخ بلادنا حافل بالأزمات، وفي ربع القرن الأخير مرت البلاد بمجموعة من التغيرات وواجهت العديد من التحديات، اضطرت المؤسسات خلالها إلى بذل جل جهودها في إدارة الأزمات والتكيف مع الوقائع الجديدة والصعاب. في هذه الظروف، كانت مؤسسات التعليم العالي مضطرة إلى العمل وفق أساسين: الاستمرار في برامجها وتوجهاتها التاريخية، وتطوير برامجها وفق التحولات الجارية، وضمن الاتجاهات السائدة.

يشكل العمل والإنتاج أحد أهم التحديات الراهنة، وهما يشكلان كذلك عماد المستقبل. فالإنتاج ضروري للانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، وهو كذلك شرط لبناء الدولة، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي يشكل أحد أعمدة التخلص من التبعية، وهو بذلك يشكل أداة مقاومة. وقد تطور العمل في فلسطين متركزاً على شكلين من أشكال تنظيمه بشكل أساسي، هما شكلا القطاعين العام والخاص، وتطورت سياسات في العقدين الأخيرين أعطت فرصاً تفضيلية لتطور القطاع الخاص الكبير، ونشأت حالة من تراجع الطبقة الوسطى، والزراعة، والعمل الحرفي.

لقد اتضح، من خلال بحث عكف عليه فريق في معهد مواطن، أن هناك شحّاً في استخدام نمط التنظيم التعاوني للعمل في فلسطين مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث ينخرط في العمل التعاوني نحو 12% من السكان، و10% من العاملين فعلاً من قوة العمل على المستوى العالمي.[1]

ولذلك، نعتقد أن على الجامعات الفلسطينية، وباقي مؤسسات التعليم العالي، أن تولي اهتماماً خاصاً بهذا الجانب، وأن تطور أدوات لتشجيع خريجيها على أخذ هذا النمط بعين الاعتبار، حيث يسمح ذلك بتخفيف وطأة الطلب على العمل في القطاعين العام والخاص اللذان باتا غير قادرين على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.

ونعتقد أن على مؤسسات التعليم العالي أن تعمل في عدد من الاتجاهات من أجل تعزيز ثقافة العمل التعاوني لدى طلابها، وشحذ رغبتهم في الانخراط الذاتي في عملية الإنتاج ضمن الإطار التعاوني الذي يمتاز بالمشاركة وفقاً للأسس التي يتفق عليها المنخرطون فيه، ويمكنهم من المساهمة في توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لعملية الإنتاج بشكل تعاوني. كما أن الأبحاث تشير إلى وجود ميزة إضافية لهذا النمط التنظيمي للعمل تكمن في تعزيز المشاركة المدنية والتحلي بالمسؤولية، فهو نمط يتسم غالباً بأن المنخرطين فيه يجتمعون وفقاً لرغباتهم واهتماماتهم التي صمموها بأنفسهم، ويديرون أعمالهم بشكل جماعي، ويلعبون الأدوار التي يتفقون عليها.

[1] International Cooperative Alliance (ICA), "Facts and Figures," *International Cooperative Alliance (ICA)* (n. d.), accessed 10 December 2020, https://www.ica.coop/en/cooperatives/facts-and-figures.

غياب اهتمام طلاب الجامعات وخريجيها بالنموذج التعاوني

من أبرز ما توصلت إليه الدراسة فيما يخص الجامعات الفلسطينية غياب الاهتمام بالعمل التعاوني، فهناك عزوف من قبل الطلبة والخريجين الجدد عن هذا النموذج، وغياب الموضوع على مستوى المناهج الدراسية، والنشاطات غير المنهجية.

الظاهرة الأولى التي واجهت الباحثين كانت ارتباك مفهومي العمل التطوعي والعمل التعاوني لدى الطلبة والخريجين الجدد، فغالباً ما يتم الخلط بين مصطلحي «التطوع» و«التعاون»، واستخدامها كما لو كانا رديفين. وبينما يشترك الاثنان في هدف خدمة المجتمع، إلا أن العمل التطوعي هو عمل يقوم به الأفراد والمجموعات طواعية في خدمة المجتمع أو شريحة من شرائحه، ولكنه لا يشكل مصدراً للدخل أو باباً للرزق. أما العمل التعاوني فهو، على الرغم من أن الربح لا يشكل هدفاً رئيسياً فيه، لكنه يوفر الدخل. هو ليس عملاً خيرياً، ولكنه موجه حول توفير الخدمات من خلال بناء مؤسسة ذات ملكية مشتركة من الأشخاص الذين يتحدون لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة. تقوم التعاونيات على قيم تشمل المسؤولية الذاتية، والديمقراطية، والمساواة، والإنصاف، والتكافل، والمسؤولية الاجتماعية. وتقوم على العمل من أجل تلبية الاحتياجات بدلاً من رفع وتيرة الاستهلاك.

ولا تبدأ مشكلة الوعي بأهمية تنوع أشكال العمل وأشكال تنظيمه في الجامعة، بل إن من الواضح أن هناك إشكالية في التعليم المدرسي وفي الثقافة السائدة. فعلى الرغم من أن الفريق وجد إجماعاً ذا طابع رومانسي على أهمية الأرض ومكانتها في المجتمع الفلسطيني، فإنه وجد، أيضاً، شبه إجماع على العزوف عن العمل في الزراعة. لقد لاحظت إحدى المشاركات في ورش العمل التي نفذها فريق البحث أن «الإقبال على كليات الزراعة يكاد يكون صفراً على تخصصات الإنتاج النباتي والحيواني، بينما الإقبال كبير على تخصصات التغذية والتصنيع الغذائي، إلى درجة تشعر معها الجامعة أنها ربما تضطر في مرحلة معينة إلى إغلاق بعض الأقسام، وأن المجتمع لا يساعد حين لا يشجع أبناءه على دراسة الزراعة، لأنه يعتبرها مهنة غير مجدية، بخلاف التصورات عن مهن التجارة والطب وغيرها».[2]

بالنسبة للتخصصات، توجد أربع جامعات فقط توفر تخصصات مباشرة في الزراعة؛ جامعة فلسطين التقنية «خضوري»، وجامعة الخليل، وجامعة النجاح، وجامعة القدس المفتوحة. بينما توفر جامعتان فقط تخصصات مرتبطة بالزراعة بشكل غير مباشر هما جامعة بيرزيت والجامعة العربية الأمريكية. أما في باقي جامعات الضفة الغربية، فلا يوجد أي تخصصات لها علاقة بالزراعة أو التعاونيات أو العمل التعاوني.

أما على مستوى المساقات، فإن أغلب الجامعات لديها مساقات مرتبطة بالزراعة، إلا أن هناك غياباً واضحاً لمساقات حول العمل التعاوني. فعلى سبيل المثال، يوجد مساق واحد اختياري فقط في جامعة فلسطين التنقية تحت مسمى «مساق التعاون الزراعي»، ومساق آخر في جامعة النجاح تحت مسمى «اقتصاد التعاون» ضمن تخصص الاقتصاد، ومساق واحد في جامعة القدس المفتوحة تحت مسمى «تنظيم التعاونيات» ومساق إجباري آخر في جامعة بيت لحم تحت مسمى «العمل الاجتماعي والتعاوني». دوناً عن ذلك، لا تقدم الجامعات الأخرى أي مساقات عن التعاونيات.

واستناداً إلى المقابلات التي أجريناها في هذا المشروع، فمن المهم ملاحظة أن العديد من المساقات التي يمكن أن تتناول موضوع العمل التعاوني - مثل مساقات الاقتصاد - تعتمد إلى حد كبير على خلفية الأستاذ/ة الفكرية، وبالأساس رغبته/ا في تقديم هذه الإضافة على المنهاج. من

[2] المجموعة البؤرية الخاصة بالأساتذة والباحثين الأكاديميين (عبر الفضاء الإلكتروني: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

المهم الإشارة أيضاً، إلى أن الجامعات التي توفر مساقات لها علاقة بالقطاع التعاوني والزراعي، تطرح هذه المساقات أو التخصصات ضمن رؤية تكمن حصرياً في الشراكة مع القطاع الخاص.

الإطار التربوي الجذري هو الذي يفي بالتحديات التي تواجه فلسطين والبشرية من خلال ترسيخ المسيرة التعليمية في سياسات الإنتاج والعمل الجماعي بدلاً من التوزيع والاستهلاك والفردانية. يجب أن تكون سياسة التعليم العالي واضحة، وهذا يتطلب إعادة تنظيم وفهماً للعمل الفكري والجسدي، بدلاً من تقسيمه لثنائيات. الهدف من التعليم العالي ليس إنتاج طالبين للعمل المأجور، بل تمكينهم من العمل المنتج، بما في ذلك تطوير أشكال إضافية لتنظيم العمل، وإبداع طرق مختلفة للإنتاج.

إدماج العمل التعاوني في مؤسسات التعليم العالي

تقوم برامج التعليم التعاوني بالمساهمة في سد الفجوة بين النظرية والتطبيق في التعليم، والوفاء بالتطورات الجديدة في مجال الاحتياجات الإنتاجية، وجعل التعليم الجامعي في متناول أعداد متزايدة من الطلاب. وتعتبر برامج التعليم التعاوني طريقة لاستكمال التعلم في الفصول الدراسية من خلال الخبرة العملية في الميدان، وفرصة للحصول على أقصى قدر من المحتوى التعليمي من بيئته الإنتاجية، وفهم العامل البشري في الإنتاج، واكتساب قيم اقتصادية ومجتمعية ووطنية. إضافة إلى ذلك، يمكن للتعليم التعاوني أن يساهم في دعم الحركة التعاونية من خلال توفير المعرفة والتدريب لأعضاء التعاونيات.

يمكن اختزال التعليم التعاوني في الجامعة إلى بعدين أساسين هما منهج دراسي متكامل، والتعلم المستمر المستمد من الخبرة العملية من خلال العمل في تعاونيات، والمشاركة في إنشائها. ويشير هذان المكونان إلى ضرورة وضع رؤية جامعية ومنهج دراسي يدمج احتياجات الإنتاج مع المتطلبات الأكاديمية، وتصميم دقيق لعنصر العمل لضمان مساهمته في عملية التعلم التجريبي، وبناء قاعدة إنتاجية داعمة، وإنشاء هيكل يضمن ممارسات سليمة لرصد وتقييم الطلاب قبل تجربة العمل وأثناءها وبعدها.

يصبح الطالب هو الطالب العامل، حيث يكون دوره أكثر من مجرد «متعاون»، أو متعلم المهارات، بل مساهم نشط في عملية العمل في الجامعة، من خلال أخذ دور في عملية إنتاج المعرفة. ويتم التغلب على تقسيم العمل الفكري والجسدي من خلال الاعتراف بالتعليم بوصفه شكلاً من أشكال العمل المنتج نفسه. ومن خلال الكشف عن المبدأ المنظم لإنتاج المعرفة، تصبح الجامعة ترتكز على إنتاجية طلابها. يبدأ التعليم من تجربة الطالب في سياق اجتماعي معين، يعلم الطلاب أنفسهم بدلاً من الاغتراب المرافق لعملية الإنتاج المعرفي الحالية. وفي هذا الإطار التربوي، فإن العمل التعاوني في الجامعة يعني اكتشاف طريقة لممارسة العمل المباشر غير المغترب وغير المجرد. هذا يدخل في صلب الجامعة وجوهرها، ويكمن في اكتشاف وتطوير شكل جديد من العلاقات الاجتماعية.

ميزات القطاع التعاوني

تقدم التعاونيات المالية مثل الاتحادات الائتمانية تمويلاً مستداماً للأشخاص المستبعدين من النظام المصرفي التقليدي، وذلك لأن التعاونيات تدار من قبل الناس ومن أجلهم على المستوى المجتمعي، ولأنهم يقرضون بحذر، تقدم الاتحادات الائتمانية نهجاً آمناً للمدخرات والأعباء المالية. إضافة إلى ذلك، تنشئ البنوك التعاونية حواجز لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية. وفي حالة حدوث أزمة، تقلل البنوك احتمالية أن يقع الأعضاء في الديون. نظراً لأن التعاونيات تدار من قبل المجتمع ومن

أجله، يتم تناقل الخبرات المكتسبة وتطويرها وإعادة إنتاجها. إضافة إلى ذلك، تبقى الأرباح في الاقتصاد المحلي، ويتم استثمارها في التعاونية أو في المنطقة المحلية.

إن النموذج التعاوني يساهم في بناء مجتمع ديمقراطي منخرط مدنياً. فالديمقراطية في التعاونية تسمح بأن يكون المرء حراً في الحياة الاقتصادية، من خلال توفير سيادة مشتركة للحياة. كمنظمات منفتحة وديمقراطية، تعمل التعاونيات على تعزيز المساواة بين الجنسين، وهذا يظهر في مشاركة النساء في التعاونيات من خلال العمل في تعاونيات أو إنشائها.

لقد أثبت النموذج فعاليته في خلق وظائف مستدامة وكريمة والحفاظ عليها، وتوليد الثروة وتحسين نوعية حياة العاملين، وتعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية والمحلية، وبخاصة بالنسبة للأشخاص الذين يفتقرون لخيارات عمل مستدامة. إضافة إلى ذلك، أثبت النموذج قدرته على الاستدامة والريادية بشكل أعلى من الأعمال الريادية الأخرى، وترجع هذه المرونة إلى كيفية مشاركة الأعضاء في المخاطر والمكافآت فيما بينهم.

التعاونيات الزراعية ... نموذجاً

يشهد العالم أزمات غذائية متتالية، وارتفاعاً حاداً في الأسعار، وفقداناً للتنوع البيولوجي، وأمراضاً، وتلوث المياه والهواء، والاحترار العالمي، ونضوب الموارد. وعلاوة على ذلك، كشف تفشي وباء «كوفيد-19» عن أوجه الضعف في النظم الصحية والغذائية العالمية، وأثبتت الأزمة الاقتصادية التي تلت ذلك مرة أخرى أننا بحاجة إلى إحداث تغيير عميق يدخل تحولاً هيكلياً في نظم الأغذية الزراعية.

يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على الإنتاج الغذائي الفلسطيني لمنع أي محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتكشف تقارير عدة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عن أن معظم المنشآت والأراضي التي يستهدفها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، تدعم سبل العيش في الزراعة والرعي والتجارة. وعلى الرغم من جميع برامج المساعدات الغذائية في فلسطين، أفاد برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة في العام 2018، أن انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة آخذ في الازدياد، ما يؤثر على ثلث السكان الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، ساهم إهمال السلطة الفلسطينية لقطاع الزراعة بشكل عام، وإهمال مشاريع التعاونيات، في عزوف العديد من الخريجين عن التوجه إلى العمل والتعليم الزراعيين، لأن العائدات المالية غير مجدية بإطارها الحالي، الأمر الذي ساهم في ظهور نظرة سلبية للزراعة والعمل الزراعي.

غير أن التعاونيات الزراعية تقوم على مفهوم السيادة الغذائية التي تؤكد على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الملائمين إيكولوجياً، والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية، وتعزيز النظم الغذائية المحلية كطريقة لمعالجة الجوع والفقر، وضمان السيادة الغذائية المستدامة. وتؤكد السيادة الغذائية أن الغذاء ليس حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل يحمل، أيضاً، دلالات أخلاقية سياسية اجتماعية.

يمكن للتعاونيات أن تشكل طريقة بديلة لطريقة الإنتاج والاستهلاك في سياق عولمة الربح والاستبعاد والانخفاض في موارد رأس المال الاجتماعي. تنتج التعاونيات أكثر من 75% من منتجات التجارة العادلة حول العالم، وذلك لأنها تنطوي على نهج أكثر مباشرة من أسفل إلى أعلى لصنع القرار الاقتصادي مساهمةً في إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق من قبل المنتجين المحليين، ولذلك تعزز التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق الريفية. وبالتالي، فإن التعاونيات الزراعية تساعد في الحد من الفقر، لأنها تعمل من خلال منطق السيادة الغذائية داخل المجتمعات، عن طريق تحويل التركيز على إنتاج الغذاء من التجارة الحرة والإنتاج الصناعي الذي يقوده التصدير إلى الإنتاج الديمقراطي الذي يحدث مشاركة مجتمعية تعاونية واسعة القاعدة والتنمية، وبالتالي تقوية العلاقة بين المزارعين والأرض وتعزيز صمودهم.

توصيات سياساتية

يجب أن تلتفت الجامعات إلى تنمية القطاع التعاوني الفلسطيني من خلال:

1. تعزيز الوعي بالفكر التعاوني في بيئتها الجامعية، وتصدير الطاقة الكامنة للتعاونيات لتتحول إلى مساقات تعليمية ضمن المناهج التدريسية في مؤسسات التعليم العالي.
2. إعادة النظر في الخطط الدراسية، بحيث يحظى التعاون والعمل التعاوني وفلسفة التعاون بمكانة واضحة في الخطط الدراسية المختلفة، والعمل على طرح مساقات عامة ومساقات خاصة في التخصصات المختلفة؛ مثل مساقات اقتصاد تعاوني والمجتمع التعاوني في مختلف التخصصات التي يمكن تنظيم العمل في حقولها بشكل تعاوني.
3. تنظيم ورشات تدريبية وإرشادية لأعضاء الهيئة التدريسية حول فلسفة وآليات تعليم النموذج التعاوني.
4. دعم البحث العلمي في التخصصات كافة لمجال العمل التعاوني.
5. إضافة تخصص فرعي في العمل التعاوني بحيث يتماشى مع التخصصات الرئيسية ذات العلاقة.
6. أن تطور الجامعات أو تستضيف مبادرات لإنشاء تعاونيات جديدة والسماح والتشجيع على مبادرات حرة للطلاب لإنشاء تعاونيات داخل الجامعة وخارجها، من خلال إنشاء هيئة مركزية تقدم منحاً ومساندة للطلاب الراغبين في تنظيم عمل تعاوني.
7. البدء في برامج تدريبية مع التعاونيات الموجودة بالفعل، حيث يكتسب الطلاب خبرة مباشرة ذات صلة بتخصصاتهم.

المصادر

International Cooperative Alliance (ICA). n. d. "Facts and Figures." *International Cooperative Alliance (ICA)*. Accessed 10 December 2020. https://www.ica.coop/en/cooperatives/facts-and-figures.

المجموعة البؤرية الخاصة بالأساتذة والباحثين الأكاديميين. عبر الفضاء الإلكتروني (5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

الملحق الرابع (ورقة سياسات): الأطر الناظمة للقطاع التعاوني الزراعي

في ظل ضعف القطاع التعاوني الزراعي، تبرز الحاجة لإجراء تعديلات على الأطر الناظمة لنمط الاقتصاد التعاوني (لم تفحص هذه الدراسة بشكل مستقل الأطر الناظمة للقطاع الزراعي)، وتكمُن هذه الأطر في منظومة القوانين واللوائح التنفيذية التنظيمية والتعليمات الوزارية المتعلقة بالقطاع التعاوني، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي، بحيث تساهم في تعزيز الأهداف الساعية إلى تحقيق السيادة على الغذاء؛ وحماية صغار المنتجين؛ وخلق بدائل للتوظيف والمساهمة في خفض نسب البطالة في صفوف الشباب والشابات؛ ونسب الفقر؛ إضافة إلى المشاركة المجتمعية والسياسية وتعزيز المساواة في الفرص؛ وتحسين وتنويع الإنتاج الاقتصادي الفلسطيني، سعياً إلى الانفكاك عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتعزيز فرص الاكتفاء الذاتي في فلسطين. إذ قد يشكل الطابع التعاوني لتنظيم العمل في التعاونيات الزراعية، أحد المكامن المفترضة لقدرتها على سد فجوات العزوف المجتمعي والسياسي، وتعزيز فهم العملية الإنتاجية باعتبارها صيرورة اجتماعية وثقافية ووطنية واقتصادية.

تعكس السياسات المالية الفلسطينية اصطفافها ودعمها للقطاع الخاص، وتبنيها لنهج السوق الحر، الأمر الذي أفضى إلى تجاهل القطاعات التنموية والإنتاجية، سيما القطاع التعاوني الزراعي. فتواجه التعاونيات، الزراعية خاصةً، العديد من التحديات، كالمخاطر العالية، وإشكاليات التسويق، والمنافسة الشديدة مع المنتجات الإسرائيلية، إضافة إلى السياسات الإسرائيلية التي تقوض عمل الشباب الفلسطيني في القطاع الزراعي، من خلال مهاجمة كل المشاريع الزراعية الناجحة، والعمل على تدميرها. كما تعاني التعاونيات الزراعية من ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، والمياه، وبخاصة في ظل السيطرة الإسرائيلية على ما يقارب من 80% من المصادر المائية في فلسطين، والمعدّات، وسياسات وقوانين الضرائب، والبيروقراطية، وعدم وجود سياسات كافية لحماية المنتجات المحلية.

إن أهمية تعديل وتطوير القوانين وما يتبعها من أنظمة وإجراءات، تنبثق من ضرورة مواءمتها للمتغيّرات والمستجدّات، وكونها إحدى أدوات التغيير والتأثير والإصلاح. وعليه، تسعى هذه الورقة إلى تقديم مقترحات وتوصيات لتعديل وإصلاح منظومة القوانين واللوائح التنفيذية التنظيمية والتعليمات الوزارية المتعلقة بالقطاع التعاوني الزراعي، وعلى وجه التحديد، القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية، إضافة إلى القوانين واللوائح التفسيرية الخاصة وذات الصلة، وذلك بهدف دعم وتطوير منظومة التعاونيات، سيما التعاونيات الشبابية الإنتاجية/الزراعية، وتعزيز النهج التعاوني.

فالاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى قانون تعاوني وسياسات حكومية تراعي خصوصية الحالة الفلسطينية التي تعاني من البنى الاستعمارية المهيمنة وتأثيرها على القطاع التعاوني الزراعي، وذلك لارتباط النهج التعاوني بحماية الأرض، والمقاومة والتصدي، والاكتفاء الذاتي، والسيادة على الغذاء، والتشغيل. ويشار، في هذا السياق، إلى أن هيئة العمل التعاوني تعكف على إنجاز عدد من التعديلات،[1] وضمن حدود اطّلاعنا عليها، نرى أن بعضها يعتبر إيجابياً في المساهمة في تذليل بعض الإشكاليات الحالية، الأمر الذي يتطلب الإسراع في اعتمادها.

جدير بالإشارة أنه بحسب ادّعاء هيئة العمل التعاوني،[2] فإن قانون الجمعيات التعاونية يعدّ من القوانين القليلة المطبقة بشكل فعلي في قطاع غزة، وأن هيئة العمل التعاوني ما زالت على اتصال مع الجمعيات التعاونية في قطاع غزة وتتابعها، إلّا أن هذه العلاقة لا تعتبر كافية في ظل ارتباط قانون الجمعيات التعاونية بجملة من اللوائح الوزارية والقوانين الأخرى غير المطبقة، بحكم الواقع، في قطاع غزة. إضافة إلى ذلك، فإن التعديلات المقترحة من قبل الهيئة، التي ما زالت رهن الافتراض، حيث إنها قد تُقبل أو تُرفض أو تُعدّل، غير قادرة على معالجة استمرارية حالة ازدواجية التشريعات العامة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك فيما يتعلق بالقطاع التعاوني الزراعي تحديداً. ومن جانب آخر، يفترض أن تتجه توصيات ومقترحات الهيئة، بشكل أكبر وأوسع، نحو تعزيز العمل في المناطق المصنفة «ج»، مثل العمل على اعتماد نصوص قانونية تعطي أفضلية معينة للعمل في هذه المناطق، كإلغاء الرسوم بشكل كامل للجمعيات التعاونية الزراعية في هذه المناطق. يجب إيلاء اهتمام خاص بهتين القضيتين في كل الأحوال، على الرغم من إدراكنا أن الأمر ليس مناطاً بجسم حكومي واحد، فهذا واقع لا يجب القبول به، وعكسه في العمليات التشريعية.

تختص هذه الورقة بنقاش أبرز التوصيات لمعالجة الإشكاليات والعقبات القانونية والسياساتية المتعلقة بالتعاونيات الزراعية، سواء في القانون، أو اللوائح التنظيمية، أو التعليمات الوزارية المتعلقة به، كما تستعرض بعض النقاط المرتبطة بالسياسات الحكومية المتعلقة بدعم القطاع الخاص على حساب التعاونيات، وتوزيع الأراضي ودور المرأة والشباب في التعاونيات الزراعية، ثمّ حول حماية التعاونيات الزراعية وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وآلية تسويق المنتجات، وختاماً؛ بعض النقاط المتعلقة بهيئة العمل التعاوني، التي تم تأسيسها بعد صدور القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 [قانون الجمعيات التعاونية]، وبذلك، ستتم مناقشة النقاط التالية:

1. **سياسات حكومية:** دعم القطاع الخاص الاستثماري؛ وملكية الأراضي؛ والحيازات الصغيرة للمزارعين؛ ودور المرأة والشباب ومشاركتهم في التعاونيات الزراعية.
2. **حماية وتعويض التعاونيات الزراعية والمزارعين؛** صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض للمزارعين؛ والسياسات التسويقية والإنتاجية.
3. **هيئة العمل التعاوني:** ملاحظات حول تأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية: ما بين قبول ورفض التسجيل، والتظلّم على القرار؛ وعدد الأعضاء؛ ودور هيئة العمل التعاوني ومركزة العمل؛ والتمويل والأموال: الموارد المالية للجمعية التعاونية، وموافقة الهيئة على المشاريع الممولة؛ الإعفاء الضريبي والجمركي، وضريبة الدخل؛ قرار حل الجمعية التعاونية وتصفيتها.

[1] من جملة التعديلات، تعديل اسم القرار بقانون ليصبح «بشأن التعاونيات» بدلاً من «بشأن الجمعيات التعاونية»، وعليه يعدّل مسمى الجمعية التعاونية ليصبح التعاونية في كل النص.
تم نقاش التعديلات المقترحة خلال اجتماع ممثل عن معهد مواطن مع هيئة العمل التعاوني: هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية** (رام الله: 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

[2] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية** (رام الله: 4 كانون الثاني/يناير 2021).

سياسات حكومية

دعم القطاع الخاص

بحسب نص أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022 للحكومة الفلسطينية، يبرز اهتمام الحكومة بموضوع التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحدّ من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة: «بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني: إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة».[3] دون توضيح آلية التطوير والعمل، على سبيل المثال، ضمن المحور الثالث من الفصل الثالث بعنوان التنمية المستدامة، تأتي الأولوية الوطنية السادسة بهدف العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ونجد أن ما كتب عن التعاونيات لا يتعدّى جملة واحدة: «دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها».[4] بالمقابل، نجد العديد من النصوص التي تتحدث عن دعم قطاع الأعمال، والاستثمار وتوفير بيئة تشريعية مناسبة.[5] وهناك بعض النصوص التي تتحدث عن دعم الشباب وتمكينهم وتوفير فرص عمل لهم كإحدى الفئات المهمشة، ولكن دون توضيح سُبل الحصول على مثل هذه الفرص، أو دعم واعتبار التعاونيات أحد التوجهات التي قد تساهم في توفير فرص عمل للشباب والحدّ من الفقر.

أشارت مخرجات الدراسة التي يعدّها معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان منذ عامين [دراسة معهد مواطن] حول التعاونيات الشبابية الزراعية، إلى عدم كفاية الدور الحكومي في استنهاض القطاع التعاوني الزراعي، وانحياز الدعم الحكومي للقطاع الخاص، من خلال منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية تحت مظلة «تشجيع الاستثمار»، كما تتقيد الحكومات الفلسطينية ببرنامج سياسي واقتصادي يهمّش القطاع الزراعي بشكل عام، وقطاع العمل التعاوني بشكل خاص. ومن الأمثلة التي قد تبدو بسيطة، ولكنّها استشرافية في الوقت ذاته، اشتراط أن يكون عمر العضو في التعاونية 18 عاماً بالحد الأدنى بحسب نص المادة (22) من قانون الجمعيات التعاونية، بالمقابل، يمكن لمن هو أقل من 18 عاماً أن يكون مساهماً في شركة خاصة، ضمن شروط معينة. وعليه، نرى ضرورة تخفيض سن العضوية، ضمن شروط معينة ومحددات صلاحية التصرف القانوني للقصّر. وفي السياق ذاته، فإن إقرار قانون الجمعيات التعاونية في نهاية العام 2017، بينما القوانين المساندة للقطاع الخاص مثل قانون تشجيع الاستثمار منذ العام 1998، الذي عدل العام 2004، يعد دليلاً على أولوية المشرّع الفلسطيني، وغياباً للتوازن بين القطاعات المختلفة.

ويجدر التأكيد هنا، على ضرورة التمييز بين التعاونيات والمشاريع الصغيرة. فميزة الجمعيات التعاونية تكتمل حين تكون حلاً جمعياً يُدار بطرق وأهداف مختلفة عن القطاع الخاص، ولكنها، لا تشكّل بأي حال جزءاً من القطاع العام، حيث إن الجمعيات التعاونية تعتمد على قيم الديمقراطية والمساواة والتضامن ما بين الأعضاء، ويتم الإشراف عليها من قبل هيئات ومجالس إدارية واتحادات منتخبة من بين الأعضاء التعاونيين أنفسهم، وتقوم الأجسام الحكومية بالدور الرقابي والإشرافي بحدود ضمان عمل الجمعيات التعاونية بحسب قيمها ومبادئها دون خنقها في تفاصيل إدارية بيروقراطية، كما سيتم التوضيح في التوصيات والمقترحات. فالأشخاص المهتمين بالعمل في القطاع التعاوني يمتازون بكونهم لا يسعون إلى تحقيق الربح، ولكن إلى خدمة أعضاء الجمعية التعاونية وتحقيق الدخل لهم، وعليه لا تُشكّل الجمعيات التعاونية كذلك جمعيات خيريّة.

[3] دولة فلسطين، **أجندة السياسات الوطنية 2017-2022** (رام الله: مكتب رئيس الوزراء، كانون الأول/ديسمبر 2016)، 37، https://bit.ly/3xaagcT

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

دور الشباب والشابات في القطاع التعاوني الزراعي

أما عن أهمية ودور الشباب في عملية الإنتاج الزراعي، وإمكانيات الإبداع والعمل، فيمكن تفعيل طاقة الشباب من خلال تشجيع مشاركتهم في جميع مراحل الإنتاج الزراعي، وتخصيص الدعم والموارد المالية اللازمة لتزويدهم بوسائل الإنتاج، وتعزيز مهارات الشباب والشابات في المجال الزراعي، والإرشاد المهني. كما ينبغي بذل المزيد من الجهود في جانب التوعية لتشجيع الشباب على الانضمام إلى التعاونيات، على سبيل المثال، من خلال إقرار ترتيبات من شأنها تمكين الشباب من استخدام قطع أراضٍ مصنفة كأراضي دولة أو أراضٍ وقفية، وبخاصة في ظل أن حيازات الشباب الزراعية لا تزيد على 4%،[6] ووضع ترتيبات سقوف أعلى للإعفاءات أو التسهيلات الضريبية للذين يتمكنون من خلق فرص عمل بأنفسهم لفترة زمنية كافية لتحقيق استقرار واستدامة الدخل لديهم، ووضع نظام مكافآت لكل من يخلق مشروعاً تعاونياً ناجحاً. وهذا من شأنه أن يشكل نقطة تحول نحو العمل الزراعي المنتج القائم على تعظيم دور الشباب كطاقة موثوقة.[7]

بحسب نتائج دراسة معهد مواطن، فإن ضعف الإقبال النسائي على الانضمام للتعاونيات، وابتعاد العديد من النساء عن التعاونيات الزراعية المختلطة (نساء ورجال)، ومحاولة تأسيس تعاونيات حرفية إنتاجية نسائية، يأتي في ظل تهميش النساء في المجتمع ككل والضغط المجتمعي، والمرتبط بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، وعدم ملكية النساء للأراضي، ونظام الميراث المطبق في فلسطين، وعدم امتلاك النساء لوسائل مواصلات تمكنهن من التنقل بين مساكنهن والمواقع الزراعية. بالتالي، نلاحظ أن عمل النساء في التعاونيات يتركز، في مجمله، في التعاونيات الحرفية، التي تشكل ما يقارب نسبته 2% فقط من مجمل القطاع التعاوني، أما فيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية الإنتاجية، فتشكل المرأة ما نسبته 8% فقط،[8] إضافة إلى أن غالبيتهن لا يحصلن على أجر مقابل العمل،[9] فنلاحظ، على سبيل المثال، أن نسبة الإناث من أعضاء الأسرة العاملين في الزراعة، وغير مدفوعي الأجر، هي النسبة الأكبر، إذ تشكّل 80.5% من مجمل أعضاء الأسر العاملين في الزراعة دون أجر، في الضفة الغربية للعام 2018،[10] على الرغم من أن نسبة الإناث العاملات في الزراعة (تشرين الأول - كانون الأول 2018) في الضفة الغربية، تشكّل نسبة أكبر من نسبة الذكور، 8.3% مقابل 5.9% للذكور،[11] نظراً لأن العاملين

---

[6] الشباب بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي الفئة العمرية من 15-29 عاماً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية - الأراضي الفلسطينية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2011)، 71،
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1818.pdf

[7] Fuad Abu Saif, "Sovereignty over Food Production: A Palestinian Approach towards Developing the Rural Economy," *This Week in Palestine, no. 271 (November 2020): 56-61*.

[8] باسم حسين قدورة، **مراجعة للقرار بقانون الجمعيات التعاونية الجديد رقم 20 لسنة 2017 ومقترحات بخصوص تعزيز دور المرأة بالعمل التعاوني** (جمعية تنمية المرأة الريفية، 14 تموز/يوليو 2018).
وبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في التعاونيات العاملة (350 تعاونية) من الذكور 32275 عضواً، بنسبة 76.1%، مقابل 10151 من الإناث، بنسبة 23.9%: هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي للعام 2018** (رام الله: هيئة العمل التعاوني، أيار/مايو 2019)، 34.

[9] اتحاد لجان العمل الزراعي، «أرقام صادمة تعكس واقع النساء في القطاع الزراعي»، **اتحاد لجان العمل الزراعي** (25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)،
http://uawc-pal.org/news.php?n=3701&lang=1

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في فلسطين حسب المنطقة والحالة العملية والجنس، 2018»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (2019)، https://bit.ly/3cvYeD3

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «نسبة العاملين 15 سنة فأكثر في نشاط الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين 15 سنة فأكثر في جميع الأنشطة الاقتصادية في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2018»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (2019)،
https://bit.ly/3pD34nb

في الزراعة من الذكور غالباً ما يمثّلون أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم، على عكس النساء العاملات لأسرهن دون أجر، ما يؤثر على مساهمتهن في اتخاذ القرار وإضعاف استقلاليتهن الاقتصادية.[12]

ومن خلال السياسات الحكومية في توزيع الأراضي وتسهيل عمل المزارعين، بالإمكان تشجيع النساء على الانخراط في التعاونيات الزراعية، ما يسهم بتعزيز مشاركتهن في القطاع الإنتاجي، والمشاركة المدنية (المجتمعية والسياسية).

وعليه، في حال تطبيق سياسة الحكومة لاستصلاح الأراضي الزراعية،[13] نرى ضرورة العمل على تخصيص توزيع أراضٍ للتعاونيات الزراعية، والأخذ بعين الاعتبار حاجة الشباب والشابات، والانتباه إلى انخفاض نسب حيازة النساء والشباب للأراضي، وعليه بالإمكان العمل على نظام كوتا نسائية في حال تأجير أو تضمين بعض الأراضي الوقفية/الحكومية للمزارعين، أو إعطاء الأولوية للتعاونيات المختلطة بهدف تعزيز مشاركة الشباب والشابات المجتمعية والسياسية. تجدر الإشارة إلى ارتباط ملكية الأراضي بنظام الميراث المتبع، وغلاء الأسعار. ولذلك، هناك أهمية اتباع سياسات حكومية تهدف إلى تخصيص الأراضي الخصبة للزراعة ومنع استخدامها للتطوير العقاري، وقطاع الخدمات.

وبالإمكان التفكير في سياسات أخرى، مثل زيادة الموازنات المخصصة للقطاع التعاوني الزراعي، والعمل على إنتاج بيوت زراعية فلسطينية؛ وتوفير تسهيلات للتعاونيات الزراعية فيما يتعلق بتكلفة الإنتاج؛ والعمل على تضمين قانون الجمعيات التعاونية نصوصاً قانونية تضمن إيجاد وسائل ناجعة، وسريعة، وقليلة التكلفة لفض النزاعات المتعلقة بالجمعية وأعضائها.[14]

حماية وتعويض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين

بحسب الدراسات والتقارير، يبرز انخفاض نسبة العمالة الزراعية في فلسطين عن السنوات السابقة بشكلٍ حاد، لتصل إلى 6.5% العام 2018.[15] يشكل أعضاء التعاونيات حوالي 2% من سكان الضفة الغربية، وتقدر قيمة إنتاج الحيازات الزراعية التابعة لأعضاء التعاونيات الزراعية حوالي 233 مليون دولار، أي ما يقارب الـ 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، سنة 2010.[16] إن تراجع العمل في القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني، حتى ولو كان ذلك ناجماً جزئياً عن نمو القطاعات الأخرى، يؤكد أهمية إجراء التعديلات والإصلاح على القوانين والأنظمة المرتبطة بالقطاع الزراعي، التي تؤثر بشكل مباشر على القطاع التعاوني الزراعي، وضرورة اتخاذ السياسات الملائمة لتطوير التعاونيات الزراعية.

الحماية والتعويض

فيما يتعلق بالحماية والتعويض عن الظروف الطبيعية والكوارث، فإنها تنظم بحسب القرار بقانون رقم (12) لسنة 2013 بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وضمن المادة (7) التي تتعلق

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التوزيع النسبي للعاملين».

[13] صحيفة الأيام، «اشتية: الخطة جزء من استراتيجية الانفكاك التدريجي عن الاحتلال، الحكومة تطلق خطتها 'العناقيد التنموية' بدءاً من قلقيلية»، **صحيفة الأيام** (4 أيلول/سبتمبر 2019)، https://bit.ly/2TV6HsV

[14] يوسف عدوان وسارة نوفل، **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير** (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2010)، 27-49.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «نسبة العاملين 15 سنة فأكثر».

[16] المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية: دراسة تحليلية** (رام الله: الإدارة العامة للتعاون - وزارة العمل، 2012)، 11.

بمهام الصندوق فيما يتعلق بالزراعة، يتم التفريق ما بين التعويضات للمزارعين والتعويضات للمؤمن لهم، ما ينطوي على فهم أن التعويضات قد لا تشمل جميع المزارعين، أو أن هناك معايير مختلفة للتعويضات، كما أنها تتسم بالطوعية وعدم الإلزامية، أي إنها لا تشكل حقاً للمزارعين. وبحسب نتائج دراسة معهد مواطن، برزت العديد من الانتقادات على فاعلية الصندوق وعمله.

ونظراً لقرار مجلس الوزراء الأخير، الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2021،[17] الذي يقضي بإلغاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، نشير إلى أهمية العمل على نظام جدّي وفعال للتعويض والتأمين الزراعي، يشمل حق التعاونيات في الاستفادة وتخفيف الخسائر. فقانون التأمينات الزراعية، الذي سيُلغى تبعاً لإلغاء الصندوق، مرتبط بضرورة تحقيق الاسترداد الضريبي، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لتمارس عملها وتمنح المزارعين قروضاً، يجب أن يكون المزارع مؤمناً، ولكي يؤمن المزارع يجب أن ينتهي من تسوية الاسترداد الضريبي، والاسترداد الضريبي مرتبط تباعاً بوزارة المالية. وهذه العملية المركبة والمعقدة، لا تساعد المزارع، وبخاصة المزارع البسيط، على تحقيق الاستقرار في عملية الإنتاج وفي الدخل.

الإقراض

لا ينص قانون الجمعيات فيما يتعلق بنظام الإقراض على أية أحكام تفصيلية، سوى إنشاء صندوق التنمية التعاوني، والهادف إلى وضع آلية لتمويل الجمعيات التعاونية الصغيرة، وبخاصة الإنتاجية منها، وهناك قراران وزاريان خاصان بالقطاع الزراعي تحديداً، وليس الجمعيات التعاونية بشكل خاص، وهما: قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2018 بنظام التمويل والإقراض للمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، وقرار بقانون رقم (8) لسنة 2015 بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي.

أبرز البحث الميداني، الذي قام به فريق معهد مواطن، بعض الإشكاليات والصعوبات التي تواجه الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بالإقراض، بشكل عام، سواء من البنوك أو مؤسسات الإقراض، التي غالباً ما ترتبط بتوفير الضمانات، وكذلك في الفوائد المرتفعة. ويجب الإشارة إلى أن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لم تقم بتقديم أي قرض حتى لحظة إجراء المقابلة (آب 2020)، ولا توجد معايير واضحة لعملية منح القروض، إضافة إلى عدم توفر الدعم المالي الحكومي للصندوق ولمؤسسة الإقراض، للقيام بعملها بشكل مؤثر وحقيقي. هذا إضافة إلى أنه يجب على كل مزارع يرغب في الحصول على قرض، أن يكون مسجلاً في صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية،[18] ما يعني فرض مزيد من الأعباء على المزارع. كما اتضح لنا من خلال المقابلات التي أجراها فريق معهد مواطن، أن غالبية الجمعيات التعاونية الزراعية لا تعلم بوجود هذه المؤسسة، ولم تستفد أي منها من هذه القروض.

وفي ظل قرار مجلس الوزراء الأخير، الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2021،[19] الذي يقضي بإلغاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض بشكل كامل، نرى ضرورة التفكير والعمل على استحداث أنظمة عملية وسهلة، تساهم في تعزيز عمل التعاونيات الزراعية، من خلال الحصول على القروض المساندة، إن رغبت في ذلك.

---

[17] مجلس الوزراء - دولة فلسطين، «جلسة مجلس الوزراء رقم (90)»، **الأمانة العامة لمجلس الوزراء** (4 كانون الثاني/يناير 2021)، http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51674

[18] رياض الشاهد، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، «آفاق سياسات الإقراض الزراعي»، ورقة غير منشورة، **ندوة حوار السياسات - العدالة للقطاع الزراعي** (رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)؛ اتحاد لجان العمل الزراعي، 9 تموز/يوليو 2019).

[19] مجلس الوزراء - دولة فلسطين، «جلسة مجلس الوزراء رقم (90)».

أما بالنسبة لصندوق التنمية التعاوني، فلم يتم تفعيله كذلك، ويستلزم وضع خطة لتمكينه بهدف دعم المبادرات التعاونية وتطويرها. كما أشار البحث الميداني، الذي أجراه فريق معهد مواطن، إلى صعوبة فتح حسابات في البنوك التي لا يمكن الحصول على قروض بدونها، تبعاً للعقبات الناتجة عن القيود والشروط المفروضة من البنوك، والتي تتناقض مع احتياجات الجمعيات التعاونية الناشئة، وبخاصة في مرحلة التأسيس.

الإنتاج والتسويق

تعاني التعاونيات الزراعية من غياب النصوص الناظمة لموضوع الإنتاج والتسويق، على الرغم من وجود بعض النصوص غير المنظمة وغير الكافية المتعلقة بالتسويق بحالة المزارعين، بحيث لا توجد نصوص تنظم الاتفاق مع التجار ونقل البضاعة، والإعلانات، وتحديد أسعار المنتجات.

يتضح من معطيات دراسة معهد مواطن غياب خطة حكومية استراتيجية للتسويق أو للزراعة بشكل عام، وتتضح تباعاً إشكاليات التسويق الداخلي كمسألة المواصلات التي تعد عائقاً يرتبط بدرجة كبيرة بالحواجز الإسرائيلية بين المدن الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، فإن البيع في الأسواق المركزية، وتذبذب الأسعار، يشكل عائقاً آخر. كما أن عدم وجود إمكانيات لتخزين الفائض من الإنتاج في برادات، والتعرض لدرجات الحرارة المرتفعة، يتلف الإنتاج، ناهيك عن المنافسة مع المنتجات الزراعية الإسرائيلية. وكلها عقبات تحتاج إلى سياسات تدفع باتجاه تجاوزها.

وفيما يتعلق بعملية الإنتاج، لا يوجد ما ينظم شراء المدخلات من بذور وأشتال، وتطوير البنية التحتية من سياج وبيوت بلاستيكية وأنظمة ري وتحكم بالحرارة والرطوبة والحموضة وغيرها. وعليه، هناك حاجة لتطوير دور وزارة الزراعة، والبحث عن سبل تطوير آلية ونظام لمساعدة المزارعين، مثل تقديم التدريبات والنصائح الإرشادية فيما يتعلق بأوقات الزراعة، والمواسم الزراعية، وإنشاء منصة إلكترونية لتوفير المعلومات كافة التي يحتاجها المزارع الفلسطيني، بهدف تعزيز عمل المزارعين الصغار والتعاونيات الزراعية، إضافة إلى إعطاء الأولوية للبذور المحلية والإنتاج المحلي، وإيلاء اهتمام أساسي لبنوك البذور المحلية الفلسطينية التي تعتبر خزنة أمان للحفاظ على الأصناف الجينية للبذور المحلية وحمايتها.[20]

كما أن هناك حاجة لوضع سياسات وخطط تسويقية من شأنها إيجاد أفضل التوازنات للتقليل من وقع سيطرة الاحتلال على المنافذ والمعابر الحدودية، والموازنة بين توجيه الإنتاج الزراعي للتصدير الخارجي مثل زيت الزيتون (حيث إن هناك عدداً لا بأس به من الجمعيات التعاونية والشركات التي تعمل على التصدير إلى خارج فلسطين)، ووضع سياسات لاستقرار التسويق والاستهلاك المحلي لأغلب المحاصيل بشكل يمنح صغار المزارعين والمنتجين حماية خاصة، ويعزز دورهم في عجلة الإنتاج المحلي، وصولاً إلى تلبية احتياجات ومتطلبات السوق المحلي، بدلاً من إعطاء الأولوية لإنتاج المحاصيل للأسواق الخارجية، وبخاصة في ظل عدم الاكتفاء الذاتي.[21]

ومن جانب آخر، هناك ضرورة لتعزيز الرقابة الحكومية على ارتباط بعض المشاريع الزراعية أساساً بشركات إسرائيلية. كما يجب النظر في طرق لتمكين المنتجات النسوية أو التعاونية أو منتجات صغار المزارعين من التنافس في السوق الداخلي، ما لذلك من أثر في تخفيف الحاجة إلى التعامل مع دولة الاحتلال، والتخلص، بالتالي، من التبعات السلبية لهذا التعامل.

[20] Abu Saif, "Sovereignty over Food Production."

[21] Ibid.

هيئة العمل التعاوني

بحسب ما أشارت له نتائج البحث الميداني، الذي أجراه فريق معهد مواطن، فإن دور الرقابة والإشراف بحسب ما تقوم به هيئة العمل التعاوني، يأتي، في جانب منه، على خلاف المهام الأساسية للهيئة كتشجيع أفراد المجتمع، وبخاصة الشباب على تأسيس التعاونيات وتيسير عملها وعمل الاتحادات وتقديم استشارات قانونية. كما تشكّل سياسات الهيئة، في بعض الجوانب، عائقاً للعمل التعاوني، وتنحياً عن هدفه وطبيعته الرئيسية بكونه عملاً مجتمعياً يفترض هامشاً واسعاً من الحرية بالعمل، بعيداً عن البيروقراطية الحكومية.

إن للأدوار المناطة بهيئة العمل التعاوني، كالرقابة والإشراف على عمل التعاونيات، أهمية كبيرة، ولكن دون وجوب التدخل المباشر في طبيعة العمل، فلا توجد، بأي حال، حاجة لرقابة على القطاع التعاوني أكبر أو أشد من الرقابة المفروضة على القطاع الخاص.

تأسيس الجمعيات التعاونية وتسجيلها

نلاحظ من البحث الميداني، الذي أجراه فريق معهد مواطن، أن عدداً لا بأس به من التعاونيات، غير مسجل في هيئة العمل التعاوني، ويعود ذلك إلى أسباب عدة، منها صعوبة إجراءات التسجيل، وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات فتح الحسابات البنكية، أو لأسباب خاصة بالتعاونية، بحيث يرى البعض أن لا فائدة من التسجيل، وأن إجراءات الحكومة البيروقراطية كالمتابعة والإشراف والرقابة، تشكّل عقبات أكثر منها تسهيلات أمام عمل التعاونيات.

وعليه، نقترح تسهيل إجراءات تسجيل التعاونيات، إضافة إلى ضرورة إجراء تعديلات شكلية لبعض الإشكاليات التنظيمية والإجرائية، كمسألة عقد اجتماعات المجلس كل شهرين على الأقل، في حين أن اتخاذ قرار تسجيل التعاونية، وهو ضمن صلاحيات مجلس الإدارة، يجب أن يُتخذ خلال شهر. أما فيما يتعلق بصلاحية مجلس إدارة الهيئة بالنظر في طلب تسجيل الجمعية التعاونية، وفي الاستئناس برأي جهات رسمية (لم يتم تحديدها على وجه الدقة)، فإننا ندعم توصية هيئة العمل التعاوني بإلغاء نص هذه المادة؛ (23/3)،[22] وندعو إلى اعتمادها بهدف إنهاء مخاوف التعاونيات وارتباط هذه الصلاحية، في ظل عدم تحديد الجهات ذات الاختصاص، بمسألة التدقيق والفحص الأمني.

وحول عدد الأعضاء المشترط لتأسيس التعاونية، نرى ضرورة الإسراع في اعتماد التعديلات المقترحة من قبل هيئة العمل التعاوني، والخاصة بتقليص العدد الواجب لتأسيس التعاونية، على أن يتم تحديد الحد الأدنى للعضوية بناء على دراسة ميدانية تتعلق بالشباب والشابات الذين يطمحون إلى إنشاء تعاونية. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة لإجراء تعديلات فيما يتعلق بنظام الرسوم، سواء لتسجيل التعاونية أو لتصديق الأوراق الرسمية أو للإشراف على بعض الخطوات اللازمة، بيروقراطياً، لعمل الجمعيات التعاونية، فإن قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2018 بنظام رسوم هيئة العمل التعاوني، يفرض العديد من الرسوم المستحدثة التي تشكّل عبئاً إضافياً على أعضاء الجمعية التعاونية. فعلى سبيل المثال، إن رسوم التسجيل التعاونية هي 300 دينار، التي تُعد مرتفعة، بحسب نتائج البحث الميداني، الذي أجراه فريق معهد مواطن، وبخاصة بالنسبة للتعاونيات الشبابية المبتدئة والحديثة، ولهذا الغرض ربما يكون مجدياً التمييز بين أنواع التعاونيات وحجمها وإقرار الرسوم بشكل متوافق مع ذلك.

[22] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية** (2020). (اجتماع مع هيئة العمل التعاوني، لمناقشة التعديلات المقترحة على القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017).

هيئة العمل التعاوني ومركزة العمل

يتكون مجلس إدارة هيئة العمل التعاوني حالياً من 11 عضواً، برئاسة وزير العمل، وغالبية أعضائه الأحد عشر هم من موظفي القطاع الحكومي، بينما لا يحظى القطاع التعاوني سوى بثلاثة ممثلين فقط. ولا تنسجم نسب التمثيل هذه، مع أهمية دمج العاملين في القطاع التعاوني ضمن الهيئات والأجسام صاحبة القرار وأهداف الحكومة المعلنة حول خلق الشراكات، كما لا تضمن هذه النسب مشاركة فاعلة في القرارات والسياسات التي يتخذها المجلس. ولذلك، فإن من المناسب إعادة النظر في نسب التمثيل.

كما نجد أن من الضروري الأخذ بتوصية هيئة العمل التعاوني بإلغاء صلاحية المجلس بالتنسيب لمجلس الوزراء بمكافآت أعضاء المجلس (أي منحهم صلاحية التنسيب وتحديد مكافآتهم بأنفسهم)، وإن كان التنسيب غير ملزم، إلا أن لهذه الممارسة مخاطر ترتبط بتناقض المصالح.

التمويل والأموال في الجمعيات التعاونية

الموارد المالية للجمعية التعاونية، وموافقة الهيئة على المشاريع الممولة

تفرض نصوص قانون الجمعيات قيوداً على تمويل القطاع التعاوني، وذلك باشتراطها في المادة (5 الفقرة 8)، والمادة (7 الفقرة 10)[23] من قانون الجمعيات التعاونية، موافقة مجلس إدارة هيئة العمل التعاوني على الخطط والمشاريع الممولة من الجهات المانحة والمقدمة للجمعيات التعاونية. وتكمن الإشكالية في هذا الشرط في شقين، الأول؛ بأن النص لا يحدّد المعايير والشروط الواجبة للموافقة على التمويل من عدمها، والثاني؛ أن الرقابة القبلية على الأموال، وبخاصة بالنسبة للجمعيات التعاونية، تخلق عقبات أمام العمل في ظل مرونة العمل المفترضة في الجمعيات التعاونية واتّسامها بالطوعية، إضافة إلى ذلك، من شأن مثل هذه القيود المساس باستقلالية ومساحة عمل هذه الأجسام الاقتصادية المجتمعية، وعرقلة أدائها وتنفيذ مهامها ونشاطاتها وتحقيق أهدافها.[24]

وعليه، نقترح أن تكون الرقابة القبلية متناسبة مع قيمة المشروع الممول، فبالإمكان اشتراط الموافقة في ظل ارتفاع قيمة المشروع عن مبلغ معين يتلاءم مع طبيعة عمل الجمعيات التعاونية، ومن ناحية أخرى، نوصي بأن تكون الرقابة تنفيذية وبعدية، أي من خلال أن تقوم الهيئة بالتأكد والتمحيص من أن الأمر بالصرف الحاصل لمشروع معين قد تم صرفه أو الالتزام به بصفة مطابقة لتنظيمات وقوانين ومبادئ التعاون، وذلك يتم من خلال التقارير وتقييم إنجاز العمل، وبالمقابل بالإمكان التحقيق في المخالفات، وفي حال وجود شبهات فساد، فأصبح بالإمكان أن تخضع الجمعيات التعاونية للمساءلة أمام هيئة مكافحة الفساد، وبخاصة في ظل أن أموال الجمعيات التعاونية هي أموال عامة، وتأتي باسم الشعب الفلسطيني.

من جانب آخر، نرى أن اشتراط قانون الجمعيات التعاونية ضرورة أخذ موافقة هيئة العمل التعاوني على المنح والهبات التي تحصل عليها التعاونيات، ضمن نص المادة (40) من قانون الجمعيات، التي تنص على أن أحد مكونات الموارد المالية للجمعيات التعاونية هو «الهبات والمساعدات

---

[23] قانون الجمعيات التعاونية: مادة (5) أهداف ومهام الهيئة: «تهدف الهيئة إلى تنظيم القطاع التعاوني والإشراف عليه دون أن تمارس العمل التعاوني بشكل مباشر، ولها في سبيل ذلك القيام بالمهام الآتية: 8. الموافقة على المشاريع الممولة من الجهات المانحة للقطاع التعاوني، بما يهدف إلى تنمية القطاع التعاوني وتطويره. «مادة (7) صلاحيات المجلس: «للمجلس في سبيل تحقيق أهداف الهيئة القيام بالآتي: 10. الموافقة على الخطط والمشاريع الممولة من الجهات المانحة». انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، «**قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية [قانون الجمعيات التعاونية]**»، الوقائع الفلسطينية، عدد 138 (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، 5-25.

[24] الاتحاد العام للجمعيات التعاونية، «رسالة إلى وزير العمل»، **ورقة موقف** (د. ت.) (أرسلت من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي).

والمخصصات غير المشروطة بموافقة المجلس»، يشكّل إشكالية إضافية للجمعيات التعاونية، ووردنا من خلال اجتماعنا مع هيئة العمل التعاوني، أن هناك مقترحاً لتعديل هذه المادة، لتشترط الموافقة على المنح والهبات إن تجاوزت قيمة مبلغ معين، وهو ما نراه معقولاً، ونؤيده، وبخاصة في ظل أن النص الحالي لم يوضّح ماهية المساعدات والهبات التي تشترط أخذ الموافقة ولا الشروط المحددة لموافقة مجلس إدارة الهيئة من عدمها، إضافة إلى أنه لا يوجد هناك أي سلطة إشرافية أو رقابية من قبل الهيئة على إمكانية الجمعيات التعاونية أخذ القروض، وهو ما يعد أخطر وبحاجة لرقابة وإشراف أكثر لمصلحة الجمعية التعاونية، ولعدم تحميلها أعباء تشكّل خطراً على الأعضاء كذلك.

إن تطوير العمل التعاوني يتطلب توازناً يمكّن التعاونيات من العمل ضمن معطيات السوق، وبخاصة في ظل احتكار السوق من قبل القطاع الخاص، وفرض قيود على الجمعيات التعاونية تحجّم إمكانية عملها أمام الشركات الخاصة، أو عدم السماح لها بدخول بعض القطاعات المعينة وفقاً لسياسة الاحتكارات.[25]

الإعفاء الضريبي والجمركي

بحسب نتائج الدراسة، تبين وجود العديد من التعقيدات أمام إمكانية فتح الملفات الضريبية، التي ترتبط، بشكل مباشر، بفتح الحسابات البنكية للتعاونيات، وتباعاً تحقيق الاسترداد الضريبي، وأن طلبات الإعفاء الضريبي والجمركي تتم بشكل منفرد لكل جمعية تعاونية على حدة بحسب تقديم الكشوفات الدورية والإقرار الضريبي. إن نص قانون الجمعيات في المادة (17) منه حول إعفاء الجمعيات والاتحادات القطاعية من الضرائب والرسوم الجمركية لا يشكّل عائقاً بذاته، إنما تبرز الإشكالية بفهم النص، إذ إنه غير واضح بالشكل الكافي فيما يتعلق بالشروط والمعايير للحصول على الإعفاءات، كما تبيّن من خلال المقابلات التي أجراها فريق معهد مواطن، أن جميع الجمعيات التعاونية الزراعية تواجه صعوبات في الاستفادة من هذه الإعفاءات، وأن البيروقراطية التي يتم تعامل فيها تخلق معاناة كبيرة أمام الجمعيات التعاونية والمزارعين. إضافة إلى ذلك، برز من خلال المقابلات أن مسألة الإعفاء ليست مقتصرة على وجود هذا النص في قانون الجمعيات التعاونية، وإنما في التبعات المستحقة عند تنفيذ إجراءات الإعفاء، وبخاصة في ظل ارتباطه وعلاقته بوزارة المالية وسلطة النقد من خلال البنوك.

على الرغم من أن المادة (69/2) من قانون الجمعيات تنص على إلغاء كل ما يتعارض معه، فإن عدم قيام مجلس الوزراء بإصدار أنظمة وتعليمات توضح وتقنن الإجراءات البديلة الضرورية للعمل بالقانون يخلق إرباكاً. وما يزيد الأمور تعقيداً، هو القلق من القوانين الضريبية لأسباب تاريخية جزئياً، وبسبب التأرجح التشريعي المتعلق بها، وبخاصة ما يرتبط بضريبة الدخل، وتحديداً للمزارعين.[26] وعليه، فإن من المفيد صوغ قانون الجمعيات التعاونية بشكل يجعله (مشجعاً للاستثمار) في عدد من أنواع التعاونيات الزراعية، كما أن من الضروري إعادة النظر بالنظام الضريبي، بحيث ينصف التعاونيات (الزراعية بشكل خاص)، والخريجين الجدد، والشباب العاطلين عن العمل.

حل الجمعيات التعاونية

إن منح مجلس الإدارة لهيئة العمل التعاوني صلاحية حل الجمعية وفق المادة (54 الفقرة 2)، ينطوي على تقييد لحرية العمل التعاوني، وبخاصة في ظل أن الإجراءات التحذيرية والتحقيق في وضع الجمعيات التعاونية ليس إلزامياً في الحالات كافة لإصدار قرار الحل.

[25] هيئة العمل التعاوني، **مقابلة جماعية** (2021).

[26] اتحاد لجان العمل الزراعي، **دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي** (اتحاد لجان العمل الزراعي، أيلول/سبتمبر 2019)، 61،
https://bit.ly/3vbrdCi

وعليه، تقدر الورقة أن قرار حل الجمعية يجب أن يسبقه إجراءات تحذيرية في كل الحالات، مثل وضع نص يتعلق بالإنذار لتصويب الوضع القانوني أو المالي، وحل الجمعية خلال مدة معينة بدلاً من الحل المباشر، وأن يتم الحل وفق الإجراءات القضائية السليمة.

الخلاصة

يشكل متوسط انخراط الناس في قوة العمل ضمن القطاع التعاوني على المستوى العالمي حوالي 12%،[27] أما في فلسطين، فإن نسبة الأعضاء التعاونيين في الجمعيات التعاونية العاملة،[28] ومن نسبة العاملين المصنفين ضمن القوى العاملة للعام 2017،[29] تشكّل 4.97% (لا يعد هذا المؤشر دقيقاً، حيث إنه تم حسابه بحسب معهد مواطن وفق معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى أن العمالة تصنف بعمالة تامة وعمالة ناقصة متصلة بالوقت، وفي هذا السياق تم اعتماد نسبة العمالة بشكل عام).[30] ويعني ذلك أننا نحتاج إلى تطوير البيئة المشجعة إلى الوصول إلى هذه النسبة وتجاوزها، فإمكانية ذلك متصلة، بين أمور أخرى، بلحمة المجتمع الفلسطيني الخاصة وطبيعة نسيجه الاجتماعي التي تطورت عبر العقود في مواجهة الاستعمار. وحاجتنا إلى ذلك جلية، فالقطاعان العام والخاص باتا غير قادرين على استيعاب الأجيال الجديدة التي ترفد القوى العاملة بأعداد جديدة وكبيرة نسبياً كل سنة؛ ثم إن الأوضاع السياسية والاقتصادية أدت إلى وجود شباب لا يعملون، وأراضٍ تحتاج إلى من يفلحها؛ إضافة إلى ذلك، هناك متسع لزيادة الإنتاج المحلي في مجالات عديدة، وإحياء الحرف، وتطوير جودة وإنتاجية العمل الزراعي.

وتشمل عملية تطوير البيئة المنشودة صوغ أدوات تنظيمية تراوح بين وضع السياسات، وتعديلات القوانين، وسن الأنظمة والتعليمات لإنشاء البيئة الضرورية لتوسيع انخراط القوى العاملة في العمل، وتعزيز الإنتاج الوطني، ورفع نسبة الاعتماد الذاتي، وتعزيز البيئة المدنية التي تشكل شرطاً لتوسيع المشاركة السياسية، والتقدم الاجتماعي. وتشكل العوامل السالف ذكرها عناصر ضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكامنة في خلق وتعزيز ظروف للمقاومة ضد الاستعمار، وتعزيز عملية بناء الدولة. ويشكل القطاع التعاوني (الزراعي خاصةً) أداة مركزية في هذه العملية، وبخاصة في ضوء ارتباط المشروع الاستعماري بالسيطرة على الأراضي، وفي ظل التوجه المفرط للشباب الفلسطيني نحو القطاعات الخدمية أكثر من القطاعات الإنتاجية.

ونأمل أن تساهم التوصيات المقترحة في تعزيز توجه الشباب للعمل في الأرض والزراعة من خلال أطر تعاونية، بدلاً من الاقتصار على تمكين القطاع الخاص (وبخاصة الشركات الكبيرة) بدون

---

[27] ICA and EURICSE, *World Cooperative Monitor 2018: Exploring the Cooperative Economy* (Brussels and Trento: International Cooperative Alliance (ICA), and European Research Institute on Cooperative and Social Enterprises (EURICSE), 2018), https://monitor.coop/sites/default/files/publication-files/wcm2018-web-803416144.pdf

[28] وصل عدد الأعضاء التعاونيين (أعضاء الهيئات العاملة في التعاونيات)، في الضفة الغربية، في نهاية العام 2018، إلى 59370 عضواً، من بينهم 42426 عضواً مسجلين في التعاونيات المصنفة عاملة (350 تعاونية). انظر: هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي**، 8.
وتُعرف الجمعية العاملة، حسب معايير هيئة العمل التعاوني، بأنها: «كل جمعية ملتزمة بالقانون من حيث إنها أعدت ميزانية واحدة على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات مالية (2015-2017)، وعقدت اجتماع هيئة عامة واحداً على الأقل حسب الأصول خلال آخر ثلاث سنوات (2016-2018)». انظر: المصدر نفسه، 29.

[29] تشكل نسبة العاملين من المصنفين داخل القوى العاملة 82.4%. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 2018** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/مايو 2019)، 22، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf

[30] تم حساب النسبة بحسب عدد أعضاء الجمعيات التعاونية العاملة للعام 2018، مقارنة بنسبة العاملين من المصنفين داخل القوى العاملة في الضفة الغربية للعام 2018. انظر: المصدر نفسه.

تطوير البدائل التي من شأنها أن تحدّ من سلبياته التي تتجلّى عالمياً ومحلياً في استقطاب الثروة (ارتفاع معامل جيني في المناطق الحاضنة للعناقيد الزراعية)، وزيادة التفاوت في الملكيات، وغير ذلك من ظواهر من شأنها زيادة اغتراب الفئات المستبعدة من عملية الإنتاج، والتبعات السلبية لذلك على النسيج الاجتماعي، والعنف، والجريمة، والتوجهات الشعبوية، وغيرها من أمور نعرف تمام المعرفة عن كونها تنتج عن سوء توزيع الثروة.

تشير نتائج دراسة معهد مواطن إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي توفرها التعاونيات، فالعمل التعاوني يوفر أرضية صلبة لتعزيز العمل الجمعي وزيادة التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع، بدلاً من الفردانية التي تهدد بتفكيك المجتمع، ومن ناحية أخرى تشكل التعاونيات أداة فعلية للتحدي والصمود والعودة للأرض، وبخاصة بين فئة الشباب، وأيضاً المساهمة في التقليل من حدة الفروق بين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة بين الشابات والشباب، وتقليل الاعتماد على العمل المؤقت.

إن قراءة نقدية لقانون الجمعيات التعاونية والأنظمة المتعلقة به نصاً ووقعاً على المعنيين، تشير إلى أن المنظومة التي أنشأها لا تحقق هدفاً رئيسياً من أهدافها، وهي تنظيم العمل التعاوني، ويبدو أنها بدلاً من تنظيم العمل التعاوني، تجعل من عملية التنظيم عقبة في طريقه، ولا توفر دافعاً لتشجيع العمل التعاوني وانتهاجه كاستراتيجية رئيسية تساهم في حل جزء من المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وبخاصة فئة الشباب وخريجي الجامعات، كالبطالة الحادة، وسوء الأوضاع المعيشية، وتدني مستوى الرواتب بشكل عام، وأيضاً من حيث العمل التعاوني كأداة للنهوض بواقع القطاعات المهمّشة كالزراعة، وجعلها إحدى روافع الاقتصاد الفلسطيني.

على الرغم من قرارات مجلس الوزراء الأخيرة، الخاصة بإلغاء هيئة العمل التعاوني، وإلحاق اختصاصاتها ومهامها وموظفيها إلى وزارة العمل، وإلغاء كل من مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية،[31] فإنه بمراجعة استراتيجية الحكومة، والتمعن فيما يرشح عنها، تشير إلى رغبتها في تعزيز العمل والتعاون والإنتاج، وأنها مدركة لضرورة التوازن بين القطاعات المختلفة، وقد تخلت عن تجربة السير في مجال واحد وحيد للتنمية. وبطبيعة الحال، فإن على السياسات الحكومية أن تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة الراهنة من مسيرة الشعب الفلسطيني، وأن تعمل على توفير شروط النهوض بالواقع التعاوني الزراعي، وجذب فئة الشباب أو المزارعين بشكل خاص.

إننا نعتقد أن التوصيات المقترحة هنا، سواء المتعلقة بقانون الجمعيات التعاونية أو بالسياسات الحكومية، ستساهم في تفعيل عدد أكبر من التعاونيات، وتجاوز بعض العقبات التي تواجهها.

المصادر

Abu Saif, Fuad. 2020. «Sovereignty over Food Production: A Palestinian Approach towards Developing the Rural Economy.» *This Week in Palestine* (271): 56-61.

ICA, and EURICSE. 2018. *World Cooperative Monitor 2018: Exploring the Cooperative Economy*. Brussels and Trento: International Cooperative Alliance (ICA), and European Research Institute on Cooperative and Social Enterprises (EURICSE). https://monitor.coop/sites/default/files/publication-files/wcm2018-web-803416144.pdf

الاتحاد العام للجمعيات التعاونية. د. ت. «رسالة إلى وزير العمل». **ورقة موقف**. (أرسلت من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي).

اتحاد لجان العمل الزراعي. 2019. **دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي**. أيلول/سبتمبر، اتحاد لجان العمل الزراعي. https://bit.ly/3vbrdCi

[31] مجلس الوزراء - دولة فلسطين، «جلسة مجلس الوزراء رقم (90)».

ـــ. 2020. «أرقام صادمة تعكس واقع النساء في القطاع الزراعي». **اتحاد لجان العمل الزراعي**. 25 تشرين الثاني/نوفمبر.
http://uawc-pal.org/news.php?n=3701&lang=1

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011. **التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية - الأراضي الفلسطينية**. كانون الأول/ديسمبر، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1818.pdf

ـــ. 2019. «التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في فلسطين حسب المنطقة والحالة العملية والجنس، 2018». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**.
https://bit.ly/3cvYeD3

ـــ. 2019. «نسبة العاملين 15 سنة فأكثر في نشاط الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين 15 سنة فأكثر في جميع الأنشطة الاقتصادية في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2018». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**.
https://bit.ly/3pD34nb

ـــ. 2019. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 2018**. أيار/مايو، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf

دولة فلسطين. 2016. **أجندة السياسات الوطنية 2017-2022**. كانون الأول/ديسمبر، رام الله: مكتب رئيس الوزراء.
https://bit.ly/3xaagcT

السلطة الوطنية الفلسطينية. 2017. «**قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية [قانون الجمعيات التعاونية]**». الوقائع الفلسطينية. عدد 138 (29 تشرين الثاني/نوفمبر). 5-25.

الشاهد، رياض، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي. 2019. «آفاق سياسات الإقراض الزراعي». ورقة غير منشورة. **ندوة حوار السياسات - العدالة للقطاع الزراعي**. 9 تموز/يوليو. رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)؛ اتحاد لجان العمل الزراعي.

صحيفة الأيام. 2019. «اشتية: الخطة جزء من استراتيجية الانفكاك التدريجي عن الاحتلال، الحكومة تطلق خطتها 'العناقيد التنموية' بدءاً من قلقيلية». **صحيفة الأيام**. 4 أيلول/سبتمبر.
https://bit.ly/2TV6HsV

عدوان، يوسف، وسارة نوفل. 2010. **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

قدورة، باسم حسين. 2018. **مراجعة للقرار بقانون الجمعيات التعاونية الجديد رقم 20 لسنة 2017 ومقترحات بخصوص تعزيز دور المرأة بالعمل التعاوني**. 14 تموز/يوليو، جمعية تنمية المرأة الريفية.

مجلس الوزراء - دولة فلسطين. 2021. «جلسة مجلس الوزراء رقم (90)». **الأمانة العامة لمجلس الوزراء**. 4 كانون الثاني/يناير.
http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51674.

المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. 2012. **الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية: دراسة تحليلية**. رام الله: الإدارة العامة للتعاون - وزارة العمل.

هيئة العمل التعاوني. 2019. **تقرير الإنجاز السنوي للعام 2018**. أيار/مايو، رام الله: هيئة العمل التعاوني.

ـــ. 2020. **مقابلة جماعية**. رام الله (10 تشرين الثاني/نوفمبر).

ـــ. 2021. **مقابلة جماعية**. رام الله (4 كانون الثاني/يناير).

الملحق الخامس (ورقة سياسات): الشباب والتعاونيات والمؤسسات الداعمة لها في الضفة الغربية

مقدمة

تعرض هذه الورقة بعض المقترحات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز القطاع التعاوني (مع اهتمام مركز بالتعاونيات الزراعية الشبابية) في فلسطين التي استخلصها فريق معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن دراسته حول التعاونيات: «التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، الفقر، اللامبالاة والتعليم العالي».

يخضع المجتمع الفلسطيني لجملة من بنى الهيمنة أكثرها وضوحاً هو استمرار الحالة الاستعمارية مع تراجع أفق التحرر نتيجة اضمحلال القوى الفاعلة في النضال ضد الاحتلال، وانشغال قوى سياسية وازنة بمصالح ضيقة وصراعات؛ وترهل وضعف وتبعية الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع معدلات الفقر وأرقام البطالة القياسية.

نتيجة لهذه العوامل، تضعف مساهمة أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية الاقتصادية، وتنتشر مظاهر اللامبالاة، والعزوف عن المشاركة المجتمعية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع، وتظهر بشكل واضح لدى الجيل الشاب، الذي يعاني، بشكل أكبر، من قلة وندرة فرص العمل ونوعيتها السيئة.

بالمقابل، هناك اهتمام متزايد بنماذج لتنظيم العمل تهدف إلى تجاوز الصعوبات والقيود المشار إليها، مثل نموذج التعاونيات. كما أن هناك توجهات نحو رفع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، تستمر في الظهور توجهات ومحاولات لدى مجموعات وأفراد من الشباب (الذين يشكلون 52% من قوة العمل، سنة 2018)[1] نحو العمل في الزراعة، وتشكيل مزارع وتعاونيات زراعية، لمحاولة الخروج على نمط الأعمال الإدارية والوظائف التي يصعب الحصول عليها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المعروفة.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019/08/12»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (8 آب/أغسطس 2019)، http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529

وتعتبر التعاونيات مدخلاً حقيقياً للتنمية، ويعتبر العمل التعاوني، ركيزة، في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل النماذج/الأنماط الزراعية التعاونية، عاملاً معززاً للسمات الاجتماعية الكامنة في متانة النسيج الاجتماعي، وتعاضد أعضاء المجتمع وتكافلهم التي طالما كانت مكان اعتزاز لدى الفلسطينيين. ولذلك، فإن من الضروري إيجاد طرق تعاونية تشاركية لتوفير الموارد الضرورية لتطوير المشاريع الإبداعية؛ والحفاظ على الطبقة الوسطى؛ وتعزيز المشاركة المدنية. أما التعاونيات الزراعية، فتكسب أهمية مضافة من حيث مساهمتها في الحفاظ على الأرض، وتحدي المشروع الاستعماري، والسير باتجاه السيادة على الغذاء.

تتناول هذه الورقة أربعة محاور، الأول، الشباب والواقع التعاوني في فلسطين، الذي يعرض مؤشرات عامة حول الشباب والبطالة والفقر، ومؤشرات التعاونيات والواقع التعاوني، إضافة إلى المؤشرات الخاصة بالتعاونيات الزراعية في الضفة الغربية. بينما يتطرق المحور الثاني إلى البنية المعيقة للقطاع التعاوني وتحدياته، بشقيها الموضوعية والذاتية، بحيث تناولت المعيقات الناتجة عن المستويات الثلاثة للعوامل الموضوعية الخارجة عن نطاق سيطرة التعاونيات والهيئات القائمة عليها، وهي: البنية الاستعمارية؛ السياسات والقوانين الفلسطينية؛ البيئة الثقافية، إضافة إلى العوامل الذاتية التي تكمن في الحركة التعاونية نفسها.

أما المحور الثالث، فقد بحث في البدائل المتاحة التي ظهرت في الآونة الأخيرة مثل تعاونيات شبابية ونماذج اقتصادية-اجتماعية (مزارع عائلية أو خاصة)، ومبادرات عملية إن كانت من قبل الشباب أو التعاونيات أو المؤسسات الأهلية على حد سواء. وأخيراً، التوصيات، المقدمة للفاعلين في القطاع التعاوني، على مستويات عدة: المفاهيمية؛ العملية؛ المالية.

الشباب والواقع التعاوني في فلسطين

مؤشرات الشباب والبطالة والفقر

تشير بيانات مسح القوى العاملة في فلسطين[2] إلى دخول حوالي 40 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، ثلثهم تقريباً من الشباب. وفي المقابل، فإن سوق العمل الفلسطينية لا يستوعب أكثر من 8 آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى، إذ تجاوزت معدلات البطالة بين الشباب الخريجين من مؤسسات التعليم العالي 50%.[3] فقد تصاعدت نسب البطالة للشباب، وبخاصة حاملي الشهادات الجامعية، إذ بلغت نسبة البطالة، في العام 2017، 28.4%، ونسبة البطالة في الضفة الغربية 18.7%. وبلغت نسبة البطالة في أوساط الخريجين الشباب 56.3%، والنسبة في الضفة الغربية 41.7%،[4] ووصل معدل البطالة بين الخريجين، في نهاية العام 2018 إلى 50%، مقابل 31% المعدل العام للبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[5]

كما أن هناك ميلاً كبيراً نحو القطاعات غير المتصلة بمتطلبات الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي ومتطلبات السيادة على الغذاء، فقد بلغت نسبة الشباب العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة

[2] تتناول هذه المؤشرات المناطق الفلسطينية المحتلة العام 1967.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول 'الفجوة بين التعليم وسوق العمل'»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (14 تموز/يوليو 2019)، http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3507&mid=3915&wversion=Staging

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي المنقح 2017** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل 2018)، 34؛ 94، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2367.pdf

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية».

مجتمعين، العام 2018، 23% من الشباب العاملين (16% في الصناعة - 17% من الذكور و12% من الإناث؛ و7% في الزراعة - 8% من الذكور و4% من الإناث).[6]

أظهرت نتائج مسح الشباب الفلسطيني العام 2015 أن حوالي 24% من الشباب (18-29 سنة) حاولوا إنشاء مشاريع خاصة، بواقع 17% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة. مع فروق واضحة حسب الجنس، إذ بلغت نسبة الشباب الذكور الذين حاولوا إنشاء مشاريع خاصة 33% مقابل 14% من الشابات. ومن بين الشباب الذين حاولوا إنشاء مشاريع خاصة، هناك 17% من الشباب لديهم بالفعل مشاريع خاصة، بواقع 20% في الضفة الغربية، و15% في قطاع غزة، أما على مستوى الجنس، فهناك 22% من الشباب الذكور الذين حاولوا إنشاء مشاريع خاصة لديهم بالفعل مشاريع خاصة، مقابل 6% فقط من الإناث لديهن مشاريع خاصة من إجمالي اللواتي حاولن إنشاء مشاريع خاصة.[7]

وتشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، إلى أن نسبة الأسر في فلسطين التي يتولى فيها شاب تدبير الأسرة واتخاذ القرارات المهمة فيها نحو 15%، بواقع 14% في الضفة الغربية، و17% في قطاع غزة.[8]

قدرت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 29.2% خلال العام 2017 (بواقع 14% في الضفة الغربية، و53% في قطاع غزة)، بينما بلغت نسبة الفقر بين الأفراد (18-29 سنة) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 30% (بواقع 13% في الضفة الغربية، و57% في قطاع غزة). كما تبين أن 17% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع (بواقع 6% في الضفة الغربية، و34% في قطاع غزة). في حين بلغت نسبة الفقر المدقع بين الأفراد (18-29 سنة) 18% في فلسطين (بواقع 6% في الضفة الغربية، و36% في قطاع غزة).[9]

مؤشرات التعاونيات والواقع التعاوني

تتكون هيكلية القطاع التعاوني، في الضفة الغربية، من مكونات عدة، وتترتب تصاعدياً، كالتالي: التعاونيات والجمعيات التعاونية، التي تتكون من عدد من الأعضاء؛ الاتحادات القطاعية، التي تحتوي على مجموعة من التعاونيات في النشاط الاقتصادي نفسه؛ الاتحاد التعاوني العام، الذي يضم جميع الاتحادات القطاعية والتعاونيات؛ هيئة العمل التعاوني، المشرفة على جميع مكونات القطاع التعاوني. وتتوزع الجمعيات والاتحادات التعاونية، اقتصادياً، على خمسة أنشطة رئيسية: الزراعية، الإسكانية، الخدمية، الحرفية، الاستهلاكية.

تأسست هيئة العمل التعاوني، في 29 كانون الأول 2017، كشخصية اعتبارية، وتكون لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة، وتتبع مجلس الوزراء، وذلك، تحقيقاً لـ «قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية» [قانون الجمعيات التعاونية]، الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية، والمصادق عليه بتاريخ 16 تشرين الثاني 2017. وتعتبر الهيئة الخلف الرسمي للإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل، في تحمل مسؤولية مهام الإشراف والرقابة على الاتحادات والجمعيات التعاونية في فلسطين.[10]

بلغ عدد التعاونيات التي ما زالت مسجلة لدى هيئة العمل التعاوني، في الضفة الغربية، حتى

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب».

[7] المصدر نفسه.

[8] المصدر نفسه.

[9] المصدر نفسه.

[10] هيئة العمل التعاوني، **تقرير الإنجاز السنوي للعام 2018** (رام الله: هيئة العمل التعاوني، أيار/مايو 2019)، 5.

تاريخ 31 كانون الأول 2018، 699 تعاونية، توزع تصنيفها حسب حالتها العملية [حسب معايير هيئة العمل التعاوني]، كالتالي: 350 جمعية صنفت كجمعيات عاملة، كما يوجد من بينها 25 تعاونية تم الانتهاء من تصفيتها وتنتظر قرار إلغائها، فيما صنفت باقي التعاونيات وعددها 324 جمعية تعاونية بأنها غير عاملة؛[11] أي إن عدد التعاونيات المسجلة (العاملة وغير العاملة)، هي 674 تعاونية.

يتم تصنيف الجمعيات التعاونية العاملة (350 تعاونية)، حسب مؤشر الجنس، كالتالي: بلغ عدد الجمعيات الذكورية 68 جمعية بنسبة 19.4%، وعدد الجمعيات النسوية 36 جمعية بنسبة 10.3%، بينما التعاونيات المختلطة، فقد بلغت 246 جمعية بنسبة 70.3%.[12]

وحسب نشاطها الاقتصادي، فقد كانت التعاونيات الزراعية هي الأعلى عدداً، إذ بلغ عدد التعاونيات الزراعية 147 تعاونية بنسبة 42%، والتعاونيات الإسكانية 109 تعاونيات بنسبة 31.1%، والتعاونيات الخدمية (تشمل تعاونيات التوفير والتسليف) 62 تعاونية بنسبة 17.7% تعاونية، والتعاونيات الحرفية 22 تعاونية بنسبة 6.3%، أما التعاونيات الاستهلاكية، فقد كانت تمثل النسبة الأدنى 10 تعاونيات بنسبة 2.9%.[13]

المؤشرات الخاصة بالتعاونيات الزراعية في الضفة الغربية

تزيد أعداد التعاونيات الزراعية أو التي تعمل في القطاع الزراعي على 147 تعاونية، لأن هيئة العمل التعاوني تصنف تعاونيات التوفير والتسليف، التي يُعنى جزء كبير منها بالقطاع الزراعي، ضمن التعاونيات الخدمية.

وقد ارتفعت نسبة التعاونيات الزراعية من إجمالي عدد التعاونيات من 35.3% قبل سنة 1967 إلى 42.6% بعد إنشاء السلطة الفلسطينية.[14]

يمثل القطاع الزراعي ثاني القطاعات بعد القطاع الخدمي، في عدد أعضاء الهيئات العاملة في التعاونيات العاملة، 12036 عضواً بنسبة 28.4%، منهم 10970 عضواً من الذكور، و1066 عضواً من الإناث. كذلك، يتواجد ما نسبته 34% من الأعضاء التعاونيين الذكور في القطاع الزراعي، وهو القطاع الثاني من حيث تواجدهم، مقابل 10.5% للإناث الذي يمثل القطاع الثالث لهن من حيث تواجدهن كأعضاء في التعاونيات العاملة.[15]

كذلك، تعتبر تعاونيات القطاع الزراعي المشغل الأكبر للأيدي العاملة مقارنة بتعاونيات القطاعات التعاونية الأخرى. فقد توزع العاملون بأجر نسبياً على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، كالتالي: الزراعي بنسبة 41.1%؛ الإسكاني 8.5%؛ الخدمي 24%؛ الحرفي 18.1%؛ الاستهلاكي 8.3%.[16]

بينما يعتبر القطاع الزراعي الأقل مشاركة نسوية في عضوية تعاونياته العاملة، سواء في الهيئات العامة أو في لجان الإدارة. فقد بلغت النسب 8.9% و10.5% على التوالي، من إجمالي عدد أعضاء الهيئة العامة ولجنة الإدارة في التعاونيات العاملة حسب القطاع الاقتصادي.[17]

[11] المصدر نفسه، 29.
[12] المصدر نفسه، 32.
[13] المصدر نفسه.
[14] المصدر نفسه، 33.
[15] المصدر نفسه، 34.
[16] المصدر نفسه، 39.
[17] المصدر نفسه، 38.

البنية المعيقة للقطاع التعاوني وتحدياته

عانت الحركة التعاونية بشكل عام، والتعاونيات الزراعية النباتية تحديداً، من معيقات ومشاكل وصعوبات عدة، بعد العام 1967، عكست نفسها، على مدى تطور هذه الحركة، من حيث التوسع بين الجماهير والبناء النوعي، وعلى مدى مساهمة الجمعيات التعاونية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. نتجت هذه المعيقات عن عوامل موضوعية خارجة عن نطاق سيطرة التعاونيات والهيئات القائمة عليها، وكذلك، عن أسباب ذاتية تكمن في الحركة التعاونية نفسها.

يشكل الاحتلال الإسرائيلي السبب الأساسي لتراجع الحركة التعاونية، وتخلف عملها. إذ عملت ممارسات الاحتلال على تجميد النشاطات التعاونية ومنعها من تحقيق برامجها في مختلف مجالات عملها، وأغرقت الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها، وأنشأت وشددت صعوبات في التنقل والنقل على الطرق الفلسطينية. كما ساهمت الإجراءات والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية شديدة العنف تجاه الأرض وأصحاب الأرض، والسيطرة على موارد ومصادر المياه، وتغلغل المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى هجمات المستوطنين والجيش الإسرائيلي، في أعاقة عمليات الإنتاج كلها، والزراعية والتعاونية منها بشكل خاص.

ويشكل حرمان المزارع الفلسطيني من المياه، التحدي الأهم في الضفة الغربية، إذ بإمكان الفلسطينيين استخدام 150-170 مليون متر مكعب سنوياً فقط من أصل 800 مليون متر مكعب بالإمكان استخدامها سنوياً، لكن الاحتلال لا يسمح بذلك، كما أن هناك مناطق (مثل بيت لحم والقدس ورام الله) تخلو من الآبار الجوفية التي تشكل مصدراً للمياه، أما مئات الآبار السطحية تم حفرها دون ترخيص في جنين، فهي مهددة بالهدم من قبل الاحتلال.[18]

ساهم إهمال السلطة الفلسطينية لقطاع الزراعة بشكل عام، وإهمال مشاريع التعاونيات بشكل خاص في زيادة الصعوبات والمعيقات. فلم تدعم الحكومة الفلسطينية هذا القطاع، ولم تخصص من الموازنة العامة أي مخصصات تذكر لصالح تطوير ودعم الحركة التعاونية، وتحديداً الإنتاجية منها. يضاف إلى ذلك مشاكل التسويق المرتبطة بمحدودية منافذ البيع، إذ تواجه التعاونيات، وكذلك المزارع، تحديات جمة من المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الإسرائيلية، وإغراق الأسواق بها، إضافة إلى صعوبة التنقل والنقل على الطرق الفلسطينية، ما يشوه العملية التسويقية ويرفع التكاليف بشكل كبير.

لقد ساهمت عدم ملاءمة البيئة العامة في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، والتحولات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى الحالة الاستعمارية المستمرة، في تراجع قيمة العمل الزراعي والعزوف عن أنماط العمل التعاوني المختلفة.

ويمكن الإشارة إلى مجمل العوامل كالتالي:

أولاً. البنية الاستعمارية

السيطرة الإسرائيلية المباشرة على أدوات الإنتاج الأساسية المرتبطة بعمل التعاونيات الزراعية، وهي: الأرض والمياه.

[18] جميل حرب، «الزراعة الفلسطينية: الحاضر وتحديات المستقبل»، ورقة غير منشورة، **ندوة الزراعة الفلسطينية: الحاضر وتحديات المستقبل** (عبر الفضاء الإلكتروني: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت، 23 نيسان/أبريل 2020).

سيطرة الاحتلال على المعابر والمنافذ الحدودية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف التصدير والاستيراد والتبادل التجاري.

غياب السيادة الفلسطينية على الأرض والمياه والحدود، ما يساهم في عدم استطاعة الحكومة توفير التسهيلات المطلوبة للجمعيات التعاونية في النواحي كافة.

صعوبة الوصول إلى الأرض في المناطق المختلفة، وبخاصة المناطق المصنفة (ج).

تقع أكثر من نصف التعاونيات في المناطق المصنفة (ج)، وتعاني من تهديدات مستمرة بمصادرة الأراضي أو/والمعدات، واعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال، لكون موقعها القريب من جدار الفصل العنصري أو أن تكون محاطة بعدد من المستوطنات، أو المناطق العسكرية، الأمر الذي يؤثر، أيضاً، على إمكانية حفر الآبار الجوفية، وفي حال تم حفر الآبار، فهي مهددة بالهدم في أي وقت.

صعوبة القدرة على حفر الآبار، بسبب عدم الحصول على التراخيص الإسرائيلية.

اضطرار بعض التعاونيات والمزارعين، إلى التعامل مع شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت» بهدف الحصول على الماء والاستمرار بالإنتاج.

ارتباط بعض المشاريع الزراعية بشركات إسرائيلية، عبر تزويدها بكميات من البذور، والاتفاق معها من أجل تصدير المنتجات إلى الخارج، الأمر الذي يعتبر أحد أشكال القيود الاستعمارية على المزارع الفلسطيني.

ثانياً. السياسات والقوانين الفلسطينية

نشأت السلطة الفلسطينية في ظل حالة استعمارية مستمرة قيدت الأطر التنظيمية والقانونية والسياسية والاقتصادية بشكل يجعلها ملحقة بالاستعمار. وأدت إلى تبني الحكومات الفلسطينية المتعاقبة برامج سياسية واقتصادية تهمش القطاع الزراعي.

خضعت السياسات الاقتصادية في فلسطين لمؤثرات متنوعة أدت إلى تبني سياسات تشجع الاستهلاك والفردانية، والتركيز على تشجيع القطاع الخاص (الكبير بشكل خاص)، وعلى قطاعي الخدمات والأمن، بدون إيلاء اهتمام بالقطاعات الإنتاجية وأنماط العمل الاقتصادية والاجتماعية السابقة، مثل التعاونيات والزراعة. وساهمت الأولويات التشريعية للسلطة الفلسطينية في تعزيز غياب التوازن بين القطاعات المختلفة، فقد تم، على سبيل المثال، إقرار قانون الجمعيات التعاونية في نهاية العام 2017، بينما القوانين المساندة للقطاع الخاص مثل قانون تشجيع الاستثمار الذي صدر العام 1998، والذي عدل العام 2004.

غياب التكامل بين الجهات الحكومية وسياساتها وخططها وآليات تنفيذها. فهناك، على سبيل المثال، سياسات وشروط تحددها سلطة النقد للبنوك تعيق تنفيذ سياسات الحكومة الرامية إلى تشجيع التعاونيات، ويمكن ملاحظة المشكلة نفسها في متطلبات وزارة المالية بخصوص إعفاء التعاونيات من الضرائب.

غياب الرقابة على التسويق من قبل الحكومة، وعدم السيطرة على المنتجات الزراعية الإسرائيلية التي تدخل السوق الفلسطيني.

اختلاف أسعار المياه، في المناطق المختلفة في الضفة الغربية، إذ إن سعر كوب الماء في بعض المناطق شيكل واحد فقط، بينما يصل إلى 9 شواكل في مناطق أخرى. علاوة على غلاء أسعار المياه.

غياب الحماية للتعاونيات، فالمزارع والعامل في قطاع الإنتاج الغذائي غير مشمولين بنظام/قانون

حماية، لتعويضهم عن أية أضرار محتملة من الممكن أن يتعرضوا لها، أو أن هذا النظام لا يلبي الحد الأدنى من الحماية.

وجود عدد من التعاونيات غير المرخصة/المسجلة لأسباب مختلفة يمكن تجاوزها في كثير من الحالات في حال نشوء بيئة تنظيمية حامية ومساندة للتعاونيات. ويؤدي عدم التسجيل إلى تعثر في عملية التسويق، وإمكانية الحصول على منح ومساندة من الجهات المختلفة.

سلوك المانحين الذي يعمل في أحيان كثيرة على تنفيذ خطط خاصة بهم تؤدي إلى إخراج عمل الجمعيات التعاونية عن أهدافها وتخصصها، ودفعها أحياناً نحو مشاريع ربحية.

أدت سياسات الإقراض المعمول بها في فلسطين إلى إضعاف المفهوم التعاوني وضرب الفكر التعاوني القائم على التمويل الذاتي، وأدت إلى تفتيت أبرز عناصر قوة التعاونيات وهو الاستدامة من خلال رهن أصول التعاونيات بالقروض، وفي حال فشل المشاريع أو التعاونيات تكون التعاونية عرضة للإفلاس.

ثالثاً. البيئة الثقافية

اختلاف نمط الحياة الريفية الفلسطينية، فقد أصبحت الأسر النووية في الريف تشكل 80% من الأسر، تقوم على مصادر دخل مختلفة، أقلها الزراعة، ما يدفع باتجاه تراجع الدخل الزراعي.

غياب رؤية العمل التعاوني وأهمية الزراعة في الإعلام المحلي، وعدم دعمه لمركزية الزراعة في المجتمع الفلسطيني.

رواج الثقافة الفردية التي يتم الترويج لها في الإعلام والتعليم.

انهيار رؤية القوى السياسية لأهمية التعاونيات والزراعة في الصراع مع الاستعمار.

قصور القطاع التعليمي بشقيه المدرسي والجامعي في نشر وتعزيز مفهوم العمل التعاوني في المجتمع الفلسطيني، وغيابه في العملية التعليمية. وبشكل خاص بين أهم فئاته وهي «الشباب»، وهو ما يفسر تراجع وضعف المفهوم بين الشباب الفلسطيني وعزوفهم عن العمل التعاوني كأحد الحلول لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية.

استحواذ القطاع الخاص الكبير على الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة صغار المزارعين على المنافسة، فقد تمت إقامة مصانع للعلف والدواجن والبيض في مناطق غنية بالمزارعين الصغار والمتوسطين، ما أدى، في كثير من الأحيان، إلى الإضرار بهذه الفئة من المزارعين.

رابعاً. العوامل الذاتية

يمكن ملاحظة غياب الاهتمام بالفكر التعاوني وعدم وضوحه، وقلة الاهتمام بمضمون التعاونيات وأهدافها، وإهمال البعد الفكري والمفهومي المرتبط بالتعاونيات كمفهوم التعاون، ومفهوم التنمية والتنمية البديلة، والنوع الاجتماعي، والحماية الاجتماعية. ومن العوامل الأخرى محدودية التعاون والتشبيك على المستوى الوطني، وضعف التنسيق والتشبيك مع المؤسسات القاعدية والمؤسسات الأخرى. إضافة إلى ضعف عملية التنسيق والتشبيك بين التعاونيات في مجال الإنتاج، والخبرة، والتسويق.

كما يمكن ملاحظة ضعف الإقبال الشبابي والعاطلين عن العمل على إنشاء تعاونيات أو الانضمام للتعاونيات القائمة، بسبب عدم القناعة بجدوى العمل التعاوني، وانخفاض الدخل الناجم عن العمل في الزراعة وفي القطاع التعاوني.

ويمكن كذلك الإشارة إلى جملة من العوامل الأخرى:

غياب الوعي بأسس ومبادئ العمل التعاوني، بما في ذلك ضعف المفهوم والوعي بمبادئ وأسس العمل التعاوني داخل التعاونيات نفسها وبين أعضائها.

غياب الجانب الديمقراطي، كممارسة دورية داخل التعاونيات، فغالبية التعاونيات تم اختيار هيئتها الإدارية عن طريق التزكية وليس الانتخاب، ويتم تنسيب الأعضاء وفق عامل القرابة.

قلة انتساب التعاونيات إلى اتحادات أو جمعيات أخرى.

ضعف الاتحادات الزراعية وارتهانها للأحزاب السياسية أو للجهات الرسمية. واستخدام التعاونيات كقناة للتمويل السياسي، الأمر الذي انعكس على هوية التعاونيات وشوه هويتها في المجتمع.

انحسار أهداف تأسيس بعض التعاونيات بغايات التمويل فقط، إذ أصبحت وسيلة للحصول على التمويل بدلاً من إنشائها من حاجة حقيقية اجتماعية أو اقتصادية أو وطنية، أو تأسيس تعاونيات من أجل هدف لحظي وآني.

ضعف البنية والخبرة التنظيمية والإدارية للتعاونيات، والقدرات الذاتية، بما فيها التوثيق، الأمر الذي يخلق حالة القطع ما بين التجارب السابقة والحالية، ويحرم القائمين عليها من الاستفادة من الدروس بعمقها.

غالبية التعاونيات ذات بنية تحتية أولية، وبالتالي، الدخل منها متواضع في قيمته.

عدم ملاءمة بعض المشاريع مع البيئة المحلية، مثل أن تقام مشاريع زراعية في مناطق تعاني من شح المياه.

ارتباط المتابعة من قبل المؤسسات المطورة والداعمة التي تؤطر دعمها في إطار مشروع ذي فترة محددة، إضافة إلى أن مؤشرات نجاح «المشاريع» تدفع المؤسسات أحياناً إلى خلق نوع من الاتكالية عليها من قبل الأعضاء/العضوات، بدلاً من تفعيل المبادرة الذاتية لديهم.

ضعف الإقبال النسائي على الانضمام للتعاونيات، وابتعاد العديد من النساء عن التعاونيات الزراعية المختلطة، أو تأسيس تعاونيات إنتاجية نسائية، ما يأتي في سياق تهميش النساء في المجتمع ككل، والضغط المجتمعي المرتبط بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، والمرتبط، كذلك، بعدم ملكية النساء للأراضي.

البدائل المتاحة

ظهرت بدائل عملية وتصورات حول نماذج إنتاجية متكاملة في المعرفة والعمل تتوافق مع احتياجات المجتمع ونماذج اقتصادية-اجتماعية ترسخ النسيج الاجتماعي والمشاركة السياسية، وتعزز الاقتصاد المنتج والبديل (وبخاصة الزراعي)، وتسهم في الانفكاك عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. من بين هذه النماذج الإنتاجية التعاونيات الزراعية والإنتاجية الشبابية والمزارع العائلية والمزارع الخاصة والمبادرات المختلفة، التي تشكل نموذجاً قادراً، في ظروف معينة، على كسر الحلقة المفرغة من الفقر، والبطالة، والتعليم قليل الجدوى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، والاغتراب، واللامبالاة السياسية-الاجتماعية، والمساهمة في التقدم باتجاه السيادة الغذائية، وتشكيل قاعدة اجتماعية أوسع للاقتصاد الوطني. إذ يشكل الطابع التعاوني لتنظيم العمل في التعاونيات أحد المكامن المفترضة لقدرة التعاونيات على سد فجوات العزوف المجتمعي والسياسي، وإعادة فهم العملية الإنتاجية باعتبارها صيرورة اجتماعية، ولا تقتصر على خصائص السوق.

تشير إحدى الدراسات إلى أن القطاع الزراعي يمكنه أن يسهم في زيادة التشغيل بما لا يقل عن 120 ألف فرصة عمل، مع رفع قيمة المنتوجات الزراعية إلى 1.5 مليار دولار سنوياً.[19]

تعتبر هذه البدائل أو النماذج البديلة حيوية للواقع التعاوني والزراعي الحالي، فيجمعها الاستناد إلى بُعدين أساسيين: الأول، مواجهة سياسات الاقتلاع التي تنتهجها سلطات الاستعمار، عبر ابتداع نماذج إنتاجية صناعية - زراعية، توفر شروط «الصمود» للمزارع الفلسطيني، وتهدف، بالأساس، إلى تثبيته في أرضه أمام محاولات الاقتلاع الممنهجة؛ والثاني، نقل التركيز من التنافس في السوق إلى أنماط تولي اهتماماً أكبر بالمردودات الاجتماعية - الاقتصادية التي تلبي طموحات العدالة الاجتماعية، وتبث روح التضامن، وتعود على المزارعين بمردود اقتصادي مجدٍ،[20] وتكون ذات مصلحة في الحفاظ على الاستدامة.

أدى التراجع الاقتصادي والدمار إبان سنوات الانتفاضة الثانية، منذ سنة 2000، إلى ما يمكن أن نطلق عليه مرحلة «العودة» وإعادة بناء النماذج القديمة - الجديدة ابتداء من سنة 2003. فقد شهدت هذه المرحلة محاولات لإعادة الاعتبار للعمل التعاوني، وللأنماط الزراعية المدعومة مجتمعياً، إلا أن الكثير من هذه المحاولات لم تحقق نجاحات تذكر، واستمرت المحاولات والعديد من التجارب حتى بدأت تظهر نجاحات بعد العام 2010. ظهرت هذه النماذج في مختلف مناطق الضفة الغربية، بيد أن هناك صعوبة في حصرها ومعرفة عددها بسبب عدم تسجيل معظمها لدى الجهات الرسمية.

تشكلت هذه النماذج، في معظمها، من الشباب الذين أصبحوا يواجهون صعوبات مختلفة تشمل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، وتغيرات في بيئة الاقتصاد أدت إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، واختناق سوق العمل، وتردي الأوضاع السياسية (وبخاصة بعد الانقسام) وتراجع الحريات، ونمو الزبائنية، ما ولّد حالات الاغتراب والانغلاق لدى فئات وشرائح شبابية مختلفة التوجهات. وجاءت هذه التغيرات بالتوازي مع زيادة القمع الاستعماري، الذي يشكل سبباً رئيسياً في تردي مجمل الأوضاع السابق ذكرها.

ونشهد في هذه الأيام نمواً في التوجه نحو مضامين تعاونية مثل الاعتماد على الذات، والاستقلالية، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي القائم على تكامل الإنتاج والاستهلاك. ومن الأمثلة على هذه النماذج مزرعة أم سليمان، ومزرعة عشاق الأرض، ومزرعة الفطر «أمورو»، وغيرها من المزارع والتعاونيات التي بدأت بالانتشار في مناطق مختلفة، بعضها ما زال مستمراً، والبعض الآخر لم يستمر. ويشعر القائمون على المشاريع التي لم تستمر أنه تمت محاربة مشاريعهم وإفشالها بفعل عوامل عدة، أهمها قوى الاستعمار، والقطاع الخاص الكبير، وبيروقراطية الجهات الرسمية.

ولما كان من بين الأسباب التي ساهمت في هذه «العودة»، بحث الشباب عن مخرج من حالة الإحباط، والبطالة، وانخفاض الدخل المتأتي من الوظائف، فقد تميزت «العودة» بشمولها على نظرة ورؤية إيجابية نحو الزراعة والأرض تخلق عائداً «كمصروف»، وتمكن من الانخراط في المجتمع بشكل عام. أي نشأ وعي واهتمام أكبر بموضوع التعاونيات، كشكل من أشكال التمكين الذاتي.[21]

نشأ أثناء الانتفاضة الأولى نمطان من المشاريع الزراعية الجماعية: الأول، التعاونيات الزراعية التي تنطوي تحت قائمة المشاريع والأراضي التي تشرف عليها اللجان الشعبية، والتي اشتركت

[19] المصدر نفسه.

[20] طارق دعنا، **البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية «أريحا والأغوار»**، سلسلة أوراق تنموية (12) (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، أيار/مايو 2013)، 11.

[21] هاني أبو غزالة، مؤسسة التعاون، **المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

فيها أحياء بكاملها؛ أما النمط الثاني، فهو الحدائق الخاصة أو المشاريع الزراعية ذات الطابع الأسري الخاص.[22]

ويلاحظ بعض التشابه بين الأنماط التي تطورت خلال الانتفاضة الأولى، وتلك التي تنشأ حالياً، من حيث إن المشرفين على التعاونيات/المزارع الجديدة هم إما مجموعات شبابية منظمة (أطر شبابية جماهيرية ليست منبثقة عن الأحزاب السياسية)، وإما مجموعة من الأفراد/الشباب غير المنظمين أو المؤطرين في أطر جماهيرية معينة. والمميز في هذه النماذج الجديدة، دمجها ما بين النمطين اللذين وجدا في الانتفاضة الأولى: تعاونيات زراعية ومزارع/حدائق خاصة.

وعلى الرغم من محدوديته، أسهم انتشار التعاونيات الشبابية في الآونة الأخيرة في زيادة الفعل الجمعي لفئة الشباب، وبخاصة خريجي الجامعات، الذي يتقاطع مع الانخراط السياسي والمدني، حيث يسود في هذه المجموعات الشبابية رفض نمط الاقتصاد النيوليبرالي، والبحث عن بدائل أخرى في الواقع الفلسطيني. ويرتبط هذا الرفض بالتصورات حول الحاجة إلى رفع الوعي ورص الصفوف لمواجهة سياسات الاستعمار، من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي، وخلق بدائل لا يمكن لها أن تجد مصالح في الحفاظ على الأنماط التي تعتمد على الارتباط بالسوق الإسرائيلي الذي عمل الاحتلال على ترسيخه، والذي عملت السياسات التي تبنتها السلطة الفلسطينية في إطار اتفاقيات السلام على الحفاظ عليه لسنوات طويلة.

ومن النماذج/النجاحات قيام إحدى الجمعيات بتصدير ثلاث «حاويات» (containers) إلى الكويت، والسويد، وقطر خلال الشهرين السابقين، من منتجاتها، إضافة إلى منتجات جمعيات أخرى. وكذلك تمكن جمعية في محافظة الخليل من إنشاء خط لإنتاج عصير العنب ساهم في حل مشكلة فائض العنب، وقامت بتصدير العصير إلى الخارج. ومن النماذج، أيضاً، قيام الجمعيات النسوية بتشغيل النساء، ومن ضمنهن نساء شابات في مجال التصنيع.[23]

ومن الجدير الالتفات إلى مبادرات التعليم اللامنهجي، إذ تعمل بعض المؤسسات والمبادرات مع التعاونيات والأفراد بهدف تقديم مادة تعليمية، وتبرز هذه الظاهرة ضمن عمل المزارع البيئية.[24] وكذلك تعمل بعض المؤسسات الأهلية على استحداث مبادرات للتعليم الشعبي حول التعاونيات.[25] كما تم تأسيس المعهد التعاوني الفلسطيني، في العام 2016، بجهود مؤسسات وجمعيات واتحادات تعاونية وجامعات عدة، بهدف الإرشاد اللازم والتدريبات اللازمة للقطاع التعاوني في فلسطين،[26] لكنه توقف لعدم وجود موارد ذاتية وتمويل كافٍ.[27]

وفي هذا السياق، تأتي خطة هيئة العمل التعاوني الرامية إلى إنشاء معهد تعاوني يتولى التدريب وبناء قدرات الجمعيات التعاونية، في مواضيع الالتزام بمبادئ التعاون والحوكمة، والإدارة، ومختلف المواضيع المتعلقة بعمل التعاونيات.[28] ويؤكد وجود هذه الخطة على الإجماع حول أهمية المعرفة التعاونية.

---

[22] فريهان يوسف أبو جدي، عزة العامودي وفريال خليفه، «المرأة والتعاونيات الزراعية: ظاهرة برزت في الانتفاضة - بحث ميداني»، **شؤون المرأة**، عدد 1 (أيار/مايو 1991): 44.

[23] عبير قطيري، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

[24] مزرعة أم سليمان، مزعة خاصة، قرية بلعين - رام الله، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 2 تموز/يوليو 2020).

[25] رامي مسعد، منسق ملتقى الشراكة الشبابي، مركز الفن الشعبي، **مقابلة** (عبر الفضاء الإلكتروني: 17 آب/أغسطس 2020).

[26] قطيري، **المجموعة البؤرية**.

[27] أكرم الطاهر، المدير العام، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مقابلة استطلاعية** (رام الله: 22 تموز/يوليو 2019).

[28] فؤاد أبو خرمة، هيئة العمل التعاوني، **المجموعة البؤرية الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الأهلية والجهات الحكومية** (عبر الفضاء الإلكتروني: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

التوصيات

بناء على التحديات والبنية المعيقة للعمل التعاوني بشقيها الموضوعي والذاتي، ومراجعة الأدبيات والتقارير المتعلقة بالعمل التعاوني، واستناداً إلى النقاشات المختلفة مع مجمل الفاعلين، ومخرجات العمل البحثي والميداني، والبدائل المتاحة، ظهرت التوصيات التالية، التي يمكن إجمالها فيما يلي:

البنية المفاهيمية

هناك حاجة إلى إعادة الاعتبار لفكرة العمل التعاوني على نطاق واسع (بما يشمل المدارس)، وإلقاء الضوء على مفهوم العمل التعاوني وعناصره، ومبادئه، وعلى مبدأ العمل الجماعي، والإنتاج المشترك، ومفهوم مساهمات الأعضاء، وطبيعة العلاقة بين الأعضاء. تعزيز الفكر التعاوني وتغيير الصورة القائمة في الوعي المجتمعي، من أجل المساهمة في خلق بدائل لموازنة وتخفيف التبعات السلبية للسياسات التنموية الزراعية ذات التوجه النيوليبرالي من جهة، ولمواجهة السياسات الاستعمارية من جهة أخرى.

دراسة تطور مفهوم العمل التعاوني، والجدوى الاقتصادية للتعاونيات، بحيث يتم التركيز على الطبيعة الاجتماعية للعمل التعاوني، وعلى كونه عملاً يهدف إلى تحقيق الدخل وتحسين مستوى المعيشة بشكل واقعي، غير «رومانسي»، والتشديد على أنه ليس عملاً خيرياً. فعلى الرغم من أن العمل التعاوني يمتاز بمزج الهدفين الاقتصادي والاجتماعي، ويوائم بين تحقيق الدخل والحفاظ على العدالة الاجتماعية، ويعزز النسيج الاجتماعي والانخراط المدني، ويصب في المشروع الوطني، فإنه أولاً، وقبل كل شيء، نمط لتنظيم عملية الإنتاج وتوفير الدخل للعاملين فيه.

ضرورة تشجيع الفكر التعاوني في المناهج الفلسطينية، بحيث يصبح جزءاً من الثقافة السائدة والموروث الحضاري، وأن يتم تعميم الوعي التعاوني بعملية منهجية تتم في الأسرة والمدرسة والجامعة.

تشجيع الأبحاث التقنية والسياساتية بشأن تنمية التعاونيات والنهوض بها اجتماعياً وسياسياً/وطنياً واقتصادياً. وكذلك إنجاز الدراسات البيئية (ecosystem) لتشخيص المشاكل في جزئيات القطاع التعاوني.

التعريف بأهمية الأنماط والنماذج القريبة من العمل التعاوني، مثل النموذج المدعوم مجتمعياً، ومحاكاة النماذج الناجحة لحل المشكلات التقنية مثل شح المياه، وعملية التسويق.

التدريب والتعريف بأهمية الممارسة الديمقراطية في عمل التعاونيات.

التعريف بأهمية دور جيل الشباب وأهمية المساواة وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

تعزيز مبادرات التعليم اللامنهجي، والتعليم الشعبي المنفذ من بعض التعاونيات والمؤسسات الأهلية، والتنسيق فيما بينها.

البنية العملية

إسناد التوجه الجماعي الموجود من قبل بعض الشباب والمجموعات الشبابية، في العمل الزراعي والتعاوني، إدارياً ومالياً وإرشادياً وفق احتياجاتهم.

التدريب على كيفية عمل «**تعاونية التعاونيات**» والشبكات التعاونية ذات الطابع المؤسسي المنظم، وأهمية الانتساب إلى الاتحادات والجمعيات الأخرى، وتفعيل دور هذه الاتحادات واستقلالها عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية.

إنشاء شبكة لمساندة إنشاء البنى التعاونية، بما في ذلك التنظيم الداخلي وبناء القدرات المحلية للتعاونيات، وما يتضمنه من أدوات إدارية ومالية وتنسيقية وتوثيقية. وتوضيح إمكانية وأهمية تنوع

أدوار الأعضاء في التعاونية، بحيث يقوم كل عضو بما يمكنه القيام به بأفضل شكل. والتدريب على التخطيط ووضع الأهداف، والتدريب على كيفية إعداد الموازنات، وتحقيقها لأهداف ورؤية التعاونية. وتوفير الإرشاد الضروري لتنويع وتناغم الإنتاج التعاوني، بحيث لا يتم تكرار المشاريع بشكل يخلق أزمات أو مضاربات.

التدريب على أهمية وكيفية قيام التعاونيات بعمليات تشبيك وتعاقد مع مؤسسات تسويقية وطنية للحصول على معاملة تفضيلية، وإنشاء قناة للتسويق ما بين التعاونية والمستهلك، وهذا يتضمن عمليات الترويج والدعاية وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية دعم منتجات التعاونيات بوصفها خطوة باتجاه دعم مشروع وطني متكامل.

فيما يتعلق بمدخلات العملية الإنتاجية، التدريب على إنشاء لجان تتخصص بالمسائل اللوجستية (الفنية)، تقوم بتزويد التعاونيات بما تحتاجه من بذور وأسمدة زراعية، وتنظيم عملية الري، التي ستكون لها فاعلية كبيرة في تنظيم العمل الزراعي (أسست بعض المؤسسات والجهات بنوكاً للبذور، والمطلوب تكثيف الجهود وتعريف المزارعين بأهمية هذه البنوك).

أما على مستوى مخرجات العملية الإنتاجية، فيجب تدريب التعاونيات على القيام بوضع استراتيجيات للتسويق، مثل القيام بمبادرات إنشاء مراكز للتعبئة والتغليف ومنح أسماء ذات أبعاد وطنية للمنتج الزراعي، وأيضاً كتابة رسالة تعريفية عن عمل التعاونية على كراتين التوزيع وتوضيح المغزى الوطني لأعمالها، وذلك لإثراء الجانب التسويقي.

التدريب والتعريف بأهمية المبادرات الذاتية لتطوير التعاونيات، وكيفية استمرار العمل بعد التدريب والمتابعة من قبل المطورين أو الداعمين/المساندين.

إنجاز دراسات حول إدخال التكنولوجيا للتعاونيات، بحيث تصبح خطوط الإنتاج أكثر فاعلية وسهولة وربحية بدون الإثقال على التعاونيات الناشئة.

تكثيف الجهود لخلق برامج متعلقة بالعمل التعاوني في المناطق المصنفة (ج) من أجل التوعية بأهمية العمل التعاوني ودوره في الصراع على الأرض والبقاء والصمود، وتخصيص موارد لدعم هذه المبادرات.

البنية المالية

إنشاء صناديق للتمويل التعاوني، ورصد ميزانيات سنوية لا تستهدف فقط تسيير الأنشطة الحيوية للتعاونيات، بل أيضاً تستهدف التخلص بشكل تدريجي من التمويل الأجنبي المشروط وآثاره المدمرة على قطاع الزراعة المحلي.

تطوير نظام لإنشاء صناديق تكافلية صغيرة بين 4-3 تعاونيات ناشئة/قديمة للتعويض والتأمين والمساندة فيما بينها في حالة حصول ضرر أو حادث معين، وعدم الاكتفاء ببنك التعاونيات أو نظام القروض، وتعزيز هذا التوجه ما بين التعاونيات.

تطوير منصات لتجنيد الأموال التي تستند إلى التنويع في المصادر ومحاولة اجتذاب الأموال ذات الهدف التضامني، مثل تبرعات من الأعضاء وجمع الأموال من فلسطينيي الشتات، وكذلك العمل على استمالة دعم شركات القطاع الخاص الفلسطيني التي ترى في عمل التعاونيات استثماراً وطنياً أكثر منه ربحياً خالصاً.

تأسيس بنك للتعاونيات يحقق احتياجات التعاونيات والفائدة المرجوة منه للقطاع التعاوني، يعمل بأسس وأهداف مختلفة عن بنوك القطاع الخاص.

المصادر

أبـو جـدي، فريهـان يوسـف، عـزة العامـودي، وفريـال خليفـه. 1991. «المـرأة والتعاونيـات الزراعيـة: ظاهـرة بـرزت فـي الانتفاضـة - بحـث ميدانـي». **شـؤون المـرأة** (1): 41-60.

أبـو خرمـة، فـؤاد، هيئـة العمـل التعاونـي. 2020. **المجموعـة البؤريـة الخاصـة بالتعاونيـات والمؤسسـات الأهليـة والجهـات الحكوميـة**. عبـر الفضـاء الإلكترونـي (26 تشـرين الأول/أكتوبـر).

أبـو غزالـة، هانـي، مؤسسـة التعـاون. 2020. **المجموعـة البؤريـة الخاصـة بالتعاونيـات والمؤسسـات الأهليـة والجهـات الحكوميـة**. عبـر الفضـاء الإلكترونـي (26 تشـرين الأول/أكتوبـر).

الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. 2018. **مسـح القـوى العاملـة الفلسـطينية: التقريـر السـنوي المنقـح 2017**. نيسـان/أبريل، رام الله: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني.
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2367.pdf.

—. 2019. «الإحصـاء الفلسـطيني يعقـد ورشـة عمـل وطنيـة حـول 'الفجـوة بيـن التعليـم وسـوق العمـل'». **الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني**. 14 تموز/يوليـو.
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3507&mid=3915&wversion=Staging.

—. 2019. «الإحصـاء الفلسـطيني يسـتعرض أوضـاع الشـباب فـي المجتمـع الفلسـطيني بمناسـبة اليـوم العالمـي للشـباب، 2019/08/12». **الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني**. 8 آب/أغسـطس.
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529.

حـرب، جميـل. 2020. «الزراعـة الفلسـطينية: الحاضـر وتحديـات المسـتقبل». ورقـة غيـر منشـورة. **نـدوة الزراعـة الفلسـطينية: الحاضـر وتحديـات المسـتقبل**. 23 نيسـان/أبريل. عبـر الفضـاء الإلكترونـي: معهـد مواطـن للديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان - جامعـة بيرزيـت.

دعنـا، طـارق. 2013. **البدائـل الإنتاجيـة لنمـوذج المناطـق الصناعيـة «أريحـا والأغـوار»**. سلسـلة أوراق تنمويـة (12)، أيار/مايـو، رام الله: مركـز بيسـان للبحـوث والإنمـاء.

الطاهـر، أكـرم، المديـر العـام، المركـز الفلسـطيني للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. 2019. **مقابلـة استطلاعيـة**. رام الله (22 تمـوز/يوليو).

قطيـري، عبيـر، المركـز الفلسـطيني للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. 2020. **المجموعـة البؤريـة الخاصـة بالتعاونيـات والمؤسسـات الأهليـة والجهـات الحكوميـة**. عبـر الفضـاء الإلكترونـي (26 تشـرين الأول/أكتوبـر).

مزرعـة أم سـليمان، مزرعـة خاصـة، قريـة بلعيـن – رام الله. 2020. **مقابلـة**. عبـر الفضـاء الإلكترونـي (02 تمـوز/يوليو).

مسـعد، رامـي، منسـق ملتقـى الشـراكة الشـبابي، مركـز الفـن الشـعبي. 2020. **مقابلـة**. عبـر الفضـاء الإلكترونـي (17 آب/أغسـطس).

هيئـة العمـل التعاونـي. 2019. **تقريـر الإنجـاز السـنوي للعـام 2018**. أيار/مايـو، رام الله: هيئـة العمـل التعاونـي.

تعالـج أوراق سلسـلة «تقاريـر دوريـة» بشـكل نقـدي قضايـا السـاعة، وتقدم توصيـات محددة.

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهـد مواطـن للديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

www.muwatin.birzeit.edu

IDRC · CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

Canada